المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال

سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الأقصى

مجدي المالكي
ياسر شلبي
حسن لدادوة

المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال
سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الأقصى

مجدي المالكي
ياسر شلبي
حسن لدادوة

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

Towards a Sociology of Civil Resistance
Palestinian Society during the Second Intifada

Majdi Malki
Yasser Shalabi
Hasan Ladadwe

P.O.Box: 1845 Ramallah, Palestine

2004

ISBN 9950-312-15-9

This research was made possible through an agreement of cooperation with the Ford Foundation, Cairo

This book is published as a part of an agreement of cooperation with the Chr. Michelsen Institute - Norway

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
ص.ب ١٨٤٥، رام الله، فلسطين
هاتف: ٢٩٥١١٠٨ ٢ ٩٧٠، فاكس: ٢٩٦٠٢٨٥

الطبعة الأولى – آب، ٢٠٠٤

أنجز هذا البحث ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة فورد – القاهرة
يصدر هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة كريس مكلسن، النرويج

التدقيق اللغوي: عبد الرحمن أبو شمالة

تصميم وتنفيذ مؤسسة نادياً للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع
رام الله – هاتف ٠٩١٩ ٢٩٦ – ٠٢

إهداء

إلى كل الذين لم يهزموا...

إلى كل الذين ما زالوا يؤمنون بغد أفضل...

إلى أطفال فلسطين...

شكر وتقدير

نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كل الذين قدموا لنا يد العون وساهموا في إنجاز هذا العمل المتواضع، ابتداءً بمؤسسة مواطن (المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية) التي قدمت لنا الدعم المادي والمعنوي طوال مراحل العمل. كذلك نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الباحثين الميدانيين الذين لولا صبرهم وجهدهم البحثي المميز لما استطعنا إنجاز الدراسة، وهم: تيسير صقر، ومجدي أبو زيد، وجابر عكاشة، ووليد موسى، ومعتصم غنايم، وعبد الرحيم أبو فضالة، ومصطفى الخواجا، وأسامة الجعفري، وخالد صليح، ومسيف مسيف، وعاكف عوض، ورشيد عرار. كما نتوجه بخالص الشكر إلى كل المبحوثين والمسؤولين في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وكل المواطنين المبحوثين في المجتمعات المحلية الذين تعاونوا معنا بالموافقة على تكريس جزء من وقتهم لنا، لتقديم البيانات اللازمة، ولتسهيل عملنا طوال مراحل البحث. ونتقدم بالشكر الجزيل إلى الصديق والزميل الباحث جميل هلال، وإلى كل من الزملاء محرم البرغوثي، وهديل القزاز، ونادر سعيد، الذين قدموا ملاحظاتهم القيمة على مسودة الدراسة. وأخيراً لا يمكن أن ننسى الدعم المعنوي المتواصل الذي قدمته لنا زوجاتنا، وكل ما تحملنه من مسؤوليات عائلية بسبب انشغالنا في إعداد هذه الدراسة، فلهن منا خالص الشكر والعرفان.

الباحثــون

المحتويات

مقدمة

خضع المجتمع الفلسطيني طوال عشرات السنوات لاحتلال استيطاني استهدف قلع الشعب الفلسطيني من أرضه، عبر مجموعة من السياسات الاقتصادية والاستيطانية والإدارية والعسكرية المباشرة وغير المباشرة. وقد أدت الظروف السياسية والاقتصادية التي فرضها وولدها هذا الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام ١٩٦٧، إلى خلق شعور مجتمعي عام بعدم الاستقرار وعدم الأمان، السياسي والاقتصادي، وهو ما انعكس في طبيعة البنية المؤسسية التي تميزت بالضعف، وفي اندفاع المواطنين للتكتل على أسس تقليدية كشبكات القرابة، والعلاقات الاجتماعية المحلية والجهوية.

وقد سادت نظرة تشاؤمية سياسية وتنموية لدى قطاعات واسعة من المجتمع الفلسطيني بعد اتفاقات أوسلو ونشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، وبخاصة في ظل استمرار ممارسات الاحتلال المختلفة، التي عززت القيود السياسية والاقتصادية، واستمرار سياسات الإغلاق المتكررة للأراضي الفلسطينية، ومواصلة الاستيطان وجمود العملية السلمية، وتصاعد معدلات البطالة، واتساع الفجوة الطبقية والفروقات في مستويات المعيشة. وإلى هذا، يمكن إضافة العديد من الأخطاء في أداء السلطة الوطنية الفلسطينية، وضعف المؤسسات العامة وغياب المؤسسات الحكومية الفاعلة التي تقدم الخدمات والرعاية الاجتماعية، وغياب نظام مؤسساتي اجتماعي رسمي قادر على دعم الأسر الفقيرة والمحتاجة. ساهمت هذه العوامل، بتفاعلاتها، في توليد حالة من الشعور بالانكشاف الاقتصادي، ومن عدم الأمان الوظيفي، ومن غياب الإحساس بالاستقرار السياسي.

في هذا السياق، اندلعت انتفاضة الأقصى، في الثامن والعشرين من العام ٢٠٠٠، وما زالت مستمرة، لتعيد القضية الفلسطينية إلى واجهة الأحداث الدولية. وجاء الرد الإسرائيلي

عليها بشن حرب شاملة على المجتمع الفلسطيني، تقودها الآلة العسكرية. وفرضت خصوصية انتفاضة الأقصى وشعاراتها المتتالية ملامحها على أساليب المقاومة والمواجهة مع قوات الاحتلال الإسرائيلي. فقد اعتمد الشعب الفلسطيني أشكالاً متعددة ومتصاعدة من المقاومة الجماهيرية والعسكرية. بالمقابل، استخدم الاحتلال الإسرائيلي أساليب عدوانية متعددة في قمع أعمال المقاومة الفلسطينية المتصاعدة لم تشهد لها الضفة الغربية وقطاع غزة مثيلاً منذ العام ١٩٦٧. تنوعت هذه الأساليب وتصاعدت حدتها، لتتجاوز تدريجياً العمليات العسكرية القمعية الصرفة وصولاً إلى إعلان الحرب الشاملة على الفلسطينيين، مستهدفة بذلك كيانهم الوطني، وأسس ومقومات وجودهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وأدت الإجراءات القمعية الإسرائيلية المتصاعدة إلى إدخال المجتمع الفلسطيني في دوامة جديدة وعميقة من حالة عدم الاستقرار، وعدم الأمان في كافة المجالات. **فكيف تجاوب هذا المجتمع مع هذه الظروف القاسية الجديدة؟ وكيف أعاد المجتمع تنظيم نفسه لمواجهة التحديات الجديدة، وظروف عدم الأمان التي أصبحت تهدد كافة مناحي حياته؟ وما هي العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تساهم اليوم في تمكين المجتمع الفلسطيني من الاستمرار في الحياة على الرغم من كل القيود المفروضة عليه خلال الانتفاضة، وعلى الرغم، كذلك، من كل الإجراءات الإسرائيلية القمعية التي تستهدف وجوده؟ وما هي الأبعاد والتبعات التي تترتب على هذه التجربة القاسية التي يعيشها المجتمع بشرائحه وفئاته كافة؟**

إن الإجابة عن هذه الأسئلة لا تختزل في شعارات الصمود والمقاومة، بل تتعدى ذلك لتمتد إلى جملة واسعة من الإجراءات الاقتصادية، والتكيفات الاجتماعية المأسسة والعفوية، التي استحدثها المجتمع ليعيد إنتاج نفسه ضمن القيود والمعيقات التي يفرضها الاحتلال عليه منذ اندلاع الانتفاضة. فالإجراءات الإسرائيلية المتمثلة بالتدمير المنهجي لكافة جوانب حياة المجتمع الفلسطيني، أصابت أسس بقائه بالعطب. ولم تكن شعارات المقاومة السياسية والعسكرية والجماهيرية كافية للمحافظة على وجوده، فمن أجل المقاومة كان على المجتمع أن يصمد أولاً، ومن أجل الصمود كان عليه أن يؤمن مصدر دخل كاف لإعاشته، وهذا يتطلب إعادة مستمرة لصياغة شروط وجوده في ظل التهديدات العديدة المحيطة به. في هذا السياق، يمكننا فهم سلسلة الأفعال التكيفية، التي سادت داخل المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة كأحد العوامل الأساسية للمحافظة على بقاء الأسر والأفراد والجماعات، وتمكينهم من مقاومة التهميش والفقر، وبالتالي تمكين المجتمع ككل من إعادة إنتاج ذاته على الرغم من الظروف الصعبة. ولا شك أن وتيرة هذه الأفعال وكثافتها، بأشكالها المختلفة، عكست، عبر سنوات الانتفاضة، كثافة القيود والتهديدات المفروضة سياسياً واقتصادياً على المجتمع.

حول مفهوم "التكيف المقاوم"

يعبر مفهوم التكيف في هذه الدراسة عن مجموعة متنوعة وواسعة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية المنظمة أو العفوية، التي يتخذها الأفراد أو الجماعات للتأثير في البيئة المحيطة بهم، بهدف المحافظة على وجودهم أو الخروج من حالة الانكشاف التي تهددهم في ظل الظروف الصعبة التي يواجهها المجتمع ككل. بذلك يعكس هذا المفهوم ظاهرة موضوعية تتجسد في العلاقات الاجتماعية-الاقتصادية، وتتسع دائرتها في المجتمع عند الأزمات. في هذا النطاق، لا بد من النظر إلى ظاهرة التكيف كتعبير عن مسعى للتأثير في واقع صعب في شروط معينة. وهي بذلك تعكس أفعالاً واسعة التأثير تشمل استراتيجيات الطوارئ، وشبكات الأمان التي تستخدمها المؤسسات وبعض تكوينات المجتمع، لكنها تتجاوزها لتشمل شبكة واسعة من العلاقات الثقافية والمادية والقيمية التي ينسجها الأفراد أو الأسر أو الجماعات فيما بينهم داخل المجتمع، بهدف التعاضد وتبادل المنافع لمواجهة الأزمات وظروف عدم الاستقرار والأمان. كما أنها تعكس، في بعض جوانبها، علاقات اجتماعية دائمة مرتبطة بنسق قيم ومعايير وثقافة اجتماعية مهيمنة، وهي بذلك ليست ظاهرة طارئة تختفي باختفاء السبب.

ولعل ما يميز الأفعال التكيفية في المجتمع الفلسطيني عنها في بلدان العالم الثالث، هو أنها تأتي في إطار الرد على حالة تفقير وتهميش واسعة النطاق للمجتمع الفلسطيني، وفي سياق سياسة عقاب جماعي مرتبطة بأهداف وآليات سياسية احتلالية، أي آليات للسيطرة العسكرية والقمع الجماعي والاستغلال الاقتصادي تتحكم بها وتحددها أهداف واستراتيجيات سياسية. ففي هذا السياق الخاص بالواقع الفلسطيني، تصبح كافة التدابير والأفعال التكيفية التي تمكن المجتمع الفلسطيني من الاستمرار بالصمود والمحافظة على بقائه فوق أرضه تدابير ذات طابع مقاوم وليست تدابير تكيفية فقط. من هنا أضفينا سمة المقاومة على الفعل التكيفي في السياق الفلسطيني، لنسميه بـ "التكيف المقاوم"، كون الحرب الاقتصادية الشاملة التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على قطاعات المجتمع الفلسطيني كافة، تسعى إلى اقتلاعه من أرضه أو تركيعه سياسياً، ولذلك يصبح الفعل التكيفي في الحالة الفلسطينية فعلاً مقاوماً موضوعياً، طالما أنه يمنع أو يحد من تحقيق هذه الأهداف السياسية.

حول الإطار الزمني

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة السابقة من خلال رصد وتحليل أنماط تكيف بعض قطاعات المجتمع الفلسطيني، في إطار الظروف القاسية والإجراءات القمعية التي

تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية انتفاضة الأقصى. وقد أعدت هذه الدراسة في ظل استمرارية الانتفاضة واستمرارية مواجهتها بقمع غير مسبوق من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. وعليه، فإنها تغطي السنوات الثلاث الأولى من الانتفاضة فقط، وقد تحدث تغيرات جوهرية كثيرة في الفترة اللاحقة من الانتفاضة، وهو ما قد يؤثر على بعض نتائج هذه الدراسة.

بذلك، تحاول الدراسة، وبقدر ما تتيحه الإمكانيات، تقديم صورة تحليلية معمقة حول أشكال الممارسات الاجتماعية والاقتصادية التي تبنتها بعض قطاعات ومكونات المجتمع الفلسطيني، للتكيف أو للبقاء والصمود في وجه الضغوطات والتحديات المفروضة عليها خلال السنوات الثلاث الأولى من الانتفاضة. كما تسعى إلى تشخيص العوامل الموضوعية والذاتية التي حددت هذه الممارسات، ووجهت خياراتها لتبني أساليب معينة دون غيرها. ولا تهدف الدراسة إلى إبراز حجم المساعدات التي تلقاها المجتمع الفلسطيني بتشكيلاته المختلفة، وإنما تهدف إلى تحليل العمليات الثقافية والاجتماعية التي ساهمت في تكيف هذا المجتمع وبقائه، والتي ساعدته على امتصاص أو التخفيف من النتائج الكارثية للأزمة التي يمر بها.

استناداً إلى ذلك، يتجاوز طموح هذه الدراسة حدود العمل الأكاديمي الصرف، حيث تسعى لتوثيق تجربة مجتمع ما زال يعيش تحت قمع الاحتلال، وفي ظروف تشتد قساوة كلما أعلن هذا المجتمع عن تمسكه بحقه في الحياة والاستقلال، وهو مسعى ذو أهمية بالغة أكاديمياً وسياسياً. فالمواجهة ما زالت مستمرة، والمعاناة ما زالت تتفاقم، والتحولات السياسية السريعة ما زالت تفرض نفسها على البيئة الاجتماعية والاقتصادية المحددة لحياة هذا المجتمع، فلا بد من دراسة وتوثيق هذه التجربة، وطرح الأسئلة الصحيحة حول مظاهرها المختلفة، لاستخلاص العبر والاستفادة من كل ما هو ممكن لتعزيز الصمود في إطار استراتيجية وطنية سياسية وتنموية شاملة. بذلك، يتلازم البعد الأكاديمي في الدراسة مع البعد السياساتي، انطلاقا من أن الهدف الأكاديمي والعلمي لها، لا يمكن أن يؤدي غرضه، إلا إذا سخرت للمساهمة في ترشيد القرار السياسي والسياساتي الفلسطيني.

حول مجتمع الدراسة

لا شك بأن مهمة دراسة استراتيجيات التكيف والبقاء في مجتمع بكافة مكوناته المؤسساتية وشرائحه الاجتماعية وتوزيعاته الجغرافية هي مهمة تفوق الإمكانيات المتوفرة لهذا البحث، ما ألزمنا باقتصار البحث على ثلاثة قطاعات أو مكونات أساسية من المجتمع الفلسطيني،

وهي: المؤسسات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية وبعض منظمات المجتمع المدني الخدمية، والمجتمعات المحلية. وقد تم اختيار هذه المكونات الثلاثة لأهمية الحيز الذي تحتله في كافة نواحي حياة المجتمع الفلسطيني بشكل عام، ولدورها الفاعل والأساسي في نطاق شبكات الأمان والرعاية الاجتماعية بشكل خاص.

إضافة إلى المكونات الثلاثة السابقة التي ركزت عليها الدراسة، تمت دراسة العائلة وشبكات العلاقات القرابية في إطار أفعال التكافل غير الرسمية داخل المجتمعات المحلية المبحوثة فقط، وكذلك في إطار تقييم مدى كفاية التدابير التكيفية والدعم المأسس. ولكي تكتمل هذه الصورة، لا بد من دراسة أكثر تفصيلاً وتخصصاً لاستراتيجيات تكيف العائلة ما سيكشف عن دور النساء في هذا المجال والفئات الاجتماعية الأخرى، وهو ما لم يبرز بوضوح في دراستنا هذه بسبب اعتمادها أساساً المجتمع المحلي كوحدة تحليل. فدور النساء، تحديداً، لم يكن بارزاً على المستوى المجتمعي المحلي، ولم يظهر إلا بشكل محدود من خلال بعض المبادرات المحلية التي تمت معالجتها في هذه الدراسة، وكذلك الحال بالنسبة للفئات الاجتماعية الأخرى كالأطفال وكبار السن وغيرهم.

كذلك، تمت دراسة الأحزاب السياسية ودورها في أفعال التكيف المقاوم على المستوى المحلي، أيضاً، أي في إطار دراسة المجتمعات المحلية، ولم تتم دراستها على المستوى الوطني كونها لا تعتبر، أساساً، مؤسسات خدمية، حيث يغلب عليها الطابع النضالي السياسي. هذا بالإضافة للأسباب الفنية المتعلقة بصعوبة الحصول على بيانات دقيقة من الأحزاب والفصائل السياسية حول المساعدات التي تقدمها للجمهور أو لكوادرها ولعائلاتهم، وكيفية تكيفها مؤسساتياً مع الظروف الجديدة، وبخاصة بعد إعادة احتلال الضفة الغربية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وعودة غالبية هذه الأحزاب إلى العمل السري.

وهناك العديد من القطاعات والمكونات الاجتماعية التي لا بد من دراستها، لا تقل أهمية عن ما تمت دراسته، مثل مؤسسات القطاع الخاص الرسمية، والأحزاب السياسية على المستوى الوطني، والمؤسسات الدولية المانحة والفاعلة في إطار الرعاية الاجتماعية، وبخاصة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا).

تتجزأ الدراسة إلى خمسة فصول؛ يعرض الفصل الأول الإطار النظري الذي تبناه الباحثون والأدبيات الفلسطينية التي عالجت بعض جوانب الموضوع والمنهجية المستخدمة. ويرسم الفصل الثاني صورة ملامحية موجزة للبيئة الاجتماعية والاقتصادية التي ولدتها الإجراءات الإسرائيلية العدوانية خلال سنوات الانتفاضة، والتي تظهر بمجملها حجم

الخسائر والأضرار الجسيمة التي لحقت بكافة مناحي حياة المجتمع. ويركز الفصل الثالث على أساليب التكيف المقاومة في الوزارات والمؤسسات الحكومية وبعض المؤسسات غير الحكومية في ظل الظروف المفروضة عليها خلال الانتفاضة، كما يبرز هذا الفصل طبيعة المساعدات المقدمة من قبل هذه المؤسسات لفئات المجتمع المختلفة وحجمها. ويحلل الفصل الرابع آليات وأنماط التكيف المقاوم في المجتمعات المحلية المبحوثة بالتركيز على محددات هذه الآليات. ويستكمل الفصل الخامس المعطيات التي عالجها الفصلان السابقان برصد جوانب القوة والضعف في أداء المؤسسات الفلسطينية الحكومية وغير الحكومية وفي تجارب المجتمعات المحلية. وأخيراً، استبدلنا الخاتمة التقليدية بعرض ملاحظات حول ثمن تجربة التكيف المقاوم التي خاضتها تكوينات المجتمع الفلسطيني الثلاثة المبحوثة في المديين المتوسط والبعيد.

الفصل الأول

الإطار النظري والمنهجية

الإطار النظري والمنهجية

قصور الأطر النظرية التنموية التقليدية

تعتبر مساهمة الأطر النظرية السوسيولوجية التنموية التقليدية، التي ظهرت في بداية النصف الثاني من القرن الماضي، في فهم المجتمعات المستعمرة قبل التحرر، ضئيلة. فقد ركزت معظم هذه النظريات على تحليل آليات تخلف هذه المجتمعات، وكيفية إعادة تشكيل أبنيتها الاقتصادية والسياسية، لإخضاعها لعلاقات التبعية التي أقحمت بها، ولتتوافق مع هذه العلاقات. وركز قسم آخر من النظريات على تقديم وصفات تنموية شمولية للخروج من حالة التخلف، من خلال الدعوة للتغيير في العلاقات بين البنى الاجتماعية، أو في طبيعة الفاعلين ومواصفاتهم. لذلك، جاءت مساهمة هذه الأطر النظرية في تحليل أساليب تكيف ومقاومة المجتمعات المستعمرة للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يفرضها الاستعمار، محدودة وسطحية. ويعود سبب ذلك إلى تركيز هذه النظريات المفرط على البنى الاجتماعية، وإهمالها لدور الفعل والقوة الفاعلة في التحليل أو العكس. كما يعود لاعتمادها أطراً تحليلية شمولية، وإهمالها للوحدات الصغيرة في التحليل، وتغييبها للبعد التاريخي.

إن أحد أهم الخلافات التي ظهرت منذ البدايات في التراث النظري السوسيولوجي، كما هو معروف، هو الخلاف حول العامل الحاسم في تفسير الظواهر الاجتماعية. فهل هو البنية الاجتماعية أم الفعل الاجتماعي؟ ويلاحظ صدى هذا الانقسام في مجمل النظريات السوسيولوجية التي برزت بعد منتصف القرن الماضي، بما في ذلك الإسهامات النظرية التي حاولت التوفيق بين البنى الاجتماعية والفعل الاجتماعي، مثل نظرية التشكيل (structuration theory) لدى أنتوني جيدنز، أو النظريات التنموية التي فسرت التخلف واقترحت حلولاً للخلاص منه.

ركزت بعض النظريات التنموية على البنى الاجتماعية مثل مدرسة التبعية، والنظرية السببية الدائرية، واستراتيجيات إحلال الواردات، والنمو غير المتوازن، والتصنيع الموجه للتصدير، وغيرها الكثير من الأطر النظرية والإستراتيجيات التنموية التي تأثرت إما بالنظرية الماركسية وإما بنظريات التحديث. وركزت نظريات أخرى على الفعل الاجتماعي في تحليل أسباب التخلف، مثل إسهامات جوزيف شمبيتر حول تأثير غياب المنظم في إنتاج التخلف (Schumpeter,1947)، أو إسهامات ديفيد مكليلاند السيكولوجية حول أهمية توفر دوافع الإنجاز لدى الفاعلين في التنمية (McClelland and Winter,1969).

ومهما تكن المنطلقات الأساسية لهذه النظريات، فإن معظمها ركز بالأساس على شكل واحد من الوجود المادي، وأهمل، بدرجات متفاوتة، الشكل الآخر. فالبنى الاجتماعية والفاعلون شكلان من أشكال الوجود الاجتماعي، ولهذا يحتاجان إلى شكلين من أشكال التفسير والفهم. ولكي نفهم الواقع الاجتماعي، دون إسقاطات متخيلة من العقل البشري، علينا فهم الشكلين معاً. ولكون هذه النظريات لم تراعِ ذلك، فإنها تعتبر قاصرة عن فهم آليات التفاعل بين التشكيل الاجتماعي والفعل البشري المؤثر فيه. فلمعالجة إشكالية الفقر مثلاً، لا يكفي فهم الظروف التي تنتج وتعيد إنتاجه، بل لا بد من تحليل عوامل تكيف ومقاومة الفقراء لهذه الظروف. ويبقى السؤال المطروح هنا، هل من الممكن الوصول لهذه الدرجة من الشمولية؟

وعلى الرغم من أن النظرية الشاملة كانت دائماً حاضرة في مشروع علم الاجتماع، فإن تحقيقها كان دائماً وهماً، فقد فشلت كل النظريات التي ادعت الشمول في التعامل مع المجتمع أو الفاعل أو كليهما. أفسح هذا الفشل المجال أمام بروز نظريات جزئية ذات طموحات أكثر تواضعاً، كنظرية ما بعد الحداثة، والوظيفية الجديدة، والتفاعلية الرمزية وغيرها. وهذا ما حصل، أيضاً، مع النظريات التنموية التي انتقلت من صياغات شمولية ذات طموحات كبيرة في معالجتها للدول المتخلفة، خلال العقود الثلاثة التي تلت الحرب العالمية الثانية، إلى مساهمات تحليلية أكثر واقعية (أكثر اعتماداً على البيانات الميدانية)، تجمع بين الأبنية الاجتماعية الجزئية والفاعلين في مستوى وحدات تحليل صغيرة (المجتمع المحلي في المدينة أو القرية مثلاً)، وتركز على فئات اجتماعية محددة، كالفقراء أو النساء أو الشباب، في محاولة لإحداث سلسلة من التغييرات أو المعالجات التنموية على مستوى الوحدات الجزئية (Hoogvelt,1997:53-57).

وبشكل عام، ركزت المدارس النظرية التنموية، حتى بداية السبعينيات من القرن الماضي، على أسباب تخلف المجتمعات النامية في إطار التحليل الكلي الشمولي. وعلى الرغم من درجة معالجة هذه المساهمات للتفاصيل البنيوية المؤثرة في المجتمع، وطبيعة التفاعلات

بين الفاعلين على المسرح الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، ظل معظمها أسيراً لوحدات تحليل كلية تخفي وراءها تفاصيل المشهد المجتمعي بتعقيداته المتنوعة، وتظهره كوحدة منسجمة على الرغم من اختلافاته الهائلة. فبالتركيز على الطبقة، والبنى الفوقية، والقطاعات الاقتصادية الثنائية، وأنماط الإنتاج التي برزت بوضوح في أعمال منظري مدرسة التبعية، مثل فرانك (Frank,1979) وباران (Baran,1969) وغيرهم، تم إهمال الديناميكيات الفاعلة والمؤثرة التي يمكن الكشف عنها في دوافع الأفراد، وفي سلوكيات العائلة ومجموعات القرابة، وفي علاقات النوع الاجتماعي، وفي تضامنيات الجماعات المحلية المدنية والريفية.

أما بالنسبة لغياب البعد التاريخي، فيلاحظ أن معظم الأطر النظرية التنموية، في إطار مدارس التبعية أو مدارس التحديث، صورت مجتمعات "العالم الثالث" ككائنات سلبية تخضع للمؤثرات الخارجية المدخلة بواسطة الاستعمار بسلبية تامة. برزت هذه المجتمعات في الخطاب التنموي كأنها مجتمعات ساكنة، حتى بعد الصدمة التي ولدها اصطدامها مع الاستعمار الغربي. يعود تصوير هذه المجتمعات بالصورة التي طرحتها النظريات التنموية إلى ضعف المعرفة في ديناميكيات التنمية الخاصة بهذه المجتمعات، التي كانت سائدة فيها قبل الاستعمار، ويعود، كذلك، إلى ضعف في تحليل أنماط تفاعل عوامل التغيير الخارجية (الاستعمار) مع عوامل التنمية الوطنية والمحلية، وكل ما أنتجه ذلك من هياكل وأنشطة وسلوكيات اقتصادية واجتماعية وثقافية.

بدأ التنظير للمرحلة الاستعمارية بإطلاق جملة من الإسقاطات النظرية المتأثرة بالمركزية الأوروبية انطلاقاً من أرضية التحليل الثنائي، تقليدي-حديث، رأسمالي - لا رأسمالي (Boeke,1977)، لتتوصل سريعاً إلى نتيجة مفادها أن تلك المجتمعات أصبحت تابعة ومشوهة، بسبب دخول الرأسمالية أو الحداثة مع حقائب المستعمرين، وأن تلك المجتمعات تمر بمراحل انتقالية، لكن هذه الإسقاطات النظرية لم توضح لنا من ماذا تنتقل هذه المجتمعات وإلى ماذا ستصل؟ وكيف يتم هذا الانتقال؟

يعود هذا الموقف النظري لسببين: يكمن السبب الأول في الإسقاط النظري الذي دفع هذه المدارس بإلقاء كل ما يستعصي عن الدمج في منطلقهم النظري إلى حاوية التشوه. ويكمن السبب الثاني في غياب التحليل التاريخي الشامل لمجتمعات "العالم الثالث" قبل الاستعمار وخلاله. أي غياب رؤيا لدراسة التاريخ، دراسة أكثر شمولية وتكاملية، تجمع بين الوسائل والمناهج والتوجهات المختلفة، لتمنح المشهد التاريخي واقعيته المعقدة المتغيرة. مشهد يجمع بين المنهجيات المختلفة كالأبحاث الاختبارية الاجتماعية والتاريخية، والخطاب والأرشيف وغيرها، بحيث يفحص ويؤكد كل من هذه الجوانب والمجالات الجانب الآخر في صورة اجتماعية وسياسية تاريخية شاملة.

إن البعد التاريخي الشامل، أصبح أمراً أساسياً بالنسبة للتفكير في السياسة والاجتماع والاقتصاد، وفي التنمية بشكل عام. والقول إن تأثيرات الحداثة والعولمة الواردة من الخارج، أصبحت أكثر أهمية في تحديد عوامل التغيير في مجتمعات "العالم الثالث"، هو قول غير كافٍ لفهم عوامل التغيير أو التطور أو التخلف داخلها، وهو غير كافٍ، أيضاً، لفهم عوامل التواصل والقطيعة فيها. تكمن أهمية البعد التاريخي في أنه يسمح بتحديد مدى حداثة الظواهر المبحوثة في فترات معينة، ومدى تداخل وترابط العوامل المشكلة لها، ومدى ديمومتها. هذه الفائدة لا تنحصر في المجال الفكري والأكاديمي فقط، بل تصبح أو تتحول إلى عملية وذات بعد تطبيقي، بقدر ما يسمح لنا هذا المنهج بإبراز ثقل جمود إرث الماضي، ويكشف إلى أي مدى ما زالت ديناميكيات تاريخية سارية المفعول حتى الآن، وبأي مدى من القوة ما زالت تعمل في صمت وتتفاعل مع العوامل الجديدة.

يفسر لنا ما سبق أسباب عدم ملاءمة الأطر النظرية التنموية التقليدية لتحليل أنماط تفاعل مجتمعات "العالم الثالث" مع التأثيرات الخارجية المصاحبة لفترات الاستعمار، حيث استثنت هذه المساهمات قائمة طويلة من الفئات والتشكيلات الاجتماعية المهمشة، التي لم يطلها التحليل بعموميته، ولم تدع لمناقشة التنمية أو السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي من المفترض أن توجه أساساً لها. وحتى ذلك الحين، استمرت هذه الفئات بابتداع استراتيجيات للبقاء والتكيف أو التكيف المقاوم، استراتيجيات تخضع أساساً لقوانين حركة خاصة بها، بعضها شرعي وبعضها الآخر غير شرعي. بعضها ظاهر بوضوح وبعضها مستتر أو مقنع. ويعتبرها البعض مؤقتة، إلا أنها تتأبد تدريجياً في ظل فشل الدول القومية، في معظم بلدان العالم الثالث، من تولي مسؤولياتها الاجتماعية والاقتصادية لإعالة مجتمعاتها.

وخلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي فقط، بدأت بعض المؤسسات التنموية الدولية وبعض المفكرين في مجال العلوم الاجتماعية، بتطوير أطر تحليلية ومنهجية مناسبة لدراسة أنشطة وسلوكيات هذه الفئات التي لم يطلها الإحصاء الرسمي والمناهج البحثية الكلاسيكية، فقد برزت مجموعة من الدراسات، أهمها دراسات روبرت شامبرز (Chambers,1993)، التي سلطت الضوء على البنى الجزئية كوحدات أساسية للتحليل، مثل العائلة وعلاقاتها الداخلية والخارجية، وعلى الفئات المهمشة في المجتمعات المبحوثة، كالفقراء والنساء وأصحاب الأنشطة غير الرسمية، وعلى ضرورة الوصول لها لتشخيص واقعها وتحليل العناصر والعوامل التي تهمشها من خلال تكامل المسوح الكمية ومناهج البحث الكيفي المستلهمة من مناهج الأنثروبولوجيا والإثنولوجيا وغيرها.

ولأغراض دراستنا هذه، تمت الاستفادة جزئياً من المساهمات النظرية التي برزت في إطار الدراسات حول شبكات الأمان الاجتماعي ومكافحة الفقر، والتكيف مع نتائج برامج إعادة الهيكلة. وكذلك، تمت الاستفادة من الدراسات الأنثروبولوجية التي أجريت حول المشاركة الشعبية في التنمية، وحول الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اليومية لسكان الريف، أو الأحياء الشعبية في المدن.

شبكات الأمان الاجتماعي

تستخدم عبارة "شبكة الأمان" للإشارة إلى مجموعة متنوعة من الآليات المؤقتة للإنفاق السريع، التي تنفذ بالاقتران مع تدابير التكيف الهيكلي أساساً، وتهدف إلى معالجة الفقر الهيكلي أو المؤقت، ومعالجة البطالة، وتخفيف آثار تدابير التكيف على الفئات المهمشة، وإنشاء أو تحسين البنية الأساسية الاجتماعية والمادية. وهذا المفهوم ليس جديداً، إذ أن التدابير التي كانت تتخذها الدول المختلفة لإغاثة الفقراء، كثيراً ما كانت توصف بأنها شبكات أمان، كما أن برامج الأشغال العامة موجودة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء منذ عهد طويل.

وقد تم ربط هذا المفهوم، في الآونة الأخيرة، بالتكيف الهيكلي، واتخذ في هذا السياق معنى خاصاً. وتهدف معظم برامج شبكات الأمان المرتبطة بالتكيف الهيكلي إلى تكميل أنشطة الوزارات والوكالات القائمة غير القادرة على مواجهة التكاليف الاجتماعية المباشرة أو غير المباشرة للتكيف. وتتمثل وظائف شبكات الأمان في ملء الفجوات، واستهداف الفقراء، وتدبير تكاليف التكيف بصورة مباشرة، واختبار مناهج أكثر فعالية للتخفيف من حدة الفقر (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٠: ٨١).

بالمجمل، تسعى برامج شبكات الأمان إلى حماية الأفراد أو الأسر من نوعين من التهديدات: يتعلق النوع الأول بالعجز الدائم عن العمل أو عن كسب الدخل، وتسمى هذه الحالات بالفقر المزمن (poverty chronic)، وتنتج غالباً بسبب المرض طويل المدى والشيخوخة، أو بشكل عام، بسبب غياب رب الأسرة ومعيلها الرئيسي، ما يؤدي إلى فقدان دائم لمصدر دخل الأسرة الأساسي. أما النوع الثاني من التهديدات، فيتعلق بتراجع مصادر دخل الأسرة وانخفاضها الحاد، وتسمى بالفقر المؤقت (transient poverty)، وتعود أسبابه، غالباً، إلى تراجع قدرة بعض أعضاء الأسرة المنتجين عن العمل، أو إلى سياسات الدولة التي قد تخفض الدعم الاجتماعي والإنفاق العام، أو قد تعمل على خصخصة بعض القطاعات والخضوع لسياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية، وقد تتعلق الأسباب بالكوارث الطبيعية أو الكوارث الناتجة عن ظروف سياسية كالحروب.

وعلى الرغم من أن عبارة "شبكة الأمان" المستعملة على سبيل المجاز تعني القدرة على حماية أي شخص من الهبوط إلى مستوى يقل عن مستوى دخل أو مستوى معيشي معين، فإن المؤسسات والأشخاص الذين يقومون بتنفيذ برامج "شبكة الأمان" يواجهون صعوبات كبيرة في جهودهم الرامية إلى الوصول إلى أفقر الفئات في المجتمع. فالتحيز الذي تبديه المؤسسات الحكومية، وأحياناً غير الحكومية، لصالح المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية النائية والمهمشة، يعتبر عائقاً حقيقياً أمام إمكانية الوصول للفئات الأكثر فقراً، وبالتالي للفئات الأكثر حاجة للمساعدات. ومع أن شبكات الأمان تعتمد، عادة، على مفهوم "الفئات الضعيفة" في تحديد جانب كبير من أنشطتها، وبما أن النساء يعانين معاناة كبيرة من آثار التكيف الهيكلي، فقد كان الرجال هم المستفيدون الرئيسيون من أنشطة شبكة الأمان، وقد تستفيد النساء من بعض العناصر التعويضية لشبكات الأمان، وبخاصة التوعية التغذوية. وتشير البيانات المتوافرة إلى أن النساء لا يستفدن من برامج التشغيل وبرامج المساعدات النقدية التي تذهب غالباً للرجال كونهم أرباب الأسر (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٠: ٨٣). وفي هذا الإطار، فإن الوكالات المنفذة لبرامج الدعم الاجتماعي، بما فيها المنظمات غير الحكومية، تعتمد برامج شبكات الأمان الاجتماعية كأساس لتنفيذ برامجها، وفي العادة، تكون هذه المؤسسات جاهزة لتقديم المساعدة كوسيط، ولا يكون لها دور في الاعتراض على الأدوار التقليدية للجنسين، وبهذا فإنها تنفذ برامجها بتحيز ولو كان غير مقصود لصالح الرجال. ولا بد من التأكيد هنا على أن هذا التحيز لجانب الرجال ليس عرضياً ولا اعتباطياً، وإنما هو جزء لا يتجزأ من أهداف وآليات عمل برامج شبكة الأمان، حيث أن صناديق الاستثمار الاجتماعي توفر غالباً العمالة للرجال وتوفر المساعدة الاجتماعية للنساء.

تتضمن شبكات الأمان، عادة، ثلاثة أنواع من الأنشطة التكافلية في الدول النامية، وهي:

١- **البرامج الحكومية:** وتشمل برامج الضمانات الاجتماعية وبرامج المساعدات الاجتماعية. أي برامج أنظمة التأمينات الاجتماعية ذات العلاقة بالصحة والشيخوخة والتقاعد والبطالة، وبرامج التشغيل الطارئ، والبرامج المولدة للدخل، وبرامج الدعم المالي للأسر ذات الاحتياجات الخاصة والعوز الشديد، وبرامج دعم السكن، ... الخ. وهي، بمجملها، برامج تقدمها مؤسسات الدولة للمواطنين بشكل عام، أو للفقراء فقراً مزمناً أو مؤقتاً بشكل خاص.

٢- **برامج الدعم والتكافل المماسس غير الحكومية التي تقدمها المؤسسات والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية:** وتشمل برامج إغاثية خدمية، ومساعدات عينية ونقدية كتوزيع الأغذية والأدوية وغيرها، وبخاصة خلال الكوارث الإنسانية. وتشمل،

أيضاً، برامج تهدف إلى سد الثغرات في الخدمات التي تعجز الدولة عن تقديمها، وبخاصة في مجال الصحة والتعليم والإعالة الاجتماعية لذوي الاحتياجات. كما تشمل برامج تنموية، تهدف إلى المساهمة في العملية التنموية، ويتم ذلك عبر أنشطة تدعم سياسات الدولة التنموية من خلال المساهمة في تأهيل الكوادر البشرية وتطوير البنية التحتية، و/أو عبر تعزيز التنمية المحلية بخلق ودعم المبادرات التنموية المحلية، وتمكين المؤسسات الفاعلة على الأرض لهذا الغرض، وتوفير الخدمات الأساسية والقروض.

٣- الأنشطة التكافلية غير الرسمية أو الشعبية غير المأسسة: وتشمل كافة الأنشطة التكافلية غير المأسسة، التي تتم بين الأفراد أو بين الأسر وشبكات القرابة أو بين الجماعات المحلية.

برامج الرعاية الحكومية

بداية، لا بد من التمييز في برامج الرعاية الحكومية بين برامج الضمانات الاجتماعية وبرامج المساعدات الحكومية، على اعتبار أن برامج الضمان الاجتماعي لا تستهدف الفقراء فقط، بل تستهدف بأنواعها ومكوناتها المختلفة المواطنين كافة، انطلاقاً من كونها حقاً لهم جميعاً. إلا أنها، وبشكل غير مباشر، تدعم الفئات الفقيرة وتساهم في تحصينهم من تأثيرات الكوارث والظروف الطارئة. بالمقابل، تعتبر برامج المساعدات الحكومية أنشطة إغاثية طارئة، تستهدف أساساً الفئات الفقيرة والأكثر فقراً في المجتمع، ويتم التمييز، عادة، بين ثلاثة نماذج من هذه البرامج (Subbarao et al, 1997:7-12)، وهي:

١- المساعدات الغذائية العينية التي انتشرت في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. لقد كان سبب اعتماد عدد من حكومات جنوب آسيا، وبخاصة الهند، هذه البرامج هو توفر مساعدات غذائية من الولايات المتحدة. وارتبطت بعض هذه المساعدات بسياسة تشغيل، أي كانت تعطى المساعدات الغذائية مقابل العمل في الأشغال العامة، وقد تراجعت المساعدات العينية الغذائية بعد تراجع المساعدات الغذائية الأمريكية، في السبعينيات، لتحل مكانها برامج مساعدات نقدية مرتبطة، أيضاً، بالتشغيل.

٢- المساعدات النقدية المرتبطة بالتشغيل المكثف في المشاريع الحكومية العامة، وبخاصة في مجالات منشآت البنية التحتية، وهي أشغال لا تتطلب مهارات خاصة. انتشرت تلك المساعدات، بداية، في العديد من دول أفريقيا ودول جنوب آسيا، وكان الفرق بينهما هو مدى تدخل ورقابة الدولة على هذه المشاريع. ففي الهند، مثلاً، كانت تلك المشاريع ممولة أساساً من الدولة، وبالتالي تحكمت في تفاصيل اختيار طبيعة المشاريع وكيفية تنفيذها.

أما في الدول الأفريقية، فلعبت الدولة دور المنسق، بينما لعب المولون الأجانب الدور الأساسي في تحديد المشاريع وشروط العمل (Ahmed and Donovan, 1992: 34-39).

٣- بدأت معظم الدول النامية في نهاية الثمانينيات بتنفيذ عدة برامج مساعدات في آن واحد، حيث قدمت مساعدات عينية ونقدية للأسر الفقيرة، ونفذت برامج تشغيل عامة بهدف توفير فرص عمل للفقراء وتحسين البنية التحتية في آن واحد، وقدمت قروضاً لدعم المشاريع الصغيرة الخاصة.

تتأثر برامج المساعدات الاجتماعية الحكومية بعدة عوامل مترابطة، مثل: ظروف الدولة الاقتصادية، ومستويات المعيشة والدخل، والأيديولوجيا التي تتبناها الحكومات، وبالتالي سياساتها الاقتصادية والاجتماعية وبرامجها التنموية، ومصادر التمويل المتوفرة لهذه البرامج، وحسن الإدارة أو مدى توفر الحكم السليم، ومدى نشاط وفعالية منظمات وتشكيلات المجتمع المدني. وقد بات من الواضح أن هذه العوامل مرتبطة ببعضها البعض، وتؤثر، مجتمعة، على الخيارات الممكنة لدى حكومات الدول النامية لمساعدة الفئات المهمشة والفقيرة. إن ارتفاع نسبة الفقراء في الدولة لأسباب طارئة، أو لأسباب مرتبطة بسياسات الدولة، يزيد من الأعباء المالية الملقاة على خزينة الدولة. كما أن توجهها الأيديولوجي وطبيعة النظام السياسي ودرجة جودة الحكم والإدارة، تحدد سياسات الدولة الاجتماعية والاقتصادية اتجاه مواطنيها والفئات المهمشة منهم.

في كل الأحوال، تبقى مشكلة توفير مصادر مالية لتمويل برامج المساعدات هي التحدي الأكبر لدى مجمل الدول النامية، حيث عجزت معظم هذه الدول عن الاعتماد الكامل على مصادرها الداخلية لتوفير الدعم لهذه البرامج، فلجأت إلى المساعدات والقروض الخارجية. فباستثناء المكسيك، اعتمدت باقي دول أمريكا الوسطى والجنوبية بما يزيد على ٧٠٪ من مصادر تمويل برامج المساعدات الاجتماعية على المساعدات والقروض الخارجية لتغطية تكاليف هذه البرامج، في بداية التسعينيات. كذلك الحال في معظم الدول الأفريقية، حيث تقدر نسبة المصادر الخارجية بحوالي ٨٠-٩٠٪ من إجمالي المبالغ المرصودة للدعم الاجتماعي. هذا الاعتماد الكبير على التمويل الأجنبي يخضع برامج المساعدات الاجتماعية لحالة من عدم الاستقرار والتذبذب المرتبطة بالظروف الدولية، والأجندات الأجنبية، وهو ما ينعكس سلباً على الفئات الواسعة من الفقراء والمهمشين (Subbarao et al, 1997: 121).

ويلاحظ أن سياسات الخصخصة وإعادة الهيكلة المفضلة لدى البنك وصندوق النقد الدوليين، التي انتشرت بعد فشل العديد من الاستراتيجيات التنموية في الدول النامية، قد ساهمت في توسيع دائرة الفقراء. وقد ترابط ذلك مع انتشار واسع للفساد الحكومي،

وإفقار مستمر للدولة ومصادرها المالية التي رزحت تحت طائلة المديونية المزمنة، وهو ما أدى إلى تراجع دور هذه الدول في تقديم برامج المساعدات الاجتماعية كمياً ونوعياً. هذا التراجع أوجد ضرورة ماسة محلية ودولية لبروز قوى اجتماعية جديدة، بما فيها تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني لتقوم ببعض أدوار ومسؤوليات الدولة لتغطية الحاجات الماسة لقطاع واسع من المحتاجين.

دور المنظمات غير الحكومية في الرعاية الاجتماعية

تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً مهماً في مختلف بلدان العالم في القضايا التنموية والإغاثية، وهي تقوم بدور مهم في مجال الرعاية الاجتماعية للفئات المحرومة والمهمشة، وبخاصة تلك التي لا تصلها خدمات الدولة، بحكم طرفيتها أو بحكم ضعف قدرة الدولة على الإيفاء بواجباتها اتجاه هذه الفئات بسبب ضعف إمكانياتها الاقتصادية أو سوء الإدارة لديها.

لقد تعزز دور المنظمات غير الحكومية مع إعادة إحياء مفهوم المجتمع المدني في العقدين الأخيرين اللذين شهدا إطلاق الهيمنة المطلقة للخيار الرأسمالي على المستوى الدولي، باعتماد الليبرالية الجديدة في الاقتصاد والسياسة، بحيث أصبحت هذه المنظمات تحتل مكانا مهما في الخطاب التنموي العالمي بفعل سيطرة مفاهيم الديمقراطية الليبرالية وعلاقات السوق على الخطاب السياسي والتنموي العالمي (الباز، ١٩٩٧: ١٧-١٨).

يعتبر دور المنظمات غير الحكومية واحداً من الأدوات المهمة في الحد من الآثار السلبية للعولمة والتحولات العالمية في التوجهات الاقتصادية والتنموية، فهي من جهة مؤسسات ذات بنية إدارية أشبه ببنية مؤسسات القطاع الخاص، ومن جهة ثانية تسعى لتحقيق أهداف عامة، كالحفاظ على البيئة، والدفاع عن حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والمساهمة في عملية التنمية، والسعي لتحقيق علاقات تبادل تجاري متكافئة. وهذه الأهداف أصبحت هي المركزية لهذه المنظمات خلال العقود الثلاثة الأخيرة. ولا يقتصر دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ برامج لتحقيق هذه الأهداف، إنما تساهم بشكل كبير في إغناء المعرفة العامة حولها (Weiss and Gordenker,eds, 1996: 24).

وتؤكد المؤسسات الدولية، كالبنك الدولي، على أهمية الخصخصة في إحداث التنمية في العالم الثالث، ولتفادي الآثار المدمرة لهذه العملية في هذه الدول، تؤكد على دور المنظمات غير الحكومية، كشريك للقطاعين الخاص والعام، في تحديد إطار واستراتيجيات التنمية الشاملة والمستدامة في البلد المعني بحكم السمات التي تتمتع بها هذه المنظمات

(World Bank, 2000: 195). وهو ما تؤكد عليه، أيضاً، وكالة التنمية الأمريكية الدولية التي تمثل الحكومة الأمريكية، حيث تؤكد على أن وجود مجتمع مدني حديث، إلى جانب تعزيز دور القطاع الخاص، وفي ظل مؤسسات حكم فعالة وديمقراطية، هو من الأسس القوية للتنمية المستدامة (USAID, 1999: 2).

في هذا المجال يمكن التمييز بين مدخلين في تناول دور المنظمات غير الحكومية التنموي. ويتميز كلاهما بالتناول الوظيفي لها (الدور أو الوظيفة التي تقوم بها): الأول يبرز دورها في التخفيف من الآثار السلبية لسياسات إعادة هيكلة الاقتصاد والخصخصة. ويناط بها دور التعويض عن تقليص دور الدولة بوصفها مقدم خدمات من جهة، ودور التخفيف من حدة الاستقطاب الطبقي، أو التفاوت الطبقي الناتج عن إطلاق العنان لآليات السوق. ومن هنا يعتبر القائمون على صندوق التنمية الاجتماعية في مصر أن "الشراكة بين القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والحكومة تعكس البيئة الحالية للتغيرات الاقتصادية" الدولية والمحلية (صندوق التنمية الاجتماعية في مصر، ١٩٩٨). والمدخل الثاني يتناولها كطرف تنموي رئيسي، إلى جانب الحكومة والقطاع الخاص، يتمتع بميزة القرب من القاعدة العريضة والفئات المهمشة. وهي، عادة، "تزيد من فرص المشاركة الفعالة على نطاق القاعدة العريضة، وبالتالي تقوية السكان المحليين" (صندوق التنمية الاجتماعية في مصر، ١٩٩٨: ٢٩).

وترسم، في العادة، صورة إيجابية عن المنظمات غير الحكومية، أو هيئات الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، مثل الصناديق الاجتماعية[١]. وهي صورة مقابلة للسمات التي تقدم للقطاع الحكومي في العالم الثالث. فهي توصف بأنها "مؤسسات تتميز بالفاعلية والمرونة والشفافية"، وهي "تعزز الاستثمارات في القطاع الاجتماعي" (صندوق التنمية الاجتماعية في مصر، ١٩٩٨: ٣٦).[٢]

ويرى البعض أن الحكومات أصبحت تمول المنظمات غير الحكومية لتنفيذ بعض البرامج، ولا تقوم هي ذاتها بها لأسباب عدة أهمها: أن المنظمات غير الحكومية تمتاز بقدرتها على تنفيذ البرامج بتكلفة أقل، وفاعلية أعلى، عدا عن أنها صاحبة يد طولى أكثر من جهات التمويل الرسمية. ولأنها، أي المنظمات غير الحكومية، تعتبر مصدراً مهماً في توفير المعلومات الدقيقة. هذا بالإضافة لقدرتها على العمل في مناطق النزاعات والصراعات، ما يوفر على الوكالات والمؤسسات الرسمية المخاطرة (The Economist, 2000: 26).

ومن العوامل المهمة التي ساهمت في تعزيز دور المنظمات غير الحكومية على الصعيد العالمي، وبخاصة في بلدان العالم الثالث، هو فشل الاستراتيجيات التنموية التي سادت

في هذه البلدان، خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، والتي اعتمدت خططاً تنموية من أعلى، وحلت بديلاً عنها التوجهات التي تركز على التنمية من أسفل، وانطلاقاً من المناطق المحلية، وبمشاركة السكان المحليين، وبخاصة الفئات المهمشة، في التخطيط، والتنفيذ، كفئات مستهدفة (شلبي، ٢٠٠١ أ: ٥٢).

بشكل عام، تقف زيادة شعبية المنظمات غير الحكومية لدى الحكومات والمؤسسات الداعمة الرسمية وراء التوجهات الجديدة التي أدت إلى اتساع عدد هذه المنظمات واتساع أدوارها، ويأتي دعم الحكومات والمؤسسات الرسمية للمنظمات غير الحكومية تجاوباً مع التفكير التنموي والسياسي والاقتصادي الحديث. ففي السنوات الأخيرة أصبحت السياسة التنموية والمساعدات خاضعة لما يسمى بالسياسة الجديدة "New Policy Agenda"، وهي سياسة ليست واضحة المعالم، وإنما يختلف تفسيرها من مؤسسة رسمية مانحة إلى أخرى، لكنها تقاد بمجموعتين من الاعتقادات الأساسية: أولاهما تدور حول الليبرالية الجديدة في الاقتصاد التي تعتمد السوق والمبادرات الخاصة آلية أكثر نجاعة لتحقيق النمو الاقتصادي وتزويد أكثرية الناس بأكثرية الخدمات، أي أنها تؤمن بضرورة الحد من تدخل الدولة المباشر في العملية الاقتصادية. وبسبب فعالية المنظمات غير الحكومية وقلة تكلفتها المفترضة في الوصول للفئات الأشد فقراً، فإن الجهات الممولة تدعمها من أجل تقديم الخدمات والمساعدات لهؤلاء الذين لا تستطيع السوق الوصول إليهم، وعلى الرغم من أن هذه المنظمات كانت تقوم بهذا الدور سابقاً، فإن الفرق هنا هو في التعامل معها كقنوات مفضلة لتقديم الخدمات كبديل أمثل عن الحكومات (Edwards and Hulme, 1995: 4).

أما المجموعة الثانية، فهي التي تستند إلى نظرية الديمقراطية الليبرالية، ففي نظر "السياسة الجديدة" فإن المنظمات غير الحكومية تعتبر وسائل أو أدوات للدمقرطة، ومكونات أساسية لتعزيز بناء المجتمع المدني الذي بدوره يعتبر عاملاً مهماً لنجاح البعد الاقتصادي في هذه السياسة. كما أن المنظمات غير الحكومية من المفترض أن تلعب دوراً موازياً لسلطة الدولة لحماية حقوق الإنسان، وفتح قنوات للاتصال والمشاركة، وتوفير الفرص الكافية للتدريب على القيام بالمهام والنشاطات، وبث روح الجماعة والتضامن. وتشير الدلائل إلى أن اتساع ونمو المنظمات غير الحكومية ناتج عن زيادة الدعم الرسمي ضمن توجهات "السياسة الجديدة"، وزيادة هذا الدعم ناتجة عن كون المنظمات غير الحكومية تُعتَبر وسيلة فعالة لخدمة الأهداف السياسية والاقتصادية لهذه السياسة (Edwards and Hulme, 1995: 5).

وتعتبر أماني قنديل (١٩٩٤: ٩٧-٩٨) أن القطاع الأهلي، بما فيه القطاع الأهلي العربي، أدرك التغيرات العالمية وانعكاساتها عليه، ما أدى إلى أن يتبنى هذا القطاع رؤية اتجاه هذه التغيرات. وبينت قنديل أن هذه التغيرات تمثلت أولاً في تزايد تأثير المنظمات غير

الحكومية في صنع السياسات، وزيادة وزن دورها على المستوى الدولي والإقليمي والقطري، وذلك من خلال تحول العالم إلى قرية صغيرة. وتمثلت ثانياً في إدراك أهمية المشاركة الشعبية والمبادرات التطوعية في التحولات السياسية والاقتصادية، وكان انهيار الاتحاد السوفييتي دليلاً على التأثير السلبي لغياب هذه المشاركة. وتمثلت ثالثاً في إدراك الدولة لأهمية مشاركة المواطن، وأهمية تنامي المنظمات الوسيطة بينها وبين المجتمع، في ظل ضعف الأحزاب السياسية، وفي ظل عدم قدرة الدولة على تحمل عبء التنمية وحدها، وبخاصة أن بعضها ملزم بسياسات إصلاح اقتصادي هيكلي مع صندوق النقد والبنك الدوليين.

وتعتبر قنديل (١٩٩٤: ١٠) أن التغيرات التي شهدها القطاع الأهلي لم يقتصر على نمو حجم منظماته، وتنوع أنماطها، بل امتدت لتشمل المفاهيم والفلسفة التي تحدد توجهاته وتؤثر عليها، حيث انتقلت من الخيرية كمنطلق أساسي إلى التنمية والمشاركة الشعبية. وتعزو هذه التغيرات كنتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمعات المحلية، وبشكل أكبر إلى التوجهات العالمية الجديدة التي أبرزت وزناً مهماً للقطاع الثالث في دول العالم كافة، وأبرزت دور المنظمات غير الحكومية الدولية في تعاملها مع مشكلات السكان والبيئة والفئات المحرومة والمهمشة وقضايا حقوق الإنسان وغيرها.

شبكات التكافل الشعبي (غير المأسس)

قدمت دراسات الفقر لنا معلومات وافرة عن مجتمعات المهمشين في "العالم الثالث". والأهم، بالنسبة لنا في هذه الدراسة، هو كيفية معالجة هذه الدراسات لظاهرة الفقر، انطلاقاً من حقيقة أن الفقراء يتكيفون مع فقرهم، ويقاومونه أو يحاولون تجنب الوقوع في فخه بأساليب متعددة يختارونها طواعية أو إجبارياً، والتمييز بين التدابير الطوعية والإجبارية ليس سهلاً في معظم الأحيان. تتخذ هذه التدابير في مستويين: المستوى الأول هو مستوى العائلة من حيث كون تلك الوحدة الشائعة للإنتاج والكسب والمشاركة في الاستهلاك. أما المستوى الثاني، فهو المجتمع المحلي (local community)، كالقرية، أو الحي، أو المخيم ... الخ.

تركز الدراسات التي تعالج العائلات الفقيرة على تحديد مجموعات العوائق التي تواجه الأسر، وهي غالباً تنحصر في خمس مجموعات من العوائق المركبة: ١-الحرمان والعوز. ٢-الضعف البدني والصحي. ٣-الانعزال. ٤- انعدام الحول والقوة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ٥- الانكشاف أو انعدام حواجز الأمان التي تقي من صدمات الطوارئ.

وقد ركزت دراسات الفقر سابقاً على وضع مقاييس ومعايير لتعريف وتمييز الفقراء، وهي بذلك حولت مفهوم الفقر إلى مفهوم ساكن. تجاوزاً لذلك، تركز العديد من دراسات الفقر

اليوم على مفهوم التعرضية أو الانكشاف (vulnerability)، حيث استخدم هذا المفهوم خطأ كرديف للفقر أو تعريفاً به. بينما التعرضية هو مفهوم أكثر ديناميكية كونه يسمح برصد وملامسة الأبعاد المتعددة الجوانب للتغير في المكانة الاجتماعية–الاقتصادية للأفراد أو الأسر أو التجمعات السكانية ككل، وهو بذلك أصبح مفهوماً مفتاحياً في دراسات الفقر.

يصف تشامبرز مفهوم التعرضية أو الانكشاف على النحو التالي: "تغدو الأسر، أشد فقراً بضياع الممتلكات. وللوفاء بالاحتياجات الصغيرة، يمكن استخدام النقد الجاهز أو المقايضة، أو القروض الصغيرة من الجيران والأقارب والسادة والتجار. لكن تلبية الاحتياجات الكبيرة، أو الصغيرة في أوقات النقص الموسمي أو الأزمة العامة، كثيراً ما تفرض على الفقراء أن يرهنوا أصول رأس المال أو يبيعوها ... فيغدو الفقراء أشد فقراً بصورة دائمة" (تشامبرز، ١٩٩٠: ١٣٤).

المهم في هذا المفهوم، أنه يدخل إلى تحليل الفقر أبعاداً جديدة ذات علاقة بالأمان الأسري، وإدراك الفقراء لفقرهم، ومعنى أن يكونوا فقراء. في هذا السياق، تقدم (Moser) تعريفاً للتعرضية أو الانكشاف يشتمل على العناصر التالية: ١–مفهوم يشير إلى الانعكاسات السلبية التي تفرضها التغيرات في البيئة المحيطة على مستوى معيشة الأفراد أو الأسر أو المجتمعات المحلية. وبذلك فإن هذا المفهوم لا يدرس فقط الفقراء، بل كل المواطنين الذين يتعرضون لهذه التغيرات ويتأثرون بها سلباً. ٢– هذه التغيرات قد تكون ناتجة عن عوامل إيكولوجية أو اقتصادية أو سياسية، وتثار بشكل مفاجئ أو عبر تحولات طويلة المدى تؤدي إلى زيادة الأخطار المحيطة وعدم الأمان وعدم الاستقرار. ٣– هذا المفهوم لا يشخص فقط عوامل الفقر ويحدد أسبابه، بل، والأهم، أنه يسمح برصد آليات مواجهة المواطنين للتغيرات، وتحديد مدى قدرتهم على الحد من تأثيراتها السلبية. ٤– الحد من تأثيرات التغيرات السلبية يرتبط أساساً بقدرات الأسر أو الأفراد أو المجتمعات على حشد الأصول المتوفرة، أو الممكن توفرها، للاستفادة منها بالشكل الأمثل: (Moser, 1997: 16-18).

تتنوع الأصول المتوفرة لدى المجتمعات أو الأسر أو الأفراد، ومن أهمها العمل، والأصول الإنتاجية، والرأسمال البشري (الصحة، والتعليم، والمهارات ... الخ)، والرأسمال الاجتماعي (شبكة علاقات الأسرة الاجتماعية وقدرتها على حشد المساعدات من داخلها أو من خلال علاقات القرابة والجيرة والمؤسسات ... الخ). تتحدد درجة الانكشاف، وأساليب التكيف مع التغيرات الطارئة في البيئة المحيطة، بمدى توفر هذه الأصول لدى الأفراد أو الأسرة أو في المجتمع، وكيفية استخدامها بالشكل الأمثل من قبل هذه الأطراف (Agarwal, 1991: 10). إن توفر الأصول بأنواعها المتعددة غير كافٍ بحد ذاته، بل ينبغي تحويلها إلى فوائد مادية، عينية أو نقدية، تلبي حاجات الأسرة الأساسية.

وتتم عملية التحويل هذه إما عبر تكثيف الاستراتيجيات المستخدمة أصلاً، وإما عبر تنويع الاستراتيجيات المستخدمة أو استخدام استراتيجيات جديدة (Sen, 1981: 22).

تنطوي استراتيجيات التكيف الشعبي غير الرسمي على ثلاثة أشكال من التدابير، فهناك التدابير الفورية التي تعتمد حلاً آنياً لمشكلة طارئة. وثمة تدابير تتخذ تحوطاً من حالة طارئة، أي تحصين الأسرة من تبعات التغيرات التي قد تطرأ في داخلها أو من خارجها، وهي بذلك تسعى لتطوير مناعة الأسرة والتخفيف من انكشافها. أما الشكل الثالث من التدابير، فهي التي تسعى إلى تحسين أوضاع الأسرة في المديين المتوسط والبعيد. وتتداخل مجمل هذه الأشكال من التدابير، مع تدابير تحشد المساعدات الخارجية، وتعتمد على الرأسمال الاجتماعي الذي تملكه الأسرة وشبكة علاقاتها الخارجية، من ناحية، وعلى مدى توفر المشاريع والمساعدات، وبرامج شبكات الأمان، واستراتيجيات التعبئة الاجتماعية الفاعلة على نطاق المجتمع ككل، من ناحية ثانية.

كما تتحدد استراتيجيات التكيف الشعبي غير الرسمي في ثلاثة مستويات، وهي:

١- **عوامل مرتبطة بالأسرة (Household-level factors):** وتتمثل هذه في حجم الأسرة وتركيبها الديمغرافي، ودورة حياتها، ومستوى الإعالة، وأنماط استهلاكها، وكل ما له علاقة بالعائلة كمؤسسة اجتماعية ووحدة إنتاج واستهلاك.

٢- **عوامل بين أفراد الأسرة (Intrahousehold- level factors):** وتتمثل هذه في أدوار أفراد الأسرة، ومكانتهم الاجتماعية، ومستويات تعليمهم، ومهاراتهم، وقدراتهم على العمل والإنتاج، وأنماط توزيع القوة والحقوق والواجبات فيما بينهم. ولا شك أن هذا المستوى ينطوي على محددات التمايز الاجتماعي القائمة على النوع الاجتماعي، والعمر، والعلاقات بين الأجيال، وطبيعة تقسيم العمل داخل الأسرة. وهي بمجملها عوامل تؤثر على استراتيجية التكيف مع التغيرات الخارجية (Moser, 1997:19). وغالباً ما تترافق استراتيجيات التكيف والتدابير الجديدة المستخدمة لمواجهة التغيرات بسلسلة من التحولات في أدوار أفراد الأسرة، وفي المحددات التمايزية التي قد تزيد من درجة التسامح مع بعض التدابير التي تتخذها الأسرة تحت وطأة الحاجات الاقتصادية. قد تكون هذه التدابير ايجابية، مثل عمل المرأة أو الاستثمار في التعليم، وقد تكون سلبية، كتسريب الأطفال، وبخاصة البنات من المدارس لتفريغهن للأعمال المنزلية بعد خروج الأم للعمل أو بعد تأسيس مشروع اقتصادي للأسرة.

٣- **عوامل مرتبطة بالمجتمع المحلي (Community-level factors):** يشير مصطلح المجتمع المحلي إلى المعيشة الجماعية لمجموعة من المواطنين الذين يسكنون

في منطقة مشتركة، بحيث يترتب على هذه المعيشة مصالح ومشاكل وتحديات مشتركة. وبحكم الظروف المتشابهة التي تعيشها هذه الجماعة، والتحديات المشتركة الخارجية والداخلية، تتكون لدى هذه الجماعة مواقف باتجاه الذات والآخر، وشعور "النحن" الذي تترتب عليه رؤيا وسلوكيات جماعية خاصة بهم.

إن توفر الخدمات الأساسية، والبنية التحتية، والمؤسسات المحلية الحكومية والأهلية الفاعلة، والتضامنيات الرسمية وغير الرسمية، في مجتمع محلي ما، يزيد من الخيارات ومن التدابير التي تستخدمها أسر ذلك المجتمع، ويقلل من مدى انكشافها أمام التهديدات والتحديات الخارجية. ويلاحظ أن توفر شبكة من المعايير الاجتماعية المشتركة ومن الثقة المتبادلة، المنظمة أو غير المنظمة، المغروسة في مؤسسات المجتمع المحلي الاجتماعية، تسهل وتعزز بروز العمل المجتمعي الموحد في مواجهة أسباب عدم الأمان والاستقرار. فتلك الشبكات، التي تسمى بـ"مخزون الرأسمال الاجتماعي" (Putnam: 1993)، تعزز شبكات التكافل الشعبي غير الرسمي (المأسس وغير المأسس). وهي التي تهيئ لبروز المنظمات والمؤسسات الطوعية، والخدمية، والنقابية، والتضامنيات العائلية أو المهنية أو الإثنية أو الحزبية، التي تزيد من حصانة المجتمع المحلي.

يتم ذلك غالباً، بتوفير فرص أفضل للمجتمع المحلي، وبتمكينه من حشد الخدمات الأساسية والمساعدات الخارجية، والدخول في مفاوضات مع الجهات المسؤولة لضمان استمرارها وتنوعها. ولا بد من الإشارة هنا، إلى أن التهديدات التي تشكلها التغيرات الخارجية قد تعزز من وحدة وتضامن المجتمع المحلي، كما أنها، أيضاً، قد تحد من تضامنه ومن علاقات الثقة المتبادلة بين أعضائه، بحيث تنتشر بعض الظواهر السلبية كالجريمة (السرقات، والمشاجرات العائلية والعشائرية، والعنف الأسري ... الخ)، وتمنح الأولوية للمصالح الفردية أو الأسرية الضيقة على حساب المصلحة المجتمعية العامة (Moser, 1993: 12).

ترتبط فاعلية علاقات التكافل الشعبي غير الرسمي (غير المأسس) في المجتمعات المحلية بجملة من العوامل، أهمها:

١- **فاعلية الدولة وسياساتها التنموية في دمج المجتمعات المحلية**، وتقليص الفجوات بينها وبين المجتمع ككل على أسس الديمقراطية والمواطنة والعدالة الاجتماعية. فسياسات الدولة تحدد درجة نشاطها في أوساط الجماعات المحلية، ومدى ملاءمة إجراءاتها الرسمية لإدماج المجتمعات المحلية في خططها التنموية على المستوى الوطني، ولمعالجتها المشاكل الخاصة التي تعاني منها تلك المجتمعات، كالفقر والبطالة وعدم توفر الحاجات الرئيسية والتهميش، وكل ما يتبع ذلك من

مظاهر اقتصادية واجتماعية سلبية. إن موقف الدولة السلبي من تلك المجتمعات، الذي يعبر عنه غالباً بسياسات الإهمال والتهميش وتركها وحيدة في مواجهة مصيرها خلال الظروف الصعبة، يحدد غالباً موقف تلك الجماعات من السلطة المركزية وطبيعة العلاقة التي ستنشأ مع هذه السلطة. كما أنه يزيدها انعزالاً بدفعها لتطوير تدابير خاصة بها تستند إلى استراتيجية الانسحاب إلى الداخل بتفعيل العصبية المحلية والتضامن الجهوي (Singerman, 1995:.134).

٢- **الخيارات المتوفرة لدى الجماعات المحلية**، وتشمل هذه الخيارات نوعين: الأول هو الخيارات الطبيعية التي يوفرها المكان بأبعاده الجغرافية المختلفة. فطبيعة المكان وتضاريسه، بالنسبة للجماعات المحلية الريفية مثلاً، أساسية في تحديد خياراتها وطبيعة التدابير التي تتخذها. والثاني هو الخيارات ذات العلاقة بالموارد البشرية التي تشمل الكفاءات المهنية، ومدى التفاوت أو الانسجام في الأمكنة الاقتصادية، وطبيعة العلاقات السائدة تاريخياً بين الجماعة المحلية، ودرجة الفقر بين الأسر.

٣- **موقف الجماعة المحلية من ذاتها ومن المجتمع الخارجي ومن الدولة.** إن شعور المجتمع المحلي بالظلم الدائم على اعتبار أنه ضحية لسياسات الدولة أو لإهمالها، وشعوره بالعجز وبالدونية، مقارنة مع الجماعات الأخرى، تعزز انعزاليته وانسحابه إلى الداخل للارتكاز على علاقاته التضامنيه الداخلية والعصبية المحلية في مواجهة التحديات الخارجية وفي تعامله مع الآخر. هذا الآخر قد يكون الدولة أو النخب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأحزاب والمنظمات الأهلية الدولية والوطنية. ويغلف موقفه وسلوكه اتجاه الآخر بغلاف أيديولوجي يمكننا تسميته بـ"أيديولوجيا المواجهة" المستترة أو العلنية. تستمد هذه الأيديولوجيا مقوماتها من المفاهيم والقيم العائلية أو الدينية المثالية، بهدف توحيد الموقف من الآخر وسبل التعامل معه في إطار العصبية المحلية.

٤- **مدى نشاط مؤسسات المجتمع المدني الوطنية والدولية على المستوى المحلي.** تلعب تلك المنظمات دوراً فاعلاً في تلبية حاجات المجتمع المحلي وتعويضه عن قصور دور الدولة جزئياً. كما أنها تلعب دوراً فاعلاً في تحفيز علاقات الجماعة المحلية مع العالم الخارجي. والأهم من ذلك هو الدور الذي قد تلعبه بعض تلك المنظمات في تفعيل روح المشاركة والاستقلالية التنموية، وفي نشر الوعي بين الجماعة المحلية، والثقة بامكانية مواجهة التحديات، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية محلياً بالاعتماد على الذات.

تتراوح درجة قوة العلاقات التكافلية غير الرسمية بين أنماط من التكافل بين الأفراد وفي إطار العلاقات القرابية وبين أنماط أكثر رقياً تتجاوز علاقات التكافل الأسرية، حيث نجد أنماطاً من التكافل تقتصر على أنشطة تكافلية سطحية بين الأفراد، وتقتصر على أعضاء الأسر والأقرباء، وتتميز بوتيرة متقطعة وضعيفة. بالمقابل، نجد أنماطاً تتجاوز هذه العلاقات، لتتخذ المجتمع المحلي إطاراً أساسياً لأنشطتها، وتشكل لذلك تضامنيات محلية تستهدف خدمة المجتمع المحلي ككل. وقد تتمأسس تلك التضامنيات لتتحول إلى مجموعة ضاغطة، أو حركة اجتماعية منظمة وعلنية، تدخل في علاقات تفاوض وصراع مع الأحزاب والدولة.

ويلاحظ من الحوار النظري الذي أثير حول الحركات الاجتماعية على جانبي الأطلسي، بين أصحاب نظرية حشد المصادر (resource mobilization) (أمريكا) أو نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة (new social movement) (أوروبا)، أهمية هذه الحركات في تعزيز قوة المجتمعات المحلية والجماعات التي لعبت دور الأداة في الحصول على مزيد من القوة، وبالتالي من المكاسب المادية لصالح جماعاتها في مواجهة الدولة، حيث استحقت بذلك احتلال مكانة مهمة داخل تشكيلات المجتمع المدني. وهناك أمثلة كثيرة على ذلك في دول العالم الثالث، مثل الحركات الاجتماعية التي انتشرت في أحياء مدن وعواصم العديد من دول أمريكا اللاتينية بهدف الحصول على الحق في السكن، بعد احتلالها للمساكن المهجورة أو أراضي الدولة، أو بهدف الحصول على الخدمات الأساسية والمزيد من الدعم المادي، مثل حركة "البوبلادورز" (Pobladors) في تشيلي، وحركة "التشكيلات اللا-حزب سياسي" في الهند (Mathias and Wolfe, 1994: NPPFs p. 144-149).

ومهما يكن النمط التكافلي للجماعة المحلية، لا يمكننا إغفال البعد السياسي والأيديولوجي للعلاقات التكافلية غير الرسمية. تركز معظم الدراسات على الأهمية المادية أو الاقتصادية لشبكات التكافل غير الرسمي في أوساط المجتمعات المحلية، ليقتصر اهتمامها على المنحى الفردي والآني لعلاقات التكافل التي تستهدف سد الحاجات في ظروف معينة. ولا شك بأن هذه الشبكات توفر منافع مادية آنية مهمة لأفراد وأسر الجماعة المحلية من خلال مقايضة الخدمات، وتبادل الدعم العيني المتبادل، وتوفير الدعم المالي عبر المنح أو القروض غير الرسمية وقت الأزمات. إلا أن ذلك قد يشكل جزءاً من واقع العلاقات في هذه المجتمعات، حيث تكشف لنا النظرة الكلية لهذه العلاقات أبعاداً أيديولوجية وكفاحية سياسية يومية (مستترة غالباً وعلنية أحياناً)، تنشأ ضمن علاقة جدلية مع ضرورات سد الاحتياجات المادية الآنية. فنظرة المجتمع المحلي للنظام السياسي، وموقفه من هذا النظام، وطبيعة العلاقة معه، وكيفية المحافظة على وحدته الداخلية، والأساليب التي يختارها

لحماية نفسه ولحشد الدعم الخارجي، تكمل الفعل والهدف الاقتصادي بفعل ونشاط سياسي وأيديولوجي شعبي وغير رسمي (Singerman, 1995: 134).

يتشكل هذا النشاط السياسي، غالباً، بموازاة العمل السياسي الرسمي للأحزاب والتشكيلات السياسية الأخرى، وتعمل أحياناً على تنظيم نفسها في إطار حركة اجتماعية، بالتحالف مع قوى سياسية خارجية، للحصول على الشرعية من النظام السياسي الرسمي، في مسعى للاستحواذ على مزيد من القوة التي ستترجم في النهاية لمنافع مادية ملموسة في صالح الجماعة. إن تجاهل العديد من الدراسات للدور السياسي المستتر أو العلني الذي تلعبه الجماعات المحلية وتشكيلاتها الاقتصادية-السياسية الشعبية، والذي قد يتجاوز تأثيراته حدود المجتمع المحلي، يحد من إمكانية فهم السياق المادي، ومن رصد وتحليل الاستراتيجيات التكيفية التي يستخدمها المجتمع المحلي في مواجهة التغيرات الخارجية الطارئة أو الدائمة. فلا يمكن فهم الأنشطة السياسية والأيديولوجيا الشعبية المنبثقة من المجتمعات المحلية، دون فهم السياق المادي والمنفعي لأعضاء هذه المجتمعات.

في هذا السياق، تتخذ العديد من استراتيجيات التكيف والأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، الشرعية وغير الشرعية، طابعاً مقاوماً مستتراً أو علنياً، تغلفه أيديولوجيا سياسية. فبالارتباط مع مجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تتخذ الأنشطة السياسية طابعاً منظماً أو أقل تنظيماً، مستتراً أو علنياً، على درجة معينة من الاستقلالية أو الاندماجية في السلطة السياسية والمجتمع المدني. ومن أهم هذه العوامل هي طبيعة النظام السياسي، ومدى فاعلية قنوات الاتصال مع الجماعات المحلية، وقوة المجتمع المدني والأحزاب، وطبيعة نشاط هذه الأخيرة ودورها على المستوى المحلي، وطبيعة التغيرات الخارجية وحجمها، وموقف الجماعات المحلية اتجاه مؤسسات السلطة والمجتمع المدني وسياساتها.

تتخذ الأنشطة السياسية المستترة للجماعات المحلية أشكالاً متنوعة من المقاومة اليومية المتنكرة، في ظل غياب قنوات للتعبير مقبولة من الدولة. لم تعطَ هذه الأنشطة السياسية، التي يسميها الأنثروبولوجي جيمس سكوت بـ "السياسة التحتية"، الأهمية في الدراسات حول العمل السياسي، وكتب سكوت في هذا المجال:

> **"فإلى وقت قريب جداً، ظل الكثير من الحياة السياسية الناشطة للجماعات المحكومة مهملاً، لأنه كان يحدث على مستوى ندر أن نعتبره سياسياً. فبالنسبة للديمقراطيات الليبرالية المعاصرة في الغرب، فإن الاهتمام المحصور بالعمل السياسي العلني من شأنه**

أن يستولي على الكثير مما هو مهم في الحياة السياسية. إن الإنجاز التاريخي لحرية الكلام والتجمع السياسيتين خفض، إلى حد كبير، مخاطر وصعوبة التعبير السياسي المكشوف ... وبأخذ نظرة تاريخية بعيدة المدى، يرى المرء أن ترف معارضة سياسية مكشوفة، مأمونة نسبياً، نادر وحديث معاً. إن الأكثرية الساحقة من الناس كانت ولا تزال رعايا، لا مواطنين. وطالما حصرنا مفهومنا لما هو سياسي بالنشاط المعلن المكشوف، فإننا ملزمون بأن نستنتج أن الجماعات المحكومة تفتقر إلى حياة سياسية، أو إن ما قد يكون لديهم من حياة سياسية محصور بتلك اللحظات الاستثنائية من الانفجار الشعبي" (سكوت، ١٩٩٥: ٢٣١).

يشير سكوت إلى اتخاذ تلك الأنشطة السياسية المقاومة تاريخياً أشكالاً اقتصادية مضادة للأفعال الاستغلالية، ومضادة لعلاقات السيطرة والاستيلاء. وهي بذلك أفعال مقاومة واستراتيجيات بقاء تلبي، من خلالها الجماعات المهمشة والمضطهدة، حاجاتها المادية، وغالباً ما تكون هذه الأنشطة غير شرعية. فالاستراتيجيات التي استخدمها العبيد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، على سبيل المثال، شملت السرقة والنهب والتجارة السرية والإنتاج بقصد البيع سراً وغيرها. أما في حالة الفلاحين، فشملت احتلال الأرض والتقاط فضلات الحصاد بصورة غير قانونية، وتقديم الأجور العينية في حالة رديئة، وعدم دفع الرسوم الإقطاعية (سكوت، ١٩٩٥: ٢٢١-٢٢٦).

ويمكننا اليوم ملاحظة ممارسات مشابهة لتلك الاستراتجيات في العديد من المجتمعات المحلية، في الدول المتقدمة أو في دول "العالم الثالث". يمكن الإشارة هنا إلى جماعات التكسير (Les Casseurs) في ضواحي المدن الكبيرة في فرنسا، الذين يهاجمون المحلات وينهبونها خلال المظاهرات الرسمية المرخصة. وكذلك، جماعات احتلال المنازل المهجورة المعروفين باسم فافيلا (Favela) في بوينس آيريس في الأرجنتين، وريو دي جانيرو، وسانت باولو في البرازيل، والعديد من مدن دول أمريكا اللاتينية. كذلك نلاحظ انتشار هذه الظاهرة في بعض العواصم العربية، لاسيما القاهرة، مع كل ما يصاحب ذلك من أنشطة غير شرعية، كالاتجار بالأسلحة، والمخدرات، والتهريب، وانتشار شبكات الدعارة، والسرقة، والامتناع عن تسديد رسوم شبكة المياه والكهرباء، وعن تسديد الضرائب وغيرها. هذا الوجه غير الشرعي للأنشطة المقاومة، لا يعني غياب الأنشطة المقاومة الشرعية التي يتسامح النظام معها، مثل الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة. وتبقى شرعية هذه الأنشطة أو عدم شرعيتها عملية متغيرة وغير محددة بوضوح عبر الزمان والمكان. فبعض الأعمال تكتسب الشرعية تدريجياً، وبعضها يتم التسامح معه تبعاً للظروف.

ترتفع وتيرة هذه الأنشطة مع ارتفاع حدة التهميش الذي تفرضه سياسات الدولة، ومع زيادة حدة الحاجة الجماعية في التجمعات الهامشية التي لا تجد أمامها سوى استراتيجيات بقاء غير مشروعة، والتي قد تشرعن تدريجياً أو يزداد التسامح معها على المستوى المجتمعي أو الحكومي. تضغط هذه الأنشطة على الدولة بحدود ما يسمح به في العلن، بمثل ما تضغط به المياه على السد. ويختلف مقدار الضغط، بالطبع، بحسب مستوى الغضب والحاجة. وتتفحص هذه الأنشطة الحدود المسموح بها عبر عمليات جريئة تحاول تخطي هذه الحدود بحذر، فإن لم يلقَ ذلك عقاباً أو لوماً من المجتمع أو الدولة، تفتح ثغرة في جدار الممنوع، وتتعمم هذه الأنشطة سريعاً. تتصاعد هذه المحاولات وتتوالى وتشرعن، عبر الممارسة الفعلية، العديد من الأنشطة التي يصعب منعها فيما بعد، لتصبح تدريجياً حقاً عاماً مكتسباً تمارسه الجماعات المحلية في العلن (سكوت، ١٩٩٥: ٢٢٩).

إن منطق التنكر الذي تعتمده السياسة التحتية يتناول تنظيمها كما يتناول جوهرها. فشكل التنظيم هو تعبير عن ضرورات الواقع السياسي الذي لا يتسامح مع الفعل الصريح. لذلك قد تنتشر المقاومة بداية في شبكات غير عرفية من القربى، والجوار، والصداقات، والمجتمع، لا بالتنظيم العرفي. فالحشود غير الرسمية في السوق، والجوار، والمقاهي، والمنازل المتجاورة، والأزقة، تؤمن البنية والغطاء وسرعة الاستقطاب والانتشار وتعزيز العلاقات التضامنية. وباتساع دائرة العمل العلني والتسامح العام مع الأنشطة المقاومة، يمكننا ملاحظة الانتقال إلى درجات أعلى من التنظيم في العمل السياسي الذي قد يصل، في شكله وأهدافه وفاعليته وشموليته، إلى حد التحول إلى حركة اجتماعية ذات جذور محلية ولكن ذات تأثيرات وطنية.

تشكل مجمل هذه الأطر المفاهيمية والمساهمات النظرية، أدوات تحليلية أكثر ملاءمة لفهم شمولي وعميق للواقع الفلسطيني، بتعقيداته الناجمة عن خصوصياته السياسية وتبعاتها الاقتصادية والمجتمعية. تبرز هذه الخصوصيات في العديد من الدراسات التي تناولت موضوعات ذات علاقة بشبكات الأمان في فلسطين، وبخاصة تلك التي أجريت حول الفقر وشبكات الدعم المأسس وغير المأسس وهو ما سنعرض له أدناه.

مراجعة الأدبيات الفلسطينية

عالج العديد من الأدبيات الفلسطينية شبكات الأمان والحماية الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وخلال انتفاضة الأقصى. واهتمت هذه الأدبيات بإبراز بعدين في معالجتها لهذه الشبكات: فقد ركزت على بعد تشخيص واقع هذه الشبكات، ومعالجة خصائصها وإبراز نواقصها من جهة، واهتمت بتقديم رؤى واقتراحات لتطوير عمل هذه الشبكات من جهة ثانية.

أظهرت الأدبيات المحلية أن شبكات الأمان والحماية الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية جاءت في ظل الظروف الاجتماعية-الاقتصادية التي نتجت عن واقع سياسي فرض على الشعب الفلسطيني، وتمثل في التشرد العام ١٩٤٨، إثر حرب ذلك العام وقيام دولة إسرائيل ووقوع الضفة الغربية تحت الحكم الأردني وقطاع غزة تحت الحكم المصري، واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة العام ١٩٦٧. وولّد هذا الواقع، الذي ترافق مع استلاب حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة، وإخضاع تجمعاته إلى أوضاع وظروف مختلفة، شروطاً اتسمت بدرجة عالية من عدم الاستقرار ومن غياب الأمان الاقتصادي والحياتي عن فئات واسعة في هذه التجمعات. وتبرز الدراسات التي عالجت أنظمة الدعم الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة خصوصية هذه الأنظمة، والمتمثلة في التشابك والتكامل بين نشاطات الدعم غير المأسس ونشاطات الدعم المأسس بتعبيراتها الحكومية والدولية والأهلية. كما تبرز هذه الخصوصية في تنوع مؤسسات الدعم الاجتماعي التي تقدم الدعم والمعونة للأفراد والأسر، وهو تنوع لا يطال أيديولوجية وتنظيم وأهداف هذه المؤسسات فحسب، بل يشمل، كذلك، أشكال التنظيم ومصادر التمويل ونطاق النشاط والفئات المستهدفة، وآليات تحديدها والوصول إليها ورؤيتها لمشكلاتها.[٣]

وفي هذا المجال بينت دراسة هلال والمالكي (١٩٩٦) حول التكافل الاجتماعي غير الرسمي (غير المأسس) في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي اعتمدت على مسح أسري لعينة عشوائية مكونة من ١٤٥٠ أسرة من الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى تحليل عدد كبير من الحالات الدراسية، أن عدم توفر أنظمة رعاية وطنية، نتيجة الغياب التاريخي لدولة فلسطينية، ساهم في تعايش ترتيبات تكافل غير رسمي[٤] مع أنظمة متعددة من المساعدات الاجتماعية المأسسة التي نمت وانتشرت في الضفة والقطاع. ومن أبرز الاستنتاجات التي خرجت بها هذه الدراسة أن أنظمة الدعم غير الرسمي القرابية وغير القرابية تقوم حالياً بدور إغاثي مهم، وتحديداً في مجال التخفيف من بعض الآثار السلبية لانخفاض مستويات المعيشة. لكن البحث اكتشف أن دور أنظمة الدعم غير الرسمي هذه يبقى محدوداً، من حيث دائرة الفئات المعوزة والمحرومة التي يشملها، ومن حيث حجم الدعم المنتظم الذي يوفره. وهو دور، وإن كان مهماً وضرورياً، فإنه لا يستطيع تولي مسؤولية منع أو إزالة الحرمان والعوز المزمن أو الطارئ في المجتمع الفلسطيني، أو الحد منه راهناً أو مستقبلا. وبينت الدراسة وجود فجوة كبيرة بين احتياجات فئات واسعة من السكان من جهة، وبين المعونة المقدمة في ظل نظام التكافل غير الرسمي الممارس حالياً من جهة أخرى. كما كشفت أن دور التكافل غير الرسمي يتراجع كلما ازدادت الحاجة إليه، فكلما اتسعت دائرة الفقر، تقلص حجم الأسر المستفيدة من هذا الدعم.

وتتفق دراسة القزاز وسعيد (١٩٩٩) مع هذا الاستنتاج، فقد أكدت أن شبكات الحماية الاجتماعية (الرسمية وغير الرسمية) تصبح أقل نجاعة في ظل الأزمات الاقتصادية ومراحل التحول السياسي والاجتماعي (القزاز وسعيد، ١٩٩٩: ١١٦).

وأبرزت دراسة وزارة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠٠٢) حول تقدير الفقر بالمشاركة في الضفة والقطاع خلال انتفاضة الأقصى، تحسس الفقراء لتراجع فاعلية نظام التكافل الاجتماعي غير المأسس (نظام الرعاية الاجتماعية التقليدي) الذي يرتكز على العائلة الممتدة، نتيجة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية الحادة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد أظهر كثير من الحالات المدروسة في إطار "مشروع تقدير الفقر بالمشاركة" تراجع قدرة الأسر الفلسطينية على تقديم مساعدة فعالة للأسر الأخرى، نتيجة لشمولية القمع الإسرائيلي وشمولية آثاره.

وتؤكد بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني استمرار حضور الفعل التكافلي غير المأسس خلال الانتفاضة الحالية.[٥] وتؤكد على استمرار حضوره أيضاً إصلاح جاد (٢٠٠٢) في ورقتها المقدمة إلى ندوة "المرأة والفقر والعمل"، حيث تؤكد على أن هناك شواهد على استمرار حضور التكافل غير المأسس، وفي الوقت نفسه تؤكد على محدودية فاعليته.

من جهة أخرى، أظهرت دراسة هلال والمالكي (١٩٩٦أ) حول الدعم المأسس الذي تقدمه المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، التي شملت ٤٦٠ مؤسسة داعمة في الضفة والقطاع، تنوع مؤسسات الدعم الاجتماعي من حيث أهدافها، ومنطلقاتها، وحجمها، وآلية عملها. وتوزعت مؤسسات الدعم الاجتماعي على ثلاثة أطراف رئيسية: وزارة الشؤون الاجتماعية، والأنروا والمنظمات غير الحكومية، وبخاصة لجان الزكاة. واتسم دعم هذه المؤسسات بطابع إغاثي خيري، وارتهان حجم وفاعلية ووتيرة الدعم بتوفر الميزانيات اللازمة.

كذلك بين تعداد المنظمات غير الحكومية الذي نفذه ماس (٢٠٠٠) أن ٥٤,٦٪ من مجموع المنظمات الأهلية الفلسطينية العاملة في الضفة والقطاع تنشط في مجال تقديم الرعاية الاجتماعية والمساعدات الخيرية والإغاثة، وعرفت ١٩٪ من المنظمات الأهلية الفلسطينية برنامجها الرئيسي بأنه في مجال تقديم الرعاية الاجتماعية والمساعدات الخيرية، وتشمل هذه المنظمات تلك العاملة في مجالات تقديم المساعدات الخيرية والإغاثية، والعاملة في مجال رعاية المسنين والمعاقين (شلبي، ٢٠٠١: ١١٢). لكن هذه الدراسة تخلص إلى أن فاعلية معظم هذه المؤسسات محدودة، وذات طابع موسمي، ومرتبط بتوفر تبرعات لها من جهة ما.

في هذا الاطار، وعلى صعيد قطاع الصحة مثلاً، تظهر دراسة البرغوثي ولينوك (١٩٩٧) أهمية دور المنظمات غير الحكومية الصحية في تقديم الرعاية الصحية الأولية والثانوية، ولكنها بينت أن هذه المنظمات تشكو، باستثناء الهلال الأحمر الفلسطيني وبعض لجان الزكاة، من تراجع في حجم تمويلها الخارجي وتأثير هذا على حجم خدماتها ومستوى هذه الخدمات. وتشير معطيات البرغوثي ولينوك إلى انخفاض إنفاق المنظمات الأهلية الصحية من أكثر من ٨٠ مليون دولار في العام ١٩٩١ إلى أقل من ٣٨ مليون دولار في العام ١٩٩٦، وبلغت نسبة إنفاقها ١٦٪ من إجمالي الإنفاق في القطاع الصحي للعام ١٩٩٦ (البرغوثي ولينوك، ١٩٩٧: ٤٨).[٦]

وفي السياق ذاته، وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجهها المؤسسات العاملة في القطاع الصحي، أكدت دراسة هلال وآخرون (١٩٩٧) على أهمية تطوير نظام التأمين الصحي، باتجاه إقامة تأمين صحي حكومي شامل، وإعطائه الأولوية في المرحلة الأولى، والتوجه نحو تطوير الخدمات الصحية الحكومية، والحفاظ على أنظمة التأمين الصحي الخاصة الموجودة في الضفة والقطاع وتطويرها. ودعت الدراسة إلى تطوير أنظمة التقاعد في القطاع العام، وإنشاء صندوق للتأمينات الاجتماعية له يقدم خدمات التقاعد، وتأمين إصابات العمل في المرحلة الأولى، وأن يجري تطويره بصورة تدريجية بحيث يتحول، في المدى البعيد، إلى نظام شامل للتأمينات الاجتماعية.

وبينت الدراسات المتعلقة بالخدمات المتوفرة للمعوقين أهمية برنامج "التأهيل المبني على المجتمع"،[٧] الذي لعب دوراً مهماً في توحيد جهود الجهات العاملة في مجال تأهيل المعوقين وتقديم الخدمات لهم. وقامت اللجان الإقليمية بإجراء مسوح لعدد كبير من القرى والمخيمات في نطاق عملها للكشف عن الإعاقات الموجودة، ومتابعة تأهيلها (اللجنة الإقليمية للتأهيل في منطقة الجنوب، ١٩٩٧، واللجنة الإقليمية في منطقة وسط الضفة الغربية، ١٩٩٧، واللجنة الإقليمية في منطقة شمال الضفة الغربية، ١٩٩٧). وساهمت هذه المسوح في تفعيل عملية الكشف عن الإعاقة، وزيادة مشاركة المجتمع المحلي في تأهيل ورعاية المعوقين. وأظهرت الدراسات عدم التوازن من حيث التوزيع الجغرافي للمؤسسات والإعاقات، ومن حيث الخدمات المقدمة ونوعية الإعاقة، وأبرزت الحاجة إلى تطوير الخدمات العلاجية، وبخاصة للذين يعانون من إعاقة في النطق والسمع والبصر، وركزت على ضرورة تطوير خدمات التأهيل الاجتماعي والمهني وتوفير الأدوات المساعدة. وبينت أن القدرة الاستيعابية لهذه المرافق لا تلبي الطلب عليها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الشؤون الاجتماعية، ١٩٩٨). ولم تتوفر دراسات حول كفاية المؤسسات العلاجية الخاصة بالمعوقين خلال الانتفاضة، التي شهدت تزايداً كبيراً في عدد المعوقين، ما يشكل ضغطاً متزايداً على هذه المؤسسات.

وبشكل عام، يبدو أن من أهم عيوب نظام الدعم الاجتماعي المأسس في الأراضي الفلسطينية أن برامج ومشاريع الدعم المقدمة في الأراضي الفلسطينية لا تأتي ضمن خطة، أو تصور وطني عام لفلسفة وطبيعة وحدود الدعم الاجتماعي، وهي تفتقر أيضاً لإستراتيجية واضحة المعالم لمكافحة الفقر (هلال: ٢٠٠٢). ويعاني نظام الرعاية المعمول به في الضفة الغربية وقطاع غزة من التجزئة، وضعف التنسيق بين مقدمي الخدمة، يستثنى من ذلك التنسيق بين الأنروا ووزارة الشؤون الاجتماعية، المعنيتين بالتعرف على المستفيدين من كل منهما (عبد الهادي، ١٩٩٧). ويغلب على فلسفة عمل مؤسسات الرعاية الاجتماعية بمختلف أنواعها فلسفة تخفيف الفقر، ومن هنا فهي تقدم مساعداتها للأسر الفقيرة، وتحديداً الأسر الأشد فقراً، وباتجاه تخفيف حدة فقرها.[٨] وتنحو نحو التشدد في تقديم الدعم، وفي متابعته، وهي ذات طابع انتقائي في اختيار المستفيدين (جونسون وهلال، ٢٠٠٢: ٢٨).

في هذا السياق مثلاً، تصف الدراسات التي تناولت الدعم المقدم من وزارة الشؤون الاجتماعية بأنه "برنامج نوع اجتماعي" و"يستهدف، بالأساس، الأسر التي ترأسها نساء وكبار السن" (جونسون وهلال، ٢٠٠٢: ١٣-١٤، وجاد، ٢٠٠٢: ٥٥)، ويظهر ذلك من خلال مراجعة الفئات التي تقدم لها الوزارة المساعدة.[٩]

كذلك أبدى الفقراء انطباعاً سلبياً اتجاه قيمة المساعدة المقدمة لهم في دراسة وزارة التخطيط (٢٠٠٢) حول تقدير الفقر بالمشاركة في الأراضي الفلسطينية، التي أجريت خلال السنة الأولى من الانتفاضة. فالمساعدات غير كافية، وكذلك غير منتظمة. وأبدى الفقراء تحفظهم من الشروط المشددة التي تضعها الجهات المقدمة للمساعدة، ومن طابع العلاقة بين مقدم الخدمة ومتلقيها التي تقوم على الإحسان. وأبدى الفقراء ارتياحاً لتنوع المساعدات المقدمة، وبخاصة مساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأنروا"، على الرغم من عدم كفايتها (وزارة التخطيط، الفقراء يتكلمون، ٢٠٠٢).[١٠]

وعلى صعيد آخر، أثارت الدراسات المختلفة أهمية ربط الإغاثي بالتنموي في عمل مؤسسات الدعم الاجتماعي المختلفة، فقد أكدت على ذلك دراسة هلال والمالكي (١٩٩٦أ) وهلال وآخرون (١٩٩٧)، ودراسة عبد الهادي (١٩٩٧)، وبني جونسون (١٩٩٧)، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠٠٢). وتبرز أيضاً في توجهات المؤسسات الداعمة، فعلى سبيل المثال تسعى وزارة الشؤون الاجتماعية إلى تطوير خدماتها ونشاطاتها، بهدف الانتقال، على المدى البعيد، إلى سياسات وبرامج ذات طابع تنموي إلى جانب نشاطاتها الإغاثية

(وزارة الشؤون الاجتماعية، ٢٠٠٣). وبينت دراسة عبد الرازق وموسى (٢٠٠١) في دراستهما عن تقييم برامج وخطط الوزارات الفلسطينية من زاوية مكافحة الفقر، افتقار السلطة الوطنية لاستراتيجية واضحة المعالم في مكافحة الفقر، وبالتالي في توجيه سياسات الوزارات المعنية بالدعم الاجتماعي، ودعت إلى الربط الإغاثي بالتنموي في عمل وزارة الشؤون الاجتماعية، والسلطة الوطنية الفلسطينية بشكل عام.

وأكد تقرير التنمية البشرية: فلسطين ٢٠٠٢ (٢٠٠٣) على محورية ربط التنمية بمتطلبات صمود الفلسطينيين، والمقاومة، وحث على المشاركة المجتمعية وزيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، ما يسمح بزيادة فرص الأفراد في الاختيار، في إطار ما سماه التقرير بالتنمية الانعتاقية، وهي التي تتضمن أبعاد إنهاء الاحتلال وبلورة منظور تنموي مرن وتبني إطار ديمقراطي منظم.

وقد تسببت الممارسات القمعية الإسرائيلية خلال الانتفاضة إلى إبطاء وتأخير العمل في المشاريع التنموية، وإلى تركيز مؤسسات الدعم الاجتماعي على العمل الاغاثي المباشر. فقد اضطرت وزارة الشؤون الاجتماعية والأنروا والمنظمات غير الحكومية إلى الإبطاء في برامجها التنموية، مثلاً ركزت الوزارة على المساعدات الإغاثية النقدية والعينية، حيث أن الوزارة "جندت معظم إمكانياتها المتاحة لبرامج الإغاثة"[١١] على الرغم من أنها تطمح إلى ربط الإغاثي بالتنموي (العريضي، ٢٠٠٢: ١٠٩).

من ناحية أخرى، لا توجد دراسات معمقة أو بيانات حول آليات وطرق تكيف المجتمعات المحلية الفلسطينية، فالدراسات والبيانات القليلة المتوفرة تركز على تكيف العائلة أو الأسرة الفلسطينية. وقد أبرزت دراسة هلال والمالكي (١٩٩٧) استراتيجيات مختلفة تعتمدها الأسرة الفلسطينية المحدودة الدخل في التعاطي مع واقع شديد الصعوبة. وتمثلت هذه الاستراتيجيات في: أنظمة التكافل المحلي، وصناديق التوفير والاقتراض التكافلي، وتنويع مصادر الدخل بإشراك أكبر عدد من أفراد العائلة، وتقليص الاستهلاك، والاعتماد على المدخرات التي تتآكل تحت وطأة البطالة الواسعة، وعدم استقرار أسواق العمل وغلاء المعيشة المتواصل. وخلصت الدراسة إلى أن هذه الاستراتيجيات قد تساهم في ضغط احتياجات الأسرة آنياً، لكنها تولد على المدى القريب والمتوسط دائرة أوسع من الأسر المحتاجة والمعرضة للعوز، إن لم تتخذ تدابير لرفع مستويات المعيشة (هلال والمالكي، ١٩٩٧ أ: ٨٢).

وبينت دراسة القزاز وسعيد (١٩٩٩) حول الفقر من وجهة نظر الأسر الفقيرة، أهمية التدريب وتوفير فرص العمل كإحدى الآليات المهمة لمكافحة الفقر أو التخفيف منه من وجهة نظر الفقراء.

وأبرز تقرير تقدير الفقر بالمشاركة (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠٠٢) أن الأسر الفلسطينية اعتمدت عدداً من الاستراتيجيات السريعة للتجاوب مع الظروف الطارئة التي تمر فيها. فقد عملت الكثير من الأسر على تأسيس مشاريع صغيرة في القطاع غير الرسمي لتوليد دخل يساهم في سد جزء من احتياجات الأسرة، وعملت بعض الأسر على تشغيل بعض أفراد الأسرة الذين لم يعملوا سابقاً، كالأطفال والنساء أو محاولة خلق فرص عمل للذين تعطلوا عن أعمالهم، وعملت معظم الأسر على ترشيد أو تقليص إنفاقها للحدود الدنيا، وعملت بعض الأسر على طلب المساعدة من الأقارب أو المؤسسات أو طلب قروض لتغطية نفقات الأسرة. وقد استحدث الفقراء استراتيجياتهم الخاصة لمواجهة هذه الظروف الطارئة، ولكنهم في الوقت نفسه يؤمنون بأن الحل الجذري لمشكلة فقرهم يستند إلى استراتيجيات طويلة المدى ترتبط، أساساً، بخلق فرص العمل، وتحسين ظروف العمل، كأساس لتمكين الأسر من توليد دخل يكفي لسد احتياجاتها الأساسية ويحول دون تعرضها للانكشاف.

وأظهر مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسرة الفلسطينية، الاستراتيجيات التي اعتمدتها الأسر الفلسطينية وهي التالية: خفضت ٤ من كل ٥ أسر فلسطينية من مصروفاتها، وأجل ما يزيد عن نصف الأسر الفلسطينية دفع مستحقات الفواتير الخاصة بالكهرباء والماء والهاتف، واستخدمت ما يزيد على خمسي الأسر الفلسطينية مدخراتها لسد احتياجاتها الأساسية من مأكل وملبس ومصروفات المسكن. وعمد خمسا الأسر الفلسطينية إلى الاستدانة من الأقارب أو الأصدقاء من أجل تغطية مصروفاتها الأساسية، وقامت خمس الأسر الفلسطينية ببيع المصاغ الذهبي الخاص بالزوجات من أجل توفير الأموال اللازمة لتغطية مصروفات الأسرة، وغيرت أسرة من كل مئة أسرة مكان سكنها، أو على الأقل أحد أفرادها، كنتيجة لسياسة الإغلاق والحصار المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي من أجل ضمان الوصول لمكان العمل. وكان من بين الاستراتيجيات المهمة التي استحدثتها الأسر الفلسطينية من أجل استحداث مصدر دخل لها العودة للعمل في الأراضي الزراعية. وأكد تقرير أعدته مؤسسة أوكسفام (٢٠٠٢) على استخدام هذه الاستراتيجية من قبل الأسر الفلسطينية تجاوباً مع الظروف الصعبة التي تمر فيها. فمع فقدان مصادر الدخل وانعدام فرص العمل في سوق العمل الإسرائيلية وتراجعها في سوق العمل الفلسطينية، وجدت الأسر الفلسطينية نفسها مجبرة على العودة للعمل في الأراضي الزراعية كملاذ أخير لها لتوليد الدخل أو على الأقل إنتاج بعض مما تستهلكه الأسرة من المنتجات الزراعية (Oxfam, 2002).

وبصورة عامة، تبين معظم الأدبيات الفلسطينية التي عالجت شبكات الأمان والحماية

الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية في الأراضي الفلسطينية قصورها، وعجزها البنيوي عن الاستجابة، في ظروف الاستقرار النسبي، مع الاحتياجات المجتمعية الفلسطينية، ومحدودية فاعليتها في توفير درجة معقولة من الأمان للأفراد والأسر. ولا شك والحال كذلك أن يزداد عجزها مع تصاعد الحاجة لها، مثلما هو الحال خلال الانتفاضة الحالية، حيث تتزايد احتياجات الأسر الفلسطينية للدعم بشكل سريع، وفي الوقت نفسه تتراجع قدرة العائلة والمجموعة القرابية على تقديم الدعم لأفرادها.

منهجية الدراسة

تم التركيز في هذه الدراسة على نوعين من وحدات التحليل، الأولى هي المؤسسة الحكومية والأهلية، والثانية هي المجتمع المحلي المتمثل بالقرية والمخيم والحي المديني. كذلك تمت دراسة عينة قصدية من العائلات، بشكل ثانوي، في المجتمعات المحلية المبحوثة بهدف تحليل بعض الأفعال التكيفية في إطار التكافل غير الرسمي، وبهدف تقييم مدى كفاية التدابير التكيفية والدعم المأسس الذي تلقته هذه الأسر من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية أو من المبادرات الشعبية المحلية.

بالنسبة للمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، وجدت هذه المؤسسات نفسها تعمل في ظروف كارثية تلقي على عاتقها بأعباء جديدة ومسؤوليات كبيرة، ما أخضعها لضرورات إعادة تكييف برامجها وخططها التطويرية لتلبي الحاجات الأساسية المتزايدة للمواطنين. فهل نجحت في إنجاز ذلك؟ وهل استطاعت أن تكيف نفسها لترتقي بأدائها إلى مستوى التحدي الذي فرضته الأحداث؟ ما هي جوانب القصور في عملها؟ وما هي العوامل الموضوعية والذاتية التي أعاقت وحدت من فاعلية أدائها خلال الانتفاضة؟

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال:

١- الكشف عن أنماط وأساليب تكيف هذه المؤسسات والمنظمات مع الظروف الطارئة من حيث الخطط والبرامج التي استحدثتها لتغطية احتياجات المجتمع الفلسطيني الناجمة عن الإجراءات الإسرائيلية القمعية، وفي نطاق عمل كل منها، وبما يشمل الكشف عن التغير في برامجها ومشاريعها وخططها تجاوباً مع الظروف الجديدة.

٢- تحديد الخدمات المباشرة التي تقدمها المنظمات المبحوثة لمواجهة هذه الاحتياجات.

٣- الكشف عن آليات تنفيذ هذه المؤسسات والمنظمات للبرامج والخطط التي استحدثتها أو طورتها لمواجهة الظروف الطارئة، بما يشمل الآليات الداخلية والتنسيق مع

الجهات الأخرى (الحكومة، المانحين، المجتمع المحلي، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، وبخاصة العاملة في المجال نفسه).

٤- رصد المعوقات التي واجهت هذه المنظمات في تنفيذ خططها وبرامجها المستحدثة، بشقيها الذاتي والموضوعي.

أما فيما يتعلق بالمجتمعات المحلية،[١٢] فقد تم رصد المبادرات الشعبية غير الرسمية فيها التي برزت في إطار سلسلة من الإجراءات التكيفية المقاومة. ولا شك بأن فشل السلطة الوطنية الفلسطينية، طوال فترة أوسلو، في رسم إستراتيجية تنموية على المستوى الوطني، وعدم تحمل مسؤولياتها في تعزيز الانتماءات الوطنية بدلاً من الولاءات العشائرية أو الجهوية أو الفصائلية، قد مهد الأرضية لمزيد من التفتت خلال الانتفاضة. وقد عززت سياسات العزل والحصار التي تنفذها القوات الإسرائيلية على المناطق والتجمعات السكانية الفلسطينية، من التشرذم الجغرافي والاجتماعي، ما حول المجتمعات المحلية إلى وحدات تضامنية اجتماعية واقتصادية، ومرجعيات ثقافية، ذات ثقل ودور مهم في تمكين سكانها من مواجهة التحديات الخارجية. هذا ما يبرر منهجية هذه الدراسة في اختيارها للمجتمعات المحلية كوحدة تحليل أساسية، لرصد استراتيجيات التكيف وتحليل التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية التي برزت فيها خلال الانتفاضة. وتشير العديد من المعطيات إلى تعاظم دور هذه المجتمعات بتعبيراتها العائلية والجهوية والحزبية، وبشبكات علاقاتها التكافلية غير المأسسة، في عمليات التكيف والبقاء. فما هو حجم وأهمية هذا الدور فعلياً؟ وما هي العوامل والمحددات التي تؤثر في طبيعة الدور الذي تلعبه هذه المجتمعات؟ وما هي التبعات السياسية والاجتماعية بعيدة المدى لتعاظم مثل هذا الدور؟

كما تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال:

١. الكشف عن أنماط المبادرات التكيفية المقاومة المأسسة وغير المأسسة التي ظهرت في المجتمعات المحلية.

٢. دراسة آليات تشكل المبادرات التكيفية المقاومة وديناميكيات عملها والأبعاد المختلفة المرتبطة بها.

٣. تحليل العوامل والمحددات الثقافية، السياسية، الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على أساليب وأنماط تكيف المجتمعات المحلية.

وللإجابة عن الأسئلة السابقة بشقيها: المتعلقة بالمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، والمتعلقة بالمجتمعات المحلية، تم اعتماد المنهجية التالية:

١- فيما يتعلق بالوزارات والمؤسسات الحكومية:

تم إجراء مسح كامل لجميع المؤسسات الحكومية،١٣ حيث أجريت مقابلات موجهة مع مسؤولين رفيعي المستوى من جميع وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية. بالإضافة إلى بكدار والدفاع المدني، وهما مؤسستان لهما دور فاعل في مواجهة القمع الإسرائيلي، وما نتج عنه من دمار وتخريب طال الاقتصاد والمجتمع الفلسطينيين. وشملت الدراسة، أيضاً، ٥ بلديات، بلديتان في قطاع غزة وأربعة في الضفة الغربية، وهي بلديات نابلس، ورام الله، وبيت لحم، والخليل، وغزة، وخان يونس، وهي تمثل أهم التجمعات الحضرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وموزعة على مختلف المناطق. وتأتي أهمية دراسة البلديات بوصفها سلطة محلية، وأداة تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع الحكومية.

جمعت البيانات في الفترة الواقعة بين شهري حزيران وأيلول ٢٠٠١. ثم أعيد تحديث البيانات بين شهري نيسان وآب من العام ٢٠٠٣، وذلك بسبب اجتياح قوات الاحتلال الإسرائيلي لمعظم مناطق الضفة الغربية في شهر نيسان العام ٢٠٠٢، والذي أدى إلى إحداث تغيرات كبيرة في الواقع الفلسطيني، ما استدعى الكشف عن الأنشطة والبرامج الجديدة التي برزت للتجاوب مع مرحلة الاجتياح وما بعده.

وقد أجريت المقابلات مع المراكز الرئيسية لهذه الوزارات والمؤسسات، وأجريت مقابلات إضافية مع بعض الوزارات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، لتحقيق مصداقية أكبر للبيانات المجموعة. وركزت المقابلات الموجهة على تقدير الوزارة لاحتياجات المجتمع الناجمة عن اندلاع انتفاضة الأقصى في نطاق عملها، وآليات تكيفها مع الوضع الطارئ، من خلال التعرف على البرامج والخطط التي استحدثتها الوزارة أو المؤسسة لمواجهة هذه الاحتياجات، والخدمات المباشرة التي قدمتها، وتبعاتها المالية، ومصادر تمويلها، وآليات تنفيذها، والمعيقات التي واجهتها وتواجهها في تنفيذ هذه البرامج الخدمية، ومصادرها، والبرامج التي تم توقيفها بسبب الانتفاضة وبروز أولويات جديدة يجب مواجهتها. والتعرف على نجاعة إجراءات الوزارة أو المؤسسة في مواجهة تحديات العدوان الإسرائيلي، وخططها وتصوراتها المستقبلية لزيادة فاعلية عملها في هذا المجال.

٢- فيما يتعلق بالمؤسسات غير الحكومية وبعض مؤسسات المجتمع المدني الخدمية:

تم اختيار عينة قصدية مكونة من ١٣ منظمة خدمية من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الخدمية، تتوزع بين الضفة الغربية وقطاع غزة بواقع ٩ منظمات في الضفة الغربية، و٤ منظمات في قطاع غزة. تغطي هذه المنظمات القطاعات المختلفة كما هو مبين في الجدول أدناه.

توزع المؤسسات غير الحكومية وبعض مؤسسات المجتمع المدني الخدمية المبحوثة حسب القطاع والمنطقة

المنطقة	القطاع	اسم المنظمة
الضفة الغربية	الصحة	الإغاثة الطبية
	الزراعة	الإغاثة الزراعية
	مساعدات اجتماعية	لجنة زكاة جنين
	التعليم	مؤسسة إبداع المعلم
	المرأة	لجنة المرأة العاملة
	اتحادات ونقابات	اتحاد نقابات العمال
		نقابة المهندسين
		غرفة تجارة رام الله
	حقوق إنسان	مؤسسة الضمير
قطاع غزة	مساعدات اجتماعية	جمعية الصلاح الإسلامية
	الصحة	اتحاد لجان العمل الصحي
	اتحادات ونقابات	اتحاد نقابات العمال
		جمعية التوفيق للصيادين

وبالإضافة إلى تمثيل هذه المنظمات والمؤسسات للقطاعات المجتمعية المختلفة، تمت مراعاة درجة فاعليتها مجتمعياً، وحجم الدور الذي تقوم به في مجال الرعاية والإغاثة، وتقديم المساعدات الخدمية أو النقدية أو العينية خلال سنوات الانتفاضة. ولا شك بأن هناك العديد من المنظمات والمؤسسات الفاعلة التي لم تشملها العينة، إلا أن ما تمت دراسته يعتبر كافياً لأغراض دراستنا، وللوصول إلى إجابات كيفية واضحة عن أسئلتها الأساسية. كذلك، وعلى الرغم من أن الأحزاب السياسية جزء من مؤسسات المجتمع المدني، فإنه لم يتم تمثيلها في عينة الدراسة كونها لا تعتبر أساساً مؤسسات خدمية، حيث يغلب عليها الطابع النضالي السياسي، هذا بالإضافة لصعوبة دراستها في الظروف الأمنية الراهنة.

تم جمع البيانات عن هذه المنظمات في الفترة ما بين شهري نيسان وآب من العام ٢٠٠٣، وتم استكمال بعض البيانات في أواخر العام ٢٠٠٣. وقد جمعت البيانات من خلال المقابلات الموجهة مع مديريها، وكانت الأسئلة تتركز حول المواضيع نفسها التي تمت معالجتها

في المقابلات مع المؤسسات الحكومية. كذلك، تم الاطلاع على نشرات وتقارير هذه المؤسسات الدورية والسنوية، لمعرفة المزيد عنها والتأكد من دقة المعلومات المصرح عنها في المقابلات.

٣- فيما يتعلق بمبادرات التكيف المقاوم في المجتمعات المحلية:

تم اختيار ١٤ مجتمعاً محلياً توزعت جغرافياً ومناطقياً على الضفة الغربية وقطاع غزة كما هو مبين في الجدول أدناه.

توزع المجتمعات المحلية التي تمت دراستها في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة ونوع التجمع

المنطقة	نوع التجمع المنطقة	اسم التجمع
شمال الضفة الغربية	مدينة	حي القصبة في مدينة نابلس
	ريف	زيتا (طولكرم)
	مخيم	مخيم جنين
وسط الضفة الغربية	مدينة	-
	ريف	بيرزيت
		نعلين
		المزرعة القبلية
		المزرعة الشرقية
	مخيم	الجلزون
جنوب الضفة الغربية	مدينة	حي راس فطيس في مدينة بيت لحم
	ريف	بيت أمر
		بتير
	مخيم	-
قطاع غزة	مدينة	حي البرازيل في مدينة رفح
	ريف	منطقة ٨٦ في القرارة
	مخيم	منطقة التفاح في مخيم خان يونس

تمت مراعاة عوامل عدة في اختيارنا للمجتمعات المحلية المبحوثة، أهمها:

١- درجة تأثرها بالإجراءات القمعية الإسرائيلية، ومدى تضررها من هذه الإجراءات. فقد شملت العينة مجتمعات تضررت بشكل كبير من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، مثل مخيم جنين، والبلدة القديمة في نابلس وحي البرازيل في قطاع غزة، كما شملت مجتمعات أقل تضرراً مثل بلدة بيرزيت وقرية المزرعة الشرقية وغيرها. كما تمت دراسة إحدى القرى التي اقتطع جدار الفصل العنصري أراضيها وصودرت مساحات واسعة من هذه الأراضي (قرية زيتا بمحافظة طولكرم).

٢- تنوع هذه المجتمعات لتشمل قرى ومخيمات وأحياء مدينية.

٣- توزعها على المناطق الجغرافية المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

جمعت البيانات من المجتمعات المحلية المبحوثة في الفترة الواقعة بين شهري آذار وتموز من العام ٢٠٠٣، واستكملت أو حدثت بعض البيانات في أواخر العام ٢٠٠٣. وقد جمعت البيانات باستخدام أدوات البحث السريع بالمشاركة، حيث تم التعاون مع عدة باحثين ميدانيين يسكنون في المواقع المبحوثة أو قريباً منها، وعلى علاقة جيدة مع الجماعات المحلية المبحوثة. جمعت البيانات حول المجتمع المحلي المبحوث، بإجراء مقابلات موجهة وشبه موجهة مع فئات سكانية مختلفة فيه، مثل: رؤساء البلديات، ورؤساء المجالس القروية، ومديري الجمعيات الخيرية، ورؤساء الأندية، ومخاتير، ومدرسين، ومسؤولي تنظيمات وفصائل سياسية، ونشطاء في العمل المجتمعي، ونساء نشيطات سياسياً ومجتمعياً على المستوى المحلي، وفئات مهنية مختلفة. كما تم جمع بيانات عن ثلاث عائلات في كل مجتمع محلي مبحوث.

تركزت البيانات التي تم جمعها من المجتمعات المحلية المبحوثة حول معلومات عامة عن هذه المجتمعات، ومعلومات عن سكانها، والمؤسسات الفاعلة فيها، والأضرار التي لحقت بها جراء الإجراءات الإسرائيلية القمعية في مختلف النواحي. كذلك تم جمع بيانات حول التحولات الاقتصادية التي حدثت في هذه المجتمعات المحلية، بعد اندلاع الانتفاضة، والتحولات التي حصلت على الأنشطة الاقتصادية السائدة فيها من حيث نوع المهن، ومن حيث التغيرات في مصادر الدخل. وجمعت بيانات حول الآليات والخطط التي استحدثت في هذه المجتمعات للتكيف مع الظروف الطارئة، بالتركيز على دور المؤسسات واللجان المحلية، والمبادرات الشعبية، والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والدولية التي تقدم مساعدات، وآليات توزيع هذه المساعدات. وأخيراً تم جمع بيانات عن الأسر التي تتلقى مساعدات في الموقع للكشف عن دور التكافل غير الرسمي في سد احتياجات الأسر

المحتاجة في ظل الظروف الطارئة الحالية، سواء على مستوى العائلة الممتدة أو الحمولة. والكشف عن مدى مساهمة المساعدات التي تقدمها المؤسسات المختلفة في تلبية احتياجات هذه الأسر، سواء المساعدات الحكومية أو غير الحكومية أو المساعدات من المؤسسات المحلية، والمساعدات في إطار التكافل غير المأسس.

تم تسجيل البيانات وتفريغها في سجلات بحثية خاصة (Research Diary)، ومن ثم تم تفكيك النصوص وترميزها عبر ثلاث مراحل متتالية، بدأت بالترميز المفتوح (المتلاصق مع المعطيات الميدانية)، ومن ثم الترميز المحوري (للتمكن من تشكيل أنماط مجردة من المعطيات الميدانية)، وانتهت بالترميز الانتقائي (التمكن من تحديد أنماط أكثر تجريدية، تسمح ببناء علاقات بين الخطوط الأساسية المستخلصة من التفاصيل الميدانية، والحالات المبحوثة التي تسمح بإجراء مقارنات بينها، واستخلاص اتجاهات ونماذج عامة منها).

وعند كل مستوى من التنميط، تمت المحافظة على المقارنة المستمرة بين الأنماط المجردة والمكونات التفصيلية الميدانية، للتأكد من سلامة الأنماط التجريدية المستخلصة. وأخيراً تم استخدام طريقة التحليل، من خلال مقارنة الحالات المبحوثة (Cross-Case Analysis)، كونها تسمح بالربط بين الحالة المبحوثة وجملة العوامل الذاتية والخارجية المؤثرة فيها في إطار تاريخي، وهو الأنسب لموضوعة البحث وطبيعة العينات المختارة فيه.

صعوبات واجهت العمل الميداني

واجه العمل الميداني عدد من الصعوبات، ونجمت هذه الصعوبات عن حساسية الموضوع المبحوث، وبخاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني جراء العدوان الإسرائيلي. وقد جرى معالجة هذه المشاكل بالتخفيف من تأثيرها على مصداقية البيانات قدر الإمكان. وتمثلت هذه المشاكل بالتالية:

١- تحفظ بعض المؤسسات الحكومية من الإدلاء ببعض المعلومات اللازمة للبحث.

٢- الصعوبة في الوصول إلى بعض الوزارات والمؤسسات، وبخاصة في مناطق شمال وجنوب الضفة الغربية، ما أدى إلى طول فترة العمل الميداني مقارنة بالخطة الأصلية.

٣- تعدد مصادر المعلومات في المؤسسات الحكومية وتوزعها على دوائر مختلفة، وعدم إمكانية الحصول على معلومات وبيانات عن الوزارة أو المؤسسة الحكومية بمجملها من مصدر واحد. هذا إضافة إلى وجود مركزين رئيسيين لكل مؤسسة

حكومية أحدهما في الضفة الغربية والآخر في قطاع غزة. وقد اضطر فريق البحث والباحثين الميدانيين لإجراء مجموعة من المقابلات مع دوائر مختلفة في كل مؤسسة حكومية، إضافة لإجراء مقابلات مع مركز المؤسسة الحكومية في الضفة الغربية وأخرى في قطاع غزة.

٤- تقديم إجابات غير دقيقة بصورة إيجابية أو سلبية مبالغ بها حول أنشطة العديد من الوزارات. وقد جرت معالجة ذلك من خلال تكرار المقابلات والاستعانة بالتقارير الرسمية أحياناً، ومطابقة البيانات ببيانات من مصادر أخرى مختلفة.

٥- صعوبة التواصل والاتصال مع الباحثين الميدانيين، وبخاصة في مناطق شمال وجنوب الضفة الغربية وفي قطاع غزة، بسبب الإغلاق والحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

٦- وقد يكون من أهم الصعوبات التي واجهت هذا البحث، التغير السريع في الأوضاع الميدانية سياسياً وعسكرياً، وانعكاساتها الاجتماعية الاقتصادية، التي انعكست على مجتمع البحث، سواء المؤسسات الحكومية أم غير الحكومية والمجتمعات المحلية. وقد تطلب حل هذه الصعوبة إعادة تحديث البيانات في مرات كثيرة.

هوامش الفصل الأول

[١] الصناديق الاجتماعية هيئات شراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص تحت مظلة دولية، وعادة تحت إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنشئت كاستجابة للأزمة الاقتصادية في الثمانينات والخلل الذي تسببت فيه سياسات تعديلات الاقتصاديات الشاملة ونتيجة لما ساد مؤخرا من آثار عمليات تحرير الاقتصاديات وتحديثها على الطبقات الأشد فقرا، هدفها التخفيف من آثار الإصلاح الاقتصادي (صندوق التنمية الاجتماعية في مصر، ١٩٩٨: ٣٦). ويرى صندوق التنمية في اليمن أن الصناديق الاجتماعية أنشئت كترتيبات مؤقتة مصاحبة للإصلاحات المالية والإدارية، اشترطها المولون كعلاج للاقتصاديات المتضررة والديون المتراكمة، ووجودها خارج نطاق البيروقراطية الحكومية كان أيضا يمثل رغبة المولين وشروطهم، من أجل تمويل العجز، ومنع الانهيار، وحتى يكون لهم يد في توجيه التمويل. ويرى صندوق التنمية في اليمن أن "هذه الصناديق نجحت لأنها تميزت بالشفافية، وتحولت إلى مؤسسات مستقلة للتنمية ومكملة لدور الحكومة" رغم أن تجربتهم ما زالت مهدها (الصندوق لديهم كان في مرحلة التأسيس)، ولا توجد معطيات ميدانية تؤكد مثل هذا الحكم إلا إذا استثنينا الصندوق المصري، الذي يسوق كنموذج دعاوي، والذي موله المانحون بما يزيد عن ٦٠٠ مليون دولار خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٨ (صندوق التنمية الاجتماعية في مصر، التقرير النهائي للمرحلة الأولى).

[٢] مثلا أعتبر صندوق التنمية المصري أن "الاتجاه إلى "المدارس الأهلية" في مصر حلا فعالا لمشكلات جودة التعليم والقدرة على التوصل إليه، وتأتي هذه المدارس في إطار برنامج اليونيسيف- اليونسكو المبتكر في التعليم الأساسي في العالم حيث تعتبر المدارس الأهلية مشروعا رائدا يتم تنفيذه من خلال المشاركة بين المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المعنية (صندوق التنمية في مصر، ١٩٩٨: ٣١).

[٣] راجع مثلا:

- جميل هلال ومجدي المالكي، ١٩٩٦. **نظام التكافل غير المماسس في الضفة الغربية وقطاع غزة**. رام الله: ماس.

- جميل هلال ومجدي المالكي، ١٩٩٧. **مؤسسات الدعم الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة**. رام الله: ماس.

- جميل هلال وآخرون، ١٩٩٨. **نحو نظام ضمان اجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة**. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس.

- بني جونسون، ١٩٩٧. "السياسة الاجتماعية في فلسطين"، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل نحو نظام رعاية اجتماعية وطني فلسطيني أفضل، ٣١-٥-٦/١ -/١٩٩٧. رام الله- فلسطين.

- محمود عبد الهادي، ١٩٩٧. "الضمان الاجتماعي"، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل نحو نظام رعاية اجتماعية وطني فلسطيني أفضل، ٣١-٥-٦/١ -/١٩٩٧. رام الله- فلسطين.

- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الفريق الوطني لمكافحة الفقر، ١٩٩٨. **فلسطين: تقرير الفقر ١٩٩٨**. رام الله- فلسطين.

– وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مشروع تقدير الفقر بالمشاركة، التقرير الوطني، وتقارير المحافظات، وأوراق السياسات. رام الله– فلسطين.

٤. إن ظاهرة التكافل الاجتماعي غير الرسمي هي إحدى تجليات العلاقات الاجتماعية–الاقتصادية التي ينسجها الأفراد فيما بينهم داخل المجتمع بهدف تبادل المنافع المختلفة وقت الحاجة. قد تكون هذه المنافع المتبادلة منحا أو مساعدات مالية أو هدايا أو مساعدات عينية أو خدماتية (كالعمل). ويتم تبادلها بين أفراد المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر في إطار نسق من القيم السائدة التي تطرح قواعد سلوكية وأخلاقية للعلاقات التكافلية بين الأفراد أو الأسر أو الجماعات. يمكن النظر إلى علاقات التكافل غير الرسمية كتعبير عن مسعى للتكيف أو التأثير في واقع صعب في شروط معينة. وتختلف هذه العلاقات عن "استراتيجيات الطوارئ" في كونها تعكس علاقات اجتماعية دائمة مرتبطة بنسق قيم ومعايير مهيمنة، وبالتالي فهي ليست ظاهرة طارئة تختفي باختفاء السبب. ويمكننا القول بأن كل علاقة اجتماعية يتبادل خلالها منفعة، أو مورد ما، هي علاقة تكافلية (هلال والمالكي، ١٩٩٧: ٣).

٥. بلغت نسبة المساعدات المقدمة من الأصدقاء والجيران والأهل والأقارب ١٤,٤٪ من مرات توزيع المساعدة في الضفة والقطاع في آذار ٢٠٠٣، وكانت نسبة هذه المساعدات ٢٪ من إجمالي مرات توزيع المساعدات حتى الربع الأول من العام ٢٠٠٢. وكذلك تلقت ٢,٩٪ من الأسر الفلسطينية تحويلات من الخارج منذ بدء الانتفاضة وحتى بداية العام ٢٠٠٢، وأفادت ٤,١٪من الأسر الفلسطينية أنها تلقت تحويلات من الخارج خلال شهر آذار ٢٠٠٣. وأفادت ٢٣٪ من الأسر الفلسطينية أنها اعتمدت الحصول على مساعدات من الأقارب والأصدقاء والجيران خلال العام ٢٠٠٢ كأحد آليات الصمود. وبلغت القيم الوسيطة للمساعدات المقدمة من الأقارب والجيران والأصدقاء ٦٣ دولار أمريكي خلال شهر آذار ٢٠٠٣ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٣).

٦. بلغت نسب الإنفاق حسب القطاعات كما يلي: القطاع الحكومي ٣٢٪، الأهلي ١٦٪، الوكالة ١١٪ والقطاع الخاص ٤١٪.

٧. Community Based Rehabilitation (CBR) يعمل هذا البرنامج على المستوى الوطني، وتنخرط فيه عشرات المؤسسات في الضفة والقطاع، ويموّل خارجياً، ويشارك فيه مئات المتطوعين إضافة إلى عشرات العاملين بأجر. وقد جرى إعداد غالبية العاملين من خلال البرنامج نفسه، وهدف القائمين على البرنامج إلى تعميم فلسفة التأهيل التي يقوم عليها البرنامج، وتبني السلطة الوطنية لها.

٨. ويتبين من دراسة هلال والمالكي (١٩٩٨) أن ما تقدمه المؤسسات الرئيسية من دعم في الأراضي الفلسطينية لا يغطي سوى ٨,٥٪ من سكان الضفة الغربية (هلال والمالكي، ١٩٩٨: ٢٥)، فيما أشارت التقارير الرسمية أن معدلات الفقر زادت عن ٢٠٪ في نفس الفترة ٢٠٪ (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ١٩٩٨، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٠). ويتأثر حجم الدعم ومدى اتساعه بالميزانيات المتاحة لهذه المؤسسات، بما فيها وزارة الشؤون الاجتماعية. ويعاني نظام الرعاية الاجتماعية الرسمي من محدودية فاعليته بسبب تدني قيمة المساعدة المقدمة. وتغطي المساعدة التي تحصل عليها أسرة معيارية مكونة من بالغين وأربعة أطفال من الوزارة نحو ٢٣٪ من خط الفقر المكافئ في الضفة والقطاع والبالغ ١٦٥١ في الربع الأول من العام ٢٠٠٢.

٩. تركز الوزارة في مساعداتها على حالات شديدة الفقر، وتتضمن قائمة المرشحين لاستحقاق مساعدة الوزارة الفئات التالية: أرمل/ أرملة، المسنين، المرضى العضويين والنفسيين، المعوقين الذين يعانون من

عاهة، الصم والبكم وكفيفي البصر، الزوج مسجون أو غائب، المطلقات والمهجورات والعوانس، الأيتام، محدودي الدخل، مجهولي النسب، وتقدم مساعدات قليلة بسبب مشاكل أسرية أو سكنية أو إدمان رب الأسرة على المخدرات أو للتوائم (ماس، المراقب الاجتماعي- العدد السادس، ٢٠٠٣).

١٠. عالج التقرير الوطني لتقدير الفقر بالمشاركة، وكذلك تقارير المحافظات البالغ عددها ١٦ تقرير تقييمات الفقراء لبرامج الدعم المقدمة لهم، وكذلك أبرزت ذلك أوراق السياسات، التي غطت ٨ موضوعات رئيسية في هذا المجال، خاصة ورقتي علاقة الفقراء مع المؤسسات الداعمة، وشبكات الحماية الاجتماعية.

١١. بلغت قيمة المساعدات النقدية الشهرية التي قدمتها وزارة الشؤون الاجتماعية في نهاية العام ٢٠٠٢ نحو ٥,٣ مليون شيكل، قدمتها لـ ٢٩٨٦٨ أسرة أو حالة. وقد بلغ معدل ما تلقته الأسرة الواحدة من المساعدات النقدية في شهر كانون أول ٢٠٠٢ في الأراضي الفلسطينية من وزارة الشؤون الاجتماعية ١٧٠ شيكل، وكان هذا المعدل في قطاع غزة لنفس الشهر ١٦٣ شيكل، وفي الضفة الغربية ١٧٥ شيكل. يضاف إلى ذلك تكاليف التأمين الصحي المفترض تسديدها من قبل الوزارة، والمساعدات الغذائية، ومساعدات خدماتية، خاصة الإيوائية، ويستفيد من خدمات الوزارة ومساعداتها حوالي ٣,٥٪ من السكان في الأراضي الفلسطينية (ماس، المراقب الاجتماعي، العدد السابع، ٢٠٠٤). وتوضح الأرقام السابقة محدودية فاعلية الدعم المقدم من الوزارة من حيث القيمة، أو من حيث التغطية.

١٢. يشير مصطلح المجتمع المحلي إلى المعيشة الجماعية لمجموعة من المواطنين الذين يسكنون في منطقة مشتركة، بحيث يترتب على هذه المعيشة مصالح ومشاكل وتحديات مشتركة. وبحكم الظروف المتشابهة التي تعيشها هذه الجماعة، والتحديات المشتركة الخارجية والداخلية، تتكون لدى هذه الجماعة مواقف باتجاه الذات والآخر، وشعور "النحن" الذي يترتب عليه رؤيا وسلوكيات جماعية خاصة بهم.

١٣. باستثناء مؤسسة حكومية واحدة ذات أهمية وهي مكتب الرئاسة حيث تمت عدة محاولات للقاء مسئولين في هذا المكتب للحصول على بيانات حول المساعدات التي يقدمها أو حول برامجه وأساليب عمله خلال الانتفاضة إلا أننا لم ننجح في ذلك. أما فيما يتعلق بمكاتب المحافظات فقد تم تغطية نشاطات بعضها (نابلس) من خلال دورها في تجارب المجتمعات المحلية.

الفصل الثاني

آثار الإجراءات الإسرائيلية على القطاعات الاقتصادية- الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى

آثار الإجراءات الإسرائيلية على القطاعات الاقتصادية- الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى

مثلت الإجراءات القمعية الإسرائيلية الحالية حرباً شاملة على الفلسطينيين، طالت الإنسان الفلسطيني، ومصدر عيشه، وبيئته، ونسيجه الاجتماعي ونفسيته، مستهدفة جميع فئات الشعب الفلسطيني، بغض النظر عن موقفها من التسوية السياسية، بما فيها السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها وأجهزتها الأمنية. وتشمل تفاصيل الحرب الإسرائيلية اليومية ضد الفلسطينيين حصاراً شاملاً ومستمراً وبصورة متواصلة لم تنقطع منذ ٢٩ أيلول ٢٠٠٠، وتقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى عشرات المناطق المعزولة، فقد عمدت إسرائيل إلى عزل المحافظات عن بعضها البعض، وعزلت المدن عن محيطها الريفي، وعزلت التجمعات الريفية. واستخدمت إسرائيل، في حربها الحالية ضد الفلسطينيين، مختلف أنواع الأسلحة، ما كان له آثار على جميع مناحي حياة المجتمع الفلسطيني وعلى بنيته التحتية.

يشير العديد من الدراسات والمعطيات الإحصائية إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة في العامين الأخيرين، حيث تدلل هذه المؤشرات على زيادة في نسب البطالة والفقر، وعلى تراجع مستويات المعيشة، وعلى مشكلات جدية في الخدمات الصحية والتعليمية، وبخاصة من ناحية نوعية وجودة هذه الخدمات. وهو ما سيتم توضيحه في هذا الفصل.

أثر الإجراءات الإسرائيلية على القطاعات الاجتماعية

أثر الإجراءات الإسرائيلية على قطاع الصحة

تظهر البيانات المتوفرة تردياً شديداً في الأوضاع الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا التردي ناجم، بشكل رئيسي، عن الأعباء الكبيرة التي لحقت بالقطاع الصحي

الفلسطيني جراء سياسات القمع والعدوان التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني. وعلى الرغم من تحسن بعض المؤشرات الكمية التي تظهرها البيانات، فإن هذا التحسن جاء تجاوباً مع الضغط الكبير الذي وقع على القطاع الصحي، وهو تحسن يبقى أقل من الدرجة المطلوبة لمواجهة الاحتياجات الناجمة عن ظروف القمع والعدوان الإسرائيلي.

تراجعت حصة القطاع الصحي من النفقات العامة الجارية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٢، من ١٤٪ إلى ١٠٪ خلال الفترة المذكورة. هذا على الرغم من أن حجم النفقات العامة الجارية على القطاع الصحي ازداد خلال الفترة نفسها.(عبد الرازق، ٢٠٠٢: ٢١). ويمكن القول هنا إن التراجع في حصة القطاع الصحي من إجمالي النفقات العامة الجارية يؤثر بشكل سلبي على تمكين القطاع الصحي الفلسطيني من مواجهة احتياجات المجتمع الفلسطيني، وبخاصة مع زيادة الأعباء الملقاة على عاتق هذا القطاع بسبب إجراءات القمع الإسرائيلية وما تحدثه من زيادة في عدد الجرحى والمعوقين والشهداء. لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار هنا أن المصاريف والموازنات التي تنفق على القطاع الصحي الفلسطيني لا تقتصر على حصته من النفقات العامة الجارية، وإنما تشمل أيضاً الموازنات والمصروفات التي تنفقها المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية العاملة في قطاع الصحة، والمؤسسات الدولية، وبخاصة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) التي تشرف على العيادات والمراكز الصحية في المخيمات الفلسطينية.

أدت سياسات القمع والتنكيل والحصار والعزل التي مارسها، ولا يزال يمارسها، الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني إلى زيادة تردي الأوضاع المعيشية لهذا الشعب. ولم يسلم أي قطاع من القطاعات من الأضرار، حيث أن سياسات الاحتلال الإسرائيلي القمعية والتنكيلية كانت شاملة جغرافياً وقطاعياً. وقد أدى هذا إلى تحميل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية كافة، وبخاصة القطاعات الخدمية كالصحة، والتعليم، والرعاية الاجتماعية، أعباء كبيرة يصعب التغلب عليها والتعامل معها. ويمكن القول إن القطاع الصحي من القطاعات الأكثر تأثراً بهذه الإجراءات القمعية، حيث يزداد يومياً عدد الجرحى والشهداء والمعاقين، عدا عن الحالات التي تحتاج إلى رعاية طبية طويلة المدى، إضافة إلى الخدمات الطبية العادية اللازمة لأي مجتمع، ما يخلق حالة من عدم السيطرة وعدم التمكن من تلبية الاحتياجات الصحية والطبية للمجتمع الفلسطيني، آخذين بعين الاعتبار أن هذا القطاع كان يعاني من تشوهات وصعوبات قبل اندلاع الانتفاضة، بسبب نقص الموارد ونقص الكادر الطبي اللازم، ونقص المنشآت والمرافق الطبية، وبخاصة في التجمعات الريفية، ونقص في بعض التخصصات الطبية المهمة، وغيرها. ويمكن حصر

أثر الإجراءات الإسرائيلية القمعية على القطاع الصحي الفلسطيني في التالية:

- أعداد كبيرة من الشهداء

تفيد البيانات الصادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية أن عدد شهداء انتفاضة الأقصى المسجلين بلغ ٢,٦١٦ شهيداً حتى تاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٥ في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى ١٤ شهيداً في فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨. وبلغ عدد الشهداء فوق سن ١٨ سنة ٢,٠٧٨ شهيداً، فيما بلغ عدد الشهداء دون سن الثامنة عشرة ٥٣٨ شهيداً، أي أن ٢٠,٦٪ من إجمالي عدد الشهداء هم من الأطفال (وزارة الصحة الفلسطينية، قاعدة بيانات الانتفاضة، الصفحة الإلكترونية للوزارة).

- أعداد كبيرة من الجرحى

تفيد البيانات الصادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية أن عدد الجرحى المسجلين لدى الوزارة بلغ ٣٦,٧٣٧ جريحاً لغاية ٢٠٠٣/٨/٢٥. وبالنسبة لتوزيع الجرحى حسب نوع أداة الإصابة، تفيد البيانات أن ٦٥,٩٪ كانت إصابتهم بالرصاص الحي، و١٢,٤٪ بالقذائف، و٨,٠٪ أصيبوا نتيجة الانفجارات، فيما أصيب ٠,٥٪ بالغاز، و٠,١٪ بالرصاص المطاطي، كما أصيب ٢,٩٪ بوسائل أخرى (وزارة الصحة الفلسطينية، قاعدة بيانات الانتفاضة، الصفحة الإلكترونية للوزارة). وهذا يعني أن المعدل الشهري لسقوط الجرحى يزيد على ١٠٥٠ شخصاً، وهذا معدل كبير قياساً بحجم السكان في الأراضي الفلسطينية، ويشكل ضغطاً غير عادي على الجهاز الصحي الفلسطيني.[١]

وزاد عدد الجرحى المسجلين لدى مؤسسة أسر الشهداء والجرحى على ٢٠ ألف جريح من جرحى الانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى أواسط تموز ٢٠٠١، منهم ١٢٠٠ جريح إصاباتهم صعبة وتحتاج إلى رعاية طويلة الأمد، ونحو ٥ آلاف إصابة متوسطة، وذلك حتى نهاية شهر تموز ٢٠٠١. ومن بين الإصابات الصعبة ٢٣ حالة شلل، وهذه الإحصائيات لا تشمل الجرحى الذين يعالجون حالياً في الخارج، والذين معظمهم حالات صعبة، وفقاً لما أفاد به أحد مسؤولي مؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى. وتصرف المؤسسة مخصصات لجميع الجرحى لمرة واحدة، وتسهل لهم الحصول على مخصصات من جهات عربية مختلفة. وتصرف مخصصات شهرية للجرحى الذين تتسبب إصاباتهم بإعاقة (ماس، المراقب الاجتماعي- العدد الخامس، ٢٠٠٢: ٥٧).

وترعى المؤسسة الآلاف من أسر شهداء وجرحى ما قبل انتفاضة الأقصى، ويتلقى هؤلاء مخصصات شهرية، وفق سلم خاص، وهو أقل من الرواتب الشهرية التي تدفع لجرحى الانتفاضة وشهدائها، إضافة إلى التأمين الصحي الحكومي.[٢]

- نسبة إعاقة مرتفعة

ويتبين من مسح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول أثر الإجراءات الإسرائيلية على واقع الطفل والمرأة والأسرة الفلسطينية-٢٠٠١، أن ما نسبة ١,٢٪ من الإصابات خلفت إعاقات دائمة، وأن ٣,٦٪ من الإصابات خلفت إعاقات مؤقتة، وأن ٢,٧٪ من الإصابات خلفت تشوهات. وأظهرت نتائج هذا المسح أن نسبة الأطفال الذين يعانون من إعاقة دائمة بلغت ٢٦,٠٪ من مجمل الإعاقات الدائمة، وبلغت نسبة الأطفال ٢٨,٠٪ من مجمل ذوي الإعاقات المؤقتة، وبلغت نسبة التشوهات بين الأطفال ٢٢,٠٪ من مجمل حالات التشوه في العينة التي شملها المسح (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠١. مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على واقع الطفل والمرأة والأسرة الفلسطينية، ٢٠٠١. المؤتمر الصحافي للإعلان عن النتائج الأساسية).

وتفيد بعض المصادر أن نسبة الجرحى الذين أصبحوا يعانون من إعاقة نتيجة إصابتهم تزيد على ٢٦٪ من بين إجمالي عدد الجرحى (ماس، ٢٠٠٢، المراقب الاقتصادي- العدد الثامن). وقد أظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-١٩٩٧ الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة انتشار الإعاقة في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغت ١,٨٪ من مجمل السكان، وكانت نسبة كبيرة من هذه الإعاقات ناتجة عن إصابات تعرض لها هؤلاء في الانتفاضة الأولى. وأياً كانت نسبة المعوقين بسبب إصابتهم، فإن عددهم كبير، ويشكل إضافة آلاف جديدة من الذين يحتاجون إلى رعاية طويلة الأمد، ونسبة كبيرة منهم يحتاجون إلى رعاية يومية ومكثفة. ويشكل هذا الارتفاع المفاجئ والحاد في عدد المعوقين في الضفة الغربية وقطاع غزة ضغطاً كبيراً على المؤسسات التي ترعاهم، فقد أظهرت البيانات المتوفرة أن القدرة الاستيعابية لهذه المؤسسات أقل بكثير من عدد الأشخاص الذين يحتاجونها، وتمثل النقص، بصورة خاصة، في الخدمات العلاجية، والعلاج النفسي، وخدمات التأهيل الاجتماعي والنفسي، وتوفير الأدوات المساعدة (ماس، المراقب الاجتماعي - العدد الرابع، ٢٠٠١).

- صعوبة في الوصول للخدمات الطبية

ويتبين من مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على واقع المرأة والطفل أن الإجراءات الإسرائيلية القمعية خلال انتفاضة الأقصى قد جرمت نسبة عالية من السكان من الحصول على الخدمات الصحية اللازمة، وهو ما يؤثر على الصحة العامة وصحة الأسرة في المجتمع الفلسطيني. فقد أشارت البيانات إلى أن ٣٨,٠٪ من الأسر لم تتمكن من الحصول على خدمة صحية بسبب عدم توفر الأدوية اللازمة للعلاج وعدم المقدرة على دفع التكاليف

خلال الانتفاضة، وأن ٢٣,٠٪ من الأسر لم تتمكن من الحصول على الخدمات الصحية بسبب عدم المقدرة على الوصول لمكان تقديم الخدمة نتيجة الإجراءات الإسرائيلية. فيما أفادت ١٨,٠٪ من الأسر أنها لم تتمكن من الحصول على خدمة صحية بسبب عدم تمكن الكادر الطبي من الوصول إلى المراكز الصحية/العيادات أو بسبب نقص في معدات العلاج اللازم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠١ ب).

- استنفاد المخزون الدوائي

وأفاد مسؤولون في وزارة الصحة أن الوزارة استنفدت المخزون الدوائي في شهر واحد على الرغم من أنه كان مخصصاً ليكفي لستة شهور في حالات الطوارئ، وذلك بسبب ارتفاع عدد الإصابات والجرحى والشهداء في انتفاضة الأقصى، وبشكل يفوق توقعات وزارة الصحة.

وبشكل عام، تظهر البيانات المتوفرة زيادة الأعباء الملقاة على عاتق القطاع الصحي الفلسطيني نتيجة للعدوان الإسرائيلي المستمر، منذ اندلاع انتفاضة الأقصى. فكما أظهرت الأرقام والنسب السابقة، فإن أعداد الشهداء والجرحى في ازدياد مستمر، ما يشكل زيادة في الأعباء التي يتحملها القطاع الصحي، عوضاً عن أن هذا القطاع عانى من تشوهات كثيرة في زمن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، وحاولت السلطة الوطنية الفلسطينية، وبالتعاون والتنسيق والشراكة مع المؤسسات الطبية الأخرى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، سواء أكانت دولية أم غير حكومية، تطوير القطاع الصحي الفلسطيني، إلا أن الإجراءات التعسفية التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين منعت من استمرار تطوير هذا القطاع، بل إنها ألحقت به الكثير من التدمير والخراب الذي أدى إلى تدني مستوى الخدمات الصحية المقدمة، عدا عن عدم المقدرة على تلبية الاحتياجات الطبية للكثير من التجمعات السكانية، وبخاصة الريفية منها، بسبب سياسة الإغلاق وعزل المناطق عن بعضها البعض.

أثر الإجراءات الإسرائيلية على قطاع التعليم

كان قطاع التعليم من القطاعات التي تأثرت سلبياً بفعل الإجراءات الإسرائيلية القمعية خلال الانتفاضة الحالية. فقد أدت سياسات الاحتلال الإسرائيلي إلى تعطيل الكثير من المدارس والكليات والجامعات الفلسطينية أثناء فترات منع التجول، كما حالت سياسة عزل المناطق والحصار من وصول الكثير من المعلمين والطلبة إلى مدارسهم أو جامعاتهم، الأمر الذي أدى إلى إلحاق ضرر كبير بالعملية التعليمية برمتها، وبخاصة في الضفة الغربية.

تظهر تقارير وزارة التربية والتعليم الفلسطينية حول الانتهاكات الإسرائيلية في مجال التعليم الفلسطيني في الفترة ٢٠٠٠/٩/٢٩ إلى ٢٠٠٣/١٢/١٥ ارتفاعاً متزايداً في أعداد الشهداء من الطلبة، فقد وصل عددهم في الفترة المذكورة إلى ٤٢٠ شهيداً، حيث استشهد ٩٦ طالباً في العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١، واستشهد ١٥١ طالباً في العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢، واستشهد ١٣١ طالباً في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣. وعلى صعيد الجرحى بين الطلبة، بلغ عددهم في الفترة المذكورة ٣٠١٨ طالباً، منهم ٢,١٥١ جرحوا في السنة الأولى للانتفاضة، و٤٧٦ طالباً جرحوا في السنة الثانية، و٣٦٢ طالباً في السنة الدراسية الثالثة.

وبالإضافة إلى هذا العدد من الشهداء من طلاب المدارس، فإن عدداً من موظفي قطاع التعليم قد استشهدوا أيضاً في الفترة المذكورة، حيث استشهد ٢٠ موظفاً، منهم موظفون استشهدوا في العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١، و١٧ موظفاً في العام الدراسي ٢٠٠١/ ٢٠٠٢، وخمسة موظفين في العام الدراسي الأخير. وما من شك بأن هذا العدد الكبير من الشهداء من الطلبة والموظفين له أثاره الكبيرة على العملية التعليمية برمتها، وبخاصة من النواحي النفسية، وخلق حالة من عدم الأمان لدى الطلبة، ما يؤدي إلى تراجع في التحصيل الأكاديمي لديهم.

بالإضافة للشهداء والجرحى من الطلبة والموظفين في قطاع التعليم، فإن عدداً كبيراً، أيضاً، منهم اعتقل، والكثير ممن اعتقلوا ما زالوا في المعتقلات. فقد بلغ عدد الذين اعتقلوا منذ بدء الانتفاضة ٢٧٨ طالباً و٩٥ موظفاً، ما يحرمهم من حقهم إما في تلقي تعليمهم في حالة الطلبة، أو في الالتحاق بأعمالهم وأداء واجبهم اتجاه طلابهم كما في حالة الموظفين.

على صعيد آخر، تعرض الكثير من المدارس للإغلاق بسبب الحصار ومنع التجول الذي فرض على مناطق وتجمعات سكانية كثيرة. وتشير تقارير وزارة التربية والتعليم الفلسطينية إلى أن ٢١٢ مدرسة تعطلت عن التدريس جراء الإجراءات الإسرائيلية القمعية، منها ١٤٨ مدرسة حكومية وغير حكومية تعطلت لمدة عشرة أيام بسبب إعادة احتلال أجزاء من المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية في محافظات رام الله والبيرة، وبيت لحم، وطولكرم، وجنين، وقلقيلية، وضواحٍ من القدس، إضافة إلى بعض المدارس التي تعطلت في منطقة بني زيد التابعة لمحافظة رام الله والبيرة بعد اقتحام القوات الإسرائيلية لقرية بيت ريما وارتكاب مجزرة فيها، وفرض منع التجول عليها. أما المدارس المتبقية (٦٤ مدرسة)، فقد تعطلت بسبب منع التجول أو الحصار أو القصف، فمثلاً، تتعرض ٢٨ مدرسة في مدينة الخليل للتعطيل، بين الحين والأخر، منذ بداية انتفاضة الأقصى، وذلك بسبب منع التجول

المتكرر على البلدة القديمة بالمدينة، ويبلغ عدد طلبة هذه المدارس حوالي ١٥ ألف طالب وطالبة، حرموا من الوصول لمدارسهم، ويبلغ عدد المدرسين والمدرسات في هذه المدارس ٤٦٠ معلماً ومعلمة حرموا من الوصول إلى أماكن عملهم. وفي مدينة نابلس، تعطلت المدارس المحيطة بقبر يوسف لفترات متكررة، وعددها ثلاث مدارس (ماس، المراقب الاجتماعي- العدد الخامس، ٢٠٠٢: ٤١).

إضافة إلى ذلك، أدت سياسة الحصار وعزل المناطق التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية إلى تعطيل العملية الدراسية في كثير من الأحيان، حيث حالت هذه السياسة من وصول المدرسين والطلبة إلى مدارسهم، ووصل النقص في الهيئات التدريسية في الفترة المذكورة في أقله ١٠٪، وفي أكثره ٩٠٪ من المعلمين والمعلمات الأصليين في كل مدرسة (ماس، المراقب الاجتماعي- العدد السادس، ٢٠٠٣: ٣٥).

ويتبين من تقارير وزارة التربية والتعليم أن عدداً من المدارس تعرض إلى القصف الإسرائيلي، أو الاقتحام من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وقد بلغ عددها ٣٧ مدرسة خلال العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢، وجميع هذه المدارس تعرضت لتخريب أجزاء منها، وتتراوح نسبة التخريب بين هدم أجزاء بسبب القصف كما حدث لمدرسة القدس الأساسية المختلطة في مدينة نابلس، وهي مدرسة حديثة البناء، وبين تحطيم النوافذ وبعض المحتويات بأيدي جنود قوات الاحتلال عند اقتحامهم لبعض المدارس. وتتطرق تقارير وزارة التربية والتعليم إلى عدد آخر من المدارس التي تعرضت للقصف أو التخريب على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١ (ماس، المراقب الاجتماعي- العدد السادس، ٢٠٠٣: ٣٦).

من جهة أخرى، أظهر مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على واقع الطفل والمرأة والأسرة الفلسطينية-٢٠٠١ الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن ١٢٦,٤٩٥ طالباً وطالبة أفادوا بأن مدارسهم تعرضت للاعتداءات الإسرائيلية (سواء للقصف، أم الإغلاق من قبل الاحتلال الإسرائيلي، أم المداهمة من قبل قوات الاحتلال أم تحولت لثكنة عسكرية، أم التعرض للرشق بالغاز)، ويشكل هؤلاء ما نسبته ١٤,٠٪ من إجمالي طلبة المدارس في الضفة الغربية وقطاع غزة الملتحقين بالتعليم ٥-١٧ سنة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠١.ب).

وأظهرت نتائج هذا المسح أن ٣٦,٠٪ من الطلبة الملتحقين بالتعليم ٥-١٧ سنة قالوا بأن فترة الدوام المدرسي في مدارسهم تقلصت نتيجة الإجراءات الإسرائيلية، ما يعادل ٣٢٥,٢٧٤ طالباً وطالبة.

وكشفت نتائج هذا المسح عن أن ٣ من كل ٥ طلاب وطالبات ٥-١٧ سنة اضطروا للتغيب عن مدارسهم ليوم واحد على الأقل بسبب الإجراءات الإسرائيلية القمعية، أي ما يعادل ٥٤٢,١٢٣ طالباً وطالبة ملتحقين بالتعليم. وكان معدل التغيب عن الدراسة لهؤلاء الطلبة ١٠ أيام غياب. كما كشفت هذه النتائج عن أن ٢١,٦٨٥ طالباً وطالبة اضطروا للانتقال إلى مدرسة أخرى، ما يعادل ٢,٤٪ من مجموع الطلبة الملتحقين بالتعليم ٥-١٧ سنة. واضطر ٤,٥١٨ طالباً وطالبة لترك مدارسهم، ما يعادل ٠,٥٪ من مجمل الطلبة الملتحقين بالتعليم ٥-١٧ سنة، منهم ٥٩,٠٪ تركوا مدارسهم بشكل مؤقت، ما يعادل ٢,٦٦٦ طالباً وطالبة، و٢٢,٠٪ ممن تركوا المدرسة تركوها بشكل دائم، ما يعادل ٩٩٤ طالباً وطالبة، وأظهرت النتائج أن ١,٩٪ ممن تركوا المدرسة لا يعرف ما إذا كانوا سيعاودون الالتحاق بالتعليم أم لا، وهو ما يعادل ٨٥٨ طالباً وطالبة.

وقد تسبب الجزء المنجز من جدار الفصل في شمال الضفة الغربية في إعاقة الدراسة في العديد من مدارس قرى شمال الضفة الغربية. وأفادت تقارير وزارة التربية والتعليم أن الجدار تسبب بما يلي: عزل ٥ تجمعات سكانية في منطقة جنين، يبلغ سكانها ٤١٠٠ نسمة، فيها ٤ مدارس، ويبلغ عدد طلابها ٨٩٠ طالباً وطالبة، ويضطر ٧٧ طالباً وطالبة من هذه التجمعات إلى الانتقال إلى تجمعات أخرى للدراسة فيها. وتم عزل ٤ تجمعات سكانية في منطقة طولكرم، عدد سكانها ٦٥٠٠ نسمة، وفيها ١٠ مدارس تضم ١٧٢٨ طالباً وطالبة، بالإضافة إلى خروج ٦١ طالباً وطالبة إلى التجمعات الأخرى للدراسة. وفي منطقة قلقيلية، تم عزل ٣ تجمعات سكانية يبلغ عدد سكانها ٧٠٠ نسمة، فيها مدرسة واحدة مشتركة، وفيها ١٣٣ طالباً وطالبة، ويضطر ٢٦٠ طالباً وطالبة إلى الانتقال من هذه التجمعات إلى تجمعات أخرى لاستكمال الدراسة (وزارة التربية والتعليم العالي، تقرير عن تأثير الجدار على العملية التعليمية ٢٠٠٣).

وعلى صعيد مؤسسات التعليم العالي، فقد استهدف الجيش الإسرائيلي بعضاً منها بشكل مباشر، مثل خضوري، حيث تعرضت للقصف أكثر من مرة. كما أدت سياسة الحصار وتقطيع أوصال المناطق الفلسطينية إلى إرباك شديد في العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي، من حيث إعاقة وصول المدرسين والطلبة إلى جامعاتهم وكلياتهم، وأحياناً منعهم من الوصول لها، مثلما حصل في جامعة بيرزيت، أو تعليق الدراسة في بعضها الآخر بسبب وقوعها في مناطق خاضعة لمنع التجول، أو في المناطق التي أعيد احتلالها، مثل جامعة القدس المفتوحة.

وعلى الرغم من عدم توفر تقارير عن مدى تأثر الجامعات الفلسطينية بسياسات الاحتلال الإسرائيلي القمعية، فإن الغالبية العظمى من هذه الجامعات، وبخاصة في الضفة الغربية

في المدن الرئيسية، وتعرض هذه المدن لمنع التجول لفترات طويلة كان له أثره على سير العملية التعليمية فيها، وحتى جامعة بيرزيت التي لا تقع في مدينة رئيسية شلت العملية التعليمية فيها بسبب الحواجز العسكرية المقامة على مداخل بلدة بيرزيت، التي حالت دون وصول الطلبة أو الموظفين إلى الجامعة في كثير من الأحيان.

وقدر بكدار قيمة الأعباء الإضافية التي تحملها قطاع التعليم نتيجة الإجراءات الإسرائيلية القمعية بحوالي ٣٦ مليون دولار خلال السنة الأولى من الانتفاضة. وتشمل هذه الأعباء: تأمين أبنية جديدة بديلة للأبنية التي دمرها الاحتلال وتجهيزها لتكون صالحة للتعليم، وتعيين مدرسين إضافيين، وارتفاع العجز في موازنة الجامعات بسبب عجز كثير من الطلبة عن دفع الرسوم، إضافة إلى تخصيص قاعات تدريس جديدة ومدرسين جدد للتسهيل على الطلبة الوصول إلى قاعات الامتحانات في الوقت المحدد (اشتية وآخرون، ٢٠٠١).

بشكل عام، أثرت سياسات الاحتلال على العملية التعليمية برمتها، وحرمت الشعب الفلسطيني من أقل حقوقه التي تحفظها الأعراف والقوانين الدولية لكل البشر. وكان للإجراءات الإسرائيلية أثر بالغ في نوعية التعليم التي يتلقاها الطلبة الفلسطينيون، حيث أن نقص عدد الأيام الدراسية في العام الدراسي بسبب سياسات منع التجول، وبسبب عدم مقدرة الطلبة والموظفين على الوصول إلى مدارسهم، إضافة إلى الحالة النفسية التي يعيشها الطلبة كأطفال، له تأثير كبير على المستوى التعليمي الذي يتلقاه الطلبة، وبالتالي على مخرجات العملية التعليمية التي سيكون لها أثر كبير على مجمل الحياة الفلسطينية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

خسائر القطاعات الاقتصادية المباشرة

ألحقت إجراءات الاحتلال أضراراً كبيرة بالاقتصاد الفلسطيني، ووضعته على حافة الانهيار. واستهدفت إجراءات الاحتلال مباشرة الاقتصاد الفلسطيني، فعمدت إلى تدمير عدد كبير من المنشآت والأنشطة الاقتصادية الفلسطينية، وبخاصة في نابلس والخليل وغزة. ودمرت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، ومنشآت الري. وعمدت إلى إحداث تدمير وخراب واسعين في البنية التحتية. بالإضافة إلى تأثير الإغلاق والحصار وعزل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض، الذي أدى بدوره إلى خنق النشاط الاقتصادي الفلسطيني. وكان لآليتي إغلاق سوق العمل الفلسطيني أمام العاملين الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية، والتحكم في المواد الخام وتسويق المنتجات الفلسطينية، آثار سلبية بارزة على الاقتصاد الفلسطيني، تمثلت في تراجع عدد المنشآت والأنشطة الاستثمارية

الاقتصادية، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع الدخل القومي. وتسبب ذلك في زيادة معدلات البطالة والفقر، وتراجع كبير في مستويات المعيشة ونوعية الحياة في الأراضي الفلسطينية.

تباينت تقديرات الخسائر الاقتصادية للحصار المتواصل الذي فرضته إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة منذ ٢٩ أيلول العام ٢٠٠٠ بصورة كبيرة بين تقديرات المؤسسات الحكومية المختلفة، والمؤسسات شبه الرسمية والمؤسسات الأخرى.

قدرت دراسة ماس (عبد الرازق وآخرون، ٢٠٠٢) الخسائر المترتبة على الحصار الحالي حتى نهاية حزيران ٢٠٠١ بحوالي ١٠٣٢ مليون دولار غير شاملة للخسائر في البنية التحتية ورأس المال العام والخاص. وتتوزع هذه الخسائر بين ٤٠٧ ملايين دولار في تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، و٦٢٥ مليون دولار خسائر في الناتج المحلي الإجمالي. وبذلك يصل المتوسط الشهري للخسائر الفلسطينية حتى نهاية حزيران ٢٠٠١ إلى حوالي ١١٥ مليون دولار. بالإضافة إلى ذلك، تقدر بعض التقارير (وزارة الإسكان، ٢٠٠١) الخسائر في البنية التحتية الخاصة والعامة خلال الفترة ذاتها بحوالي ٢٥٣ مليون دولار.

فيما قدر بكدار خسائر الاقتصاد الفلسطيني خلال السنة الأولى من الحصار الإسرائيلي بحوالي ٥٢٨٨ مليون دولار، منها ٢٨٦١ مليون دولار ناتجة عن تعطيل القطاعات الإنتاجية، و١٠٩٢ مليون دولار خسائر العاملين في إسرائيل، و٢٦٣ مليون دولار ناتجة عن تدمير الثروة الوطنية. وهذه الخسائر كبيرة جداً مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ ٥٠٨٣,٤ مليون دولار٣ بالأسعار الثابتة العام ١٩٩٩، أو مقارنة بالدخل القومي الإجمالي الذي بلغ ٦٢٢٧,٥ مليون دولار بالأسعار الثابتة للعام نفسه. فتقديرات خسائر الاقتصاد الفلسطيني تزيد خلال السنة الأولى على الناتج المحلي الإجمالي للعام ١٩٩٩، وهو العام الذي شهد نمواً اقتصادياً (ماس، المراقب الاقتصادي- العدد الثامن، ٢٠٠١).

وفي التقرير الذي أصدره البنك الدولي في شهر آذار ٢٠٠٢ بعنوان "خمسة عشر شهراً من الانتفاضة والأزمة الاقتصادية الفلسطينية"، قدم البنك الدولي وصفاً لوضع الاقتصاد الفلسطيني، في ظل ضغوط خارجية ضخمة. ويشكل الحصار والإغلاق القوة المحركة الرئيسية للتراجع، وقد رسم التقرير صورة مؤلمة لمجتمع محروم من العمل بصورة متزايدة، وفي حالة انتقال سريع إلى واقع سريع من تعميم الفقر والحرمان، حيث كانت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد تراجعت، بعد عام من الانتفاضة، بنسبة ١٩,٥٪ مقارنة بحصته قبل الانتفاضة. كما تراجعت حصة الفرد من الدخل الإجمالي الحقيقي بنسبة تزيد ٢٣٪ مقارنة بما كانت عليه قبل الانتفاضة (البنك الدولي، ٢٠٠٢).

وفي التقرير الثاني للبنك الدولي الذي صدر بعد ٢٧ شهراً من الانتفاضة بعنوان "سبعة وعشرون شهراً من الانتفاضة والأزمة الاقتصادية الفلسطينية"، يلاحظ أنه قد تواصل التراجع في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام ٢٠٠٢، حيث انخفضت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقدر بحوالي ١٩٪ خلال العام ٢٠٠٢، كما انخفضت حصته من الدخل القومي الإجمالي بنسبة ٢٣٪ للسنة نفسها. وكانت حصة الفرد من الدخل القومي الإجمالي العام ٢٠٠٢ أقل مما كانت عليه العام ١٩٩٩ بحوالي ٤٦٪ (البنك الدولي، ٢٠٠٣).

يقدر هذا التقرير الخسائر الكلية في الدخل القومي الإجمالي بحوالي ٥,٢ مليار دولار أمريكي خلال ٢٧ شهراً. وعلى ذلك، فإن تكلفة الأزمة من حيث الفرص الضائعة تبلغ، تقريباً، حصيلة سنة كاملة من تكوين الثروة الفلسطينية. فقد قفز الضرر المادي الخام التراكمي في السنة الأخيرة إلى حوالي ٩٣٠ مليون دولار أمريكي. كما بلغت الخسارة في الاستثمارات الضائعة ٣,٢ مليار دولار أمريكي.

ويؤكد هذا التقرير، بالإضافة إلى التقارير المحلية والدولية، أن السبب الرئيسي للأداء الوضيع للاقتصاد الفلسطيني يظل عائداً إلى حالة الحصار والإغلاق الداخليين والخارجيين للضفة الغربية وقطاع غزة، إذ أن تواصل فرض القيود على حركة السلع والأشخاص أدى إلى إحداث أثر سلبي عميق على النشاط الاقتصادي في جميع القطاعات، بالقدر الذي عمل فيه على خفض الإنتاجية الكلية للاقتصاد الفلسطيني، من خلال عدد من القنوات. كما أن حالة الحصار والإغلاق الخارجية تخفض حصيلة تحويلات العاملين، وتستلزم تباعاً إحداث أثر سلبي مضاعف على جانب الطلب على البضاعة المحلية. والجمع بين حالات الحصار والإغلاق الخارجية والداخلية معاً أدى إلى زيادة حادة في تكلفة المعاملات والصفقات، وإلى خفض إنتاجية وتنافسية المؤسسات والشركات الفلسطينية، إضافة إلى خفض القدرة الاقتصادية الفلسطينية الكلية على التكيف مع التراجع في جانب الطلب عليها. ومع أن المعدلات المرتفعة للبطالة قد تواصلت، فإن الأسعار والأجور لم تتكيف نزولاً بدرجة كافية، ما يحمل الاقتصاد والمجتمع ككل تكلفة مرتفعة من حيث العدالة (الفقر والقوة الشرائية الكلية).

ومن الناحية النظرية، فإن الحصار يعمل في المدى البعيد على إعاقة الاستثمار والحد من تطوره بسبب تدهور التوقعات السياسية والاقتصادية المستقبلية، وتخفيض ربحية الاستثمار (بسبب ارتفاع التكاليف والمخاطرة)، وبسبب ما أدى إليه الحصار من إعادة هيكلة للمساعدات الدولية إلى البرامج الإغاثية الطارئة بدلاً من توجيهها إلى البنية التحتية. كما

أن تكلفة التمويل للاستثمار ترتفع في ظل هذه الظروف، إضافة إلى تخفيض مستوى الاستثمار، تؤدي ظروف الحصار إلى تراجع في شكل وكفاءة الاستثمار بسبب تحول جزء من الاستثمار إلى الإنتاج للسوق المحلية الصغيرة بهدف إحلال الواردات (ماس، المراقب الاقتصادي- عدد ٨، ٢٠٠٢).

لقد شملت إجراءات القمع الاحتلالية ممتلكات الأسر الفلسطينية، مثل حرق حقول القمح وكروم الزيتون، كما حصل في سنجل وعابود وبورين خلال النصف الثاني من شهر حزيران ٢٠٠٠. وتجريف أراضي المواطنين الفلسطينيين المزروعة بالأشجار أو الفواكه، حيث أصبح هذا ممارسة يومية طالت معظم محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، وقصف وتجريف مصانع وورش فلسطينية في مختلف المناطق، إضافة إلى تخريب البنية التحتية، المتمثل في تجريف وتخريب الطرق، وشبكات المياه والكهرباء، وقصف المباني العامة والخاصة. كما أن إجراءات الحصار وتقطيع أوصال المناطق الفلسطينية، وإعاقة وصول المواد الخام أو منعها، والحد من التصدير أو منعه، أدى إلى آثار كارثية على القطاعات الاقتصادية كافة.

خسائر قطاع الزراعة

قدرت وزارة الزراعة خسائر القطاع الزراعي بحوالي ٩٠٣ ملايين دولار أمريكي حتى نهاية شباط ٢٠٠٣. وشملت الخسائر تجريف الأشجار وتدمير البيوت البلاستيكية والمنشآت الزراعية، وخسائر قطاع الزيتون وسرقة بعض المحاصيل، وتجريف سطح التربة وعدم قدرة المزارعين على زراعة أراضيهم التي كانت تزرع بالمحاصيل الحقلية، إضافة إلى الخسائر الناتجة عن تدني الأسعار، وخسائر الثروة السمكية وغيرها. وقد تضرر بشكل خاص مزارعو محاصيل التصدير، مثل مزارعي الزهور والتوت الأرضي، وصيادي السمك (وزارة الزراعة الفلسطينية، ٢٠٠٣). وقد تراجع حجم مبيعات القطاع الزراعي نتيجة للإجراءات الإسرائيلية التي أغلقت السوق الإسرائيلية أمامها، وأعاقت أو منعت وصولها للأسواق الخارجية أو إلى الأسواق المحلية. كما ازدادت تكاليف الإنتاج والنقل، بالترافق مع انخفاض أسعارها، بسبب تحكم إسرائيل بالكثير من مدخلات الإنتاج الزراعي، مثل المبيدات والأدوية البيطرية.

فعلى سبيل المثال، طالت أعمال التجريف حوالي ٥٥ ألف دونم في الضفة والقطاع حتى نهاية شباط ٢٠٠٣. ودمرت شبكات الري في آلاف الدونمات، ودمرت عدداً كبيراً من آبار المياه وبرك خزانات المياه، فضلاً عن تدمير الغرف المقامة في الأراضي الزراعية والمخازن

الزراعية، وتدمير الجدران الاستنادية، وتخريب المشاتل، وقتل آلاف رؤوس الماشية والدواجن، وتدمير عدد كبير من خلايا النحل. وبلغ عدد المزارعين الذين ألحق الاحتلال الإسرائيلي خسائر مباشرة بمزارعهم ومنشآتهم الزراعية ٨٢٢٢ مزارعاً حتى نهاية شباط ٢٠٠٣[٤] (وزارة الزراعة، ٢٠٠٣).

وقدر بكدار الخسائر الجارية في القطاع الزراعي في السنة الأولى من الحصار بحوالي ٢٤٦ مليون دولار، وهي تمثل تعطل بنسبة ٧٠٪ للقطاع الزراعي (اشتية وآخرون، ٢٠٠١).

خسائر قطاع الصناعة

يعاني هذا القطاع بارتباطه الشديد بالاقتصاد الإسرائيلي، من حيث المواد الخام والتسويق، حيث تستورد ٣٨٪ من المصانع الفلسطينية مواد خاماً من إسرائيل، وتسوق ٣٢٪ من الإنتاج الصناعي الفلسطيني في السوق الإسرائيلية (عبد الرازق وآخرون، ٢٠٠١). وترتبط العديد من الصناعات والمشاريع الفلسطينية بعلاقات التعاقد من الباطن مع الصناعة الإسرائيلية، واعتماده الكبير على خدمات الصيانة الإسرائيلية.

وقد شملت الإجراءات الإسرائيلية منع أو إعاقة دخول المواد الخام، ومنع أو إعاقة تصدير المنتجات الصناعية الفلسطينية، ووقف العمل داخل المناطق الصناعية، وإعاقة العمال من الوصول إلى أماكن عملهم، وإعاقة حركة التجارة الداخلية. كما دمرت إسرائيل الكثير من المصانع والورش الفلسطينية، كما حصل في البلدة القديمة في مدينة نابلس، ومنطقة مثلث الشهداء في غزة، والمنطقة المحيطة بمسجد رباح في بيت لحم، وقصف ورش نجارة في جباليا.[٥] وتشير البيانات إلى تدمير ٤٣٨٥ منشأة صناعية خلال الفترة ٢٠٠١/١٠/١ إلى ٢٠٠٢/٩/٣٠ (الصفحة الإلكترونية الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية).

وقدر بكدار حجم خسارة القطاع الصناعي بحوالي ٥٥٦ مليون دولار خلال السنة الأولى للحصار (اشتية وآخرون، ٢٠٠١). وقدرت دراسة ماس (عبد الرازق وآخرون، ٢٠٠١) هذه الخسارة بحوالي ١٨٦,٤ مليون دولار خلال الشهور التسعة الأولى من الحصار.[٦]

خسائر قطاع السياحة

يعتبر قطاع السياحة من أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية للأوضاع السياسية. وقد كانت تأثيرات الحصار الاقتصادي كارثية على هذا القطاع، حيث طويت صفحة مشروع بيت لحم ٢٠٠٠ دون الاستفادة من عوائده نتيجة للإجراءات الإسرائيلية، فقد تراجعت السياحة، لدرجة توقف قدوم السياح. وقد توقفت الصناعة السياحية، وتراجعت نسبة

إشغال الفنادق بدرجة كبيرة. كما يقوم جيش الاحتلال بمنع الحافلات السياحية، في حال وجود سياح، من دخول المناطق الفلسطينية. باختصار، تعرض قطاع السياحة والصناعات والخدمات المرتبطة به إلى تراجع كبير وصل إلى ٩٠٪ من أدائه في الظروف العادية، حسب تقديرات بكدار. وقدر بكدار حجم الخسائر في هذا القطاع بحوالي ٤٩٧ مليون دولار في العام الأول للحصار (اشتية وآخرون، ٢٠٠١).

خسائر قطاع التجارة

تراجعت الحركة التجارية، وزادت تكلفة الواردات الفلسطينية بسبب القيود المفروضة على تنقل الفلسطينيين، وعدم توفر أماكن كافية للتخزين، وحجز البضائع الفلسطينية في الموانئ الإسرائيلية ما يرفع من تكاليف تخزينها هناك، أو حجزها على المعابر والجسور، واشتراط نقلها بشاحنات إسرائيلية، ما يزيد من كلفة النقل. كما تأثرت التجارة الفلسطينية بتراجع القدرة الشرائية للمستهلك. وقدر بكدار حجم الخسارة في هذا القطاع بحوالي ٤١٠ ملايين دولار خلال السنة الأولى (اشتية وآخرون، ٢٠٠١).

تدمير واسع للمباني السكنية والبنية التحتية

قدرت وزارة الحكم المحلي الخسائر المنظورة للهيئات المحلية في الأراضي الفلسطينية بحوالي ٢١٥,١٣٥ ألف دولار أمريكي منذ ٢٨ أيلول ٢٠٠٠ وحتى نهاية العام ٢٠٠٢. وتشمل هذه الخسائر شبكات الكهرباء والماء والصرف الصحي، وتخريب الطرق وتدمير وتخريب المباني العامة. وهي تشمل خسائر السلطات المحلية التي تعرضت لأضرار كبيرة. وقد بلغت قيمة خسائر قطاع المياه، من آبار وشبكات مياه ١٥,٨٣٧ ألف دولار أمريكي، وخسائر شبكات الصرف الصحي ٦,٠٣٦ ألف دولار أمريكي، ومولدات وشبكات الكهرباء ٢٣,٠٤٦ ألف دولار أمريكي، وبلغت خسائر تخريب الطرق والأرصفة ٧٥,٤٨٩ ألف دولار أمريكي، وبلغت قيمة الخسائر الناتجة عن تدمير وتخريب البنايات العامة ٨٤,٠٢٩ ألف دولار أمريكي، وبلغت قيمة الخسائر الناتجة عن تخريب حاويات النفايات ووسائل التخلص من النفايات الصلبة ١٠,٦٩٨ دولار أمريكي (وزارة الحكم المحلي الفلسطينية، ٢٠٠٣).

وقيمت شركة الاتصالات الفلسطينية خسائر شبكة الهاتف الثابتة بحوالي ٤٠ مليون شيكل منذ ٢٨ أيلول ٢٠٠٠ وحتى نهاية العام ٢٠٠٢. وبلغت الخسائر في الحركة الهاتفية والتركيبات الإنتاجية حوالي ٣١٢ مليون شيكل خلال الفترة نفسها، وقدرت الشركة خسائرها في منطقتي جنين وطولكرم نتيجة جدار الفصل العنصري بنحو ٥,١٢ مليون شيكل، نتيجة للأضرار التي لحقت بالشبكة (شركة الاتصالات الفلسطينية، ٢٠٠٣: ٢٠).

ألحق الاحتلال الإسرائيلي أضراراً بعدد كبير من المنازل في الأراضي الفلسطينية وصل إلى ٥٤٧١٣ منزلاً منذ ٢٨ أيلول ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٣/٨/١٥. وهذا يعني أن عدد المنازل التي لحقت بها أضرار شهرياً بلغ ١٥٦٤، وهذا رقم كبير جداً، وبخاصة في بلد صغير يزيد عدد سكانه قليلا على ٣,٥ مليون نسمة. وألحق الاحتلال أضراراً مختلفة بعدد كبير من المنازل أيضاً وصل إلى ٣٩٣٢٧ منزلاً في الضفة الغربية، و١٥٣٨٦ منزلاً في قطاع غزة خلال الفترة نفسها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٣ أ).

وقد قام جيش الاحتلال الإسرائيلي بهدم ٤٠٤٦ منزلاً خاصاً في الأراضي الفلسطينية، أو ألحق بها أضراراً كبيرة، بحيث لم تعد قابلة للسكن منذ بدء الانتفاضة وحتى ٢٠٠٣/٨/١٥، منها ٢٣٤٥ منزلاً في الضفة الغربية، و١٧٠١ منزلاً في قطاع غزة خلال الفترة نفسها. وألحق جيش الاحتلال الإسرائيلي أضراراً جسيمة بأكثر من ٥٤٨ مقراً حكومياً ومنشأة عامة وخاصة، حتى ٢٠٠٣/٨/١٥. وقد قامت قوات الاحتلال بتدمير كامل للغالبية العظمى من مقرات السلطة الوطنية الفلسطينية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٣ أ).

وتركزت خسائر المباني في الضفة الغربية في محافظتي جنين ونابلس خلال العام ٢٠٠٢، وبخاصة مخيم جنين والبلدة القديمة في مدينة نابلس، فقد ألحق جيش الاحتلال الإسرائيلي دماراً هائلاً في المنطقتين خلال اجتياح آذار- نيسان العام ٢٠٠٢، وهدم جيش الاحتلال في هاتين المحافظتين ١٨٩٢ منزلاً، معظمها في مخيم جنين والبلدة القديمة في نابلس، من مجموع ٢٣٤٥ منزلاً هدمها في الضفة الغربية. وتركزت المباني المتضررة في قطاع غزة في رفح، حيث بلغت نسبة المباني المتضررة فيها أكثر من ثلث إجمالي المباني المتضررة في قطاع غزة، ويوجد فيها أكثر من نصف المباني التي هدمت كلياً في القطاع (ماس، المراقب الاجتماعي- العدد السادس، ٢٠٠٣).

وتصاعدت وتيرة تدمير منازل المواطنين في رفح بشكل غير مسبوق على مدار الأعوام الثلاثة الماضية، وبلغ عدد المنازل المدمرة كلياً بفعل آلة التدمير العسكرية الإسرائيلية ١١٢٨ حتى نهاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣، كانت تأوي ١٤٨٤ أسرة، يبلغ عدد أفرادها ٨٥٠٠ نسمة، في حين دمر جيش الاحتلال الإسرائيلي حوالي ٦٠٠ منزل بشكل جزئي، وبلغ عدد المنازل التي تضررت جراء القصف الإسرائيلي والتي تقع في مرمى النيران الإسرائيلية ٣٥٢٠ منزلاً، وذلك وفقاً لتقرير صادر عن محافظة رفح (نقلاً عن مركز الإعلام والمعلومات www.mic-pal.info، ٢٠٠٣/١١/٣٠).

ويتبع الاحتلال في الفترة الحالية سياسة معلنة، تقضي بتدمير بيوت ذوي الفلسطينيين

المطلوبين للاحتلال بدعوى مقاومتهم له. وتحول هدم منازل الفلسطينيين إلى ظاهرة يومية، وبخاصة منذ اجتياح المدن الفلسطينية في آذار ٢٠٠٢، فلا يكاد يمر يوم دون الإعلان عن هدم عدد من المنازل بحجج مختلفة، وبخاصة بيوت ذوي المطلوبين.

ما من شك، بأن هذا الحجم الكبير من الدمار الذي لحق بالبنية التحتية والمباني السكنية والعامة في الأراضي الفلسطينية نتيجة العدوان الإسرائيلي، كان له، وما زال، انعكاسات كبيرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وقد أدى التدمير الواسع في البنية التحتية من طرق وشبكات مياه وكهرباء، وتدمير المنازل والمباني العامة والخاصة، إلى توليد ضغط كبير على الاقتصاد الفلسطيني وعلى المؤسسات والأفراد، حيث أن إعادة بناء ما دمره الاحتلال يحتاج إلى مبالغ كبيرة جداً وفي ظل ظروف صعبة جداً ولدتها سياسات الإغلاق والحصار التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية.

أثر الإجراءات الإسرائيلية على معدلات البطالة

شهدت سوق العمل الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٦ حتى الربع الثالث من العام ٢٠٠٠ ثباتاً في اتجاهات تغير المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، حيث كانت تتجه نحو التحسن المستمر. ونتيجة للإغلاقات الإسرائيلية التي بدأت عند اندلاع الانتفاضة الفلسطينية (انتفاضة الأقصى) في أواخر شهر أيلول العام ٢٠٠٠، التي أدت إلى منع العمال من الوصول إلى أعمالهم داخل إسرائيل، شهدت سوق العمل الفلسطينية تدهوراً واضحاً في أهم المؤشرات الرئيسية لسوق العمل الفلسطينية، حيث ارتفعت معدلات البطالة بصورة كبيرة وسريعة، وانخفضت نسبة المشاركة، وتراجعت معدلات الأجر اليومي.

وأشارت النتائج الأساسية لمسوح القوى العاملة الفلسطينية إلى استمرار تراجع نسبة القوة العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية، فقد تراجعت من ٤١,٦٪ العام ١٩٩٩ إلى ٣٨,١ العام ٢٠٠٢ (www.pcbs.org). وفي حال تمت إضافة الأفراد خارج القوى العاملة بسبب اليأس من البحث عن عمل إلى المشاركين في القوى العاملة، ترتفع نسبة المشاركة في القوى العاملة (التعريف الموسع) لتصل إلى ٤٤,٦٪ في الأراضي الفلسطينية، حيث ترتفع في الضفة الغربية إلى ٤٦,٣٪ وفي قطاع غزة إلى ٤١,٢٪ في العام ٢٠٠٢.

استمرت نسبة البطالة بالارتفاع منذ العام ٢٠٠٠ مقارنة مع السنوات التي سبقتها، فقد ارتفعت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية من ١٤,١٪ العام ٢٠٠٠ إلى ٢٥,٥٪ العام ٢٠٠١، وبلغت مستوى غير مسبوق العام ٢٠٠٢، حيث كانت ٣١,٣٪. وكما يوضح شكل ٧-٢، فقد بقيت معدلات البطالة في قطاع غزة أعلى من مثيلتها في الضفة الغربية، خلال

سنوات ١٩٩٥-٢٠٠٢، حيث بلغت ٢٨,٢٪ في الضفة الغربية العام ٢٠٠٢، وبلغت ٣٨٪ في قطاع غزة في العام نفسه (ماس، المراقب الاجتماعي العدد السابع، ٢٠٠٤).

شكل ٧-٢: نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة (حسب معايير منظمة العمل الدولية - ILO)، ١٩٩٥ -٢٠٠٢

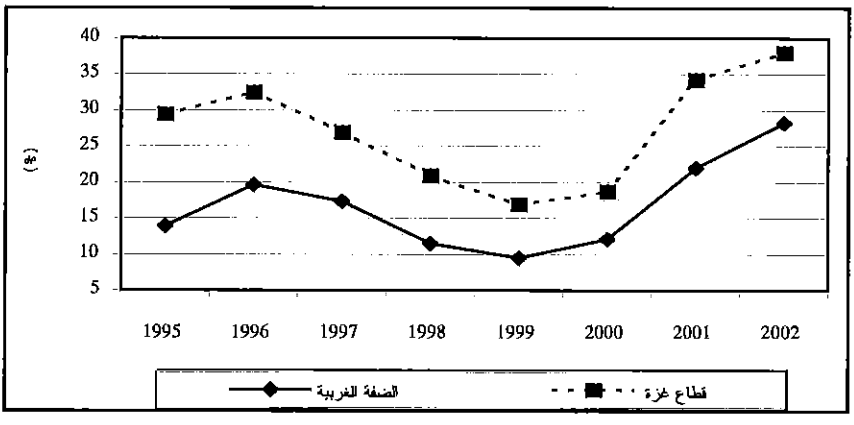

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسوح القوة العاملة (١٩٩٥-٢٠٠٢).

من جهة أخرى، شهد عدد العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً حاداً في العام ٢٠٠٢ مقارنة مع العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠١، حيث ارتفع من ٩٨ ألف عاطل عن العمل في العام ٢٠٠٠ إلى ١٧٤ ألف عاطل عن العمل في العام ٢٠٠١ ليواصل ارتفاعه إلى ٢٢١ ألف عاطل عن العمل في العام ٢٠٠٢. وقد ارتفع عدد الأفراد الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل بسبب اليأس من الحصول عليه من ١١٤ ألفاً العام ٢٠٠١ إلى ١٢٠ ألفاً العام ٢٠٠٢ (www.pcbs.org).

وتشير بيانات مسوح القوى العاملة في العام ٢٠٠١ إلى أن معدل الإعالة الاقتصادية[٧] في الأراضي الفلسطينية بلغ ٦,٥ (أي أن كل فرد عامل يقوم بإعالة ٦,٥ شخص من غير العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة منتصف العام ٢٠٠١)، حيث توزعت النسبة بمعدل ٥,٦ شخص لكل عامل في الضفة الغربية، و٩,١ شخص لكل عامل في قطاع غزة، في حين ارتفع المعدل في العام ٢٠٠٢ ليصل إلى ٧,١ شخص، حيث توزعت بمعدل ٦,٣ شخص لكل عامل في الضفة الغربية، و٩,٣ شخص لكل عامل في قطاع غزة (www.pcbs.org).

وأظهرت نتائج مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على سوق العمل الفلسطينية أن ١٨,٥٪ من مجموع القوى العاملة الفلسطينية بالمفهوم الموسع، أي احتساب العمال المحبطين ضمن القوى العاملة، فقدوا أعمالهم نتيجة الحصار الإسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة في شهر آذار ٢٠٠١. ومعظم هؤلاء المتعطلين هم من فئة العاملين بأجر، وبلغت نسبتهم ٨٦,٩٪ من مجموع المتعطلين في الضفة الغربية وقطاع غزة (٩٠,٢٪ في قطاع غزة و٨٥,١٪ في الضفة الغربية). وعمل أكثر من نصف المتعطلين بسبب الحصار في قطاع البناء والتشييد، حيث بلغت نسبتهم ٥٩,٣٪ في الأراضي الفلسطينية، وتوزعت هذه النسبة بواقع ٩,٥٤٪ في قطاع غزة و٦١,٦٪ في الضفة الغربية. وكان يعمل في إسرائيل والمستوطنات ٦٨,٤٪ من المتعطلين وسبق لهم العمل، مقابل ٢١,٤٪ كانوا يعملون في الضفة الغربية و١٠,٠٪ يعملون في قطاع غزة. وترافق هذا مع تراجع في معدلات الأجر اليومي والأجر الوسيط[٨] (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠١ أ).

بشكل عام، وصلت معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى درجة غير مسبوقة بفعل سياسة الإغلاق والحصار الداخلية والخارجية التي انتهجها الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، حيث تراجعت فرص العمل في أسواق العمل الفلسطينية من جهة، ومنع العمال الفلسطينيين من التوجه إلى أماكن عملهم في سوق العمل الإسرائيلية من جهة ثانية. وما من شك، بأن ارتفاع معدلات البطالة قد أثر بشكل كبير على مستويات الدخل، وعلى معدلات الفقر، وبالتالي كان له انعكاسات كبيرة على مستويات المعيشة للسكان.

أثر الإجراءات الإسرائيلية على مستويات المعيشة

تظهر البيانات المتوفرة تراجعاً كبيراً وسريعاً في مستويات المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ اندلاع الانتفاضة. ويترافق هذا التدهور مع تزايد معدلات الفقر والبطالة وتراجع معدلات الأجور. فقد أظهرت بيانات مسح القوى العاملة تزايداً في نسبة البطالة وتناقصاً في معدل الأجر اليومي، والأجر الوسيط. وأظهرت بيانات مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأسرة الفلسطينية تزايداً في معدلات انتشار الفقر. وتظهر مؤشرات مستويات المعيشة مدى صعوبة حياة الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية.

تسببت الإجراءات الإسرائيلية في تراجع دخل الأسر الفلسطينية، وتشير المعطيات إلى أن ٠,٨٧٪ من مجمل الأسر في الأراضي الفلسطينية انخفض دخلها منذ بداية الانتفاضة، أي ما يعادل ٥٠١ ألف أسرة، منها ٤٧,٤٪ فقدت أكثر من نصف دخلها خلال انتفاضة الأقصى، أي ما يعادل ٢٣٧ ألف أسرة، وبلغت نسبة الأسر التي فقدت أكثر من نصف

دخلها في الضفة الغربية ٥٠,٨٪، وفي قطاع غزة ٤٠,١٪ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٣. أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية نيسان-أيار ٢٠٠٣).[٩]

وكمؤشر على تدني مستويات المعيشة، خفضت الأسر الفلسطينية من نفقاتها على الاحتياجات الأساسية، كإحدى آليات تكيفها مع تدني أو فقدان دخلها. وتشير البيانات المتوفرة إلى أن ٦٩,٧٪ من الأسر في الأراضي الفلسطينية أفادت أنها خفضت نفقاتها على الحاجات الأساسية خلال الشهور ١٢ الماضية لإجراء المسح (أي خلال آذار ٢٠٠٢-آذار ٢٠٠٣)، وبلغت هذه النسبة في الضفة الغربية ٧٤,٢٪، وفي قطاع غزة ٦٠,٢٪. وقد تركز تخفيض الإنفاق على الملابس والغذاء، حيث بلغت نسبة الأسر التي خفضت نفقاتها على الملابس ٩٤,٤٪ في الأراضي الفلسطينية (و٩٤,٦٪ في الضفة الغربية، و٩٣,٨٪ من الأسر في قطاع غزة). بينما بلغت نسبة الأسر التي خفضت نفقاتها على الغذاء ٨٥,٨٪ في الأراضي الفلسطينية، و٨٢,٠٪ في الضفة الغربية، و٩٥,٧٪ في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٣).

وتشير البيانات إلى أن هناك نسبة عالية من الأسر في الأراضي الفلسطينية قد قامت بتغيير نمط استهلاكها للمواد الغذائية التي اعتادت على استهلاكها قبيل الانتفاضة، حيث أفادت ٨٩,٥٪ من الأسر الفلسطينية أنها قامت بتخفيض كمية اللحوم التي اعتادت على استهلاكها، و٨٥,٩٪ من الأسر خفضت كمية الفواكه التي اعتادت على استهلاكها، بينما قامت ٨٣,٢٪ من الأسر في الأراضي الفلسطينية بتغيير نوعية الطعام، و٥٤,٨٪ قامت بتخفيض كمية الطعام الذي اعتادت على استهلاكها قبل الانتفاضة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٣).

وفي هذا الإطار، ارتفعت معدلات الفقر بعد اندلاع الانتفاضة وبشكل غير مسبوق في المجتمع الفلسطيني. فقد كانت نسبة الفقراء في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٩٨ في حدود ٢٠,٣٪ من إجمالي السكان فيهما، وكانت نسبة الفقراء في قطاع غزة التي بلغت ٣٣٪ أعلى من مثيلتها في الضفة الغربية التي بلغت ١٦,٣٪، بدون ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي عنوة بعد حرب العام ١٩٦٧ الذي بلغت نسبة الفقر فيه ٣,١٪ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٠).[١٠]

وتظهر البيانات أن معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية كانت تتجه نحو الانخفاض بين الأعوام ١٩٩٦-١٩٩٨، حيث تراجعت من ٢٣,٦٪ العام ١٩٩٦ إلى ٢٣٪ العام ١٩٩٧، ثم إلى ٢٠,٣٪ العام ١٩٩٨. وقد شمل هذا الانخفاض كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة

وكذلك شمل القدس (الفريق الوطني لمكافحة الفقر، ١٩٩٨ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٠).

تسببت الإجراءات الإسرائيلية القمعية الهادفة إلى إحباط الانتفاضة في ارتفاع كبير في معدلات الفقر، فقد قدر البنك الدولي نسبة الفقر بحوالي ٣٢٪ في كانون الأول ٢٠٠٠، أي بعد اندلاع الانتفاضة مباشرة، وهو ما يعني أن عدد الفقراء زاد بمعدل الثلث على ما كان عليه في الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨ كنتيجة لسياسة الإغلاق والحصار التي اتبعها الاحتلال الإسرائيلي مباشرة بعد اندلاع الانتفاضة (World Bank, 2001).

وحسب تقديرات البنك الدولي بعد ١٥ شهراً على الانتفاضة، فإن نسبة الفقر ارتفعت لتصل إلى ٦٠٪ العام ٢٠٠٢ (World Bank, 2002). وأكد تقرير الوحدة الاقتصادية التابعة لمكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة هذه النتائج، أيضاً، حيث أشار هذا التقرير إلى أن معدلات الفقر قد وصلت بالفعل إلى ٦٠٪ من إجمالي السكان في الأراضي الفلسطينية العام ٢٠٠٢، بحدود ٥٥٪ في الضفة الغربية، و٧٠٪ في قطاع غزة (UNSCO, 2002). وأكدت مسوح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني هذه الأرقام.

ومن المؤشرات على تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، تزايد نسبة الأسر التي تتلقى مساعدات إغاثية. وتشير البيانات أن ٥٨,٣٪ من الأسر الفلسطينية تلقت مساعدات خلال الانتفاضة حتى الربع الأول من العام ٢٠٠٢ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية، الدورة الرابعة ٢٠٠٢). وتلقت ٤١,٥٪ من الأسر الفلسطينية مساعدات خلال آذار ٢٠٠٣،[١١] وبلغ عدد أفراد هذه الأسر ٢٣٩ ألف فرد. وتلقت مساعدات ٣٢,٥٪ من أسر الضفة الغربية، و٦٠,٦٪ من أسر قطاع غزة خلال الشهر نفسه (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٣).

وقد أفادت ٧,٤٪ من الأسر الفلسطينية أن المساعدات الاجتماعية تشكل المصدر الرئيسي لدخلها في الربع الأول من العام ٢٠٠٣، وكانت هذه النسبة في قطاع غزة ١٠,٧٪ وفي الضفة الغربية ٥,٨٪ خلال الفترة نفسها. واعتمدت ١٠,١٪ من الأسر الفلسطينية في الأرضي الفلسطينية على تحويلات من الداخل أو من الخارج كمصدر دخل رئيسي لها خلال الفترة نفسها[١٢] (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٣، مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية).

وبصورة عامة، تظهر المعطيات السابقة التزايد الكبير في حجم ونوعية الاحتياجات الطارئة خلال الانتفاضة، التي جاء معظمها نتيجة مباشرة لإجراءات الاحتلال الإسرائيلي القمعية. فقد ترجم الدمار الذي لحق بالقطاعات الاقتصادية المختلفة، إما من خلال استهدافها مباشرة، أو نتيجة لإجراءات الحصار وعزل التجمعات السكانية عن بعضها البعض، وإعاقة وصول المواد الخام وتسويق المنتجات، وإغلاق سوق العمل الإسرائيلية، في ارتفاع البطالة إلى معدلات قياسية وبشكل مفاجئ، وتسببت في تدني مداخيل نسبة كبيرة من الأسر الفلسطينية، أو انقطاع دخلها، والذي عبر عن نفسه في معدلات فقر كبيرة، واعتماد عدد كبير من الأسر الفلسطينية على المساعدات لتلبية احتياجاتها الأساسية.

وللإجراءات الإسرائيلية آثارها السلبية بعيدة المدى على الأسرة الفلسطينية وعلى المجتمع الفلسطيني، وبخاصة أنها استهدفت بشكل مباشر مصدر رزق الفلسطينيين، من خلال تدمير مشاريعهم الاقتصادية، وتخريبها، وتخريب البنية التحتية، وإفقاد الأراضي الفلسطينية للثقة الاستثمارية، وتسببها في استنفاد جزء مهم من ثروة الأسر الفلسطينية ومدخراتها، وحرمان عدد كبير من الأسر من مساكنهم. وترافق ذلك مع خسائر بشرية كبيرة، تركز معظمها بين الفئات العمرية المنتجة، والتسبب في حجم إصابات كبير يفوق قدرة مؤسسات المجتمع على استيعابها، وترك أعداد كبيرة من الإعاقات المختلفة التي لها كلفة اجتماعية كبيرة على المدى البعيد.

لقد أوجدت الأزمة الاقتصادية حلولا وسطا خطرة، جاءت على حساب الرفاه الأسري. فالكثير من الأسر عانت لفترات طويلة دون الحصول على عمل أو دخل، وحتى مع الجهود المختلفة التي بذلت لإيجاد فرص التشغيل، سواء أكان ذلك من السلطة الوطنية الفلسطينية أو من المانحين والمنظمات غير الحكومية، فان الكثير من هذه الأسر تعتمد في الوقت الحاضر على المعونات الغذائية في توفير قوتها اليومي. وقد كان التغلب على مصاعب هذا الوضع يعني، ولا يزال، بيع الأسر لموجوداتها، واستخدام مدخراتها، والاقتراض من الأسر الأخرى والجيران وأصحاب الحوانيت، وخفض الاستهلاك، بما في ذلك استهلاك الطعام (البنك الدولي، ٢٠٠٣).

لقد حولت إسرائيل الأراضي الفلسطينية إلى مناطق منكوبة، بمعنى العجز عن تلبية الاحتياجات الأساسية دون مساعدة خارجية إغاثية. وتبرز حدة النكبة في مواقع عديدة تعرضت لقمع متواصل، شمل تدمير المساكن وتشريد السكان، وتدمير مصادر رزق الناس، لدرجة أجبرت بعض المسؤولين الدوليين على وصف ما حصل في جنين وكأنه زلزال ضرب المنطقة. ويبدو أن لدى الإسرائيليين إصراراً على أن يتركوا في الأراضي

الفلسطينية زلازل كثيرة، ربما لا يكون آخرها البلدة القديمة في نابلس أو مخيم جنين أو مخيم رفح.

فكيف استجاب المجتمع الفلسطيني لهذه الاحتياجات، وكيف نجح في توفير متطلبات استمراره؟ وما هو الدور الذي لعبته مؤسساته المختلفة؛ الحكومية وغير الحكومية، في هذا المجال، وبخاصة أن لها وظيفة رئيسية في تلبية الاحتياجات المجتمعية؟ وكيف استجابت المجتمعات المحلية لهذه الضغوط؟ وما الدور الذي لعبته في هذا المجال؟ هذا ما سنتناوله في الفصول اللاحقة.

هوامش الفصل الثاني

[١] تفيد بيانات وزارة الصحة أن عدد الجرحى المسجلين لديها بلغ ٣١٠٢١ جريحاً لغاية ٢٠٠١/١٠/٢١، أي أن ١٪ من مجموع الشعب الفلسطيني الذي يعيش في الضفة الغربية وقطاع غزة أصيبوا بجراح، خلال العام الأول من الانتفاضة. وبالنسبة لتوزيع الجرحى حسب نوع أداة الإصابة، تفيد البيانات أن ٢٠,٥٪ أصيبوا بالرصاص الحي، وأن ٣٤,٤٪أصيبوا بالرصاص المعدني، وأن ٢٩,٨٪ أصيبوا بقنابل الغاز، فيما أصيب ١٥,٣٪ بأدوات أخرى.

[٢] قدمت مؤسسة أسر الشهداء في نهاية العام ٢٠٠٢ مخصصات شهرية لـ ١٥٣٢ قضية في الضفة والقطاع من قضايا هبة الأقصى، منها ٩٢٤ قضية في قطاع غزة. بلغ عدد أفرادها ٧١٦٦ فردا في الضفة والقطاع، منهم ٤٤٣٦ فرد في القطاع. وبلغ قيمة مخصصاتهم ٩٩٧٢٢٥ شيكل شهريا. وقد تلقى ١٤٢٥ من قضايا هبة الأقصى مساعدات نقدية نهاية العام ٢٠٠٢، وكلهم من الجرحى، وبلغت قيمة المساعدة النقدية الشهرية بالمعدل ٧٠٠ شيكل لكل جريح.

وقدمت مخصصات شهرية لـ ٦,٥٧٢ قضية من القضايا القدامى (قبل انتفاضة الأقصى)، منها ٣,٣٦٩ قضية في قطاع غزة. وبلغ عدد أفرادها ٢١,٩٣١ فرد في الضفة والقطاع، منهم ١٢,٣٥٨ فرد في قطاع غزة نهاية العام ٢٠٠٢. وبلغت قيمة مخصصاتهم الشهرية ٢,٥٢٤,٥٦١ شيكل شهريا في الضفة والقطاع. وقدمت المؤسسة مساعدات نقدية لـ ٣,٩٠٦ من أسر الشهداء الذين استشهدوا قبل هبة الأقصى، ويتلقى ذوي هؤلاء الشهداء مخصصات بمعدل ٤١٠ شيكل للسرة الواحدة شهريا في نهاية العام ٢٠٠٢. وتلقى ١,٣١٣ جريح مساعدات شهرية نقدية نهاية العام ٢٠٠٢، بمعدل ٣٣٣ شيكل لكل منهم. وتلقى ٤٤٥ من الأسر المصنفة حالات اجتماعية مساعدات شهرية من المؤسسة نهاية العام ٢٠٠٢، بمعدل ٣٢٠ شيكل لكل منهم (ماس، المراقب الاجتماعي، العدد السابع).

[٣] ماس، ٢٠٠٢. المراقب الاقتصادي – العدد الثامن.

[٤] يوضح الجدول التالي حجم الخسائر التي لحقت بالمزارعين الفلسطينيين نتيجة لإجراءات الاحتلال الإسرائيلي خلال الانتفاضة حتى نهاية شباط ٢٠٠٣:

الأضرار التي لحقت بالمزارعين الفلسطينيين جراء الممارسات الإسرائيلية في جميع المحافظات

نوع الخسائر	الوحدة	إجمالي الخسائر
هدم مخازن زراعية	عدد	٢٦١
هدم مزارع دواجن مع معداتها	عدد	١٢٧
قتل دواجن وطيور مزارع	طير	١,٤١٢,٤٥٩
هدم حظائر حيوانات	عدد	٦٢
قتل أغنام وماعز	عدد	٣٦٤١
قتل أبقار وحيوانات مزرعة	عدد	٥٩٨
تدمير خلايا نحل	عدد	٦٤٧١
هدم آبار مياه كاملة مع ملحقاتها	عدد	٢١٣
هدم برك وخزانات مياه	بركة	٧٩٢
تدمير خطوط مياه رئيسية	متر	٣٤٣٩٩٥
تجريف شبكات ري	دونم	١٢٢٩٤
هدم منازل مزارعين بالأثاث	عدد	٢٠٧
تجريف أسوار وسياج مزارع	متر	١٦١٧٨٩
تدمير جدران استنادية	متر مربع	١٤٦٦
تجريف محطة فرز وتدريج وتعبئة	عدد	١
تجريف محطات تجارب	عدد	٢
تجريف مشاتل خاصة وحكومية	عدد	٦
تدمير جرارات زراعية	عدد	٣
عدد المزارعين المتضررين	مزارع	٨٢٢١

المصدر: وزارة الزراعة.

[٥] بلغ عدد المصانع التي دمرها الاحتلال كليا ١٤٦ مصنعا، وقيمة الأضرار التي لحقت بها ١٤,٠١٠,٨٠٠دولار أمريكي، وبلغ عدد المصانع التي لحق بها دمار جزئي ١٧ مصنعا، وكانت قيمة خسائرها جراء التدمير ٢,٥٣٣,٢٧١ دولار أمريكي منذ بداية الانتفاضة وحتى ٢٠٠٢/٦/١٠.

[٦] تم تدمير (٢٨٥) منشأة صناعية، و (٣٤٥) محلاً تجارياً، (١٦٧) منشأة عامة، من بينها (٧٩) منشأة تتوزع بين المدارس ودور العبادة والمنشآت الصحية، هذا باستثناء مراكز الأمن والشرطة الفلسطينية في قطاع غزة خلال السنوات الثلاثة الأولى من الانتفاضة (الميزان، ٢٠٠٣).

[٧] نسبة الإعالة الاقتصادية احتسبت بتقسيم عدد السكان بمن فيهم العاملين على عدد العاملين.

[٨] شهد الأجر الوسيط في الأراضي الفلسطينية انخفاضا بنسبة كبيرة بين الأعوام ١٩٩٦-٢٠٠١، حيث بلغت نسبة التراجع للعامين ١١,١٪، فيما بلغت نسبة التراجع في الأجر الوسيط للضفة الغربية بين الأعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠١ ٤,٤٪، أما في قطاع غزة فقد بقي الأجر الوسيط كما هو خلال نفس الفترة. من جهة أخرى فلقد طرأ انخفاض في الأجر الوسيط اليومي في جميع المناطق للعام ٢٠٠٢ مقارنة مع العام ٢٠٠١ حيث بلغ الأجر الوسيط اليومي ٦١,٥ شيكل يوميا في العام ٢٠٠١ وانخفض إلى ٦٠,٠ شيكل يوميا في العام ٢٠٠٢ (ماس: المراقب الاجتماعي، العدد السابع، ٢٠٠٤).

[٩] تعتمد بيانات مسح أثر إجراءات القمع الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسرة الفلسطينية على ما تدلي به الأسر من بيانات.

[١٠] يشكل تقرير الفقر في فلسطين (الفريق الوطني لمكافحة الفقر، ١٩٩٨) المرجعية الأولى الشاملة لمستويات الفقر في الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن أهم ما قدمه هذا التقرير مساهمته في تحديد خط الفقر للضفة الغربية وقطاع غزة. وحدد التقرير خط الفقر للعام ١٩٩٧ بحوالي ١٣٩٠ شيكلا لأسرة معيارية مكونة من بالغين (أم وأب) وأربعة أبناء. ومن جهته قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتحديث تقرير الفقر في فلسطين للعام ١٩٩٨ بتقرير آخر، وحدد خط الفقر وفقا لهذا التقرير بحوالي ١٤٦٠ شيكلا لأسرة معيارية، وهذا يعادل ٧٦٧ دولارا أمريكيا للفرد الواحد سنويا أو ما يعادل دولارين للفرد الواحد يوميا (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٠).

[١١] اعتمدت الدورة الخامسة من مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسرة الفلسطينية شهر آذار ٢٠٠٣ إسناد زمني.

[١٢] وكان مصدر الدخل الرئيسي لـ ٢٦,٧٪ من الأسر من مشاريع الأسرة، والعمل الزراعي وتربية الحيوانات، وكان الدخل الرئيسي لـ ٢٤,٤٪ من الأجور والرواتب من القطاع الخاص، و١٥,٤٪ من الأسر الفلسطينية من الرواتب الحكومية، و٦٪ من العمل في إسرائيل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٣، مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية).

الفصل الثالث

الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية خلال انتفاضة الأقصى

الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية خلال انتفاضة الأقصى

تشكل المؤسسات الفلسطينية جزءاً من النسيج المجتمعي الفلسطيني، ولها أثر فاعل في كيفية تكيف المجتمع الفلسطيني مع الظروف غير العادية التي خلقتها إجراءات الاحتلال الإسرائيلي. ويعتبر تكيفها جزءاً من تكيف المجتمع الفلسطيني بشكل عام، وفي الوقت ذاته هي إحدى أدوات تكيف المجتمع الفاعلة، ويعتمد مدى نجاح المجتمع في التكيف المقاوم، إلى حد كبير، على نجاح هذه المؤسسات في هذا التكيف، كونها جزءاً أساسياً من شبكة الأمان في المجتمع.

يتناول هذا الفصل الخطط والبرامج والمشاريع التي استحدثتها الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية الفلسطينية لمواجهة الظروف الطارئة الناجمة عن العدوان والقمع الإسرائيلي. ويتناول، أيضاً، الآليات التنفيذية التي اتبعتها هذه الوزارات والمؤسسات لتنفيذ هذه الخطط والبرامج من تغيير في طبيعة العمل الداخلي لها، أو طبيعة علاقاتها بالمؤسسات والوزارات الأخرى، ودرجة التنسيق معها، بالإضافة لمصادر التمويل. كما يتناول المشاريع والخطط والبرامج التي اضطرت هذه الوزارات والمؤسسات للاستغناء عنها أو إلغائها، والمشاريع التي اضطرت لتغييرها للتوافق مع الظروف الراهنة.

ينقسم هذا الفصل إلى قسمين رئيسيين: الأول يعالج تكيف الوزارات والمؤسسات الحكومية، وعينة من البلديات الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويعالج القسم الثاني تكيف عينة من المنظمات غير الحكومية وبعض مؤسسات المجتمع المدني الخدمية التي كان عملها مشابهاً لعمل المنظمات غير الحكومية خلال الانتفاضة.

الوزارات والمؤسسات الحكومية

أخذت وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في استجابتها للتحديات الناتجة عن إجراءات الاحتلال الإسرائيلي القمعية خلال انتفاضة الأقصى أشكالاً متباينة، وتباينت أشكال تكيفها مع الظروف الصعبة الناتجة عن ذلك. وتركز اهتمام هذه الوزارات والمؤسسات، بشكل عام، على تسيير عملها اليومي، وضمان استمرار خدماتها اليومية التي تقدمها للجمهور، ولو ضمن حدودها الدنيا.

وبشكل عام، اتخذت السلطة الوطنية الفلسطينية إجراءات عامة لمواجهة التحديات التي فرضتها ظروف القمع الإسرائيلي، انطبقت بمجملها على مجمل الوزارات، وتمثلت هذه الإجراءات بقرارات السلطة الوطنية الفلسطينية التالية:

١- إيقاف التوظيف في وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها.

٢- تقليص النفقات الجارية للوزارات، وقطع خطوط الهاتف، والإبقاء على خط واحد فقد لكل وزارة، وتقليص خدمات الهاتف النقال، وتقليص بدل المحروقات (السولار والبنزين).

٣- خصم بدل يومي عمل من الراتب الشهري من كل موظف حكومي، إضافة إلى نسبة ٥٪ التي تخصم منذ العام ١٩٩٦، ويجري تحويل بدل اليومين لصالح صندوق مواجهة الإجراءات الإسرائيلية (تمويل صندوق تعويض العاطلين عن العمل)، لكن لم يتم التصرف في موجودات هذا الصندوق وفقاً لأوجه الصرف المخصصة. وأضيف خصم يوم إضافي منذ بداية شهر آب ٢٠٠١؛ أي أن مجموع الخصومات من راتب كل موظف حكومي يبلغ ١٥٪ من الراتب الشهري. ثم عادت السلطة الوطنية لتوقف هذه الخصميات منذ العام ٢٠٠٣.

٤- إبداء مرونة في متابعة دوام الموظفين اليومي، بحيث أصبح من المسموح للموظف الذي لا يستطيع الوصول إلى عمله، بالعمل في منطقته، أو في المديرية التابعة لوزارته في محافظته، في مهام قريبه من مهامه الأصلية. وفي بعض الوزارات، مثل وزارة الحكم المحلي، عمل بعض موظفيها لدى المجالس المحلية في أماكن سكنهم، وعمل بعض موظفي وزارة العمل لدى وزارة التربية والتعليم بوصفهم مدرسين بديلين في المدارس الموجودة في أماكن سكنهم، وبخاصة في المدارس التي عانت من نقص في المدرسين نتيجة الحصار الإسرائيلي.

وقد اتخذت أشكال استجابة الوزارات والمؤسسات الحكومية للمستجدات التي فرضتها

إجراءات الاحتلال، خلال انتفاضة الأقصى، مستويين متداخلين لضمان استمرار عمل الوزارة أو المؤسسة، وضمان استمرار تقديم خدماتها. يتمثل المستوى الأول في الإجراءات الإدارية الداخلية التي اتخذتها المؤسسة أو الوزارة لضمان استمرار عملها، ويشمل المستوى الثاني جملة الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة أو الوزارة لتلبية احتياجات جمهورها المستهدف، وتتضمن هذه الإجراءات المستجدات على برامج ومشاريع الوزارة أو المؤسسة، وآليات تنفيذ هذه البرامج والمشاريع.

سيتم، في هذا الفصل، تناول الإجراءات التكيفية الداخلية لجميع المؤسسات والوزارات الحكومية بصورة مشتركة. أما المستوى الثاني من تكيفها، فسيجري تناوله من خلال تصنيف وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية إلى وزارات خدمية، وهي المسؤولة عن تقديم الخدمات الرئيسية العامة للجمهور، وتشمل وزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة العمل، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الأشغال العامة، ووزارة الزراعة، ووزارات غير خدمية، وهي وزارات ليس لها علاقة مباشرة بالجمهور، أو أن مهامها الرئيسية لا تتطلب علاقة مباشرة بالجمهور، وتشمل كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى. وسيجري تناول أشكال تكيف مؤسسات الحكم المحلي الداخلية والخارجية مجتمعة، وذلك من خلال البلديات التي اختيرت كعينة لمقتضيات هذا البحث.

تكيف الوزارات والمؤسسات الحكومية الداخلي

اتخذت الوزارات والمؤسسات الحكومية مجموعة من الإجراءات لضمان تواصلها مع موظفيها، وقيام هؤلاء الموظفين بأعمالهم. وقد تباينت هذه الإجراءات فيما بين الوزارات حسب المهام المجتمعية المناطة بالوزارة. وبصورة عامة، احتاجت الوزارات الخدمية، وبخاصة وزارتي الصحة والتربية والتعليم، إلى العمل في أجواء من استنفار إمكانياتهما استجابة لضمان استمرار تقديمهما لخدماتهما بالغة الحيوية. فعلى سبيل المثال، عملت وزارة الصحة بنظام خطة الطوارئ التي وضعتها لنفسها، مع بداية الانتفاضة، بحيث رفعت عدد ساعات الدوام اليومية للكثير من المراكز الصحية التابعة لها، وبخاصة في المناطق الريفية، إضافة للحد من حصول الموظفين في القطاع الصحي على إجازتهم السنوية، وزيادة عدد الكادر الطبي العامل في مختلف المناطق، وغيرها من الإجراءات.

أبدت وزارات ومؤسسات السلطة الفلسطينية مرونة في متابعة دوام موظفيها، وبخاصة الذين يحضرون من مناطق بعيدة، أو يضطرون إلى تجاوز الحواجز العسكرية الإسرائيلية العديدة المنتشرة في الأراضي الفلسطينية. ووجهت موظفيها الذين لا يستطيعون الوصول إلى مراكز أعمالهم للعمل في مناطق قريبة من مناطق سكناهم. وهو إجراء شمل جميع

الوزارات. فعلى سبيل المثال، عملت وزارة الصحة على إعادة توزيع القوى البشرية المتاحة فيها، حيث عمدت الوزارة إلى تشغيل الكوادر الطبية في أماكن سكناهم، سواء أطباء أو ممرضين. وأعادت وزارة التربية والتعليم توزيع المعلمين على المدارس، كل في منطقة سكنه، للذين لم يتمكنوا من الوصول إلى مدارسهم، مع مراعاة، قدر الإمكان، تخصصات المعلمين والصفوف التي يستطيعون تدريسها، ويقوم مدير المدرسة بإدارة هذه العملية بالتنسيق مع مديرية التربية.[١] وعملت بعض الوزارات على توفير مسكن قريب من الوزارة لموظفيها الذين يواجهون صعوبة في الوصول إلى مراكز أعمالهم، وبعضهم استخدم مكاتب الوزارة نفسها للمبيت فيها لفترة من الزمن، مثل وزارة التربية والتعليم. وعملت وزارة العمل على إعادة ضبط الوضع الداخلي وضبط عمل الموظفين في إطار خطة جديدة العام ٢٠٠٣، وفي إطار ذلك، جرى تأمين سكن قريب من الوزارة لموظفين الذين يواجهون صعوبة في الوصول إلى الوزارة. واتخذت قرارات بخصوص الموظفين الذين لا يستطيعون الوصول إلى مكان عملهم، بحيث يوزعون على مكاتب الوزارة في المحافظات التي يستطيعون الوصول إليها.

وشكلت بعض الوزارات لجان طوارئ عليا لإدارة عمل الوزارة في ظروف الحصار والاجتياح والإغلاق المستمرة. فعلى سبيل المثال، شكلت وزارة العمل لجنة طوارئ عليا (داخلية) من المديرين العامين، ووضعت كل إدارة خطتها للطوارئ. واتخذت الوزارة إجراءات إدارية طارئة (إجراءات أمنية)، مثل حوسبة أرشيف الوزارة والاحتفاظ بنسخ آمنة. وشكلت وزارة الصحة غرفتي طوارئ مركزيتين، إحداهما في قطاع غزة والأخرى في الضفة الغربية. وتقوم كل من هاتين الغرفتين بعقد اجتماع يومي، وبخاصة في أوقات الأزمات، ويحضر تلك الاجتماعات المديرون العامون لكل من الإسعاف والطوارئ في المستشفيات، والرعاية الأولية، والعلاقات العامة، والتعاون الدولي.

وعززت الوزارات من اللامركزية في تنفيذ برامجها، وعملت على تفويض بعض الصلاحيات لمستويات متوسطة ودنيا في السلم الإداري؛ مثل وزارة الشؤون الاجتماعية التي تعزز دور مديرياتها في توزيع المساعدات، وفي التعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي في معالجة ظاهرة توسع الفقر بشكل كبير. وعملت وزارة التربية والتعليم على تفويض الصلاحيات من المركز إلى مديريات التربية والمدارس باتخاذ القرارات الميدانية لحل المشاكل التي تعترض العملية التعليمية، دون الرجوع للمركز، وبخاصة في مجالات دوام المعلمين والطلبة، والتنقلات المؤقتة للمعلمين والطلبة، والتفاعل مع المؤسسات المحلية والمجتمع المحلي.[٢]

واتبعت الوزارات والمؤسسات الحكومية، بشكل عام، سياسة مالية تكشفية للتأقلم مع تقليص الموازنات التشغيلية المخصصة لها. فيما اضطرت وزارة الصحة إلى تشغيل موظفين جدد من أطباء وممرضين وعاملين في القطاع الصحي، وكان ذلك ضمن مواجهة البطالة من جهة، ولسد احتياجات القطاع الصحي في ظل الضغوط المتزايدة عليه من جهة ثانية.

استجابة الوزارات الخدمية للاحتياجات المجتمعية

وتشمل الوزارات التي تقدم الخدمات بصورة مباشرة للجمهور، وتغطي خدمات ونشاطات هذه الوزارات مجالات مجتمعية مهمة، ذات صلة بتحقيق الاحتياجات اليومية للأفراد والأسر والمجتمعات المحلية، ولها أثرها المباشر في قدرة المجتمعات المحلية، والمجتمع الفلسطيني بشكل عام على التكيف المقاوم. وقد أخذت استجابة هذه الوزارات للاحتياجات المجتمعية خلال الانتفاضة، أشكالاً متعددة، شملت الاستمرار في تقديم خدماتها، وضمان استمرار عملها، واستحداث برامج جديدة أو تحوير برامج قائمة في سبيل تحقيق أفضل للاحتياجات المجتمعية، وعملت هذه الوزارات على تجميد بعض البرامج والمشاريع لديها لأسباب مختلفة. وفيما يلي عرض لأهم طرق تكيف هذه الوزارات خلال الانتفاضة.

١- استمرار سير الأنشطة المجتمعية ضمن نطاق عمل هذه الوزارات وتوسيع برامجها وأنشطتها

أعطت الوزارات الخدمية الأولوية لاستمرار قيامها بعملها، وضمان استمرار النشاطات المجتمعية الحيوية في مجال عملها، وبخاصة توفير مقومات استمرار العملية التعليمية وتقديم الخدمات الصحية، بما فيها استمرار برامج الصحة الوقائية وخدمات الصحة الأولية، مثل خدمات التطعيم، ورعاية الأمومة والطفولة واستمرت، وزارة الصحة في تقديم خدماتها الاعتيادية للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكذلك عملت هذه الوزارات على تحوير بعض البرامج والأنشطة أو تطوير آلية تنفيذها.

ففي مجال الصحة، زادت وزارة الصحة من حجم الخدمات والأنشطة التي تقوم فيها استجابة منها للضغوط المتزايدة على خدماتها ومشاريعها. وقامت الوزارة بإنشاء عدد من المستشفيات والمراكز الصحية الجديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعملت على تطوير بعضها القائم سابقاً، وأضافت أسرّة جديدة للجراحة في المستشفيات القائمة، وعملت على تطوير مراكز الرعاية الأولية في الضفة والقطاع، وزودتها بحاجتها من الأجهزة والمعدات الطبية، وجرى تطوير بعضها إلى مستشفيات ميدانية، وتعزيز تجهيزات

البعض الآخر بمعدات تسمح بإجراء عمليات جراحية فيها، فقد تم تجهيز بعض هذه المراكز بمختبرات أساسية، وبعضها زود بأجهزة التصوير بالأشعة لحالات الطوارئ ولإجراء بعض العمليات البسيطة وغير المعقدة التي يمكن إجراؤها في هذه المراكز، وقد زودت هذه المراكز بالأدوية والمهمات الطبية اللازمة، وأضيف للكادر الطبي العامل فيها ما يكفي لسد حالات الطوارئ، وقد أخذت الوزارة بعين الاعتبار في تجهيز هذه المراكز أن تكون ذات مستويات مختلفة تناسباً مع عدد السكان في التجمعات الريفية القائمة فيها، وعدد المستفيدين منها من التجمعات المجاورة، ومدى بعدها عن المستشفيات الرئيسية في المدن، وتم تزويد بعض هذه المراكز بسيارات إسعاف تعمل على مدار ٢٤ ساعة.[٣]

قامت الوزارة بتحويل عدد من المصابين والجرحى للعلاج في مستشفيات في الدول العربية وبعض الدول الصديقة، وذلك إما بفعل الضغط الكبير على الطاقة الطبية المتوفرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبخاصة في الأشهر الأولى للانتفاضة، أو بسبب نقص الكفاءات الطبية التي استدعتها بعض الحالات. وعملت الوزارة على تطوير المستشفيات الرئيسية للتخفيف من عبء التحويلات للخارج، وبخاصة تطوير خدمات الدرجة الثالثة، لتصبح قادرة على إجراء عمليات القلب وما شابه. وعملت الوزارة على استضافة أطقم طبية عربية وأجنبية، لمدة زمنية محددة، لأجراء العديد من العمليات الجراحية، مثل القلب، والغضروف، والتجميل، والعيون، وغيرها من العمليات الجراحية التي تحتاج إلى معدات طبية وخبرة.

وفي مجال التعليم، عملت وزارة التربية والتعليم على استمرار العملية التربوية في الأراضي الفلسطينية، واستعاضت الوزارة، في مجال تأهيل الموارد البشرية، عن البرامج المركزية بتنظيم ورش تدريبية في أربع مناطق بدل من ورشة واحدة كانت تعقد دائماً، ما أدى إلى زيادة التكلفة والجهد. ونتيجة لعدم التمكن من عقد اجتماعات مركزية لإقرار المواد التدريبية أستعيض عنها باجتماعات ثنائية، وتوزيعها على المعنيين في الوزارة ومن المعلمين للحصول على تغذية راجعة. وجرى إعداد المواد التدريبية الخاصة بالمناهج الجديدة مناطقياً بسبب عدم التمكن من إعدادها مركزياً. وعملت الوزارة على توجيه برنامج الإرشاد التربوي والنفسي للاهتمام بزيارة المدارس المتضررة. ولتجاوز الصعوبات في مجال الإرشاد التربوي والنفسي، جرى تعيين ٦٥ مشرفاً جديداً، وساهم المشرفون في تغطية النقص في التدريس من خلال قيامهم بالتدريس عند الحاجة. ووجهت الوزارة نشاطات الكشافة المدرسية باتجاه التجاوب مع الظروف الطارئة، من خلال زيارات الجرحى وذوي الشهداء، وإقامة وجبات إفطار جماعية لذوي الشهداء، ونصب الخيام للأسر التي تعرضت منازلها للقصف، والمشاركة في حملة مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، والتعاون مع

المؤسسات الأخرى والمجتمع المحلي في التصرف في الأوقات الطارئة. واتخذت الإدارة العامة في مجال الأبنية والمشاريع المدرسية إجراءات عديدة لحل المشاكل التي واجهتها نتيجة الأوضاع الحالية، ومن هذه الإجراءات: توفير أماكن نوم للموظفين ليكونوا على رأس عملهم على مستوى الوزارة والمديريات، وتوزيع بعض المهام بشكل جغرافي لمعالجة المناطق القريبة. وقامت الوزارة بالإيعاز للمهندسين كل في منطقته لمتابعة المشاريع، والتنسيق المباشر عبر الفاكس والهاتف، وإعطاء صلاحيات أوسع لمهندسي المديريات في متابعة هذه الأمور، كما سمحت الوزارة بأن يكون تقديم العطاءات لتنفيذ المشاريع لامركزي، أي أصبح من الممكن تقديم العطاءات في المديريات التابعة للوزارة.

وفي مجال علاقات العمل، وضعت دوائر وزارة العمل خططاً لضمان استمرارها في تأدية عملها، وهي خطط "إدارة أزمة" حسب تعبير أحد المسؤولين في الوزارة. وتهدف هذه الخطط إلى المحافظة على استمرارية العمل، واستيعاب المشكلات الجديدة، وتقوم على زيادة التدخل الميداني في علاقات العمل حتى لا تحدث نزاعات لا يمكن السيطرة عليها (الحفاظ على التوازن في علاقات العمل). ويذكر أن العلاقة مع الجمهور تكثفت، بسبب تزايد البطالة، وتزايد نزاعات العمل، وتزايد الحاجة للتدخل لمواجهة المشاكل الناتجة عن ذلك.٤ وازداد حجم عمل الإدارة العامة لعلاقات العمل. وقامت فلسفة عملها في الظروف الطارئة على مراعاة جانب العدالة مع القانون، أي مراعاة مصلحة طرفي الإنتاج: العمال وأصحاب العمل، والمحافظة على تطبيق القانون قدر الإمكان. وتقوم معالجات الإدارة العامة لعلاقات العمل لمشاكل العمل على أرضية حل النزاعات بالطرق الودية، ما يسمح بتشغيل أكبر عدد من العمال، حتى لو أدى ذلك إلى تخفيض أجورهم، إضافة، للحفاظ على استقرار علاقات العمل. ولجأت الدائرة، أحياناً، إلى حل بعض المشاكل العمالية بواسطة الهاتف، أو استدعاء صاحب العمل بهدف مناقشة المشاكل العمالية، وقلما يتجاوب أرباب العمل مع مثل هذه الوسائل.

ولمواجهة الازدياد الكبير في معدلات الفقر، عملت وزارة الشؤون الاجتماعية على التعاون مع الوزارات الأخرى ومع جهات عربية ودولية لتجنيد مساعدات غذائية وعينية طارئة للأسر المحتاجة، واستمرت الوزارة في برامج الدعم المعمول فيها. وكانت الوزارة قد اتخذت قراراً سابقاً، قبل الانتفاضة، بتقليص عدد الحالات التي تتلقى مساعدات منها بنسبة ٢٥٪ لعدم توفر ميزانيات لذلك. لكن لم ينفذ هذا القرار بسبب اندلاع الانتفاضة من جهة، ولأن الوزارة وجدت نتيجة فحصها للحالات المعنية أنها بحاجة شديدة للمساعدة من جهة أخرى، فالحالات التي تتلقى مساعدات الوزارة تعيش في ظروف صعبة جداً، وتكاد تكون معدومة الدخل، وهي بأمس الحاجة للمساعدة في الظروف العادية، وازدادت

حاجاتهم في ظل الظروف الطارئة.[٥] استمرت مؤسسة أسر الشهداء والجرحى في يم مخصصاتها لآلاف أسر الشهداء والجرحى، ويتلقى هؤلاء مخصصات شهرية، وفق سلم خاص، وهو أقل من الرواتب الشهرية التي تدفع لجرحى وشهداء الانتفاضة، إضافة إلى التأمين الصحي الحكومي. ويعفى أبناء الشهداء من الرسوم الجامعية في الجامعات المحلية، ويعفى أبناء الشهداء والجرحى وإخوانهم من الرسوم المدرسية.[٦]

٢- استحداث برامج جديدة

استحدثت هذه الوزارات برامج وأنشطة جديدة استجابة منها للاحتياجات المجتمعية الجديدة، ويأتي معظم هذه البرامج في إطار تطوير عمل الوزارة للتغلب على المعوقات الناتجة عن إجراءات الاحتلال القمعية، أو استجابة لاحتياجات مستجدة ناتجة عن القمع الاحتلالي.

فقد استحدثت وزارة التربية والتعليم برنامج لتأهيل وتعليم جرحى الانتفاضة، وقامت الوزارة بتنفيذ هذا البرنامج بالتعاون مع مؤسسة دياكونيا، نظراً للحاجة إلى تعليم الجرحى الذين لا يستطيعون العودة إلى مدارسهم.[٧] وقامت بعقد دورات تدريبية في الإخلاء والإطفاء، وتشكيل لجان طوارئ في المدارس وإعداد خطط الإخلاء، وتوزيع حقائب إسعاف أولي على المدارس، وتنظيم دورات في الإسعاف الأولي بعضها دورات متقدمة شملت ٨٠ معلماً ومعلمة.

وعملت وزارة التعليم العالي على وضع مقترحات لضمان استمرار العملية التعليمية في الجامعات والكليات المتوسطة في الضفة الغربية وقطاع غزة. فمع تشديد الحصار الإسرائيلي على المناطق الفلسطينية كافة، وإغلاقها عن بعضها البعض، لم يتمكن الكثير من الطلبة والمعلمين في الجامعات والكليات من الوصول إليها، ما استدعى تقديم اقتراحات للجامعات للحد من الآثار السلبية على العملية التعليمية الناجمة عن السياسات الإسرائيلية التعسفية. ومن الاقتراحات التي قدمت، تعويض الطلبة الذين لم يستطيعوا الوصول إلى جامعاتهم في الجامعات القريبة من أماكن سكناهم، تخفيض مدة المحاضرات لتصبح ٤٠ دقيقة بدل ٥٠ دقيقة لضمان عودة الطلبة إلى منازلهم في وقت مبكر، وقامت بعض الجامعات بالأخذ بهذه المقترحات وتم تنفيذ بعضها في العديد من الجامعات.

وعملت وزارة الصحة على وضع خطط ومشاريع جديدة لمواجهة احتياجات السكان في مرحلة الانتفاضة. ومن هذه البرامج والمشاريع والتطويرات التي استحدثتها الوزارة، تنفيذ عدد من دورات الإسعافات الأولية في مناطق مختلفة لتفادي زيادة الأضرار الناجمة عن الإسعاف العشوائي الذي قد يؤدي إلى زيادة مخاطر الإصابات التي يتعرض لها

المواطنون، ونشر الأطقم الطبية وسيارات الإسعاف في المناطق الحساسة ومناطق الاحتكاك مع الجيش الإسرائيلي لتقديم الخدمات الطبية للجرحى والمصابين بأقصى سرعة ممكنة. وتجاوبا مع الظروف الاقتصادية الصعبة للسكان، استحدثت الوزارة برنامج للإعفاء من رسوم التأمين الصحي الحكومي، وقد استفاد من هذا البرنامج الأسرى والمحررون، والعمال داخل الخط الأخضر الذين تعطلوا عن أعمالهم، والعمال المتعطلون الذين كانوا يعملون داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، وإعفاء الأسر المتضررة من الإجراءات الإسرائيلية القمعية لمواجهة انتفاضة الأقصى، كالأسر التي هدمت بيوتها، أو التي أحرقت أراضيها واقتلعت مزروعاتها، وأسر الشهداء وغيرهم. وفي وقت لاحق، قننت الوزارة هذا البرنامج ليشمل فقط من يستحقون الإعفاء، حسب ما صرح به من تمت مقابلتهم من الوزارة.

وفي مجال مواجهة الارتفاع الكبير في معدلات الفقر، استحدثت وزارة الشؤون الاجتماعية برنامج مكافحة الفقر في قطاع غزة، بهدف مكافحة الفقر في المجتمع الفلسطيني عن طريق تقديم قروض صغيرة ميسرة وذات فائدة قليلة، على أن تنطبق شروط معينة على متلقي هذه القروض، حيث يجب أن تكون الأسرة منتفعة من خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية، ويفضل أن تكون من الأسر كثيرة الأولاد، ويفضل أن تكون من الحالات الاجتماعية مثل الأرامل، وبخاصة اللواتي يعلن أطفالاً. وتستطيع الأسرة من خلال هذا البرنامج إنشاء مشروع صغير بإرشاد مستمر من المرشدين الميدانيين العاملين في الوزارة، بهدف اعتماد هذه الأسرة على نفسها في توفير دخل لها. وبلغ عدد الأسر المستفيدة من هذا البرنامج ٥٠ أسرة حتى نهاية شهر حزيران ٢٠٠١، وما زال عدد المستفيدين من هذا البرنامج محدوداً.

وشرعت وزارة الشؤون الاجتماعية في تنفيذ مشروع المساعدة المشروطة الممول من البنك الدولي العام ٢٠٠٣. وبموجب هذا المشروع، تتلقى الأسر الأكثر فقراً من الأسر المسجلة في الوزارة (أفقر ٥٪ من الأسر المسجلة) مساعدات مشروطة بإرسال الأبناء في سن الدراسة إلى المدرسة، ومراجعة الخدمات الطبية، وتلقي الأم لخدمات رعاية الأمومة والطفولة، وأن تشارك الأسرة في ورش ودورات تثقيفية.

ورعت وزارة الشؤون الاجتماعية برنامج كفالة الأسر الفقيرة الممول من ولي العهد السعودي، الأمير عبد الله بن عبد العزيز، الذي تكفل بإعالة ٥٠٠ أسرة فلسطينية في قطاع غزة و٥٠٠ أسرة في الضفة الغربية. وقد اعتمد في اختيار هذه الأسر على وزارة الشؤون الاجتماعية، وتتلقى كل أسرة من الأسر المستفيدة من البرنامج مساعدة مالية شهرية مقدارها ٢٦٠ دولاراً أمريكياً، ومدة هذه الكفالة سنتان.

وفي مجال الاستجابة للاحتياجات النفسية لدى الأطفال والأسر المتضررة من الاحتلال، باشرت الإدارة العامة للأسرة والطفولة/دائرة الأطفال في ظروف صعبة في وزارة الشؤون الاجتماعية، العمل على تنفيذ برنامج إرشاد اجتماعي نفسي، يهدف إلى تخفيف حدة الآثار النفسية والاجتماعية على الأطفال والأسر الفلسطينية ضحايا العنف الإسرائيلي. وعملت، مع بداية الأحداث، على إعداد مقترح بهذا الشأن بالتنسيق مع العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في هذا المجال، وبخاصة الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/فرع فلسطين.[٨]

وفي مجال رعاية أسر شهداء وجرحى الانتفاضة، تدفع مؤسسة أسر الشهداء والجرحى لكل جريح من جرحى الانتفاضة ٣٠٠ دولار لمرة واحدة، أما الحالات الصعبة والمتوسطة، فيتم صرف راتب شهري لها لمدة ستة شهور، بعدها تحال الحالة إلى لجنة طبية لتقدير العجز، ويجري التعامل مع الحالة وفقاً لتقرير اللجنة الطبية، إما بتخصيص راتب شهري للحالة، وإما تمديد تخصيص الراتب لستة شهور أخرى وإعادته للجنة الطبية بعدها من جديد، أو إنهاء الصرف له.[٩] وتخصص المؤسسة لذوي الشهيد مبلغ ألفي دولار تدفع لمرة واحدة، بالإضافة إلى راتب شهري بقيمة ١٥٠ دولاراً لذوي الشهيد الأعزب، ويضاف للمتزوج ٥٠ دولاراً عن الزوجة و٥٠ شيكلاً عن كل ولد قاصر. ويدفع هذه المخصصات البنك الإسلامي للتنمية الذي بدأ بدفعها بعد شهرين من اندلاع الانتفاضة.[١٠]

وفي مجال مواجهة آثار الدمار الهائل الذي ألحقه الاحتلال في البنية التحتية في الأراضي الفلسطينية، وفي بيوت الفلسطينيين، عملت وزارة الأشغال العامة على بلورة خطة طوارئ لمعالجة هذه الآثار، وتضمنت البرامج والأنشطة التي نفذتها الوزارة إصلاح المباني المتضررة أو التي هدمت بسبب القصف، وذلك من خلال لجنة تضم وزارة الإسكان والبلديات.[١١]

وقد اعتمدت الوزارة في تقديم خدماتها على تمويل من جهات متعددة، حيث حصلت الوزارة على منحة من البنك الإسلامي للتنمية في جدة بقيمة ٧ ملايين دولار، وحصلت على منحة من جمعية الهلال الأحمر الإماراتي لإصلاح ٢١ مبنى بقيمة ٩١,٦٥٥ دولاراً، وحصلت على بعض المساعدات المالية من وزارة المالية الفلسطينية بقيمة ٥٠٠٠٠ دولار لإصلاح الطريق الواصل بين بيت لحم والخليل، وقد تم توقيع اتفاقية بين السلطة الوطنية الفلسطينية والبنك الإسلامي للتنمية على إصلاح وترميم المباني السكنية والمرافق العامة للسلطة، بعد أن تم تزويد البنك الإسلامي للتنمية بأسماء المواطنين الذين تضررت منازلهم مع الإثباتات، وخصص مبلغ ٤,٥ مليون دولار لإصلاح المباني الخاصة بالسلطة.

وفي مجال مواجهة آثار تدمير وإغلاق الطرق الرئيسية للقرى والبلدات الفلسطينية، وتدمير الطرق الداخلية، عملت وزارة الأشغال العامة على دراسة ومعاينة المناطق والمرافق التي تضررت خلال الانتفاضة، وشق طرق التفافية بديلة لتلك المغلقة. وقدرت وزارة الأشغال العامة حجم الأضرار المباشرة التي لحقت بالطرق بحوالي ٤٦,٥ مليون دولار أمريكي، وحجم الأضرار غير المباشرة ٤٧ مليون دولار أمريكي. وغطى برنامج إصلاح الطرق ٣,٦٪ فقط من حجم الأضرار المباشرة حتى تاريخ ٣١ آب ٢٠٠٢.

وفي مجال الاستجابة لتحدي الارتفاع الكبير في معدلات البطالة، اعتمدت السلطة الوطنية الفلسطينية آليتين رئيسيتين، هما: توزيع مساعدات نقدية وعينية على أسر المتعطلين، وبرامج التشغيل الطارئ التي تعتمد على كثافة العمل. وساهمت وزارة العمل، مع الاتحاد العام لنقابات العمال، في توزيع مخصصات نقدية على المتعطلين، وتقوم وزارة العمل، أيضاً، بتزويد الوزارات والمؤسسات الأخرى بقوائم بأسماء العمال العاطلين عن العمل لأخذها بعين الاعتبار في برامج التشغيل الطارئ. وتركز مشاريع التشغيل الطارئ على إعادة ترميم البنية التحتية وتطويرها. ويرى أحد مسؤولي وزارة الأشغال العامة أن مشروع إعادة بناء وترميم المنازل المدمرة كان من أفضل برامج التشغيل، حيث تمكن من توفير أكثر من مليون يوم عمل.

ولمواجهة آثار القمع الإسرائيلي على قطاع الزراعة، أعدت وزارة الزراعة خطة طوارئ محدودة لمساعدة المزارعين الذين تضررت منتجاتهم، من خلال برامج خلق فرص العمل للمزارعين، وتمكنت الوزارة من توفير ٥٠ ألف يوم عمل في شق الطرق الزراعية في مختلف المحافظات، باستثناء محافظات الخليل، وجنين، ونابلس، وسلفيت.[١٢] وقامت الوزارة بتشكيل طاقم من المرشدين الزراعيين من مختلف التخصصات من موظفي الوزارة لتقديم النصائح للمزارعين مجاناً، وحسب إمكانيات الوزارة. كما عملت الوزارة على المساعدة في تسويق منتجات المزارع الفلسطيني، فوقعت الوزارة، في هذا الإطار، اتفاقيات مع بعض الجهات لتسويق الزيت الفلسطيني، وتقوم الوزارة بموجب هذا البرنامج بشراء الزيت من المزارع بسعر ١٣ شيكلاً للكيلوغرام الواحد.[١٣]

ركزت وزارة الزراعة في عملها العام ٢٠٠٣ على تجنيد تمويل لتعويض المزارعين الذين تضرروا من إجراءات الاحتلال. وقد نجحت الوزارة في توفير ١٠ ملايين دولار من موازنة السلطة لتعويض المزارعين. وأشارت بيانات الوزارة إلى تعويض ألفي مزارع حتى إجراء المقابلة في النصف الثاني من العام ٢٠٠٣، ويتوقع أن يستفيد من هذا البرنامج ٨ آلاف مزارع متضرر.[١٤] ونجحت الوزارة في توفير مليوني دولار أمريكي من الحكومة الدنمركية لتعويض الأضرار التي لحقت ببركسات تربية الحيوانات، وسيتم توزيع هذه التعويضات في وقت لاحق.

٣- تجميد بعض البرامج والمشاريع

عملت الوزارات والمؤسسات الحكومية على تجميد بعض البرامج والأنشطة التي لا تسمح الأوضاع السائدة بإعطائها أولوية في التنفيذ، أو التي لا يتوفر لها تمويل. وتتركز معظم المشاريع التي جرى تجميدها في مجال تطوير بنية وعمل هذه الوزارات والمؤسسات.

فقد اضطرت وزارة الصحة لإيقاف العمل بالخطة التطويرية الخمسية، وترى الوزارة أن تطوير القطاع الصحي وفقاً لهذه الخطة يحتاج إلى ظروف مستقرة وإلى ميزانيات ودخل ثابت لا يعتمد أساساً على المعونات الخارجية. بالمقابل، أصبحت الأولوية القصوى في ظل ظروف الحصار والإغلاق والإجراءات الإسرائيلية القمعية هي استيعاب المستشفيات والمراكز الصحية الفلسطينية لجرحى ومصابي الانتفاضة، وتقديم الخدمات الطبية اللازمة لهم، إضافة إلى الاستمرار في تقديم الخدمات العلاجية والوقائية للسكان كما في الظروف الاعتيادية.

واضطرت وزارة الشؤون الاجتماعية إلى إيقاف المشروع الكندي بصورة مؤقتة، فقد كان المفترض البدء بهذا المشروع والعمل به منذ ثلاث سنوات، إلا أن اندلاع الانتفاضة أجل ذلك حسب رغبة الجهة الممولة، لكنه بدأ العمل مؤخراً في شهر حزيران من العام ٢٠٠٢، ويتكون طاقمه الوظيفي من خمسة أفراد يتبعون إدارياً لوزارة الشؤون الاجتماعية وطبيعة العمل وفق تصور الوزارة، أما مالياً فهو ممول من قبل "الوكالة الكندية العالمية للتنمية" التي تغطي مصاريف العمل ورواتب الموظفين. ويهدف المشروع إلى خلق حياة أفضل ورفع مستوى قدرات النساء ومهاراتهن العملية بشكل يتناسب وحاجة السوق المحلية، وذلك من خلال تنفيذ عدد من البرامج التدريبية لكي تصبح المرأة الفلسطينية قادرة على إعالة نفسها وأسرتها.[١٥] وتسعى الوزارة حالياً إلى تطوير المشروع الكندي وتعميمه في الضفة الغربية.

وتأثر العديد من البرامج التي كانت تنفذها الوزارات الخدمية قبل اندلاع انتفاضة الأقصى بشكل كبير بسبب المعوقات الإسرائيلية، فقد تأثر عمل وزارة الصحة سلباً في برامج التطعيم، وبرامج التثقيف الصحي، وبرامج الكشف الطبي على الأطفال عند دخول المدارس، وبرامج الكشف السني، وتأثرت برامج رعاية الحوامل بشكل كبير، ما يؤثر سلباً على حياة الأم والطفل مستقبلاً. وأوقفت الوزارة برنامج يتعلق بتطوير وحدة القلب وإجراء عمليات القسطرة، وأوقفت برنامج إنشاء مراكز الأشعة السينية، وبرامج جراحة الأعصاب والقلب. وكذلك أدت الهجمة الإسرائيلية القمعية إلى إيقاف وزارة الأشغال العامة لمشاريع كانت تنفذها أو تنوي تنفيذها قبل اندلاع الانتفاضة، حيث توقفت عمليات شق طرق

جديدة داخل وبين المدن، وأصبحت الأولوية لأعمال التعويض والترميم، بالإضافة لشق طرق بديلة غير مخطط لها سابقاً فرضتها ظروف الحصار والإغلاق.

وتضررت آفاق التطور المستقبلي لدى هذه الوزارات بشكل عام، فمثلاً كانت وزارة العمل بصدد وضع تصور مستقبلي يستفيد من تراكم الخبرة في العمل لديها خلال سنوات عملها السابقة، ما كان يؤمل أن يشكل قفزة نوعية في أداء الوزارة، وقد "ضرب" هذا التوجه بشكل كامل. ولا يسمح غياب اليقين، وهو شرط ضروري للتخطيط، ببلورة رؤية مستقبلية، أو وضع خطة عامة، ما يترك أثره في إضعاف فرص التخطيط على المستويات كافة.

واضطرت وزارة التربة والتعليم إلى توقيف تنفيذ بعض مشاريعها وبرامجها التي كانت عاملة قبل اندلاع الانتفاضة. فقد توقفت مشاريع البنية التحتية للتعليم في مجال بناء المدارس الجديدة وصيانة المدارس القائمة، واختصر العمل على إصلاح المدارس المتضررة التي تم قصفها، وتوفير الحد الأدنى من البيئة التعليمية. وتعطلت جزئياً البرامج التي تعنى بتحسين نوعية التعليم ورفع مستوى التحصيل لدى الطلبة. وتأخر تنفيذ أو توقف البرامج والخطط الإجرائية التي حددتها الخطة الخمسية التطويرية، سواء في مجال التعليم المهني أو في مجال تدريب وتأهيل المعلمين والجهاز الإداري، أو في مجال توفير التقنيات والوسائل التعليمية من مختبرات علمية ومختبرات حاسوب. وتعطل تنفيذ ومتابعة العديد من البرامج التطويرية الجاري تنفيذها في المدارس مثل التعليم الجامع والتعليم التكاملي، والمساند، والموازي، وبرنامج المدرسة، والمدارس المدارة ذاتياً، وبرنامج محو الأمية وتعليم الكبار (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠١: ١٥).

وقد واجهت وزارة الشؤون الاجتماعية بعض المعوقات في عملها، فقد سعت الوزارة منذ العام ١٩٩٩ إلى التحول التدريجي نحو الاهتمام بالتنمية الاجتماعية، وعدم اقتصار دورها على الجوانب الإغاثية، وقدمت بهذا الخصوص مشروع صندوق الفقر، لكن هذا المشروع لم يرَ النور، وجرى تعليقه قبل اندلاع الانتفاضة. لكن جهود الوزارة نحو التحول إلى وزارة تنمية اجتماعية توقفت مع اندلاع الانتفاضة، وعاودت العمل بهذا الاتجاه في العام ٢٠٠٣، لكن ما زالت الإنجازات في هذا المجال متواضعة.

وساهم تراجع التمويل المتاح لهذه الوزارات وبروز أولويات جديدة خلال الانتفاضة إلى تعطيل بعض المشاريع التطويرية، وبخاصة أن مشاريع التطوير تعتمد على منح من الدول المانحة. فعلى سبيل المثال لم تستطع وزارة العمل استحداث مشاريع جديدة لتطوير عملها، حيث تراجع التمويل، وتضررت بشكل رئيسي، في هذا المجال، برامج التدريب المهني، وبرامج التشغيل، التي كانت لها آفاق واسعة للتطور والاستمرارية.

وأثرت الظروف الطارئة على وضع قانون العمل الفلسطيني موضع التطبيق، وأثرت على وتيرة العمل في وضع لوائح ناظمة لتطبيق القانون، التي بدئ فيها منذ أيار ١٩٩٩. وقد وضعت الوزارة ٣١ لائحة، وهي تحتاج لنقاش مع أطراف العمل، وتجد الوزارة صعوبة في نقاشها مع الجهات المعنية بسبب الأوضاع القائمة.

٤- الآليات التي طورتها الوزارات الخدمية لمواجهة حالة الطوارئ

اتبعت الوزارات الخدمية آليات تجمع بين زيادة درجة التأهب في بعض الوزارات، وإبداء المرونة في المتابعة، وتوسيع صلاحيات الإدارات والمراكز الفرعية، وتطوير التعاون والتنسيق مع الوزارات الأخرى ومع المؤسسات المحلية والدولية. وظهرت أشكال من التعاون فيما بين هذه الوزارات والقطاع الخاص المحلي، ومؤسسات مجتمعية محلية عديدة.

وعملت بعض الوزارات على رفع درجة التأهب لدى موظفيها، فقد عملت وزارة الصحة في تنفذ خطة الطوارئ على آليات تستهدف رفع درجة تأهب الأطقم الطبية، وزيادة فاعليتها في ظروف الطوارئ، وتوسيع صلاحيات المسؤولين الصحيين في المناطق.[١٦] وعملت الوزارة، أيضاً، على رفع درجة التعاون والتنسيق مع أقسام الهندسة والصيانة والتمريض وكليات الصحة العامة وتنمية القوى البشرية والتفتيش والرقابة وشؤون الموظفين والصيادلة وغيرها، وكان ذلك بهدف متابعة سير العمل وتحسين الأداء ورفع جاهزية القطاع الصحي لمواجهة الظروف الطارئة والسيطرة على تلبية حاجات المجتمع في ظل ارتفاع عدد الجرحى والمصابين والشهداء.

ولجأت إدارة الميدان في وزارة التربية والتعليم إلى حلول عديدة من أجل ضمان استمرارية وتيسير العملية التعليمية بمساعدة شركائها المحليين، وقد تم ذلك من خلال إبداء مرونة في تحديد مكان دوام المعلمين والطلبة الذين لا يستطيعون الوصول إلى أماكن عملهم ودراستهم، أو توفير مساكن مؤقتة لهم، والتعاون مع المؤسسات الأخرى في هذا المجال، وزيادة درجة التعاون والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المحلي.[١٧]

وتظهر تجربة الوزارات الخدمية أنماطاً عديدة من التعاون والتنسيق مع المنظمات الأخرى في الاستجابة للاحتياجات المجتمعية، أو في التخفيف من معانات السكان. وقامت بعض الوزارات بالتعاون في تقديم بعض الخدمات، وبخاصة في مجال المساعدات الإغاثية، وأقامت بعض الوزارات أشكالاً مختلفة من التعاون والتنسيق مع بعض المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، ومع المنظمات الدولية، وبرز هذا التعاون بصورة خاصة في مجال تقديم الخدمات الصحية، وتقديم خدمات إسعاف وإخلاء الجرحى والمصابين، وكذلك كان

هذا التنسيق فعالاً في توزيع المهام بين وزارة الزراعة والمنظمات غير الحكومية الزراعية العاملة في مجال الزراعة. وتعددت أشكال التعاون ومستوياته، وتعدى التنسيق في مجالات محددة، وفي تنفيذ بعض المهام، إلى إنشاء لجان وطنية لمعالجة بعض القضايا المهمة، مثل قضية البطالة، وتقدم الأمثلة التالية نماذج من أشكال التعاون التي ظهرت في تجارب هذه الوزارات.

ورفعت وزارة الصحة من درجة التعاون والتنسيق مع المؤسسات الصحية المختلفة بما فيها المؤسسات غير الحكومية والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص، وأسفر التنسيق بين الجهات المختلفة عن تفادي التكرار في الخدمات، ومحاولة توزيع الطاقات المختلفة لدى جميع الجهات للوصول لتغطية كاملة لكافة المناطق الجغرافية والتجمعات السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث تتقاسم الجهات المختلفة المناطق الجغرافية المختلفة في تغطية خدماتها. ويمكن القول هنا، إن ضعف الإمكانات المالية والطاقات المتوفرة لدى مختلف الجهات كان الدافع الرئيسي وراء هذا الاتفاق، بحيث يمكن، عبر جمع الطاقات المختلفة، رفع درجة الجاهزية لمواجهة الظروف الطارئة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني، وبخاصة في قطاع الصحة.

فقد عملت وزارة التربية والتعليم على مشاركة المؤسسات الدولية في تخفيف المعاناة عن الطلبة والمعلمين بتوفير صناديق إسعاف أولية للمدارس، وتمويل إصلاح المدارس التي تم قصفها، والتي تعرضت لاعتداءات. وتعاونت مع المحطات التلفزيونية المحلية، التي قامت ببث مواد تعليمية لصفوف المرحلة الأساسية الدنيا والتوجيهي.

ومثلت مشكلة البطالة تحدياً تطلب تضافر الأطراف الرئيسية ذات العلاقة بسوق العمل، وقد بادرت وزارة العمل إلى تشكيل لجنة طوارئ عليا ضمت في عضويتها موظفين من وزارة العمل، وممثلين عن منظمات أصحاب العمل، وممثلين عن منظمات العمال. وتشكلت هذه اللجنة في بداية الانتفاضة، وعقدت عدة اجتماعات شارك بها مديرون عامون. وقد ناقشت اللجنة مشاكل عديدة في كل اجتماع، مثل ديون المنشآت ونقص المواد الأولية، وما شابه. ومنذ منتصف العام ٢٠٠١، اقتصر نشاط اللجنة على لقاءات لا تخرج بقرارات محددة، ولا تسجل لها محاضر اجتماعات، ويعود السبب في ذلك إلى ضخامة المشاكل التي يترتب على اللجنة معالجتها، وضعف التنسيق المطلوب بين الأطراف المعنية، وبخاصة فيما بين وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية ذات العلاقة. فالمهام الملقاة على عاتق اللجنة كبيرة، وتتطلب درجة عالية من التنسيق بين الوزارات المعنية، وصلاحيات تنفيذية حتى تستطيع معالجة هذه المشاكل. بالمقابل، حذر أرباب العمل من التبعات المالية المترتبة على

الالتزام بخطة معينة في ظل الخسائر التي يتحملونها. على الرغم من ذلك، فقد حققت اللجنة بعض الإنجازات، كالتنسيق لتوزيع منحة للعاطلين عن العمل بقيمة ٦٠٠ شيكل، وإصدار بيان يحث أصحاب العمل على دفع أجرة شهري ١٠ و١١ كاملة، والوصول إلى صيغ تفاهم عامة تحافظ على مصالح أطراف الإنتاج، والمساهمة في حملة مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، لكن النتائج على هذا الصعيد متواضعة جداً. ودعت اللجنة إلى إنشاء صندوق وطني للتنمية والتشغيل، لكن لم تتوفر إمكانيات لتمويله خلال سنوات الانتفاضة السابقة. وقد نجحت وزارة العمل في أواخر العام ٢٠٠٣ في تشكيل الصندوق الوطني للتشغيل، وتشكلت لجنة لإدارته برئاسة وزير العمل، بعد أن حصل الصندوق على منح مالية من منظمة العمل العربية، ومنظمة العمل الدولية، لكن لم يباشر الصندوق مهامه بعد.

وتشارك مديريات وزارة الشؤون الاجتماعية في لجان الطوارئ في المحافظات، ومن خلال هذه اللجان تساهم في توزيع الدعم للأسر المحتاجة. وتعاونت الوزارة مع جهات دولية عديدة مثل توزيع مساعدات عينية من برنامج الغذاء العالمي، ومساعدات عينية من فلسطينيي ١٩٤٨. وتعاونت مع الصليب الأحمر الدولي في تنفيذ برنامج المساعدات الريفية وبرنامج القسائم الحضرية، الذي يستفيد منهما آلاف الأسر في الضفة الغربية. ويقدر عدد الأسر التي تلقت مساعدات طارئة من وزارة الشؤون الاجتماعية خلال الانتفاضة الحالية بحوالي ١٦ ألف أسرة، وفقاً لما أفاد به أحد مسؤولي الوزارة في قطاع غزة، وهذه المساعدات هي مواد تموينية، وبعض المساعدات العينية الأخرى، كالخيام، والبطانيات، للأسر وأصحاب البيوت المهدمة.[١٨]

وقدمت وزارة الشؤون الاجتماعية بعض مساعداتها العينية من خلال مديرياتها التي تعاونت في هذا المجال مع وزارات أخرى، ومع مؤسسات محلية، مثل البلديات، ولجان زكاة، ومنظمات غير حكومية. ونسقت مديريات الوزارة خدماتها مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأنروا". وتنفذ الوزارة برنامج الدعم الاجتماعي والنفسي لضحايا القمع الإسرائيلي بالتعاون مع وزارات مختلفة، منها وزارة التربية والتعليم، ومع منظمات غير حكومية، مثل جمعية الشبان المسيحية.

وتظهر تجربة الوزارات خلال الانتفاضة الحالية على محدودية فاعلية التنسيق حتى في حال وجوده، فعلى سبيل المثال اعتمدت وزارة الأشغال العامة في تنفيذ البرامج التي استحدثتها لمواجهة الظروف الطارئة على حصر الأضرار من قبل موظفيها، والتعاقد مع متعهدين لإصلاح الضرر، أو من خلال الصرف لأصحاب المنازل أو المباني المتضررة

مباشرة. وحسب أحد المسؤولين في الوزارة، فإن التنسيق مع الجهات المختلفة كان محدوداً للغاية، وذلك على الرغم من تشكيل لجنة تشمل ممثلين عن وزارة الحكم المحلي ووزارة الإسكان وبعض البلديات، واقتصر دور هذه اللجنة على حصر الأضرار وإعداد تقارير عنها. وعلق مسؤول في وزارة أخرى أن العلاقات الشخصية تلعب دوراً مهماً في تفعيل التنسيق بين الوزارات، وأحياناً بين الدوائر المختلفة في الوزارة نفسها.

استجابة الوزارات غير الخدمية

١- الخطط والبرامج التي استحدثتها ونفذتها الوزارات غير الخدمية

أدى غياب استراتيجية سياسية رسمية فلسطينية حول الانتفاضة إلى إرباك مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية غير الخدمية في عملية التكيف مع متطلبات الوضع الجديد (الانتفاضة، وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي). وتطلب الوضع شهوراً عدة للتعامل مع الانتفاضة بوصفها آلية لدحر الاحتلال، ورفع شعارات لها مثل الحماية الدولية، وإنهاء الاستيطان. لذلك، بقي دور هذه المؤسسات هامشياً في مواجهة الاحتياجات المجتمعية الناتجة عن الظروف المصاحبة للانتفاضة، وقد اقتصر دورها على ما يلي:

أ- استحداث برامج خاصة لمعالجة بعض المشاكل التي نجمت عن الظروف الطارئة المصاحبة للانتفاضة

قامت بعض الوزارات باستحداث برامج خاصة لمعالجة المشاكل التي تنجم عن القصف وأعمال التجريف والهدم الإسرائيلي، وساهمت هذه الوزارات في تقديم بعض المساعدات المؤقتة للجمهور في بعض المناطق. فمثلاً، استحدثت وزارة الطاقة في قطاع غزة، في هذا الإطار، برامج خاصة لمعالجة مشكلة النقص في الطاقة الواردة من إسرائيل لأراضي السلطة الفلسطينية. وقامت بصيانة الأضرار التي تلحق بشبكات الكهرباء والمولدات نتيجة عمليات القصف والتجريف والهدم للمنشآت والأراضي والبيوت وبعض الأضرار التي تلحق بالشبكات والمولدات مباشرة. كما قامت بمعالجة مشكلة العجز الحاصل في تسديد ثمن فاتورة الكهرباء، حيث ساهمت سلطة الطاقة بتوفير الإمكانيات اللازمة لمساعدة المشتركين الذين يعانون من أوضاع اقتصادية صعبة على استمرار تزويدهم بالتيار الكهربائي، من خلال تسهيل عملية دفع الفاتورة "بالتقسيط"، وتمديد فترة دفعها على الرغم من أن هذا يؤثر على سداد فاتورة الدفع العامة لشركة الكهرباء الإسرائيلية.

كذلك، قامت وزارة الإسكان في غزة بحصر المباني والمنشآت المتضررة، وحاولت خلال

الأشهر الأولى من الانتفاضة حل بعض مشاكل المواطنين الناجمة عن التدمير والقصف بتوفير مساكن بديلة لهم. فتم، مثلاً، نقل السكان من بنايات ميدان الشهداء التي دمرت في بداية الانتفاضة إلى مساكن أخرى، وكذلك تم إسكان ٢٨ عائلة من خان يونس في مشاريع للوزارة في حي الشروق، وتمت الموافقة على توزيع أراضي على بعض المواطنين التي دمرت منازلهم، وقامت بإخلاء بعض العائلات من المناطق الحساسة، حيث عملت الوزارة بالتنسيق مع وكالة الغوث على بناء وحدات سكنية لهم بتمويل من النرويج واليابان والاتحاد الأوروبي. لكن هذه المساعدات تضاءلت بسبب اتساع دائرة التدمير وتضاعف عدد المتضررين والمحتاجين للمساعدات، بعد أن كثف الاحتلال الإسرائيلي من هجماته وأعماله العدوانية ضد ممتلكات المواطنين الفلسطينيين.

ب- تعديل بعض البرامج المقرة قبل الانتفاضة للتوافق مع الظروف الطارئة التي نجمت عن تصاعد العدوان الإسرائيلي.

عملت بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية على تعديل برامجها للتوافق مع الظروف الطارئة وحاجة الجمهور للمساعدة الاستثنائية. والمثال الأهم على تلك المؤسسات هو المجلس الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار "بكدار" الذي عمل على إعادة تكييف برامجه التنموية الممولة مسبقاً، وتحويلها إلى برامج الطوارئ والتأهيل المستحدثة لمواجهة الظروف الجديدة. لذلك، قسم بكدار مشاريعه الكبيرة، التي تبلغ موازنة الواحد منها أكثر من مليون دولار، إلى مشاريع صغيرة عدة؛ لكي يستفيد منها أكبر عدد ممكن من المناطق والمواطنين، بتوفير الدعم اللازم لإعادة أعمار المناطق المتضررة وخلق فرص عمل لأكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة التي تعطلت عن العمل بسبب الحصار وإغلاق سوق العمل الإسرائيلية.

في هذا السياق، تم توفير أكثر من ٢٤ مليون دولار لبرامج إعادة تأهيل وأعمار المناطق المتضررة ولبرامج التشغيل التي تم تنفيذها بالتنسيق مع بعض الوزارات ذات العلاقة، مثل: وزارة الأشغال العامة، ووزارة الإسكان، ووزارة العمل، والسلطات المحلية. كما تم العمل على شق طرق جديدة، وإعادة ترميم بعض الطرق الفرعية والزراعية للتغلب على الحصار.

كذلك وزعت، خلال السنة الأولى من الانتفاضة، منح مالية على العاطلين عن العمل بلغت ٦٠٠ شيكل لكل فرد عاطل عن العمل في دورة التوزيع الأولى، ومن ثم وزعت ٣٠٠ شيكل خلال دورتين تاليتين. وقد تم ذلك من خلال لجنة وطنية مكونة من بكدار كرئيس للجنة، ووزارة العمل، ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة. وقد بلغ حجم المبلغ الذي تم

توزيعه بهذه الطريقة حوالي ١٢ مليون دولار. وكذلك، تم التسريع في إنهاء المراكز والعيادات التي كانت في طور الإنشاء قبل الانتفاضة كونها أصبحت أولوية وحاجة أساسية.

ج- تقديم مساعدات نقدية وعينية وخدمية لبعض الفئات المجتمعية المتضررة في إطار برامج مساعدات طارئة ومؤقتة اقتصرت غالبيتها على الأشهر الأولى من الانتفاضة.

قدمت بعض الوزارات مساعدات عينية ونقدية لمرة واحدة أو أكثر للمواطنين المستحقين والمتضررين من الحصار أو من انقطاعهم عن العمل في إسرائيل. وكانت هذه الأنشطة الإغاثية خارجة عن نطاق مجال عمل هذه الوزارات التي بادرت، في غالب الأحيان، دون تنسيق مع جهات حكومية أخرى بتسلم المساعدات وتوزيعها على الجمهور.[١٩]

كما قامت وزارة التموين، وبدعم من وزارة المالية، بشراء مواد غذائية (استيراد) بما قيمته ٢٠ مليون شيكل لتوفير المواد الغذائية الأساسية للسوق، وكذلك لتوزيع بعضها على المناطق المحاصرة. وحصلت على تمويل من البنك الإسلامي للتنمية بقيمة ٦ ملايين دولار، وتسلمت منها نصف المبلغ بهدف إنشاء صوامع لتخزين الحبوب في ثلاث مدن فلسطينية.

من جهتها، عملت وزارة الأوقاف على الاتصال مع متبرعين وأهل خير من الأسر الغنية التي تسكن في بلدان الخليج العربي بهدف تبني ومساعدة أسر فلسطينية فقيرة من الضفة والقطاع. لاقت هذه الجهود تجاوباً من العديد من الأسر الخليجية، حيث قامت هذه الأسر بتبني ومساعدة أسر فلسطينية وقدمت لها مساعدات مالية وعينية من خلال الوزارة. وبسبب الظروف الصعبة التي تمر بها الأسر الفلسطينية عموماً، قامت الوزارة بتقديم يد العون والمساعدة للأسر التي هدمت ودمرت بيوتها بالمساعدات المالية والعينية، حيث قدرت قيمة هذه المساعدات بحوالي ١٠٠٠ شيكل لكل أسرة. كما قامت الوزارة بتحمل نفقات الحج لأهالي الشهداء كمنحة من الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات. ولعبت الوزارة دوراً مهماً في المساعدة التي قدمتها الحكومة السعودية للحجاج الفلسطينيين في موسم الحج ٢٠٠١، حيث قدمت مساعدة لكل حاج بقيمة ١٠٠٠ ريال سعودي.

د- العمل على إعداد خطط طوارئ ودراسات حول الاحتياجات المجتمعية الخاصة التي برزت خلال الانتفاضة

عملت معظم الوزارات غير الخدمية على إعداد خطط طوارئ وحصر حجم الخسائر والأضرار التي لحقت ببعض المجالات. فمثلاً، قامت وزارة التموين بإجراء دراسة حول

تأثير قرار المقاطعة للبضائع الإسرائيلية التي اتخذتها وزارة الزراعة (دون تنسيق مع وزارة التموين)، وبخاصة فيما يتعلق بمنتجات الألبان. وقد بينت عدم واقعية هذا القرار بسبب غياب المصادر البديلة القادرة على تغطية احتياجات السوق المحلية. كما تمت دراسة احتياجات السوق المحلية وكمية المواد المخزنة فيها من السلع الغذائية الأساسية (سكر، طحين، رز، قمح، حليب ... الخ).

كذلك قامت كل من وزارة الإسكان ووزارة الأشغال العامة بحصر وتعداد المباني والمنشآت ومرافق البنى التحتية المهدمة والمتضررة من التجريف والقصف الإسرائيلي.

أما المجلس التشريعي، فقد نشط في مجال الإعلام والعلاقات الدولية لفضح ممارسات الاحتلال. وفي هذا السياق، تم إصدار العديد من البيانات الصحافية حول مواضيع تتعلق بالانتفاضة والإجراءات القمعية الإسرائيلية والأنشطة الاستيطانية ... الخ، حيث عقد ١٣٠ مؤتمراً وندوة خلال الأشهر التسعة الأولى من الانتفاضة. كما عمل المجلس بداية الانتفاضة على حصر الأضرار وإعداد قوائم بأسماء المتضررين من المواطنين في المحافظات المختلفة لتقديمها للجهات المختصة التي تقدم مساعدات.

وقامت وزارتا التخطيط والتعاون الدولي والتجارة والاقتصاد بإعداد دراسات حول الخسائر الاقتصادية للانتفاضة، ووضعتا خطط طوارئ وتصورات حول سبل التقليص من النتائج الاقتصادية السلبية الناجمة عن الحصار والعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وسلطته الفلسطينية. فبعد شهرين من اندلاع الانتفاضة، بدأت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالعمل على تقدير الخسائر الاقتصادية، وأعدت خطة طوارئ تهدف إلى تعويض الخسائر الاقتصادية المباشرة، وتغطية احتياجات السلطة الوطنية الفلسطينية لمدة ثلاثة شهور، وتقديم إغاثة سريعة للأسر المتضررة، وبخاصة العاطلين عن العمل. وأخذت الوزارة بعين الاعتبار تجديد هذه الخطة كل ثلاثة أشهر. وتتضمن الخطة قائمة مشاريع مقدمة للجهات الممولة للسلطة الوطنية الفلسطينية. لكن لم تتجاوب الجهات الممولة مع هذه الخطة، ولم يلبَ أي شيء جدي منها.

كما عملت وزارة التخطيط على إعداد ثلاث إستراتيجيات للمرحلة القادمة:

١- **إستراتيجية قصيرة المدى**، تعالج الآثار الناتجة عن انتفاضة الأقصى وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي، حيث قامت وزارة التخطيط بالتعاون مع البنك الدولي، ومكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (أنسكو)، والسلطات المحلية، والقطاع الخاص المحلي، والمنظمات غير الحكومية، بإجراء دراسات للحالة الفلسطينية الراهنة، من خلال التركيز على ستة محاور، وهي:

احتياجات البلديات والمجالس المحلية، ووضع العمالة والبطالة، والخدمات الاجتماعية، ودعم القطاع الخاص والمالي، والتدمير الذي لحق بالبنية التحتية، والتأثير على المشاريع الجاري تنفيذها مع الدول المانحة. وتتضمن الدراسة إجراء تقييم ميداني للاحتياجات، ومقترحات بمشاريع تستجيب لهذه الاحتياجات، والتكلفة المالية للمشاريع المقترحة. ويقوم بتقدير الاحتياجات خبراء في هذا المجال، وتشرك البلديات والمجالس المحلية والمحافظات والجهات المعنية في تقدير الاحتياجات.

٢- **إستراتيجية متوسطة المدى**: تعالج هذه الإستراتيجية متابعة تعهدات المانحين، وتنفيذ تعهداتهم، ومتابعة تنفيذ المشاريع التي شرع بتنفيذها.

٣- **إستراتيجية بعيدة المدى، إستراتيجية بناء الدولة**: وتستهدف هذه الإستراتيجية إرساء أسس بناء الدولة الفلسطينية المستقلة في مختلف المجالات. وتساهم مشاريع الإستراتيجية متوسطة المدى في توفير أسس الدولة المستقلة.

وعملت الوزارة، بالتعاون مع وزارات السلطة الوطنية الأخرى، على بلورة خطة التشغيل الطارئ، التي تقدمت بها السلطة للجهات المانحة خلال العام ٢٠٠٣. وتراعي هذه الخطة أن تتسم هذه المشاريع بكثافة العمل، وهي مشاريع، في الغالب، تتعلق بالبنية التحتية.

من جهتها، قامت وزارة التجارة والاقتصاد، آنذاك، بتشكيل لجنة طوارئ. وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعاً شاركت فيه وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية لمحاولة التوصل لحلول لمشاكل الوزارات الناتجة عن إجراءات الاحتلال الإسرائيلي القمعية، وتقرر أن تواصل الوزارات عملها بأكبر قدر ممكن من الفاعلية، وترك لكل وزارة حرية اتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا المجال.

كما شكلت لجنة من وزارات الاقتصاد، والمالية، والتموين، على مستوى المحافظات، لمراقبة الأسعار، والتهرب الضريبي، وفحص بطاقة البيان (المحتويات على البضائع)، ومعرفة السلع الناقصة في السوق.

كذلك عملت وزارة التجارة والاقتصاد، آنذاك، على إعداد برنامج صمود لمواجهة الظروف الناجمة عن الانتفاضة، لم ينفذ حتى الآن، واشتمل على ما يلي:

١. تنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة، والدعم الخارجي. ولكن حتى الآن لم تتم دراسة أو بلورة خطة تحدد كيفية أو آلية التوزيع الأمثل للموارد المتاحة.

٢. تقديم دراسة للبنك الإسلامي للتنمية للحصول على تمويل مالي للبرنامج الذي سمته الوزارة برنامج صمود.[٢٠]

كذلك بادرت سلطة النقد منذ بدء الانتفاضة، إلى اتخاذ إجراءات تضمن مصالح البنوك العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالتشاور مع البنوك العاملة فيهما، وتحافظ على حقوق المواطنين. وشكلت لجان طوارئ بمشاركة بعض البنوك لمعالجة المستجدات الناتجة عن الظروف غير الطبيعة الناجمة عن إجراءات الاحتلال القمعية. وتشكلت لجنة طوارئ للمقاصة، وأخرى للسيولة. وحافظت سلطة النقد على القيام بمهامها المعتادة في متابعة أعمال البنوك والنشاطات المصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٢- التنسيق وآليات التنفيذ لدى الوزارات والمؤسسات الحكومية غير الخدمية

قامت معظم الوزارات غير الخدمية بتقديم مساعداتها وبرامجها الطارئة من خلال لجان متخصصة تم تشكيلها، في بداية الانتفاضة، لإعداد خطط الطوارئ، وفي حالات قليلة تم التنسيق مع الوزارات الأخرى ذات العلاقة أو مع السلطات المحلية. ولكن، بشكل عام، لا يوجد تنسيق بين الوزارات يقوم على أساس دراسة التغيرات الجديدة في أوضاع السكان والمناطق وتحديد الاحتياجات وآليات العمل لمواجهة هذه الاحتياجات. ويلاحظ، من البيانات الميدانية، أن التنسيق يتم فقط في حالة وجود ممولين ومشاريع يمكن تمويلها، حيث يتم تقديم مشروعات مشتركة بين عدة مؤسسات حكومية للجهات المانحة. فمثلاً في مجال مشاريع التشغيل، كان هناك تنسيق تام بين بكدار ومؤسسات الحكم المحلي ووزارة الشؤون المحلية لكي يتم طرح عطاءات من خلال المجالس القروية أو البلدية، والاتفاق مع مقاولين من المنطقة نفسها لضمان تشغيل أبناء المنطقة وإعطاء مزيد من الاستقلالية والهيبة لمؤسسات الحكم المحلي. كما تم تشكيل لجان التنسيق مع كل وزارة حسب المشاريع المنفذة لصالحها. فمثلاً، هناك تنسيق بين بكدار ووزارة الحكم المحلي ووزارة التشغيل والبلديات في معظم المشاريع الهادفة لإصلاح وترميم البنى التحتية. وباستثناء تجربة بكدار في عملية التنسيق، التي كانت موجودة قبل الانتفاضة وتتطلبها ضرورات العمل في المشاريع المنفذة، لم تلاحظ أية تجربة تنسيقية أخرى بين الوزارات.

استجابة المجالس البلدية

حاولت البلديات المبحوثة تشكيل لجان طوارئ عامة في مدنها بعد اندلاع الانتفاضة، ولكن هذه المحاولات لم تنجح، أو كانت فعاليتها محدودة، باستثناء بلدية نابلس التي اشتركت في لجنة الطوارئ العليا التي تشكلت في المدينة وشملت مختلف فعاليات محافظة نابلس. لذلك قامت هذه البلديات بتشكيل لجان طوارئ ذاتية من كبار موظفيها لمتابعة احتياجات مدنها الناجمة عن الإجراءات الإسرائيلية القمعية بعد اندلاع الانتفاضة.

واعتبرت هذه البلديات أن احتياجات المجتمع قبل الانتفاضة وبعدها، فيما يخص عملها لم تتغير، ولكن ما تغير هو زيادة هذه الاحتياجات، وتعرض بعض البرامج لمعوقات من قبل الاحتلال الإسرائيلي أعاقت من العمل فيها بالشكل المعتاد، وبخاصة في مجال النظافة والتخلص من النفايات، حيث قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بإغلاق مكب النفايات الرئيسي التابع لبلدية غزة، وكذلك بلدية البيرة، حيث أغلقت الطرق ومنعت سيارات نقل النفايات من الوصول للمكب، وهو ما اضطر بلدية البيرة مثلاً إلى استخدام مكب النفايات التابع لمدينة رام الله الذي اتسع حجمه وتحول إلى مكرهة صحية تهدد أراضي المواطنين والسكان في المنطقة.

وترى هذه البلديات أن الأولويات التي برزت والتي أخذتها بعين الاعتبار هي التالية:

١- الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين من مياه، ونظافة، وصرف صحي، فهذه الخدمات تعتبر خطاً أحمر.

٢- استحداث برنامج إعفاء الأسر المتضررة من مستحقات البلدية المترتبة عليها خلال الانتفاضة (وبخاصة في بلديتي غزة وخان يونس).

٣- الاستمرار في الأنشطة والفعاليات والمشروعات الثقافية والاجتماعية، وتحديداً الخاصة بالأطفال.

٤- المحافظة على توفير الميزانية التشغيلية ودفع رواتب الموظفين.

وقد قامت هذه البلديات بعد اندلاع الانتفاضة بوضع خطط طوارئ لمواجهة الظروف الطارئة والمستجدة، ويشرف على تنفيذ هذه الخطط لجنة مشكلة من الدوائر المختلفة في كل بلدية ومرجعيتها رئيس البلدية. وقد حاولت هذه البلديات إيجاد حلول للاحتياجات والظروف المستجدة يمكن حصرها في الأنشطة التالية:

١- عملت بلدية غزة على حل مشكلة مكب النفايات من خلال توفير قطع أرض لاستخدامها كمكب مؤقت لحين العودة لاستخدام المكب الرئيسي المغلق، وذلك على الرغم من التبعات المالية التي لحقت بالبلدية.

٢- قامت البلديات، ولأكثر من مرة، بإصلاح الطرق المدمرة وتعبيدها لتمكين الناس من استخدامها والسير عليها.

٣- قامت البلديات بالعمل مباشرة على إصلاح الخراب الذي أصاب بعض المرافق والمشاريع الصحية والخدمية الأساسية الذي يهدد الوضع الصحي والبيئي للسكان. ففي مدينة غزة مثلاً، سارعت البلدية إلى إصلاح الخراب الناجم عن

قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بتخريب محطة معالجة مياه الصرف الصحي التابعة للبلدية وإتلاف لوحة الكهرباء الرئيسية في المحطة.

٤- عملت البلديات على رفع وتيرة العمل لتلبية احتياجات السكان الاعتيادية من جهة، والناجمة عن التخريب والتدمير الإسرائيلي من جهة ثانية، وذلك لضمان استمرار وصول الخدمات للمواطنين بشكل دائم ومناسب.

٥- قامت بعض البلديات باستحداث برنامج لإعفاء متضرري الانتفاضة من المستحقات المترتبة عليهم للبلدية كمساهمة في دعم صمود المواطنين. فمثلاً، عملت بلدية خان يونس على إعفاء المتضررين من إجراءات الاحتلال الإسرائيلي من تسديد فواتير المياه. ونظراً للظروف الاقتصادية الصعبة العامة لمجمل السكان عملت البلدية على تخفيض رسوم مستحقاتها على المواطنين وعلى فترتين، الأولى: تخفيض المستحقات بنسبة ٢٥٪، وكان ذلك في الشهر الثالث من الانتفاضة. والثانية: تخفيض مستحقات البلدية على المواطنين بنسبة ٢٠-٣٠٪ في نهاية شهر ٦/ ٢٠٠١.

٦- ساهمت بعض البلديات في خلق فرص عمل للعاطلين عن العمل الذين تضرروا من الحصار وإغلاق سوق العمل في إسرائيل. فمثلاً ساهمت بلدية خان يونس في خلق فرص عمل، على الرغم من أن هذا النوع من البرامج لا يقع ضمن مسؤوليات البلدية، إلا أن توجه الكثير من المواطنين لها لمساعدتهم على حل مشكلة البطالة لديهم أجبر البلدية على استحداث برامج لخلق فرص عمل، وذلك بهدف المساهمة في تقليص حدة البطالة، والمساهمة في تطوير المدينة بشكل عام. ولإنجاح هذه البرامج، عملت البلدية على التنسيق مع جهات دولية مختلفة لتنفيذ مشاريع في المدينة تكون نسبة كبيرة من موازنتها مخصصة لتشغيل أيدٍ عاملة.

٧- كما عملت بعض البلديات، مثل بلدية خان يونس، على تقديم المساعدات لأصحاب البيوت المدمرة والمتضررة، وأهالي الشهداء، والأسر التي تضررت أراضيها ومزروعاتها بسبب تجريفها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

٨- ساهمت بعض البلديات في تقديم مساعدات عينية. فقد قامت بلدية رام الله بتوزيع مساعدات عينية وردت لها من خلال التعاون مع الجمعيات الخيرية والمؤسسات غير الحكومية المتخصصة في هذا المجال.

وبالمجمل، أصبحت البلديات، وهيئات الحكم المحلي بشكل عام، المنفذ الرئيسي لبرامج التشغيل الطارئ، الذي يركز على إعادة إصلاح وتأهيل وتطوير البنية التحتية. وقد ازداد

عدد المشاريع التي تنفذها البلديات في هذا المجال، وبخاصة منذ العام ٢٠٠٣.[٢١] ويوجه القسم الأكبر من الدعم بعد العام ٢٠٠٢ إلى إعادة بناء ما دمره الاحتلال خلال الانتفاضة الحالية. فعلى سبيل المثال، فإن مشروعين من أصل خمسة مشاريع نفذتها، أو تنفذها بلدية نابلس، خلال الانتفاضة، ومن خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تهدف إلى إصلاح ما دمره الاحتلال، وهما مشروعا إعادة إعمار الحي القديم في المدينة، وبرنامج إعادة بناء الجدران الاستنادية التي هدمها الاحتلال (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، ٢٠٠٣).

وتشير بيانات وزارة الحكم المحلي إلى دور مركزي للبلديات وهيئات الحكم المحلي في العديد من المشاريع التطويرية، ومشاريع التشغيل الطارئ، مثل برنامج خلق فرص العمل الطارئ الذي عمل به العام ١٩٩٦، وأعيد إحياؤه العام ٢٠٠١، وقد تم تنفيذ مجموعة من المشاريع في إطار هذا البرنامج بكلفة مقدارها ١٢٥ مليون دولار في المرحلتين. وبرنامج الطوارئ من البنك الإسلامي للتنمية بقيمة ٢٠ مليون دولار (وزارة الحكم المحلي، ٢٠٠٣: ٤٥-٤٧).

وتنفذ معظم مشاريع البلديات بالتعاون ما بين البلدية أو هيئة الحكم المحلي ووزارة الحكم المحلي وبكدار، وأحياناً بالتعاون مع وزارات أخرى، وبخاصة إذا كان المشروع من ضمن صلاحيات هذه الوزارة، مثل وزارة الصحة، أو ووزارة التربية والتعليم، أو وزارة الزراعة. وتنفذ بعض المشاريع بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، مثل برنامج خدمات المجتمع الممول من الحكومة الأمريكية، ويهدف إلى تطوير خدمات البنية التحتية.

ونظراً للأعباء الجديدة التي ألقيت على عاتق البلديات بسبب الظروف الطارئة، فقد واجهت استحقاقات مالية كثيرة زادت عن طاقتها، وبخاصة أن بعضها أعفى الكثير من الأسر من مستحقاتهم، ونفذت مشاريع طارئة من تعبيد طرق خربتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، وصيانة البنية التحتية للخدمات الأساسية التي تقدمها بسبب تعرضها للتدمير والخراب، مرات عديدة، بفعل القصف والعدوان الإسرائيلي، وقد قام بعض هذه البلديات لتجاوز أزمته المالية بعدد من الإجراءات، أهمها:

١- التقليص من رواتب الموظفين.

٢- خصم يومي عمل شهرياً من راتب كل موظف.

٣- إلغاء البدلات والعلاوات.

٤- تجميد العمل الإضافي أو تقليصه.

٥- تجميد التوظيف في كل دوائر البلدية.

٦- كذلك أوقفت كل البلديات العمل بالمشروعات التطويرية، وأجلت التخطيط لمشروعات مستقبلية بسبب الظروف الطارئة التي تمر بها هذه البلديات والمجتمع الفلسطيني بشكل عام.

وبشكل عام، يلاحظ أن العديد من البرامج في البلديات المبحوثة توقفت بفعل الإجراءات الإسرائيلية. فمثلاً أوقفت بلدية غزة العمل بخطة السنوات الثلاث الاستثمارية، حيث كانت البلدية قد أعدت هذه الخطة، قبل اندلاع الانتفاضة، بهدف إقامة مشاريع استثمارية تدر أرباحاً على البلدية من أجل الاعتماد على الذات، وقد أتى هذا التفكير من تخوف البلدية من توقف الدعم الدولي لها في يوم من الأيام، ولكن هذه الخطة توقفت كلياً بسبب الإجراءات الإسرائيلية والظروف المالية الصعبة التي تمر بها البلدية. وكذلك تعطل مشروع تصريف مياه الأمطار في مدينة خان يونس، وهو مشروع بدأ بمنحة قيمتها ٨ ملايين دولار أمريكي، والسبب في توقف المشروع هو الاعتماد على المواد الخام من الجانب الإسرائيلي، عدا عن الأوضاع العامة غير المساعدة على استكمال العمل في المشروع. وكذلك أوقفت بلدية رام الله العمل بأية مشاريع تطويرية، وتركز عملها على إصلاح بعض الدمار الذي لحق بالبنية التحتية جراء إجراءات العدوان الإسرائيلي.

وبصورة عامة، كان لاستمرار وزارات ومؤسسات السلطة، وبخاصة الخدمية، والبلديات وهيئات الحكم المحلي في تقديم خدماتها، وقيامها بأعمالها، دور مهم في الاستجابة لاحتياجات المجتمعية الطارئة التي فرضتها إجراءات الاحتلال القمعية، وفي الحفاظ على استمرار تماسك النسيج المجتمعي إلى حد ما. لكنها عانت، بالإجمال، من الإرباك الشديد في مواجهة استحقاقات الصراع المفتوح مع المحتلين، وبخاصة أنها عملت لفترة من الزمن وفق منطق البناء الدولاني التقليدي، مع التقليل من أثر استمرار وجود المحتل على الأرض الفلسطينية، وحتمية الصراع المفتوح معه. وربما كان حجم بعض المشاكل المهمة كبيراً لدرجة أن الوزارات المعنية، والمجتمع بشكل عام وقف عاجزاً أمامها، مثل مشكلة البطالة، أو الدمار الهائل الذي ألحقته الآلة العسكرية الإسرائيلية بالعديد من المواقع.

وتمثل مؤسسات السلطة الوطنية وهيئات الحكم المحلي جزءاً من صورة الفعل المؤسساتي في المجتمع الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى، وبخاصة أن آليات وطرق تكيف هذه الوزارات والمؤسسات، واستجابتها للاحتياجات المجتمعية، خلال الانتفاضة، جاءت في إطار من التعاون والتشابك الكبير مع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، التي كان لدرجة تكيفها مع الأوضاع الناتجة عن القمع الإسرائيلي أثر واضح في تكيف المجتمعات المحلية بشكل خاص، والمجتمع الفلسطيني بشكل عام. وسنعالج تكيف المنظمات غير الحكومية في القسم التالي.

استجابة مؤسسات المجتمع المدني

يتناول هذا القسم أداء عينة من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى. وتشمل العينة٢٢ حالة من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، والمنظمات النقابية، والاتحادات التمثيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة التي كان لها دور إغاثي مباشر خلال انتفاضة الأقصى، أي جرى تناول أدوارها التي تقربها من دور المنظمات غير الحكومية. ويعرض هذا القسم لتجربة المنظمات والمؤسسات المبحوثة في إطار التجربة الوطنية الفلسطينية في مواجهة الآثار الكارثية التي خلفتها إجراءات الاحتلال الإسرائيلي على المجتمع الفلسطيني في مختلف المجالات. وتشغل هذه المؤسسات زاوية مهمة في تجربة صمود المجتمع الفلسطيني، فهي جزء مهم وحيوي من التشكيل المؤسساتي لنسيج المجتمع الفلسطيني، وكان لتكيفها مع الواقع الصعب الناتج عن حالة الاشتباك العنيف بين الاحتلال الإسرائيلي، والشعب الفلسطيني، وإجراءات الاحتلال القمعية غير المسبوقة، أثره الواضح في قدرة المجتمع الفلسطيني على التكيف المقاوم خلال هذه المرحلة.

ويجري التركيز في هذا القسم على تكيف المنظمات والمؤسسات المبحوثة على مستويين: يشمل المستوى الأول الإجراءات التي اتخذتها هذه المنظمات والمؤسسات في نطاق آلية عملها، وبنائها الداخليين. ويشمل المستوى الثاني الإجراءات التي اتخذتها هذه المنظمات والمؤسسات للاستمرار في أدائها لوظائفها المجتمعية، والمتمثلة في تقديم خدماتها للمجتمع الفلسطيني. وتشمل الإجراءات التكيفية المقاومة التي اتخذتها المؤسسات المبحوثة على البرامج والمشاريع التي وضعتها، ونفذتها في هذا المجال، وآليات تنفيذ هذه البرامج والمشاريع، بما فيها قضايا التنسيق مع المؤسسات الحكومية، وغير الحكومية، والمجتمع المحلي، ومسائل التمويل.

أثر الحصار والقمع الإسرائيليان على قدرة هذه المؤسسات على القيام بعملها، وأثرت إجراءات القمع الإسرائيلية على استمرار عمل هذه المؤسسات، وعلى تواصلها مع موظفيها، ومع جمهورها. فقد أعاقت هذه الإجراءات فرص وصول الموظفين إلى مؤسساتهم، وأضعفت من إمكانيات وصولهم للجمهور الذي يحتاج إلى خدماتهم. وفي أحيان كثيرة مُنعت المؤسسة من ممارسة عملها، وبخاصة في أجواء منع التجول المطول الذي فرض على الضفة الغربية وبعض مناطق قطاع غزة التي تعرضت لاجتياح الجيش الإسرائيلي. فهذه المؤسسات عملت في ظروف صعبة، فرضت عليها إيجاد أساليب تكيفية خاصة توفر لها استمرارية الوجود، وتسمح لها بالتواصل مع المستفيدين من خدماتها ومساعداتها.

أثرت خصوصية نشأة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، ودورها في الفترة السابقة على قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، باتجاه إشغالها مهام كبيرة في المجتمع الفلسطيني، وبخاصة في مجال تقديم الخدمات. وتتقاطع أدوار مؤسسات المنظمات غير الحكومية مع أدوار وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وتسير بموازاتها في كثير من الأحيان، وبخاصة من حيث مسؤوليتها عن تلبية احتياجات مجتمعية واسعة، مثل الخدمات الصحية، والخدمات المقدمة في المجال الزراعي والتنمية الزراعية، وفي مجال الخدمات الاجتماعية، وفي مجال تقديم المساعدات الإغاثية. وقد ساهمت طبيعة العلاقة التي ربطت ما بين وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، ومؤسسات المجتمع المدني، وبخاصة المنظمات غير الحكومية، في إشغال هذه المنظمات دوراً مهماً في عملية التكيف المقاوم للمجتمع الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى.

فقد راكمت المنظمات غير الحكومية، بصورة خاصة، ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بصورة عامة، خبرة جيدة في إدارة أمور المجتمع الفلسطيني قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. وجاءت خبرتها في إطار الصراع الذي خاضه الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، ومثلت معظم هذه المؤسسات أدوات فعل للحركة الوطنية الفلسطينية، وأدوات تنفيذ سياساتها المقاومة. وشملت هذه الخبرات مجالات تنظيم المجتمع، وتنظيم وتقديم الخدمات والمساعدات لمختلف فئات الشعب الفلسطيني. وطورت هذه المؤسسات، أو بعضها، شبكة واسعة من العلاقات مع الجهات الممولة العربية والأجنبية، وطورت مهارات كبيرة في مجال تجنيد الدعم، وانعكس ذلك في خبرات متراكمة لدى كادراتها. وتعززت هذه الخبرات بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية لدى العديد من هذه المنظمات، وذلك في إطار توجه دولي، وبخاصة لدى الجهات المانحة، لتعزيز دور هذه المنظمات.

وأثرت خصوصية وضع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية على طبيعة العلاقات التي ربطتها بالسلطة الوطنية الفلسطينية، وتجاذبتها نزعات تنحو باتجاه تعزيز الصراع بين الطرفين، أو بين أوساط متنفذة لدى الطرفين، ونزعات تنحو باتجاه تعزيز التعاون. وقد تجلى التعاون في مجالات تقديم الخدمات بصورة خاصة. فشهد الواقع الفلسطيني مأسسة للتعاون بين القطاعين الحكومي وغير الحكومي في قطاعات الصحة والزراعة والتعليم وقطاع الخدمات الاجتماعية المقدمة للفئات الاجتماعية المهمشة والضعيفة. أما مؤسسات المجتمع المدني الأخرى التي شملتها الدراسة، ونعني بها الاتحادات والمنظمات التمثيلية، فقد تراجع دورها نتيجة لعوامل عديدة، من أهمها طبيعة إشكالية علاقتها بمنظمة التحرير، وبالتالي بالسلطة الوطنية الفلسطينية، وغياب، أو تجميد، الحياة

الديمقراطية في معظمها. وقد ظهر ذلك في طبيعة وفاعلية دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في عملية تكيف المجتمع المقاوم في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي خلال انتفاضة الأقصى.

تكيف المؤسسات مع ظروف القمع الإسرائيلي

أخذ تكيف هذه المؤسسات مع ظروف القمع الإسرائيلي مستويين رئيسيين: تمثل المستوى الأول في تكيف المؤسسة داخلياً مع ظروف الحصار والقمع الإسرائيلي، وتمثل ذلك في القيام بإجراءات إدارية لضمان استمرار عمل المؤسسة، واستمرار تواصلها مع موظفيها، وشملت هذه الإجراءات إدخال تعديلات على طريقة عمل بعض المؤسسات، وزيادة عدد الموظفين، أو تقليص عددهم حسب الأوضاع المالية للمؤسسة. وتمثل المستوى الثاني في إجراءات تكيفية لضمان الوصول إلى الجمهور المستهدف من خدمات وأنشطة المؤسسة، وتمثل ذلك في تعديل برامجها وخدماتها بما يتلاءم والتغيرات الناتجة عن آثار إجراءات القمع الاحتلالية.

ويشترط كلا المستويين بعضهما البعض، ويأتيان في سياق الاستجابة إلى التحولات التي فرضتها إجراءات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، الذي يظهر في احتياجات مجتمعية ضمن نطاق عمل هذه المؤسسات. ويرتبط المستويان، في المحصلة، بالوصول للفئات المستهدفة، وتقديم الخدمة أو المساعدة لها.

١- تكيف المؤسسات داخلياً

شملت الإجراءات التي اتخذتها المنظمات المبحوثة للتكيف مع ظروف الحصار والقمع الإسرائيليين جملة من الأساليب التكيفية التي تضمن استمرار المؤسسة، واستمرار تقديمها لخدماتها. فقد شكل تزايد الطلب على خدمات وأنشطة هذه المؤسسات، وبخاصة الخدمية منها، حافزاً لزيادة عدد موظفيها، لزيادة قدرتها على تقديم الخدمة للجمهور المستهدف، وللتغلب على ظروف الحصار وتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية، وعزل المحافظات عن بعضها البعض، وعزل المدينة عن محيطها الريفي. وزادت بعض المؤسسات من ساعات دوام موظفيها، وأحياناً قام هؤلاء الموظفون بمتابعة أعمالهم من بيوتهم، في حالة عدم قدرتهم على الوصول إلى مقر عملهم. وقامت بعض المؤسسات بتنفيذ أنشطتها في الميدان خارج مركزها، وهذا يعني إدارة أقل مركزية في تنفيذ المشاريع، وتقديم الخدمات. واضطرت بعض المؤسسات إلى معالجة الآثار النفسية التي عانى منها موظفوها، وبخاصة العاملين في مجال التثقيف المدني وحقوق الإنسان.

وقد بادرت بعض هذه المنظمات إلى التخفيف من الإدارة المركزية لنشاطاتها وبرامجها، وإعطاء صلاحيات أوسع للعاملين الميدانيين، أو زيادة صلاحيات المكاتب الفرعية. فعلى سبيل المثال عمقت لجنة المرأة العاملة للتنمية من اللامركزية في إدارة البرامج، ووسعت من الصلاحيات الممنوحة للمناطق (لجنة المرأة العاملة للتنمية، ٢٠٠٣).

وارتبطت زيادة عدد الموظفين، كأحد أشكال استجابة المنظمات غير الحكومية والنقابات والمؤسسات التمثيلية لتزايد الطلب على خدماتها خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية، بتوفر تمويل لبرامجها أو مشاريعها التي تغطي جزءاً من الاحتياجات المستجدة. فالجهات التي تمكنت من الحصول على تمويل توسعت في عدد موظفيها، والمؤسسات التي تراجع تمويلها، وفشلت في تجنيد الدعم من الخارج اضطرت إلى تقليص موظفيها، وتقليص مصروفاتها. فبعض المؤسسات اضطرت إلى اتخاذ إجراءات تقشفية، منها تخفيض عدد العاملين فيها، للتأقلم مع الواقع الناتج عن تراجع مداخيلها. ولجأت مؤسسات أخرى إلى زيادة عدد موظفيها للتأقلم مع تطورين مهمين في عملها: تمثل الأول في زيادة الطلب على خدماتها، وتمثل الثاني في حاجتها إلى زيادة عدد موظفيها للوصول إلى المستفيدين من خدماتها بعيداً عن مركزها، وذلك بسبب الحصار وتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية. ويشترط زيادة عدد الموظفين توفر التمويل لبرامج ومشاريع هذه المؤسسات. ومعظم المؤسسات المبحوثة التي تمكنت من الحصول على تمويل لبرامجها هي المنظمات الخدمية، والعاملة في مجال تقديم المساعدات الإغاثية.

على سبيل المثال، قامت مؤسسة الضمير بمضاعفة عدد موظفيها من المحامين لمتابعة قضايا المعتقلين من أثنين إلى أربعة، وقامت بتوزيع أرقام هواتف موظفيها للاتصال بهم في بيوتهم خلال منع التجول، وهم بدورهم يتصلون بمحامين في مركز الشكاوي في القدس، ويقوم الآخرون بمتابعة قضية المعتقل للتأكد من مكان وجوده لطمأنة أهله. وقام مركز إبداع المعلم بتوظيف مدربين لعقد دورات تدريب في مناطق قريبة من سكن المتدربين، حيث كانت تعقد الدورات سابقاً في مقر المركز. وزادت الإغاثة الطبية من عدد موظفيها ومتطوعيها استجابة لتزايد الطلب على خدماتها، فقد ازداد عدد موظفي الإغاثة الطبية بحوالي ١٠٠ موظف جديد خلال الانتفاضة، وأصبح عددهم ٣٨٠ موظفاً، يعملون في برامج متعددة، وبخاصة العيادات المتنقلة وفرق الإسعاف. وقام اتحاد نقابات العمال بزيادة عدد موظفيه من ٣٢ موظفاً إلى ١١٦ موظفاً خلال الانتفاضة.

وفي المقابل، اضطرت مؤسسات أخرى إلى اتخاذ إجراءات تقشفية، فجمدت التوظيف، وقررت خصم نسبة من رواتب موظفيها، وإغلاق بعض مكاتبها الفرعية. فعلى سبيل

المثال، قامت نقابة المهندسين بخصم ١٥٪ من رواتب موظفيها، وأوقفت التوظيف، وجمدت الزيادة السنوية، وقامت بخفض نفقاتها الداخلية ومصاريف القرطاسية والمواصلات. وقامت النقابة بإغلاق مكتبها في أريحا في إطار سياستها لتقليص التكاليف. وقامت الغرفة التجارية في رام الله بالتوقف عن صرف الراتب الرابع عشر لموظفيها، واتخذت إجراءات لتشجيع المنتسبين على تسديد اشتراكاتهم، ولتشجيع المنتسبين الجدد، منها تخفيض بنسبة ١٥٪ على رسوم الاشتراك، بهدف توفير الموازنات اللازمة لعملها.

ويوضح مثال جمعية الإغاثة الزراعية علاقة زيادة عدد العاملين بالتطورات الناتجة عن القمع الإسرائيلي. فقد اضطرت الجمعية إلى نقل المقر المركزي لعملياتها إلى بلدة الرام في العام ٢٠٠٢ للتغلب على الإغلاق المتكرر، ولضمان التواصل مع فروعها. وتقرر فتح ثلاثة فروع جديدة في العام نفسه في مناطق طوباس وقلقيلية والقدس، وفتحت أربعة مكاتب اتصال فرعية لخدمة تجمعات القرى المحاصرة بشكل دائم، وعمدت إلى تشكيل وحدة إدارة مركزية في قطاع غزة لمتابعة عمل الجمعية في مناطق القطاع، بالتنسيق مع الإدارة المركزية للجمعية في الضفة الغربية. ونتج عن ذلك زيادة في عدد الموظفين، فقد تم توظيف ٢٢ موظفاً جديداً العام ٢٠٠٢، ليصل عددهم إلى ١٣٢ موظفاً (جمعية الإغاثة الزراعية، التقرير السنوي ٢٠٠٢).

ولجأت بعض المنظمات إلى التوسع في أنشطتها بدون زيادة في عدد الموظفين، فقد جرى توزيع مهام البرامج الجديدة على الموظفين الموجودين في المؤسسة. فعلى سبيل المثال، قامت لجنة المرأة العاملة للتنمية بتحميل أعباء تنفيذ وإدارة بعض البرامج الجديدة للموظفات العاملات في الموقع، أو في المجال نفسه. وبررت الجمعية ذلك بأن هذه المشاريع مهمة للمجتمعات المحلية، لكن لا يتوفر لها مصاريف إدارية، مثل برنامج المساعدات الإغاثية الذي تقدمه الجمعية.

يلاحظ أن المنظمات المبحوثة لجأت إلى زيادة أطقم عامليها، ولم يجرِ التوجه لزيادة أعداد المتطوعين لمواجهة الزيادة في أعباء المؤسسة. ويعود ذلك إلى اعتماد هذه المؤسسات على برامج ممولة تضعف روح التطوع، أو لا تجعل من الاعتماد على العمل التطوعي خياراً استراتيجياً. ولا يعني ذلك غياب ظاهرة التطوع، فقد ساعدت أعداد من المتطوعين في إنجاز أعمال مهمة للجمهور، وبخاصة في بعض المنظمات الخدمية، مثل الإغاثتين الطبية والزراعية، ولجان العمل الصحي في قطاع غزة. لكن لم يتحول العمل التطوعي إلى ظاهرة عامة تسم العمل المجتمعي الذي تنفذه مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني. وبقي على نطاق ضيق في بعض المؤسسات الخدمية، بصورة رئيسية، وبأعداد قليلة.[٢٣]

وتسبب الحصار الإسرائيلي، وإجراءات الاحتلال القمعية في زيادة تكلفة الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات، بسبب إعاقة الحركة بين التجمعات السكانية الفلسطينية، أو منعها، ما أضطر هذه المؤسسات إلى زيادة طاقم موظفيها، أو فتح مقرات فرعية لها لتقديم خدماتها في مناطق مختلفة. وعملت المنظمات الخدمية على رفع جاهزيتها لمواجهة الظروف الناتجة عن سياسة الحصار والعزل طويلة الأمد للتجمعات السكانية.[٢٤] وزادت الإغاثة الطبية من عدد سيارات الإسعاف من ٣ سيارات قبل الانتفاضة إلى ١٥ خلالها، منها ٩ سيارات إسعاف، و٦ سيارات لنقل الأطقم الطبية للعيادات المتنقلة. وعمل مركز إبداع المعلم على توظيف مدربين جدد للقيام بالتدريب في دورات المركز التي قرر عقدها في المناطق المختلفة، بدل قيام المنسقين والمدربين المركزين بالتدريب بسبب صعوبة وصول المتدربين إلى مقر المركز.

تزيد الحواجز الإسرائيلية، وإجراءات العزل من تكلفة الخدمات المقدمة من خلال مضاعفة تكاليف النقل والمواصلات عدة أضعاف. فانتقال الموظف لتقديم الخدمة، أو نقل المساعدات من المدينة إلى ريفها، أو إلى محافظة أخرى يتطلب منه استخدام أكثر من وسيلة مواصلات، واستخدام طرق بديلة ترابية، وغير مجهزة. ويؤدي ذلك إلى زيادة تكلفة النقل بنحو ثلاثة أو أربعة أضعاف أحياناً.

وأظهر العمل الميداني قيام بعض المؤسسات المبحوثة بترشيد إنفاقها، بما فيها المؤسسات التي زادت من موازنتها بسبب تنامي مشاريعها، وبخاصة ترشيد وتقليص المصاريف الإدارية لمواجهة تزايد تكلفة مشاريعها وبرامجها، مثلما فعل مركز إبداع المعلم الذي عمد إلى عقد الدورات في المدارس بدل استئجار قاعات، وترشيد استخدام الهواتف، والتوقف عن دفع بدل مواصلات للموظفين، وينطبق هذا، أيضاً، على نقابة المهندسين المذكور مثالها أعلاه.

ولجأت بعض المنظمات إلى استقدام خبراء لإعادة ثقة عامليها في القيم التي تقوم عليها، وبخاصة حقوق الإنسان وقضايا التثقيف المدني. فقد لاحظت إدارة مركز إبداع المعلم أن موظفي المركز، والطلاب والمدرسين (أي موظفي المركز والجمهور المستهدف) أصيبوا بهزة قيمية، أصبح هناك استهتار بالقيم الإنسانية وحقوق الإنسان، لذلك قامت المؤسسة باستقدام خبراء نفسيين لإخراج موظفي المركز من هزة القيم، وتزعزع إيمانهم بها، حسبما أفاد أحد مسؤولي المركز.

وتتسبب ظروف عمل موظفي وأطقم بعض المؤسسات المبحوثة في توليد ضغوط نفسية عليهم، تمس بأدائهم، فهم يعملون في ظروف الخطر الدائم الذي يتهددهم، ويعايشون

جرائم الاحتلال يومياً، ويتولد لديهم شعور، في أحيان كثيرة، بالعجز عن تقديم الحل المناسب للمشاكل والظواهر التي يعالجونها. ولجأت بعض المؤسسات المبحوثة إلى معالجة ذلك من خلال جلسات تفريغ نفسي، مثلما فعلت الإغاثة الزراعية التي عقدت أربع جلسات تفريغ نفسي لموظفيها لمدة ٧ أيام العام ٢٠٠٢.

٢- استجابة المؤسسات للاحتياجات المجتمعية

عملت بعض المؤسسات المبحوثة على توسيع مجال نشاطها، من خلال توسيع البرامج الموجودة لديها، وعملت على زيادة أطقمها العاملة، وتوسيع دائرة المستفيدين من نشاطاتها، وحورت بعض المؤسسات من بعض مشاريعها لتتلاءم مع المستجدات، واستحدثت أنشطة وبرامج جديدة تستجيب للاحتياجات التي أفرزها الحصار والقمع الإسرائيليان. واحتلت تغطية الاحتياجات اليومية للأسرة الفلسطينية أهمية خاصة في أعمال هذه المؤسسات، وبخاصة التوجه نحو تقديم إعانات إغاثية مباشرة، عينية ونقدية.

اضطرت الأوضاع الحياتية اليومية التي فرضتها إجراءات الاحتلال القمعية هذه المؤسسات إلى إبطاء خططها وبرامجها التي تنحو باتجاه تنموي، لصالح الجوانب الإغاثية في نشاطاتها. وفي أحيان كثيرة اضطرت بعض هذه المؤسسات إلى تنفيذ أنشطة بعيدة عن ميدان عملها الرئيسي، مثل قيام منظمات صحية وزراعية بتقديم مساعدات إغاثية نقدية وعينية لأسر وأفراد محتاجين للمساعدة، وسعى بعضها لتجنيد دعم إغاثي لفئات معينة، مثل العمال العاطلين عن العمل، وهي تمثل استجابة طبيعية في مواجهة احتياجات مجتمع منكوب. وقد أظهر العمل الميداني سعي هذه المؤسسات، أو معظمها، على الربط بين الاستجابة لما هو يومي وملح في عملها، وبين ما هو استراتيجي من وجهة نظر المؤسسة. فقد أظهرت هذه المؤسسات نماذج من العمل وفق خطط تهدف إلى ربط استجابتها للاحتياجات الطارئة مع أهداف المؤسسة البعيدة. فعلى سبيل المثال، عملت الإغاثة الزراعية على الاهتمام بالعمل التطوعي في إطار برنامج الغذاء مقابل الطعام، بهدف تطوير قدرات هؤلاء المتطوعين، وتعزيز أهمية التطوع في تنمية الريف. وكذلك الاهتمام بزيادة تمكين النساء والتنظيمات النسائية في الريف الفلسطيني، من خلال برامجها الزراعية والإغاثية والتدريبية المختلفة، التي كان بعضها استجابة مباشرة للأوضاع الناشئة في الأراضي الفلسطينية خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

اشتملت الإجراءات التكيفية المقاومة التي لجأت لها المؤسسات المبحوثة لضمان استمرار تقديم خدماتها لجمهورها المستهدف على جملة من الإجراءات التي طالت البرامج والأنشطة وآليات تنفيذها. وجاءت هذه الإجراءات في إطار الاستجابة لاحتياجات مجتمعية تحسستها

هذه المؤسسات، وفرضت نفسها على أولوياتها. وتمكنت من تجنيد الدعم المالي الملائم لها. وفيما يلي عرض لأهم الإجراءات التكيفية التي اتخذتها هذه المؤسسات فيما يخص مشاريعها وبرامجها.

أ- التوسع في الأنشطة التقليدية للمؤسسة:

كان السعي إلى توسيع البرامج التقليدية المقدمة من قبل هذه المؤسسات سلوكاً بديهياً لمواجهة الطلب المتزايد على خدماتها. فالآثار الكارثية التي تركتها إجراءات الاحتلال زادت من الضغوط على هذه المؤسسات، مثل الضغوط المتزايدة على الجهاز الصحي الفلسطيني، الحكومي وغير الحكومي، الناتجة عن العدد الكبير من الجرحى والمصابين. والضغط الناتج عن الإفقار العام الذي يظهر في معدلات بطالة كبيرة، وفترات تعطل طويلة، ويجري تكثيفه في معدلات فقر غير مسبوقة. وقد سعت المؤسسات المبحوثة إلى توفير تمويل لزيادة أعداد المستفيدين من أنشطتها، وعملت على تحسين خدمتها ومساعداتها. وأظهر العمل الميداني تطوير المؤسسات المبحوثة لأنشطتها التقليدية في مجالات الصحة والزراعة والمساعدات الاجتماعية. وأعاقت آثار القمع الاحتلالي أنشطة منظمات أخرى، أو اضطرتها إلى استحداث برامج تستجيب للاحتياجات الطارئة خلال الانتفاضة.

فعلى سبيل المثال عمدت الإغاثة الطبية إلى توسيع دائرة خدماتها الصحية من خلال مراكزها المنتشرة في مواقع مختلفة والبالغ عددها ٢٥ مركزاً، وكثفت من برنامج التدريب على الإسعاف الأولي الذي نشأ في أعقاب انتفاضة النفق العام ١٩٩٦ كاستجابة مباشرة لحاجات الطوارئ المتكررة، بهدف توفير أطقم إسعاف على المستوى الشعبي تكون قادرة على توفير الإسعاف الأولي عند الحاجة. ودربت الإغاثة ٢٤ ألف شخص على الإسعاف الأولي، نصفهم قبل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية. ويتم التركيز في التدريب على الجامعات والمدارس والمعلمين والمعلمات. وعمل اتحاد لجان العمل الصحي على تطوير خدماته الصحية في قطاع غزة من خلال تطوير خدمات مستشفى العودة، والتسريع في تدريب المسعفين لمواجهة الاحتياجات الناتجة عن القصف والاجتياحات الإسرائيلية للقطاع. وظهر ذلك في زيادة عد الأطقم العاملة، وفي زيادة كبيرة في الميزانيات السنوية لهذه المؤسسات.

ووسعت الإغاثة الزراعية من برامجها في مجال خدماتها للمزارعين، وشملت احتياجات جديدة من أهمها: التغلب على إجراءات الحصار وعزل التجمعات السكانية الفلسطينية عن بعضها البعض، وذلك من خلال برامج تسويق المنتجات الزراعية، وتسريع شق الطرق

الزراعية. وزادت من نشاطاتها التقليدية في مجال تمكين نساء الريف، من خلال تطوير برامجها الهادفة إلى توفير القروض للمشاريع النسوية، وتشكيل جمعيات التسليف النسوية في الريف، ركزت على عملية تشكيل النوادي النسوية الريفية، وإشراكها في أنشطة الإغاثة الزراعية من خلال جمعية تنمية المرأة الريفية التي رعتها الإغاثة الزراعية.٢٥ ويظهر تقرير الإغاثة الزراعية زيادة كبيرة في موازنتها خلال الانتفاضة، فقد بلغ حجم النفقات حوالي ١٧ مليون دولار العام ٢٠٠٢، وهو يزيد عن ضعفي إنفاقها ما قبل الانتفاضة، وسجلت موازنتها للعام التالي زيادة أخرى مقارنة بالعام ٢٠٠٢.

وزادت لجنة المرأة العاملة للتنمية من عدد النساء المستفيدات من برنامج تشغيل النساء في مجال الأشغال اليدوية، والتي بدأت به في تموز ٢٠٠٠. وقد ازداد عددهن من ١٩ امرأة قبل الانتفاضة إلى ٧٠ امرأة العام ٢٠٠١، يتوزعن على ٢٢ موقعاً سكنياً في محافظة رام الله.

وقد زادت المنظمات والمؤسسات العاملة في مجال الإغاثة وتقديم المساعدات والخدمات الاجتماعية للفئات المهمشة والفقيرة من حجم مساعداتها، وزادت من عدد المستفيدين منها. كما توضح ذلك لجنة زكاة محافظة جنين. فقد وزعت لجنة زكاة محافظة جنين كفالات الأيتام على ألفي يتيم بمبلغ ٤٠ ألف دينار أردني، وقدمت كفالات للطفل اليتيم بمبلغ ستة آلاف دينار لثلاثمائة طفل، ومساعدات للأسر الفقيرة بمبلغ ٢٤ ألف دينار على أربعمائة أسرة، ومساعدات طارئة نقدية وطبية لثلاثمائة أسرة بمبلغ ١٢ ألف دينار، خلال شهر رمضان ٢٠٠٣ حسب تقارير اللجنة الرسمية.٢٦

ب- تحوير بعض الأنشطة لتتلاءم مع المستجدات الناتجة عن ظروف الحصار والقمع الإسرائيليين:

عملت بعض المؤسسات على إحداث تغييرات على آلية عمل بعض مشاريعها استجابة لظروف الحصار وصعوبة التنقل بين المدن الفلسطينية، وبينها وبين محيطها الريفي. فعملت على تعزيز مراكز خدماتها في الريف، وفي المناطق البعيدة عن مركز المؤسسة. ومن الطبيعي أن تصبح الاستجابة للاحتياجات المستجدة خلال الانتفاضة هي محور معظم برامج المؤسسة، بما فيها برامجها التقليدية. فعلى سبيل المثال، تركز المؤسسات الصحية في الدورات التي تعقدها للمسعفين الصحيين على تزويدهم بالخبرات اللازمة للإسعاف في الظروف الحالية، وتركز برامج تنمية مشاركة النساء في الريف على تحسين فرص النساء في الريف في الحصول على دخل يخفف من فقر الأسرة. في هذا السياق، استبدل الاتحاد العام لنقابات العمال بطاقة العضوية ببطاقة استفادة من خدمات الاتحاد،

بهدف إتاحة الفرصة أمام عدد أكبر من المواطنين الفلسطينيين للاستفادة من الخدمات والمساعدات التي يقدمها الاتحاد، وفقاً لما أفادنا به أحد مسؤولي الاتحاد في قطاع غزة. وطورت لجنة المرأة العاملة في عمل برنامج الإرشاد والاستشارة الذي تقوم به، من خلال ازدياد الإرشاد العائلي، والعمل عبر الخط المفتوح، والتركيز على فئة الشباب والشابات والأطفال، وبخاصة أبناء وأسر الشهداء.

ج- استحداث برامج ومشاريع جديدة لدى المؤسسة:

تولدت احتياجات مجتمعية جديدة في الأراضي الفلسطينية ناتجة عن القمع الإسرائيلي الواسع والمكثف في مواجهة الانتفاضة الفلسطينية الثانية. وعملت المؤسسات المبحوثة على استحداث برامج ومشاريع وأنشطة تغطي الاحتياجات المتزايدة في الشارع الفلسطيني، وبخاصة في مجال توفير الاحتياجات الأساسية للأسر الفلسطينية، في مجالات الرعاية الصحية، وتوفير المواد الغذائية والاستهلاكية الرئيسية. وعملت بعض المنظمات المبحوثة على توسيع دائرة عملها باستحداث برامج، بعيدة، نسبياً عن ميدان عملها الرئيسي. ويمكن تصنيف البرامج الجديدة في المنظمات المبحوثة وفقاً للاحتياج الذي برزت هذه البرامج استجابة له على النحو التالي:

- الاستجابة لارتفاع معدلات البطالة والفقر بصورة غير مسبوقة

توجهت معظم المؤسسات المبحوثة إلى تقديم مساعدات إغاثية مباشرة، أو القيام بمشاريع التشغيل الطارئ بالتعاون مع الجهات المولة ومع المؤسسات الرسمية المختلفة. وقد بلورت المؤسسات المبحوثة برامج إغاثية، رغم أن مجال عملها بعيد عن هذه البرامج، ولا تشكل أعمال المساعدة المالية والنقدية المباشرة هدفا من أهدافها. لكنها وجدت نفسها مضطرة إلى تدعيم نشاطها التقليدي ببرامج مساعدة إغاثية مباشرة. ويمكن عرض بعض النماذج لاستجابة المؤسسات المبحوثة في هذا المجال.

فمثلاً، وجد الاتحاد العام لنقابات العمال، الذي يمثل الاتحاد الجسم المنظم للعمال الفلسطينيين، وتتمثل المهام الرئيسية له في حماية حقوق العمال الفلسطينيين، والدفاع عن مصالحهم، نفسه في مواجهة معدلات بطالة غير مسبوقة، جعلت من مهام إغاثة أسر العاطلين عن العمل مهمة رئيسية تفرض نفسها على المجتمع الفلسطيني بشكل عام، وعلى مؤسساته ذات العلاقة بشكل خاص.[٢٧] وقد أدت المساعدات التي قدمها الاتحاد إلى زيادة كبيرة في عضوية النقابة، حيث بلغ عدد أعضاء الاتحاد ١٤٠ ألف عامل خلال الانتفاضة، وكان عددهم قبل الانتفاضة ٣٥ ألفاً. ويفسر أحد مسؤولي النقابة هذه الزيادة في عدد العمال برغبتهم الاستفادة من المساعدات والخدمات التي تقدمها النقابة،

أي ليس مؤشراً على تطور العمل النقابي. وأفاد ممثلو الاتحاد في قطاع غزة أن الاتحاد استبدل بطاقة العضوية ببطاقة استفادة من خدمات الاتحاد، وأدى ذلك إلى زيادة عدد المنتسبين للاتحاد من ١٢٠ ألفاً إلى ٢٠٠ ألف، وعمل الاتحاد في قطاع غزة على برنامج تبني الأسر كثيرة الأولاد في القطاع، ونجح في تبني ٥ آلاف عائلة بتمويل من المملكة العربية السعودية.

أما الإغاثة الزراعية فهي تعمل في مجال التنمية الريفية، ولكنها أوجدت خلال الانتفاضة الحالية دائرة مستقلة، العام ٢٠٠٢، تعنى بمشاريع التكافل الاجتماعي، وذلك بعد ازدياد حجم المشاريع الإغاثية التي تقدمها. ونفذت هذه الدائرة خمسة مشاريع خلال العام ٢٠٠٢ وفقاً للتقرير السنوي العام ٢٠٠٢، وهذه المشاريع هي: مشروع الطوارئ، ومشروع الحقيبة المدرسية، ومشروع العمل مقابل الغذاء، ومشروع التعليم الشعبي، ومشروع تبني الأسر الفقيرة.[٢٨]

من جهتها، قامت الإغاثة الطبية بتقديم مساعدات غذائية تم التبرع بها من قبل أصدقاء الإغاثة في الداخل (فلسطينيي ١٩٤٨) لأسر محتاجة، وقدمت مساعدات فردية لحالات لا تستطيع شراء الدواء، أو مساعدة في عمليات جراحية، أو استكمال العلاج في الخارج. وتتعاون الإغاثة الطبية مع الجهات المسؤولة في الحي أو القرية للوصول إلى مثل هذه الحالات. وبدأ اتحاد لجان العمل الصحي، مثل سابقته الإغاثة الطبية، العمل في برنامج المساعدات كمشروع شراكة بين الاتحاد ومجموعة حق العودة في بريطانيا، حيث عبرت الأخيرة عن رغبة بعض المتبرعين تبني أسر فلسطينية من غزة.[٢٩]

واستحدثت لجنة المرأة العاملة الفلسطينية برنامج دعم للعائلات المحتاجة، حيث قامت بتوزيع قسائم لمواد غذائية، بتمويل من برنامج مناهضة الجوع للكنيسة البرسبيتارية في الولايات المتحدة، ومن دياكونيا في ألمانيا، وشركة S.D.I رام الله، ومن أصدقاء الجمعية محلياً وخارجياً، واستفاد من هذه القسائم ١٢٥٠ عائلة العام ٢٠٠١، وبلغت قيمة القسيمة ٤٣ دولاراً أمريكياً (المرأة العاملة الفلسطينية، ٢٠٠٢).

وقامت نقابة المهندسين بتقديم مساعدات لأعضائها العاطلين عن العمل، أو الذين تضرروا مباشرة من إجراءات الاحتلال القمعية، حيث صرفت النقابة منحة بقيمة ٥٠ ديناراً، هي قيمة الاشتراك السنوي العام ٢٠٠٢ عن المهندسين الذين سددوا اشتراكاتهم حتى العام ٢٠٠٠، وهم عاطلون عن العمل حالياً، واستفاد من هذه المنحة ألفا مهندس، وقدمت مساعدات لأعضائها الذين تضرروا من القمع الإسرائيلي، وتسعى لتعويض أصحاب المكاتب الهندسية التي خربها الاحتلال.[٣٠]

وقد تسبب إغلاق البحر وانقطاع الصيادين عن عملهم في تعطيل برامج وخطط جمعية التوفيق للصيادين، وهي جمعية تعاونية لصيادي قطاع غزة.[٣١] وكان لدى الجمعية مبلغ يقارب مليون دولار، وهذا المبلغ صرف كديون للصيادين لتغطية احتياجاتهم في مجال صيانة المراكب والمعدات والشباك وما شابه. وتركز الجمعية على توفير الدعم المالي لتغطية التكاليف الثابتة المترتبة عن إغلاق البحر وما يلزم للصيانة. ونفذت الجمعية خطة تشغيل لمئة وأربعين صياداً لمدة شهر واحد براتب ٢٦٠ دولاراً أمريكياً، وقد مولت مؤسسة التعاون هذا البرنامج من خلال منحة للجمعية بمبلغ ٧٠ ألف دولار أمريكي. وأضاف أحد مسؤولي الجمعية: "التبعات المالية كبيرة على الجمعية في حال قررنا تغطية احتياجات الصيادين، وبخاصة أن العدد تقريباً ٣٠٠٠ صياد، وبالتالي إغلاق البحر المفاجئ والمتكرر يجعل من الصعب مواجهة الأوضاع الطارئة بكل ما تحمله من تحديات، ومصادر التمويل بالدرجة الأساسية محدودة، وهي عبر المؤسسات غير الحكومية العربية، وبعض المؤسسات الأجنبية".

– مواجهة الاجتياح والقصف وحالات الطوارئ

تمثلت استجابة المؤسسات المبحوثة لحالات الاجتياح والقصف، والحصار المطول ومنع التجول، في القيام بأنشطة تعزز من قدرة المؤسسات والناس على التصرف السليم في حالات الطوارئ، وعلى تعزيز قدرة الناس والمؤسسات على تلبية احتياجاتهم اليومية في ظروف الطوارئ. ويمكن عرض بعض النماذج عن أنشطة المؤسسات المبحوثة في هذا المجال.

فمثلاً، استحدثت بعض المؤسسات المبحوثة برامج تدريب على التعامل وقت الأزمات وفي حالات الطوارئ، مثل برنامج الإغاثة الطبية، الذي استهدف المدارس والمؤسسات المجتمعية، وتضمن التعامل مع ظروف القصف والحريق وتنظيم عمليات الإخلاء والتعاون مع فرق الدفاع المدني. وجرى إعداد دليل تدريبي حول قيادة وإدارة الأزمات، جرى توزيعه على المدارس والمؤسسات المعنية. وعقدت الإغاثة في إطار هذا البرنامج ٦٥ محاضره وورشة عمل في مختلف مناطق الضفة والقطاع.

وعملت بعض المؤسسات المبحوثة على تجهيز بؤر طوارئ في القرى والأحياء، فقد شاركت الإغاثة الطبية والمؤسسات الصحية الأخرى بتجهيز ٢٢٦ بؤرة طوارئ خلال الحرب على العراق، وتشمل بؤرة الطوارئ أطباء وممرضين وفرق إسعاف حسب المنطقة وحاجتها.

وعملت بعض المؤسسات المبحوثة على وضع خطط طوارئ لمواجهة احتمالات تصاعد القمع الإسرائيلي، مثلما فعلت الإغاثة الطبية في هذا الخصوص، حيث أعدت خطة مبنية

على تعزيز قدرتها على التعامل مع المستجدات. وتضمنت الخطة رفع جاهزية العيادات، وتنظيم العيادات المتنقلة، وتكثيف البرامج التدريبية على الإسعافات الأولية، والتنسيق مع المؤسسات الصحية الأخرى لتخصيص العمل أثناء الأزمات والحالات الطارئة.

- الاستجابة لتدمير المنازل وحرمان آلاف العائلات من المأوى

تسببت إجراءات الاحتلال الإسرائيلي في تدمير عدد كبير من المنازل وحرمان آلاف العائلات من المأوى. وألقى ذلك بمسؤولية كبيرة على عاتق مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية. فالإحصاءات تشير إلى تدمير أكثر من أربعة آلاف منزل منذ اندلاع الانتفاضة وحتى ٢٠٠٣/٨/١٥، وإلحاق أضرار بأكثر من ٥٠ ألف منزل خلال الفترة نفسها. وتركز تدمير المنازل في تجمعات سكانية معينة، مثل رفح في قطاع غزة، وجنين ونابلس في الضفة الغربية. وقد عملت بعض المنظمات غير الحكومية، إلى جانب مؤسسات السلطة الوطنية والأنروا، على إيجاد حلول مؤقتة لإسكان المتضررين من أصحاب البيوت المهدومة أو التي لحقت بها أضرار كبيرة وتحتاج إلى إعادة تأهيل.[٣٢]

- مواجهة الاحتياجات النفسية الناتجة عن القمع الإسرائيلي

تسبب القمع الإسرائيلي المنفلت في شمول آثاره كل فئات الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتسببت شدة القمع في ترك آثار نفسية حادة على مختلف هذه الفئات، وبخاصة الأطفال، وطلاب المدارس، والمتضررين مباشرة من القمع الاحتلالي من ذوي الشهداء، والجرحى، والذين تعرضت منازلهم أو مدارسهم للهدم أو للقصف، والذين تعرضوا للتنكيل على يد جنود الاحتلال الإسرائيلي. ونشطت مؤسسات عديدة، حكومية وغير حكومية، في تقديم الدعم النفسي لضحايا العنف الإسرائيلي. وشملت البرامج المنفذة أنشطة دعم نفسي جماعي، وفردي. وشملت أنشطة ترفيهية وتفريغية للأطفال، وزيارات للأسر المتضررة، أو التي تسكن المناطق التي تتعرض للقصف والتنكيل، وزيارات للمدارس، ومتابعة لحالات فردية، وخصصت بعض المؤسسات خطوطاً هاتفية لمتابعة قضايا الأسر التي تحتاج إلى مساعدة. ومن المؤسسات المبحوثة التي عملت في هذا المجال مركز إبداع المعلم. فلدى مركز إبداع المعلم مشروع تخفيف آثار العنف على الأطفال الفلسطينيين، وهو يدمج مفاهيم التربية المدنية في الإرشاد لتعزيز قدرات المدرسين والمرشدين على التعامل مع الأطفال خلال الأزمات.

- احتياجات أخرى

قامت بعض المؤسسات المبحوثة بأنشطة مثلت استجابة لحاجات مجتمعية في مواقع

محددة، مثل قيام متطوعي الإغاثة الطبية الفلسطينية بنقل المرضى وكبار السن على ما يسمى بحاجز سردا على كراسي طبية قبل إعادة افتتاح الحاجز، فقد كان المريض يضطر إلى السير مسافة طويلة تزيد على ١,٥ كيلومتر ما بين الحاجزين اللذين أقامهما جنود الاحتلال على طريق رام الله- بيرزيت، وهو طريق تستخدمه قرى شرق، وشمال، وشمال غرب رام الله، بالإضافة إلى طلاب وموظفي جامعة بيرزيت.

وقد سعت بعض المؤسسات التمثيلية، مثل غرفة تجارة رام الله، إلى مساعدة منتسبيها في تسهيل نشاطاتهم التجارية والصناعية، فقامت بالتنسيق مع الجهات الفلسطينية المختصة بالمعابر بمحاولة تسهيل عملية دخول وخروج التجار بالتنسيق مع الجهات الأردنية المختصة، وجرى اعتماد بطاقة التاجر الممتازة التي تصدرها الغرفة التجارية وثيقة تسهل على صاحبها عبور المعابر. وقامت بمتابعة الوزارات الفلسطينية المختصة بهدف إيجاد حلول لوصول المواد الخام، وإدخال السلع التموينية، وحل مشكلة البضائع المحجوزة مع الجانب الإسرائيلي.

د- إيقاف أو تجميد مشاريع وبرامج ليس لها أولوية في الظروف الحالية، أو لا يتوفر لها تمويل

وجدت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية العاملة في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية والمساعدة الإغاثية نفسها أمام تحدي توفير الحد الأدنى من الاحتياجات اليومية لأعداد متزايدة من السكان. وبصورة عامة، جمدت بعض المنظمات برامجها التطويرية ذات الطابع التنموي، التي لها آثار بعيدة المدى على المنظمة وعلى الفئات المستهدفة، وجمدت برامج التدريب والتطوير المؤسسي. فعلى سبيل المثال أوقفت جمعية التوفيق للصيادين بعض برامجها، وهي: إنشاء ثلاجات خلف مبنى الجمعية، وورشة نجارة لصيانة المراكب والمعدات، ودورات تدريبية وتثقيفية حول المعدات الحديثة المستعملة للصيد وتعلم طرق حديثة للصيد وتطوير قدرات الصيادين، وكانت تعقد قبل الانتفاضة في دول أجنبية مثل قبرص واليونان.

وبصورة عامة تحسست هذه المؤسسات لاحتياجات المجتمع الفلسطيني، مركزة على الاحتياجات الآنية التي فرضها تزايد القمع الاحتلالي. وانعكس ذلك على أولويات عمل هذه المؤسسات، باتجاه الاستجابة للاحتياجات الآنية واليومية.

٣- آليات التنفيذ والتنسيق التي اتبعتها المنظمات المبحوثة مع المؤسسات الأخرى

تقدم المنظمات المبحوثة، بصورة عامة، برامج ذات طابع إغاثي أو تقدم خدمات معينة في مجالات مختلفة لفئات معينة من السكان. فالإغاثة الزراعية تقدم خدمات زراعية للمزارعين، وفي مجال تمكين النساء. وتقدم المؤسسات الصحية خدماتها للمرضى، وتنشط في مجال الصحة الوقائية. وتقدم الغرفة التجارية مساعداتها لأعضائها من التجار والمستثمرين، وتقدم نقابة المهندسين خدماتها إلى أعضائها من المهندسين المتضررين، وتساهم في حصر وتقدير الأضرار وما إلى ذلك. ونفذت المنظمات المبحوثة مشاريعها وبرامجها من خلال آليات تضمنت درجات مختلفة من التعاون والتنسيق فيما بينها، ومع المؤسسات الحكومية، ومع مؤسسات ولجان وشخوص مختلفة من المجتمع المحلي. بين العمل الميداني وجود أنماط من التنسيق ما بين المؤسسة المبحوثة والمؤسسات الأخرى، وتراوح هذا التنسيق والتعاون ما بين التخصص وتوزيع الأدوار في إطار تعاون عام ما بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في الميدان، وبخاصة في مجال الصحة وتقديم خدمات الإسعاف، والخدمات الصحية الأخرى، إلى التنسيق في تنفيذ بعض المشاريع.

فمن الأنماط التي برزت، توحيد جهود المؤسسات العاملة في المدينة في إطار لجنة واحدة، وهذا ما تم تنفيذه في محافظة نابلس. فقد جرى توحيد جهود المنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في نابلس في إطار اللجنة الوطنية العليا (اللجنة الأهلية لدعم صمود الانتفاضة في محافظة نابلس).

أما النمط الثاني فيتمثل في التعاون ما بين المؤسسات الصحية، وتخصيص أدوار محددة لكل مؤسسة صحية. فعلى سبيل المثال، بلورت المؤسسات الصحية الفلسطينية خطة عامة لمواجهة الطوارئ خلال الغزو الأمريكي للعراق، تضمنت إنشاء بؤر خدمات طبية في مختلف المناطق الفلسطينية، قائمة على التخصص وتوزيع الأدوار فيما بينها. وعززت المنظمات الصحية من تعاونها فيما بينها ومع وزارة الصحة في تقديم خدمات الإسعاف وإخلاء المصابين، وفي تقديم الخدمات الطبية للمناطق المنكوبة، أو في تقديم الخدمات الطبية للمناطق المعزولة نتيجة الحصار. وبصورة عامة، شهدت العلاقة بين المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الصحة، وبينها وبين وزارة الصحة درجة جيدة من التنسيق والتعاون. فالمنظمات غير الحكومية الصحية المبحوثة لها تجربة سابقة في التعاون فيما بينها ومع وزارة الصحة، مثلاً تشارك هذه المنظمات في العديد من اللجان الوطنية مع وزارة الصحة، مثل اللجنة الوطنية للتطعيمات، وبرنامج الصحة المدرسية. ولديها تعاون في مجال تقديم الخدمات الصحية، مثل قيام عيادة اتحاد لجان العمل الصحي بتقديم

الخدمات الصحية لحاملي التأمين الصحي الحكومي في مستشفى العودة، أو في بعض عياداتها، مثل عيادة المزرعة الشرقية، في إطار اتفاق مع وزارة الصحة.

ويتمثل النمط الثالث في التعاون فيما بين المنظمات غير الحكومية والحكومية في مجال تقديم الخدمات والمساعدات للمزارعين، حيث تقوم المؤسسات العاملة في مجال الزراعة بتنسيق أنشطتها فيما بينها في هذا المجال، وتوجد لجنة تنسيقية دائمة فيما بينها. وتشترك بعض المنظمات الزراعية في تنفيذ برامج كبيرة مثل برنامج تأهيل وادي غزة.

ويتمثل النمط الرابع في تعاون في مجال حصر أضرار العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، حيث تشارك المؤسسات المعنية والاتحادات في لجان حصر وتحديد الأضرار، مثل الغرفة التجارية، ونقابة المهندسين.

أما النمط الأخير الذي يمكن الحديث عنه، فهو التعاون في تنفيذ مشاريع معينة، مثل تعاون مركز إبداع المعلم مع التربية والتعليم ومؤسسات غير حكومية أخرى، مثل المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، ومركز حقوق العاملين، ومركز العمل التنموي (معا)، في تنفيذ برامجه حول التثقيف المدني، ومعالجة الآثار النفسية للقمع الإسرائيلي على الطلاب والمعلمين.

وبصورة عامة، فإن التنسيق والتعاون تطور في جانب تقديم الخدمات، وبخاصة الصحية، وارتقى في بعض المواقع، مثل نابلس، إلى مستوى العمل بصورة مشتركة في إطار اللجنة الوطنية التي ضمت المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص وشخصيات اعتبارية، سمحت بتوظيف إمكانيات هذه المؤسسات بصورة ملائمة في مجال تلبية احتياجات السكان. فيما بقي التنسيق بين المؤسسات الفلسطينية، بشكل عام، يدور في إطار التعاون والتنسيق حول برامج معينة، وبخاصة في مجال التنفيذ. ولم يرتقِ إلى مستوى مواجهة متطلبات الوضع الكارثي الذي خلقه الاحتلال.

وقد طورت المنظمات المبحوثة العاملة في مجالي الصحة والزراعة، بصورة خاصة، من آليات عملها للتغلب على معوقات وصولها للجمهور المستهدف في أجواء الحصار وعزل المناطق والتجمعات السكانية عن بعضها البعض. فعلى سبيل المثال، اهتمت هذه المنظمات بالعيادات المتنقلة، فقد كونت الإغاثة الطبية ١٦ عيادة متنقلة بدأت عملها مع بداية الانتفاضة. وطورت بعض المنظمات خدمات تقديم الاستشارة عن طريق الهاتف، حيث عممت أرقام هواتف أطبائها عبر أجهزة الإعلام المختلفة. وعملت بعض المؤسسات على تطوير خدمة الدعم الاجتماعي والنفسي عبر الهاتف باستخدام الرقم المجاني مراعاة للعبء الاقتصادي الذي تعاني منه الأسر الفلسطينية.

التغير على مصادر وحجم التمويل

تباينت قدرة المنظمات المبحوثة على تجنيد الأموال اللازمة لمواصلة أنشطتها وتطويرها استجابة للظروف الكارثية التي فرضتها إجراءات الاحتلال. ويفسر هذا التباين بمجموعتين من العوامل: المجموعة الأولى تتعلق بالخبرة التي راكمتها هذه المنظمات في مجال تجنيد الأموال، من خلال العلاقات التي نسجتها هذه المنظمات مع المولين، والخبرة التي راكمتها في مجال عملها، ما وفر لها كادر وشبكة علاقات تسمح لها بتنفيذ مشاريع واسعة، سواء إغاثية أم تنموية، ودرجة تنوع مواردها المالية، وحصة التمويل المحلي في ميزانيتها. وتتعلق المجموعة الثانية بأولويات الجهات المانحة وشروطها، وهي غير خاضعة لتحكم الجهات الفلسطينية في الغالب. فبعض برامج التمويل تشترط التعاون بين المؤسسات غير الحكومية والحكومية في تنفيذ بعض الأنشطة والمشاريع. وبعضها يدعم أنشطة معينة، أو منظمات معينة.

وبصورة عامة، فقد تراجع تمويل المنظمات والمؤسسات التي كانت تعتمد على التمويل المحلي أو على اشتراكات الأعضاء، نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، تراجع تمويل نقابة المهندسين وغرفة تجارة رام الله، وهما مؤسستان تعتمدان في تمويلهما على اشتراكات الأعضاء. وقد تسبب تراجع العضوية، وامتناع عدد من الأعضاء عن تسديد رسوم الاشتراك في تراجع مداخيلهما. أما المؤسسات المبحوثة الأخرى، فقد زاد حجم تمويلها خلال الانتفاضة. فعلى سبيل المثال، ازدادت موازنة مركز إبداع المعلم من ٢٥٠ ألف دولار سنوياً قبل الانتفاضة إلى ٧٥٠ ألف دولار سنوياً خلال الانتفاضة، وعلى الرغم من أن مسؤولي المركز يؤكدون أن هذه الزيادة ناتجة عن توسع المركز المبرمج في أنشطته، وليست تضخماً عارضاً مرتبطاً بظروف الانتفاضة، لكنها زيادة جاءت في ظروف الانتفاضة، وهي ناتجة عن تمويل أنشطة مرتبطة بها.

وترتبط برامج ومشاريع المنظمات المختلفة بتوفر تمويل من جهة خارجية ما. فمسؤولو معظم المؤسسات المبحوثة متفقون في الصياغة اللغوية التي يستخدمونها "قدمنا مقترحات إلى الجهة كذا لتمويل هذا المشروع، أو هذا البرنامج، واستجابت للتمويل، أو لم يستجب أحد بعد". فمشاريع هذه المؤسسات مرتبطة بمدى توفر التمويل الخارجي المتنوع. فالمنظمة التي استطاعت تطوير أعمالها، طورتها لأنها، ولو جزئياً، حصلت على تمويل لهذه المشاريع من جهة مهتمة، والأخرى لم تستطع تطوير أعمالها بسبب إحجام الممول عن تمويل برامجها ونشاطاتها. وكأننا أمام وضع تقرر فيه الجهات الخارجية أية جوانب سيجري تطويرها، وأية احتياجات ستتم تغطيتها.[٣٣]

يتضح من مشاريع وبرامج المؤسسات المبحوثة تركيز الاهتمام على المساعدات الإغاثية المباشرة، وبخاصة المساعدات الغذائية والنقدية، وتوفير الخدمات الرئيسية، وبخاصة الصحية منها. وهذا يفرضه الواقع الكارثي الذي خلقه الاحتلال في الضفة والقطاع من خلال إجراءاته القمعية، والحاجة الماسة إلى تقديم مساعدات تغطي الاحتياجات اليومية والمستعجلة للمواطنين. لكن هذا نصف الحقيقة، وفي النصف الثاني، ما زالت الجهة الممولة هي التي تقرر قناة صرف مساعداتها، وما زالت الجهات الفلسطينية المختلفة تتلقى الدعم كمتعهدين منفردين، أي كل مؤسسة تسعى لتلقي الدعم في ظل غياب عنوان فلسطيني قادر على التقرير أين تذهب الأموال، وما هي الأولويات، وما هي آليات تحديد هذه الأولويات، وما هي آليات تغطية هذه الأولويات. وما زال تمويل معظم هذه المؤسسات غير ثابت ومرهون باستعداد الممول للصرف على المشاريع.

وأفادت بعض المؤسسات أن لديها مشاريع وبرامج تنتظر التمويل من جهة ما، وأنها تقدمت بمقترحات لجهات مختلفة لتمويل مشاريعها هذه، مثل مشاريع الغرفة التجارية لتعويض التجار المتضررين من قمع الاحتلال، وكذلك برامج تعويض الصيادين الذي تقدمت به جمعية التوفيق التعاونية للصيادين في قطاع غزة.

وفي الوقت الذي يمثل التمويل همّاً أساسياً للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، ويعتمد مستقبل المنظمة، وقدرتها على الاستمرار على مدى توفره، وعلى وتيرته، فإنه يمثل أيضاً إحدى أدوات تكيف المجتمع الفلسطيني. فهو، في المحصلة، تمويل لبرامج تقدم، في أحيان كثيرة، خدمات ومساعدات للمجتمعات المحلية. وفي أحيان كثيرة أيضاً كانت هذه المنظمات قنوات صرف لمساعدات مقدمة لفئات متضررة أو محتاجة.

وقد أثيرت خلال السنة الأخيرة مسالة التمويل المشروط.[٣٤] فقد اشترطت وكالة التنمية الأمريكية على المؤسسات الفلسطينية التي تتلقى تمويلاً منها التوقيع على وثيقة تدين الإرهاب، حسب المفهوم الأمريكي للإرهاب، وتتضمن تعهداً من المنظمات والمؤسسات المستفيدة من التمويل أن لا يستفيد من هذا التمويل المصنفون إرهابيين وفق المفهوم الأمريكي. وتتضمن قائمة الإرهاب الأمريكية معظم القوى السياسية الفلسطينية، وعدداً كبيراً من الرموز القيادية الفلسطينية. وقد تسبب إصرار الأمريكيين على شروطهم تضرر عدد من المنظمات غير الحكومية التي رفضت التمويل المشروط، وربما يدخل بعض هذه المنظمات في أزمة مالية تؤدي إلى إنهاء بعض المؤسسات. وتؤكد الأزمة الحالية بين وكالة التنمية الأمريكية والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية،[٣٥] على حقيقة عدم التكافؤ في العلاقة بين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والممولين، ما يجعل الممول في الجهة الأقدر على فرض شروطه، أو تمرير شروط تعاقدية تميل لصالحه.

وعلى الرغم من النجاح الذي حققته معظم المنظمات المبحوثة في التكيف مع الظروف الطارئة خلال الانتفاضة، فإن هذا النجاح مرتبط، بدرجة كبيرة، بتوفر التمويل. ومعظم التمويل خارجي، وجزء مهم منه مشروط سياسياً. وقد يعني ذلك أن ما نشهده من زيادة كبيرة في نشاطات بعض المنظمات، هو تضخم مفاجئ، وغير مستدام، وبالتالي لا يمكن الرهان عليه على المدى البعيد.

ملاحظات ختامية حول تجربة المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني

المؤسسات الحكومية

بحكم التباين في استجابة الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة للإجراءات الإسرائيلية لا يمكن وضع مجمل المؤسسات الحكومية في سلة واحدة من حيث مدى استجابتها للظروف الطارئة، ومن حيث إمكانياتها، ومن حيث الخطط والبرامج التي استحدثتها، ومن حيث الضغوط التي فرضت عليها. فالمؤسسات الحكومية المختلفة تعرضت لضغوط مختلفة، فبعضها تعرض لضغوط كبيرة لا سيما المؤسسات التي تتعامل مع الاحتياجات اليومية للسكان، في حين لم يتعرض بعضها الأخر لضغوط جدية.

فعلى الرغم من الضغوط الكبيرة والمفاجئة التي تعرض لها القطاع الصحي في الأراضي لفلسطينية، فإنه يمكننا القول إن وزارة الصحة الفلسطينية قد نجحت تدريجيا بالتعاون مع المنظمات الصحية الأهلية والخاصة ومع بعض المؤسسات الدولية في سد جزء مهم من هذه الاحتياجات من خلال تجنيد دعم عربي ودولي، ومن خلال استنفار الطاقات المحلية كزيادة عدد العاملين في الأطقم الصحية، وعملت على زيادة عدد المراكز والعيادات الطبية في التجمعات المختلفة، ورفع جاهزية بعضها الآخر بتطوير الخدمات والمعدات الطبية الموجودة فيها. كما برزت ظاهرة العيادات المتنقلة والمستشفيات الميدانية للتغلب على سياسة الحصار الإسرائيلي وتقطيع أوصال المناطق الفلسطينية.

لقد كان لرفع درجة التنسيق بين الجهات المختلفة العاملة في القطاع الصحي الدور الرئيس في رفع جاهزية وقدرة القطاع الصحي الفلسطيني على مواجهة الظروف الطارئة، وبخاصة في مجال تقديم الإسعافات الأولية للمصابين ونقلهم للمستشفيات، وتغطية احتياجات المناطق المعزولة، والمناطق المتضررة من الحصار والقمع الإسرائيلي.

ولا شك بأن الضغط المفاجئ على القطاع الصحي كانت له أثار سلبية على نوعية الخدمات الطبية المقدمة للسكان، وتأتى ذلك بسبب التركيز على الاستجابة للاحتياجات الطارئة، وتجميد العمل ضمن الخطط التطويرية التي كانت معدة لدى الجهات المختلفة، وبخاصة

وزارة الصحة الفلسطينية، التي كانت تهدف لتحسين نوعية الخدمات الطبية المقدمة للسكان.

أما فيما يتعلق بقطاع التعليم، فقد استطاعت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية التجاوب مع الظروف الصعبة التي فرضتها الإجراءات الإسرائيلية لضمان استمرار العملية التعليمية في حدودها الدنيا، على قاعدة توفير مقعد لكل طالب، والتحاق العاملين في المجال التربوي في أماكن عملهم أو في أماكن عمل بديلة. ولكن على الرغم من النجاح الذي حققته وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في استمرار العملية التعليمية، فإنه ما من شك بأن الظروف الطارئة والإجراءات الإسرائيلية القمعية أثرت سلباً على مستوى ونوعية التعليم. فالآثار النفسية وتراجع الأنشطة اللامنهاجية، وعدم قدرة بعض الطلبة والمعلمين من الوصول لمدارسهم وانقطاع العملية التعليمية في بعض المدارس، وإرباك الخطط التطويرية لوزارة التربية والتعليم، بمجملها لا تساعد على خلق مناخ تربوي وتعليمي ملائم.

أما على صعيد القطاعات الاقتصادية الأساسية، كالزراعة والصناعة، فقد أدت الإجراءات القمعية الإسرائيلية إلى نتائج وخيمة على هذين القطاعين. فكانت استجابة وزارة الزراعة للحد من الآثار السلبية للإجراءات الإسرائيلية محدودة، وتمثلت في المساهمة في تسويق بعض المنتجات الزراعية وبخاصة زيت الزيتون ومنتجات الألبان، وإنشاء برامج تشغيل في استصلاح الأراضي وقطف الزيتون، وتزويد المزارعين بأشجار بديلة للأشجار المقتلعة. لكن حجم الدمار الذي لحق بهذا القطاع يفوق الإمكانيات المتاحة للوزارة. وقد نفذت الوزارة هذه البرامج بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية الزراعية.

وفيما يخص قطاع الصناعة، فقد أدت الإجراءات الإسرائيلية إلى تعطيل الكثير من النشاطات الصناعية، وبخاصة أن القطاع الصناعي هو من القطاعات الأكثر حساسية للممارسات الإسرائيلية بسبب قوة تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي وطبيعة استثماراته التي تتميز بطول فترة استرداد رأس المال المستثمر. وتمثلت الإجراءات الإسرائيلية في تدمير بعض المصانع، وانقطاع التيار الكهربائي لفترات عن بعض المصانع، وفي إعاقة تدفق الإنتاج الصناعي والمواد الخام بين المناطق الفلسطينية والأسواق الإسرائيلية، حيث تعتمد الصناعة الفلسطينية على تسويق قسم كبير من منتجاتها في الأسواق الإسرائيلية، كما تعتمد بشكل كبير على المواد الخام من إسرائيل أو عبرها، وعلى خدمات الصيانة الإسرائيلية. كذلك انعكس تراجع أداء الاقتصاد الكلي سلباً على القدرة الشرائية للمواطنين، ما خفض الطلب المحلي على المنتجات الصناعية. كانت استجابة وزارة الصناعة مقتصرة على حصر الأضرار، وإعداد مقترحات لتعويض المتضررين في حال توفر التمويل.

وفيما يتعلق بقطاع العمالة الفلسطينية، فإن الإغلاق الشديد والمفاجئ لسوق العمل الإسرائيلية أمام العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة، والمستمر منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، أدى إلى ارتفاع سريع في معدلات البطالة، ما خلق أزمة اقتصادية خانقة، أدت إلى تراجع مستويات المعيشة، وارتفاع نسب الفقر. ومما عزز هذه الأزمة، ضعف القدرة الاستيعابية لسوق العمل المحلية، وتراجعها إلى مستوياتها الدنيا، بسبب التراجع العام في الاقتصاد المحلي الناجم عن الحصار الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية وسياسة تقطيع الأوصال وشرذمة الأسواق المحلية.

وقد شكل القطاع الحكومي القطاع الأساسي للتشغيل بعد اتفاق أوسلو، لكن هذا القطاع كان قد أشبع بالعمالة قبل اندلاع انتفاضة الأقصى. أما القطاع الخاص، فقد تراجعت قدرته الاستيعابية بسبب الظروف الاقتصادية المرافقة للانتفاضة، مع العلم أن هذا القطاع كانت قدرته الاستيعابية محدودة أصلاً قبل اندلاع الانتفاضة، ولكنها تقلصت مع تراجع حجم الاستثمارات وهروب بعضها الآخر.

وفي مواجهة ذلك، تركزت استجابة الوزارات والمؤسسات الحكومية في استحداث بعض الأنشطة والبرامج الإغاثية، وبخاصة في تقديم بعض المساعدات المالية النقدية، وفي بعض برامج التشغيل الطارئ التي نفذها بكدار بالتعاون مع بعض المجالس المحلية ووزارة الحكم المحلي ووزارة الزراعة. هذه الاستجابة تأتي في إطار حلول مؤقتة وسطحية لمشكلة عميقة وبنيوية كان من المفترض أن تجابه باهتمام عال وتوجه وطني مركزي تقوم به الوزارات المختلفة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات النقابية. إن ضعف هذه الاستجابة ناجم عن كبر حجم الاحتياجات وعمقها لدرجة لم يكن بإمكان الوزارات والمؤسسات المعنية مجابهتها، فوجود ما يزيد على ثلث القوى العاملة في حالة بطالة يشكل عبئاً كبيراً على أي اقتصاد مهما كانت قوته، ويزيد هذا العبء في حال كان الاقتصاد ضعيفاً في بنيته أصلاً كالاقتصاد الفلسطيني. وأبدت وزارة العمل مرونة في حل نزاعات العمل على قاعدة استمرار عمل العمال، حتى لو اقتضى الأمر تجاوز القانون، وهو ما سيكون له عواقب مستقبلية على حقوق العاملين.

مؤسسات المجتمع المدني

أجمعت مؤسسات المجتمع المدني المبحوثة على أهمية الأنشطة التي قامت بها في التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني، وفي الوقت نفسه أكدت على عدم كفاية هذه الأنشطة، فالاحتياجات أكبر بكثير من الإمكانيات المتاحة لهذه المؤسسات. فعلى سبيل المثال، لا

تغطي مشاريع نقابة العمال إلا النزر اليسير من احتياجات العاطلين عن العمل، وعلى الرغم من انتشار مشاريع التشغيل الممولة من جهات عديدة، فإن معدلات البطالة ما زالت كبيرة جداً. وأيضاً، فإن قدرة المؤسسات الفلسطينية محدودة في حل المشاكل المرتبطة بإجراءات الاحتلال القمعية، مثل حجز بضائع التجار، وإعاقة وصول المواد الخام، وإعاقة النقل الداخلي والخارجي، وما إلى ذلك. فهذه مرتبطة بإجراءات الاحتلال، وقدرة المؤسسات الفلسطينية على التعامل معها لا تتعدى التنسيق والمطالبة بحلها.

لعب الدور الإغاثي والخدمي الذي قامت به مؤسسات المجتمع المدني دوراً مهماً في تكيف المجتمع الفلسطيني، من خلال تلبية العديد من الاحتياجات المجتمعية في مجالات مختلفة، وبخاصة في مجال توفير الاحتياجات التموينية، أو الخدمات الصحية، أو إيجاد فرص العمل، وتسويق المنتجات الزراعية، أو تقديم خدمات الإرشاد للتصرف في الأوقات الصعبة. وهو ما جرى تلمسه أيضاً من خلال العمل الميداني في المجتمعات المحلية.

وقد نجحت هذه المؤسسات في تطوير آليات عمل للتغلب على معيقات وصولها لجمهورها، من خلال تطوير مستويات مختلفة من اللامركزية في عملها، وزيادة أطقمها العاملة، والاعتماد على مجموعات عمل محلية في المواقع التي تعمل فيها هذه المنظمات، وتوجه بعضها لتشجيع التطوع، وابتكار طرق للوصول للمحتاجين للخدمة، مثل تقديم الاستشارات الطبية عبر الهاتف، أو استخدام بيوت وهواتف موظفي المؤسسة الشخصية لتقديم الخدمات.

وتتصف قائمة المساعدات والخدمات التي قدمتها هذه المؤسسات بالتنوع الكبير، حسب الاحتياجات المجتمعية العادية، أو الاحتياجات المجتمعية الطارئة الناتجة عن الإجراءات الإسرائيلية. وقد استفاد من هذه المساعدات والخدمات أعداد كبيرة من الفلسطينيين. وبدون شك، ساهم ذلك في تعزيز قدرة الأفراد، والمجتمعات المحلية، والمجتمع الفلسطيني بشكل عام، على التكيف المقاوم مع إجراءات الاحتلال القمعية.

وعلى الرغم من أهمية الخدمات والمساعدات المقدمة من قبل المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية، فإنها لم تكن تتلاءم، في بعض الأحيان، مع نوع وحجم الخسارة التي مني بها الفرد أو المجتمع المحلي. فمثلاً، رصدت مشاريع عديدة من قبل المنظمات غير الحكومية، وأيضاً الحكومية، لمساعدة القرى التي تضررت من جدار الفصل العنصري الإسرائيلي، وتهدف هذه المشاريع إلى تحسين البنى التحتية، وقد تشمل توفير أو تطوير العيادة الصحية، وتحسين المواصلات، أو فتح طرق بديلة، أو إنشاء شبكة صرف صحي، إضافة إلى المساعدات الإغاثية المباشرة. لكن كل هذه المساعدات والمشاريع، على الرغم من أهميتها، لا تعوض عن خسارة مصدر الرزق، فهي قد تعوض المتضرر مؤقتاً عن

مصدر رزقه، لكنها لا تقلل من درجة الانكشاف التي يعاني منها، والتي من المتوقع تزايدها في المستقبل مع تعزيز درجة اعتماد الأسرة والمجتمع على المصادر الخارجية في إعادة إنتاجهم.

ووجدت هذه المؤسسات والمنظمات نفسها، خلال انتفاضة الأقصى، أمام استحقاق تقديم المساعدات الإغاثية المباشرة. فقد أدت الإجراءات الإسرائيلية الهادفة لقمع انتفاضة الأقصى إلى تحويل المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع منكوب. وفرض هذا الواقع على المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية الاستجابة للاحتياجات المجتمعية الآنية، فمن الصعب التفكير بخطط وبرامج بعيدة المدى دون تقديم حلول للقضايا الآنية الملحة. لذلك، وجدت العديد من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية نفسها ترتد إلى البرامج الإغاثية.

وقد توسعت أنشطة وبرامج بعض المؤسسات بحكم استجابتها للاحتياجات المجتمعية الطارئة، وتوفر تمويل خارجي لبرامجها هذه، فقد عملت بعض المنظمات والمؤسسات على استغلال الظرف الطارئ لتفعيل حشدها للتمويل، واستخدام ذلك في توسيع مرافقها وخدماتها، ووسعت منظمات أخرى من أنشطتها المعتادة، أو عملت على استحداث برامج جديدة. ولهذا التوسع وجهان، فهو من جهة، يعتبر إنجاز للمجتمع الفلسطيني بشكل عام، يساهم في تحسين نوعية الحياة على المدى البعيد، بالإضافة إلى استجابته للاحتياجات المجتمعية الآنية، ومن جهة ثانية، فإن هذا التطوير الكبير يضيف أعباء مالية كبيرة على المؤسسة، قد تهدد استمراريتها، أو استمرار خدماتها المعتادة، وبخاصة أن هذه المرافق تتطلب توفير تمويل يضمن استمرار تشغيلها.

وبصورة عامة كان تكيف الوزارات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية جزءاً من عملية تكيف المجتمع الفلسطيني من جهة، وأحد العوامل التي ساهمت في تعزيز فرص وإمكانيات المجتمعات المحلية في التكيف من جهة أخرى، حيث تظهر فاعلية تكيف هذه المؤسسات في مساهمتها في تكيف المجتمعات المحلية، وهذا ما سنقوم بدراسته في الفصل التالي.

هوامش الفصل الثالث

[١] قامت وزارة العمل العام ٢٠٠٣ باتخاذ إجراءات لضبط دوام موظفيها، ووفرت سكناً قريباً من الوزارة للموظفين الذين يواجهون صعوبة في الوصول إلى الوزارة. واتخذت قرارات بخصوص الموظفين الذين لا يستطيعون الوصول إلى مكان عملهم، بحيث يوزعون على مكاتب الوزارة في المحافظات التي يستطيعون الوصول إليها.

[٢] عمدت الوزارة إلى "تفويض الصلاحيات للمستوى المتوسط (المديرية) والمستوى الأدنى (المدرسة) للتعامل مع الوقائع المتغيرة على الأرض، والتصدي للهجمة الشرسة على التعليم" (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠١: ٧). وعممت "توجيهات تربوية للتعامل مع الطلبة في المدارس في ظل الأوضاع السائدة، بهدف ضمان سلامتهم وتوجيههم وتوفير الحماية القصوى لهم" (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٠: ٤١). وشكلت الوزارة في هذا الإطار لجنة طوارئ مركزية، و١٤ لجنة فرعية.

[٣] حيث أضافت حوالي ٦٠٠ سرير جديد، كما أضافت حوالي ٥٠ سريراً لغرف العناية المركزة، وإضافة ١٠ غرف للعمليات. أما على صعيد إنشاء المستشفيات، فقد أنشأت الوزارة ٤ مستشفيات في قطاع غزة هي: مستشفى أو يوسف النجار في رفح بسعة ٦٠ سريراً وغرفة عمليات، ومستشفى شهداء الأقصى في دير البلح بسعة ٥٠ سريراً وغرفة عمليات، ومستشفى القدس في غزة بسعة ٦٠ سريراً وغرفة عمليات، ومستشفى الشهيد محمد الدرة للأطفال في غزة بسعة ٥٠ سريراً. أما في الضفة الغربية، فقد أنشأت الوزارة مستشفى زعترة بسعة ٣٠ سريراً، ومستشفى قلقيلية بسعة ٦٠ سريراً وغرفة عمليات، ومستشفى سلفيت بسعة ٦٠ سريراً وغرفة عمليات. وقامت الوزارة بتطوير خدمات مراكز الرعاية الأولية، ففي قطاع غزة جهزت الوزارة هذه المراكز البالغ عددها ٤٠ مركزاً، لتكون قادرة على استقبال حالات الرعاية الأولية وحالات الإسعاف، ورفعت عدد ساعات عمل ٢٧ مركزاً من هذه المراكز لتصبح على مدار الساعة ويومياً، وأضيف لكل من هذه المراكز ما بين ٤-١٠ أسرة، وزودت بحاجتها من الأدوية والمهمات الطبية، وتحول بعضها إلى مستشفيات ميدانية، وأضيف للكادر الطبي العامل فيها حوالي ٢٥٠ موظفاً. وفي الضفة الغربية، عملت الوزارة على رفع جاهزية ٢٥٠ مركزاً لتقديم الإسعاف في المناطق الريفية، وجهزت الوزارة ٤٠ مركزاً ريفياً من الدرجة الثانية، بما يسمح بإجراء عمليات جراحية بسيطة فيها.

[٤] فيما يخص الخطط التي وضعتها الدوائر المختلفة في الوزارة، فقد كانت على النحو التالي:

أ- دائرة التراخيص:

عملت دائرة التراخيص في وزارة العمل على إدخال تعديلات على آلية المصادقة على الترخيص، فيما يتعلق بتوفر شروط السلامة العامة في المنشأة، حيث كانت تقوم لجنة من ثلاثة مهندسين بالكشف عن المنشأة، ومعاينتها ميدانياً، وترفع رأيها في مدى توفر شروط السلامة العامة والصحة المهنية في المنشأة لوزارة الصناعة. أما خلال الانتفاضة، فيتم إيكال المهمة إلى موظف أو موظفين من موظفي وزارة العمل في المحافظة للكشف عن المنشأة، وذلك نتيجة لصعوبة الوصول إلى مواقع المنشآت بسبب إجراءات الاحتلال الإسرائيلي. لكن لم يجرِ إدخال أية تعديلات على شروط السلامة العامة والصحة المهنية المطلوب توفرها في المنشآت، وبخاصة أن هذه الشروط تمثل الحد الأدنى.

ب- التدريب المهني:

وفيما يخص برامج التدريب المهني، فإن وزارة العمل مسؤولة عن ١٢ مركز تدريب مهني، منها أربعة مراكز في قطاع غزة وثمانية مراكز في الضفة الغربية، وقد أوقف اثنان من مراكز الضفة الغربية عن العمل قبل اندلاع الانتفاضة. وتقدم مراكز التدريب المهني نوعين من الدورات التدريبية:

١- دورات مهنية للشباب في الفئة العمرية ١٦-٢٥ سنة، وهي دورات مجانية، وتمكنت هذه المراكز من استكمال برامجها التدريبية بصورة مرضية في العام الدراسي الأخير، حيث كان الحضور متواصلاً لما يقارب ٨٠٪ من المتدربين. وتم تقليص الدوام فيها حتى الساعة الثانية عشرة ظهراً، ونفذت برامج تعويضية بالتنسيق مع مديري هذا المراكز.

٢- دورات استكمالية، وبخاصة التدريب على السياقة، وهي دورات مسائية (الساعة ٣-٦ مساءً)، وتقدم هذه الدورات مقابل رسوم. وأشار مسؤولين في وزارة العمل إلى تراجع الإقبال على هذه الدورات بنسبة ٥٠٪. كما أن الإشراف على التدريب العملي لم يكن مرضياً في هذه الدورات.

وحافظت المشاريع الممولة خارجياً على استمراريتها، مثل المشروع الألماني، ومشروع السوق الأوروبية المشتركة، والمشروع السويسري، وتقدم هذه البرامج تدريباً على مهن محددة.

ج- الإدارة العامة للتشغيل وأزمة البطالة:

تركز عمل الإدارة العامة للتشغيل في ظل الانتفاضة على تسجيل العاطلين عن العمل، وتصنيفهم حسب مهنهم، وأعمارهم، وأماكن عملهم السابقة، وما شابه. وقامت الإدارة بتدقيق قوائم العاطلين عن العمل أكثر من مرة، وتحديثها بين الفينة والأخرى، بالتنسيق مع المجالس المحلية واللجان العمالية وبعض المنظمات غير الحكومية. وشاركت الوزارة في توزيع مساعدات إغاثية على العمال المتضررين.

وتقدم الوزارة للجهات التي تنفذ برامج الطوارئ، وبخاصة برامج خلق فرص العمل، مثل المجلس الفلسطيني لإعادة التنمية والأعمار (بكدار) والسلطات المحلية، قوائم بأسماء العمال العاطلين عن العمل، لكن هذه القوائم ليست ملزمة لهذه الجهات. أما الذي حدد مشاريع التشغيل الطارئ، وحدد وتيرة التشغيل، فهي بكدار وبعض المنظمات غير الحكومية وبعض الوزارات.

د- دائرة التفتيش العمالي والإدارة العامة لعلاقات العمل:

أبدت دائرة التفتيش العمالي مرونة في تطبيق القانون خلال زياراتها للمشاريع، فقد أعطت الأولوية لبقاء العاملين على رأس عملهم حتى لو خفضت أجورهم كإجراء مؤقت، إذا ما كان البديل هو تسريحهم. ودفعت الوزارة باتجاه اعتبار تخفيض الدخل إجراء مؤقتاً، على الرغم من أنه مخالف للقانون، واعتباره ديناً على المؤسسة.

[٥] بلغ المعدل الشهري لعدد الأسر التي تلقت مساعدات من الوزارة ٣٥,٩٥٣ أسرة العام ٢٠٠٢. ويعيش منها ١٩,١٦٢ أسرة في القطاع، و١٦,٧٩٠ أسرة في الضفة الغربية. وقدمت الوزارة مساعداتها لـ ٣,٤٪ من مجموع سكان الضفة والقطاع بلغت قيمة المساعدات النقدية الشهرية التي قدمتها وزارة الشؤون الاجتماعية في نهاية العام ٢٠٠٢ نحو ٥,٣ مليون شيكل، قدمتها لـ ٢٩٨٦٨ أسرة أو حالة. وقد بلغ معدل ما تلقته الأسرة الواحدة من المساعدات النقدية في شهر كانون الأول ٢٠٠٢ في الأراضي الفلسطينية من وزارة الشؤون الاجتماعية ١٧٠ شيكلاً، وكان هذا المعدل في قطاع غزة للشهر نفسه ١٦٣ شيكلاً، وفي الضفة الغربية ١٧٥ شيكلاً. يضاف إلى ذلك تكاليف التأمين الصحي المفترض تسديدها من قبل الوزارة، والمساعدات الغذائية، ومساعدات خدمية، وبخاصة الخدمات الإيوائية.

٦. قدمت مؤسسة أسر الشهداء في نهاية العام ٢٠٠٢ مخصصات شهرية لـ ١٥٣٢ قضية في الضفة والقطاع من قضايا هبة الأقصى، منها ٩٢٤ قضية في قطاع غزة. بلغ عدد أفرادها ٧١٦٦ فرداً في الضفة والقطاع، منهم ٤٤٣٦ فرداً في القطاع. وبلغت قيمة مخصصاتهم ٩٩٧,٢٢٥ شيكلاً شهريا. وقد تلقى ١٤٢٥ من قضايا هبة الأقصى مساعدات نقدية نهاية العام ٢٠٠٢، وكلهم من الجرحى، وبلغت قيمة المساعدة النقدية الشهرية بالمعدل ٧٠٠ شيكل لكل جريح.

وقدمت مخصصات شهرية لـ ٦,٥٧٢ قضية من القضايا القدامى (قبل انتفاضة الأقصى)، منها ٣,٣٦٩ قضية في قطاع غزة. وبلغ عدد أفرادها ٢١,٩٣١ فرداً في الضفة والقطاع، منهم ١٢,٣٥٨ فرداً في قطاع غزة نهاية العام ٢٠٠٢. وبلغت قيمة مخصصاتهم الشهرية ٢,٥٢٤,٥٦١ شيكلاً شهرياً في الضفة والقطاع. وقدمت المؤسسة مساعدات نقدية لـ ٣,٩٠٦ من أسر الشهداء الذين استشهدوا قبل هبة الأقصى، ويتلقى ذوو هؤلاء الشهداء مخصصات بمعدل ٤١٠ شواكل للأسرة الواحدة شهرياً في نهاية العام ٢٠٠٢. وتلقى ١,٣١٣ جريحاً مساعدات شهرية نقدية نهاية العام ٢٠٠٢، بمعدل ٣٣٣ شيكلاً لكل منهم. وتلقى ٤٤٥ من الأسر المصنفة حالات اجتماعية مساعدات شهرية من المؤسسة نهاية العام ٢٠٠٢، بمعدل ٣٢٠ شيكلاً لكل منها.

٧. وخصص لهذا المشروع ٤٨٦٨٣ دولاراً. وتم تصنيف الطلبة الجرحى إلى فئتين:

- الطلبة الذين تغيبوا أسبوعاً فأقل، وتم إدماجهم في مدارسهم، وقام المعلمون بتعويض ما فاتهم من دروس.
- الطلبة الذين تغيبوا أكثر من أسبوع عن المدرسة: وهؤلاء تم تعويضهم من خلال برنامج تأهيل الجرحى، في المستشفيات أو البيوت أو مراكز التأهيل. ويتم التعليم في البيوت ومراكز التأهيل من خلال التنسيق بين إدارة المدرسة والجريح وذويه. ويتم التعليم بعد الدوام المدرسي. واستفاد من هذا البرنامج ٧٤ طالباً خلال العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١. وتم، في هذا المجال، تفعيل برنامج التعليم عن بعد بصورة موسعة عن طريق محطات التلفزة المحلية، ونفذته الوزارة بالتعاون مع اليونيسيف.

٨. لاعتبارات عدة، تم الاتفاق على أن يتم تنفيذ برنامج خاص بالوزارة بمعزل عن البرنامج الذي باشرت فيه الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، وجرى التنسيق بين الطرفين على أن يكون برنامج وزارة الشؤون الاجتماعية مكملاً لبرنامج الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، فيرتكز برنامج الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال على تقديم الإرشاد النفسي والاجتماعي على المستوى المجتمعي، في حين يرتكز برنامج وزارة الشؤون الاجتماعية على الإرشاد الفردي والعائلي لضحايا العنف الإسرائيلي، إضافة إلى استخدام الدراما في تخفيف الضغوط والآثار النفسية التي يعاني منها الأطفال والأسر الفلسطينية، ويستهدف برنامج الدعم الاجتماعي والنفسي الفئات التالية:

١- الأطفال الجرحى، وأطفال الأسر التي فقدت أحد الأبوين أو كليهما، أو أحد الأخوة.

٢- العائلات وأطفالهم الذين يسكنون في أماكن الاحتكاك والمواجهة مع قوات الاحتلال الإسرائيلي، والقاطنون بالقرب من المستوطنات.

٣- الأطفال الذين تعرضوا بشكل مباشر لصدمات وأزمات نفسية نتيجة الإصابة أو الاعتقال أو رؤيتهم لمشاهد مؤلمة أثناء الأحداث الأخيرة، سواء من خلال المشاركة أم من خلال مشاهدتهم لشاشات التلفاز.

٤- الأطفال والأسر التي تعرضت للقصف الإسرائيلي.

وتشارك في تنفيذ البرنامج عدة جهات هي: وزارة الشؤون الاجتماعية (مديريات الشؤون الاجتماعية، ومكاتب أسر الشهداء، ومراكز حماية الطفولة، ومراكز تأهيل الشبيبة)، ووزارة تأهيل الأسرى، والهلال الأحمر الفلسطيني، ووزارة الصحة، ووزارة الثقافة، ووزارة الرياضة والشباب، وجمعية الشبان المسيحية، والمؤسسات الإيوائية لرعاية الأطفال في ظروف صعبة، ومؤسسات أهلية (حضانات، ومراكز تأهيل معاقين، ...)، ولجان المرأة.

وساهم برنامج الدعم الاجتماعي النفسي لضحايا العنف الإسرائيلي في تقديم المساعدة الطارئة والضرورية لعدد كبير من الأطفال في مختلف محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، سواء من خلال تقديم الدعم الاجتماعي النفسي الفردي أو العائلي للأطفال وأسرهم ضحايا العنف الإسرائيلي، أو من خلال عقد ورش الدراما وجلسات الإرشاد الجماعي للأطفال والعائلات ضحايا العنف الإسرائيلي، كما ساهم البرنامج في عقد لقاءات واحتفالات ترفيهية للأطفال في المدارس والتجمعات السكانية القريبة من خطوط المواجهة، وفي المناطق التي تعرضت للقصف من قبل طائرات الاحتلال ومدفعياته، حيث تمت متابعة ٥٣٢ قضية إرشاد عائلي و٢٦٧ قضية إرشاد فردي في مختلف محافظات الضفة والقطاع، وجرى عقد ٣٠ جلسة إرشاد جماعي ولقاءات ترفيهية، كما تمت تعبئة ٣٣٠٠ استمارة لأطفال تعرضوا لظروف صعبة في مختلف التجمعات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك في الربع الأول من العام ٢٠٠١.

وقدمت اليونيسيف دعماً للمشروع لمدة ثلاثة أشهر، جرى تمديده لمدة شهرين، ثم لشهرين آخرين، ومدد مؤخرا لمدة ثلاثة أشهر. ويوشر بالعمل الميداني منذ بداية العام ٢٠٠١، بعد استكمال الاستعدادات التي بدئ بها منذ تشرين الأول ٢٠٠٠.

[٩] تدفع جهات أخرى مخصصات لجرحى الانتفاضة، فيدفع العراق للجريح ما بين ٥٠٠-١٠٠٠ دولار لمرة واحدة، ويتم الصرف من خلال جبهة التحرير العربي. وتدفع السعودية (اللجنة الشعبية السعودية لدعم الانتفاضة) مباشرة للجريح ١٣٢٥ دولاراً لمرة واحدة، تحول من خلال البنك العربي. وتحول عمان للجريح ٢٥٠ دولاراً لمرة واحدة من خلال مؤسسة أسر الشهداء والجرحى. وتعتمد كل الجهات السابقة وثائق المؤسسة في تقرير الجرحى المؤهلين للاستفادة من هذه المخصصات.

[١٠] وتدفع بعض الجهات مخصصات لأسر الشهداء لمرة واحدة، فالعراق يدفع ١٠ آلاف دولار لكل أسرة شهيد، من خلال جبهة التحرير العربية. وتدفع اللجنة الشعبية السعودية ٥ آلاف دولار لكل أسرة شهيد، بتحويل مباشر من خلال البنك العربي. وتدفع الإمارات العربية المتحدة ٢٥٠٠ دولار، مباشرة إلى ذوي الشهيد. وتدفع عمان ٢٥٠٠ لكل أسرة شهيد عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية. وتعتمد كل هذه الجهات وثائق وسجلات مؤسسة أسر الشهداء والجرحى في اعتماد الحالات المؤهلة للصرف لها. وتشمل هذه المخصصات شهداء انتفاضة الأقصى فقط.

[١١] وقد تم إصلاح ٢٤٤٩٢ منزلاً أو كانت تحت الإصلاح حتى نهاية آب ٢٠٠٢، وتمت إعادة بناء ٣٩ منزلاً، وكان ١٨ منزلاً آخر تحت الإصلاح حتى التاريخ نفسه. وتفيد تقديرات وزارة الأشغال العامة أن المرحلتين الأولى والثانية من مشروع "إعادة بناء وترميم المباني العامة والخاصة التي تضررت من القصف الإسرائيلي" لا تغطي سوى ٨٪ من حجم التمويل المطلوب لبرنامج الإصلاح هذا. وتغطي هذه التقديرات الفترة الواقعة بين اندلاع الانتفاضة ونهاية آب ٢٠٠٢. وتقدر الوزارة أن احتياجات هذا الإصلاح ٢٦١ مليون دولار، وهي تكاليف ترميم ٣٦٣٨٤ منزلاً تضررت بشكل جزئي، وإعادة بناء ٢٦٣٩ منزلاً هدمت كلياً. بالإضافة إلى إصلاح المباني العامة، والبالغ عددها ١١٨ مبنى، وتكاليف إعادة بناء المنشآت الأمنية البالغ عددها ٤١١ منشأة.

وقد توقف العمل في المشروع لفترة طويلة بسبب استنفاد الموازنة المرصودة له. وعملت الوزارة على تجنيد الدعم المالي لمواصلة تنفيذ البرنامج، ووقعت الوزارة، في هذا الإطار، اتفاقية في أواسط العام ٢٠٠٣ مع الحكومة الصينية، تحصل الوزارة بموجبها على منحة من الحكومة الصينية بقيمة ٥,٢ مليون دولار لتمويل إعادة إعمار المنازل. ووقعت اتفاقية مع الصندوق العربي للإنماء بقيمة ٤ ملايين دولار في الفترة نفسها لتمويل مشروع إعادة ترميم وبناء المنازل التي دمرها الاحتلال.

[١٢] واستفاد من خطة الطوارئ هذه حوالي ١٠ آلاف مزارع، وذلك خلال شهر تشرين الثاني ٢٠٠٠. وتوفير ٢٠ ألف يوم عمل في قطف الزيتون بالتعاون مع البلديات والمجالس المحلية، وعمل في هذا المشروع حوالي ٢٠٠٠ عامل خلال تشرين الأول ٢٠٠٠. وصرف لكل عامل ٣٥ شيكلاً يومياً من موازنة وزارة الزراعة.

[١٣] تم توفير مبلغ ٦٠٠ ألف دولار أمريكي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP لشراء الزيت من المزارعين الفلسطينيين. وتم توفير ٦٠٠ ألف دولار أمريكي أخرى من الأنروا لشراء الزيت من المزارعين.

[١٤] يتلقى المزارع تعويضاً عن خسائره بسبب إجراءات الاحتلال الإسرائيلي وفق سلم تنازلي حسب حجم الضرر، فالمزارع الذي بلغت خسائره ألف دولار أو أقل يأخذ تعويضاً بقيمة ٧٠٪ من خسائره، وتتناقص النسبة كلما كانت الخسائر أكبر، وتصل لدى أصحاب الخسائر الكبيرة إلى ١٠٪ من قيمة الخسائر. وبدأ توزيع التعويضات في الأماكن الأكثر فقراً والأكثر تضرراً.

[١٥] يستهدف المشروع الكندي النساء الفلسطينيات من سن١٨ –٤٠ عاماً، وبخاصة من هن تحت خط الفقر، وصاحبات الأجور المنخفضة، والمطلقات، والأرامل، ومن لم يحالفهن الحظ بالتعليم. ويشمل المشروع ثلاثة أقسام:

١– البناء المؤسسي، ويهدف إلى:

- تحويل منهج الرفاه الاجتماعي المتبع في الوزارة إلى منهج للتنمية.
- زيادة حجم الخدمات المقدمة للنساء وتطوير قدراتهن.
- تشكيل هيكلية مناسبة للوزارة ترتكز على التعاون بين الدوائر والوزارات الأخرى والمجتمع المدني، ودعم منهج الإبداع والابتكار وتطويره.

٢– تطوير مركزين للمرأة في قطاع غزة: يهدف هذا القسم إلى تطوير مركزين أحدهما في جباليا والآخر في النصيرات، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للعمل الإنمائي UNDP من خلال التالي:

- خلق سياسات وإجراءات في المركزين، بحيث تصبح نماذج مجتمعية لتطوير أوضاع المرأة.
- العمل بمنهج التطوير والتدريب بدءاً من الرفاه الاجتماعي.
- إنشاء لجان أصدقاء للمركز بتشجيع المجتمع المحلي (تطوع للمشاركة في أنشطة المراكز).
- تطوير مهارات المرأة وتثقيفها صحياً، وثقافياً، وتثقيفها بروح قضايا الجندر.

٣ – تطوير التدريب التقني والمهني: يضم هذا القسم عدة برامج تدريبية للمرأة تتناسب وحاجة السوق وتساعد المرأة في إيجاد فرص عمل في الأسواق والمشاريع الصغيرة، وسيتم في هذا المجال:

- تطوير برامج التدريب المهني والتقني في ستة مجالات.
- تدريب وتخريج ٢٠٠ امرأة خلال السنة ودخولهن إلى سوق العمل.

- تدريب وتخريج ٤٠٠ امرأة في برامج تدريبية (تصنيع الغذاء -حرف تجميعية -تكنولوجيا المعلومات ... الخ).
- انخراط النساء والخريجات في برامج المشاريع والحصول على قروض لتمويل المشاريع.
- زيادة الوعي في المجتمع الفلسطيني حول قضايا العمل والمرأة العاملة.
- ومن الخدمات التي يقدمها حالياً المشروع مساعدة الطلبة في مجال دروس التقوية، وبخاصة طلبة الثانوية العامة، من ذوي الأسر الفقيرة والمسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية بحالات اجتماعية.

[١٦] عملت وزارة الصحة على تطوير آليات عملها من خلال:

- تشكيل لجنة للسياسات العليا تتكون من وزير الصحة ووكيل الوزارة ومديرها العام.
- رفع جاهزية الدوائر الصحية المختلفة لمتابعة تنفيذ المحاور الرئيسية لخطة الطوارئ، كل منها حسب اختصاصه، فمثلاً تقوم دائرة الصيدلة ومخازنها بالإشراف على الأدوية وكفاءة توفيرها وتوزيعها، وجدولة عمليات التوزيع على المستشفيات والمراكز الصحية في المناطق المختلفة حسب الحاجة.
- عقد اجتماعات دورية لمسؤولي الدوائر الصحية وإدارات المراكز الصحية والعيادات الأولية مع لجنة الطوارئ لعرض الاحتياجات، والمعوقات وسبل حلها، والمستلزمات الواجب توفيرها وسبل الحصول عليها.
- قسمت الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مناطق يقوم على إدارتها ومتابعة شؤونها مديرون، وتقوم كل منطقة بعقد اجتماعات دورية لتقييم الأوضاع الصحية فيها من احتياجات ومعوقات ومستلزمات وترفع تقريرها للجنة الطوارئ الصحية.
- فيما يخص الجسم التنفيذي في الوزارة، فعدا عن رفع درجة الالتزام والتجاوب مع السياسات العامة التي تطورها الوزارة لمواجهة الظروف الطارئة، فإن عمل هذا الجسم بقي كالمعتاد لتوفير الخدمات الطبية لمجمل السكان في الضفة والقطاع. أخذاً بعين الاعتبار زيادة عدد الكادر الوظيفي في وزارة الصحة لرفع درجة تغطية القطاع الصحي لاحتياجات المجتمع.

[١٧] اتخذت الوزارة الإجراءات التالية (وزارة التربية والتعليم، ٢٢٠١: ٧-٩):

- الاستعانة بالمتطوعين من طلاب الجامعات والموظفين المتعلمين والمعلمين المتقاعدين لسد العجز من المعلمين في المدارس التي لم يستطع معلموها الوصول لها.
- الاستعانة بعمل المشرفين التربويين وموظفي المديريات والوزارة كمعلمين في المدارس في مناطقهم التي يوجد فيها عجز من المعلمين.
- نقل طلاب من المدارس في المناطق الخطرة أو المدارس المحتلة من قبل الجيش أو المدارس المقصوفة، أو التي تتعرض للقصف أو للاعتداء من الجيش أو المستوطنين، أو المدارس التي تقع تحت منع التجول المستمر إلى المدارس الآمنة بدوام مسائي. وفتح شعب إضافية في مدارس أخرى، وبخاصة لطلبة التوجيهي، وإعادة توزيع الطلبة في المدارس.
- الاستعانة بالمؤسسات العامة في نقل المعلمين إلى مدارسهم عبر الحواجز، وفتح شعب في الجوامع وفي بيوت وقاعات الأهالي والقطاع الخاص من أجل استمرار التعليم تحت كل الظروف.
- تقديم بيوت خاصة لإقامة المعلمين القادمين من مناطق أخرى أو الإقامة مع أصدقائهم بهدف الدوام في مدارسهم.

- نشر تعميم على الطلبة الخاضعين لحظر التجول للتوجه إلى أقرب مدرسة يصلون لها.
- تفويض الصلاحيات من المركز إلى مديريات التربية والمدارس باتخاذ القرارات الميدانية لحل المشاكل التي تعترض العملية التعليمية دون الرجوع للمركز، وبخاصة في مجال دوام المعلمين والطلبة والتنقلات المؤقتة للمعلمين والطلبة والتفاعل مع المؤسسات المحلية والمجتمع المحلي، وقد قامت وزارة التربية والتعليم بعمل تفويض لبعض الصلاحيات في مجال إدارة العملية التعليمية في المجالات التالية:

١- تقسيم المدارس في كل مديرية إلى مجموعات وإعطاء المزيد من الصلاحيات للمدارس والحرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المدرسة في الظروف الاستثنائية. والتواصل مع المدارس في المجموعة أو المجموعات الأخرى في ظل الإغلاقات المفروضة. هذا التقسيم هو مرحلة متقدمة في الإدارة اللامركزية في حالة استدامتها وتطوير مهامها ونقل سلطة اتخاذ القرارات من الوزارة والمديرية إلى الأفراد في المدرسة، سواء في الحالات الطارئة أو العادية. وقد حدد لكل مجموعة منسق من مديري المدارس أو رؤساء الأقسام أو المشرفين المقيمين لمتابعة العمل وتشكيل حلقة وصل مع المديرية. وقام مديرو المدارس في كل مجموعة بعقد اجتماعات دورية لتنسيق العمل فيما بينهم، ولتوزيع المعلمين على مدارس المجموعة حسب احتياجات العملية التدريسية. ولاتخاذ القرارات المتعلقة بمدارس المجموعة في نقل الطلاب من مدرسة إلى أخرى في الظروف الاستثنائية.

٢- إعطاء الصلاحية لمدير المدرسة بتوزيع الحصص على المعلمين الملتحقين من مدارس أخرى وفق إمكاناتهم وتخصصاتهم، وإعطاؤه الصلاحية في التواصل مع المجتمع المحلي واستقبال المتطوعين وإشراكهم في العملية التعليمية.

٣- إشراك المعلمين الذكور بتدريس مدارس الإناث والعكس وفق الحاجة.

[١٨] ازداد عدد وكمية المساعدات الطارئة وهي عبارة عن مواد تموينية، وقد بلغ إجمالي المبلغ للمساعدات ١٥,٣٠٨,٠٠٠ شيكل من بداية العام ٢٠٠٢ إلى ٣١ آب ٢٠٠٢. وهي عبارة عن مساعدات تموينية (دقيق، سكر، حليب، ... الخ). ومصدر هذه المساعدات:

١. برنامج الغذاء العالمي: WFP وإجمالي مساعداته العام٢٠٠٢ بلغت ٤٤٧,٩ وحدة غذائية.

٢. مصر: مواد غذائية (طرود)، مكونة من ٢٠ ألف عبوة سيرج من حجم٣ لتر، و٥٩٦٣ رزمة سكر من وزن٢٠ كيلوغراماً، و٢٠٨٤٦ عبوة حليب من وزن نصف كيلوغرام.

٣. إيطاليا: أرز وعبوات زيت طعام من وزن كيلو واحد.

٤. أسبانيا: ١٦ ألف عبوة حليب مجفف من وزن٤٠٠ غرام، و١٧ ألف عبوة شاي من وزن ١ كيلوغرام، و٧٠ ألف عبوة فول من وزن كيلوغرام واحد، و٣٥ ألف عبوة سيرج من حجم ٣ لتر. و٧٤٤ شوال فاصوليا من وزن ٥ كيلوغرامات للشوال، و٧٤ ألف علبة بندورة.

وتعاونت الوزارة مع وزرة التموين العام ٢٠٠٢ في توزيع المساعدات العينية التالية: ٨٠ ألف علبة سمنة، وزن العلبة كيلوغرام، و٨٥ ألف كيلو رز، ٨٥ ألف كيلوغرام سكر، ١٧ ألف لتر سيرج، ١٧ ألف كيلوغرام طحين.

[١٩] فمثلاً، قامت وزارة التموين بتوزيع بعض المواد الغذائية خلال الأشهر الأولى من الانتفاضة على بعض المواقع المحاصرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، مثل يطا في محافظة الخليل، وقرية عطارة في محافظة رام الله، وبعض قرى محافظة جنين، حيث تم توزيع طرود تحتوي على مواد غذائية بقيمة ١١٥

شيكلاً، ويتكون كل طرد من ١٠ كغم سكر، و١٠ كغم طحين، و٣ كغم زيت، ومعلبات، وسمن. وقد تلقت الوزارة تلك المساعدات العينية من العراق وسوريا وبعض الدول العربية الأخرى. وتقدر هذه المساعدات بحوالي ٥ ملايين شيكل، تم السماح بإدخال بعضها، في حين انتهت مدة استعمال البعض الآخر في الأردن قبل أن تسمح بإدخاله السلطات الإسرائيلية.

٢٠. يشتمل مقترح البرنامج على توفير ١٥٠ مليون دولار لتشغيل العمال في الزراعة، و٢٨ مليون دولار، قابلة للتجديد، لتمويل مشاريع يحددها القائمون على برنامج صمود، ولم يجر تحديد هذه المشاريع حتى الآن. و١٥٠ مليون دولار لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة (التي يبلغ رأسمالها ما بين ٢٠٠- ٣٠٠ ألف دولار)، بحيث تحصل الشركة على قروض طويلة الأجل بقيمة ١٠٠-٢٠٠ ألف دولار، وبفائدة ٢٪، على أن يسبق الصرف إجراء مسح للشركات العاملة في مختلف المحافظات، ٤٠-٥٠ مليون دولار لوزارة المالية مخصصة للشركات التي لديها عائدات لدى وزارة المالية، مثل شركات الأدوية التي لها ديون بحوالي ٢٠ مليون شيكل على وزارة المالية، بحيث تقوم وزارة المالية بإعادة ضريبة القيمة المضافة للشركات التي تستورد بضائع مفيدة لمشروع معين في فلسطين.

٢١. على سبيل المثال تقوم بلدية غزة بتنفيذ المشاريع التالية حالياً، وجزء مهم منها ينفذ بتمويل خارجي، وبخاصة من البنك الدولي (الصفحة الإلكترونية لبلدية غزة):

اسم البرنامج	اسم المشروع	طبيعة الأعمال	الجهة المانحة	قيمة التمويل ($)
ذاتي	المسلخ	مجاري	بلدية غزة	٢,٠٠٧,٦٧٠
ذاتي	سوق الشيخ رضوان	إنارة وتقسيم بسطات	بلدية غزة	٢٠٦,١٢٥
ذاتي	المسلخ الجديد	استكمال أعمال معدات المسلخ	بلدية غزة	٣١٥,٠٠٠
ذاتي	خط مياه ناقل	مياه	بلدية غزة	٩٠٩,٥٢٧
ذاتي	لوحة كهرباء	كهرباء	بلدية غزة	٢٧,٨٦٠
ذاتي	النادي الأهلي	طرق	بلدية غزة	٣٧,٥٠٠
ذاتي	منتزة بلدية غزة	توريد وتركيب مظلات خشب	بلدية غزة	٢٥,٩٠٠
ذاتي	الصدقات	معرش	بلدية غزة	٦٤,٢٠٠
EU	تطوير مزرعة النفايات	حفر بئر مياه وتركيب مولد	الاتحاد الأوروبي	١١٤,٠٠٠
EU	تطوير مزرعة النفايات	معالجة النفايات	الاتحاد الأوروبي	٧١,٨٤٠
MIDP	رفع الكفاءة الإدارية والمالية والفنية	-	البنك الدولي	٨٠٠,٠٠٠
MIDP	تطوير منطقة الزيتون	مخططات	البنك الدولي	٦٠,٦٢٥
MIDP	توريد إسفلت ساخن	توريد	البنك الدولي	١٨٩,٥١٦
MIDP	تطوير منطقة الدرج	بنية تحتية	البنك الدولي	١,٢٠٠,٠٠٠
MIDP	تطوير منطقة اجديدا	بنية تحتية	البنك الدولي	٤٩٦,٧٣٨
MIDP	تطوير شارع صيام	بنية تحتية	البنك الدولي	٣٥٤,٣١٦

[٢٢] شملت العينة المؤسسات التالية: الإغاثة الطبية، والإغاثة الزراعية، ومركز إبداع المعلم، والضمير، والاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية، ونقابة المهندسين، وغرفة تجارة رام الله، ولجنة زكاة جنين، وجمعية الصلاح الإسلامية في غزة، واتحاد لجان العمل الصحي في غزة، واتحاد نقابات العمال في غزة، وجمعية التوفيق للصيادين وجمعية المرأة العاملة والتنمية.

[٢٣] وعلى سبيل المثال ذكرت الإغاثة الزراعية الفلسطينية أنها نجحت في زيادة أعداد المتطوعين في تنفيذ مشاريعها بنسبة ٦٨٪ العام ٢٠٠٢ مقارنة بالعام الذي سبقه. وبلغ عدد الأيام التطوعية التي نفذتها الإغاثة الزراعية ٨٠٥٥٠ يوم عمل العام ٢٠٠٢، قام بها ١٢٨٥٠ متطوعاً. وقدرت مساهمة هؤلاء بأنها تساوي عمل ٣١٠ موظفين للعام الكامل، أي ضعفي قدرة طاقم الإغاثة مدفوع الأجر (الإغاثة الزراعية، التقرير السنوي ٢٠٠٢).

[٢٤] فعلى سبيل المثال، قامت الإغاثة الطبية بتكوين العيادات المتنقلة، وكونت ١٦ عيادة متنقلة، بدأت عملها خلال الانتفاضة. وتتكون كل عيادة متنقلة من ٢-٣ أطباء وعاملات صحيات وفني مختبر ومتطوعين. وتقوم هذه العيادات بزيارات القرى، وتقوم العيادة المتنقلة بزيارة قرية معينة حسب سلم أولويات في اختيار القرى، يقوم هذا السلم على اختيار القرى التي تتعرض لحصار مشدد، أو بروز أحداث جديدة فيها مثل اقتحام أو منع تجول، وما شابه. وتستغرق الزيارة ما بين ٦-٧ ساعات. ويتم العمل بالتنسيق والتعاون مع أهل القرية، الذين يختارون المكان المناسب لتمركز العيادة المتنقلة. وتتم معالجة ما بين ١٠٠-٣٠٠ حالة في كل زيارة، حيث تقدم لهم الخدمة الطبية، بما فيها تزويدهم بالأدوية مجاناً. وتزور هذه العيادات ما بين ٣٠-٤٠ قرية سنوياً، وبلغ عدد الذين استفادوا من خدمات هذه العيادات حوالي ٢٢٣,٠٠٠ شخص العام ٢٠٠٢ وفقاً لما صرح به أحد مسؤولي الإغاثة الطبية.

[٢٥] يشير التقرير السنوي ٢٠٠٢ لجمعية الإغاثة الزراعية إلى مساهمة برنامج التسليف في تسجيل ٦ تجمعات كجمعيات تعاونية، وتوفير ٢٥٠ ألف دولار، أي ١٥٨٪ من قيمة المبالغ المخطط لها. ووزعت في إطار هذا البرنامج ٢١٩ قرضاً فردياً وجماعياً، ووفر البرنامج ٣٧٥ مشروعاً إنتاجياً واستثمارياً للمستفيدات (جمعية الإغاثة الزراعية، التقرير السنوي ٢٠٠٢).

[٢٦] نوعت لجنة زكاة جنين من برامجها وخدماتها في المحافظة، وتشمل برامجها وخدماتها: برنامج كفالة اليتيم، برنامج المساعدات للأسر الفقيرة، برنامج خدمات صحية، وقد قامت اللجنة بإنشاء مستشفى الرازي في مدينة جنين، ويبلغ عدد الأسرّة فيه ٤٥ سريراً، ويتميز بوجود التخصصات النادرة غير الموجودة في مستشفى الحكومة في المدينة، وأنشأت اللجنة مدرسة الإيمان في مدينة جنين، بالإضافة إلى إشرافها على نشاط عشرات مراكز تحفيظ القرآن في المحافظة. وتعمل اللجنة على استدراج تمويل لمشاريع مهمة مثل إنشاء بيت أيتام متكامل في المحافظة، وبرنامج رعاية الأسر الفقيرة من خلال مشاريع تأهيلية. وتسعى اللجنة إلى إنشاء مشاريع استثمارية تابعة لها مثل مخبز آلي، ومصنع ألبان.

[٢٧] وقدم الاتحاد العام لنقابات العمال مساعدات مالية تتراوح ما بين ٥٠٠-٧٥٠ شيكلاً لحوالي ١٣٧ ألف عامل خلال الانتفاضة، وهي مساعدات ممولة من قبل الرئيس ياسر عرفات، واللجنة السعودية لدعم الانتفاضة، والوليد بن طلال. وكذلك قدم الاتحاد مساعدات غذائية إلى ٢٠٠ ألف أسرة من أسر العمال العاطلين عن العمل، وقد جرى اختيار المستفيدين من قبل اللجان العمالية التي جرى تشكيلها في المواقع كافة لتسهيل عملية الاتصال بالعمال. ووفر الاتحاد تأميناً صحياً مجانياً للعمال المسجلين في النقابة بموجب قرار من الرئيس. ويستطيع أي عامل الاستفادة من التأمين الصحي إذا دفع رسوم عضوية رمزية، وهي ٥ شواكل. وعملت النقابة على بناء بعض مشاريع الإسكان حسب توفر التمويل، وتمكنت هذه الإسكانات من تشغيل ٧٦٠ عاملاً خلال سنوات الانتفاضة.

[٢٨] نفذ مشروع الطوارئ خلال فترة الاجتياحات لمدن الضفة الغربية، وقدمت خلاله الإغاثة مساعدات غذائية لحوالي ٦٤ ألف أسرة بقيمة تزيد على ١٠٠ ألف دولار أمريكي. ووزعت الإغاثة الزراعية حوالي ٣ آلاف حقيبة مدرسية على طالبات من العائلات المحتاجة والمتضررة، ونفذت برنامج العمل مقابل الغذاء الذي استفاد منه ١٢,٥ ألف عائلة، منهم ٦ آلاف في قطاع غزة، تلقوا نحو ٧,٥ ألف طن من المواد الغذائية بقيمة ٢,٦ مليون دولار أمريكي. وساهمت الإغاثة الزراعية في تقديم مساعدات عينية ومادية لـ ١٦٠ ألف أسرة بقيمة ٩٤ ألف دولار بالتعاون من مؤسسات حليفة داخل الخط الأخضر. وبلغت قيمة المساعدات الإنسانية التي قدمتها الإغاثة الزراعية العام ٢٠٠٢ حوالي ٣,٦ مليون دولار أمريكي. وتظهر البيانات المالية للإغاثة الزراعية أن حصة مشاريع الطوارئ والتشغيل تزيد على ٣٦٪ من إنفاق المؤسسة العام ٢٠٠٢ (الإغاثة الزراعية، التقرير السنوي ٢٠٠٢).

نفذت الإغاثة الزراعية برنامجاً للطوارئ شمل حملة قطف الزيتون التي نفذت في مختلف المحافظات من خلال لجان الطوارئ التي شاركت الإغاثة الزراعية في تشكيلها، وبالتعاون مع اتحاد لجان العمل الزراعي واتحاد الشباب، حيث جرى تجنيد المتطوعين لقطف الزيتون القريب من الطرق الالتفافية والمستوطنات. وشرعت، أيضاً، في تنفيذ تأهيل ٩٠ كيلومتراً من الأراضي الزراعية، ونفذ منه حتى نهاية تموز ٢٠٠١ شق ٢٨ طريقاً زراعياً في ٢٦ موقعاً، وتم تشغيل ٦٥٠ عاملاً في هذا المشروع بواقع ٥٥٤٤ يوم عمل. وبدأت الإغاثة الزراعية في توزيع الأشتال والبذور للحدائق المنزلية (الحاكورة)، لأكثر من ١٠ آلاف عائلة في حوالي ١٠٠ قرية، وتم تشغيل ٦٥٠ عاملاً في هذا المشروع، وبلغ عدد الأسر المستفيدة منه ٧٠٠٠ أسرة حتى نهاية تموز ٢٠٠١، وحصلت كل عائلة على كمية من الأرز والطحين والمواد الغذائية الأخرى، وتمت زراعة ٣٦٧٠ دونماً في إطار هذا المشروع، وتم توزيع أشجار تكفي لزراعة ٤٠ دونماً حتى تاريخ إجراء المقابلة. واستفاد من مشروع التصنيع الغذائي، الذي يهدف إلى مساعدة العائلات الريفية على حفظ فائضها الزراعي، ٧٥٠٠ عائلة من مختلف المحافظات الفلسطينية، واستفاد من مشروع توزيع بذور الأعلاف والمحاصيل الحقلية في إطار مشروع تحسين الأمن الغذائي ١٦٦٢ مزارعاً حتى نهاية تموز ٢٠٠١. ونفذت ثلاثة مشاريع للمياه من خلال توزيع ٥٠٠ خزان، سعة الخزان ٥ آلاف لتر، لأغراض الشرب في حوالي ٧٢ قرية، ووزعت في المواقع المحرومة من شبكات المياه، وشمل المشروع ترميم ٢٢٠ بئراً لجمع مياه الأمطار في محافظات الضفة الغربية، وفرت ٤٠٤٣ يوم عمل لـ ٤٤٠ عاملاً. ودعم بناء خزانات معدنية كبيرة سعة ٢٢٠ متراً مكعباً تستخدم لجمع مياه الأمطار من ظهر البيوت البلاستيكية واستخدامها في الري، واستفاد من هذا المشروع ٤٠ أسرة في ١٥ موقعاً، ووفر ١٠٠ يوم عمل لـ ٧٠ عاملاً. ووزعت أشتال الأشجار المثمرة بأسعار رمزية في إطار مشروع "شجرتان مقابل كل شجرة مقتلعة"، وتوزع الأشتال بالمجان على أصحاب الأشجار المقتلعة، وتم التركيز في هذا المشروع على قطاع غزة. وتقوم الإغاثة، أيضاً، بالمساعدة في تسويق زيت الزيتون بالتعاون مع اتحاد المزارعين، حيث سوقت ٥٠٠٠ صفيحة، استفاد منها ١٠٠٠ مزارع. ونفذت، أيضاً، مشروع بناء جدران استنادية لآبار المياه، وعمل في هذا المشروع ٣٥١ عاملاً بواقع ٣١٩٩ يوم عمل. وتم بناء ١٨٥ بركة بلاستيكية لتجميع مياه الأمطار في ١٥ موقعاً، وعمل في هذا المشروع ٢٤١ عاملاً خلال ١١٠٠٠ يوم عمل. وجرى توفير ٥٠٠ يوم عمل في إطار مشروع تشجير الأماكن العامة في قطاع غزة. وجرى تسويق ٣٠٠٠ تنكة جبنة بلدية (مقابلة مع أحد مسؤولي الإغاثة الزراعية).

[٢٩] وشمل برنامج المساعدات الذي قدمه اتحاد لجان العمل الصحي ما يلي:

- برنامج من أسرة إلى أسرة تم تبني٩٠ أسرة.

- ورد للاتحاد مساعدات مالية لمرة واحدة استفاد منها٥١ أسرة بمبلغ ٣٠٠ شيكل لكل أسرة.
- ورد للاتحاد مساعدات عينية مثل (أرز، سكر، دقيق، لحوم أضاح) وزعت عن طريق العيادات والمستشفى.
- تحويل برنامج التبني C.C.C الاتحاد وليس عن طريق مجموعة حق العودة، لتجنب بعض العراقيل، وقد تم ذلك وبلغ مجموع الأسر المتبناة عن طريقهم ٧٤ أسرة.

٣٠. وقدمت النقابة، أيضاً، لكل مهندس عضو فيها جرح خلال الانتفاضة مساعدة بقيمة ٥٠٠ دينار، واستفاد من هذه المساعدة ١٠ مهندسين. وقدمت ١٠٠٠ دينار لأسرة ٣٢ مهندساً أسيراً حتى نهاية العام ٢٠٠٢. وقدمت مساعدات طارئة لنحو ١٠٠ مهندس بقيمة ٢٠٠ دينار وفقاً لتوصيات لجان الفروع. وصرف ٧٥ ألف دولار للمهندسين الذين تعرضت مكاتبهم أو منازلهم لأضرار جراء العدوان الإسرائيلي، ويتم ذلك من خلال لجنة مسح الأضرار. وقد جرى رفع تقرير بالأضرار إلى البنك الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية، ونقابة المهندسين الأردنيين، وبعض النقابات العربية لتغطية الخسائر التي لحقت بالمهندسين الفلسطينيين، ولم يستجب أحد إلا نقابة المهندسين الأردنيين التي رصدت ١٠٠ ألف دينار أردني لهذا الغرض.

٣١. عدد المنتسبين لجمعية التوفيق من الصيادين الذين يمارسون المهنة ثلاثة آلاف صياد في قطاع غزة، إلا أن المنتفعين من عمل هذا القطاع يصل إلى ١٥,٠٠٠ شخص، وهؤلاء يرتبط عملهم بشكل مباشر بعمل الصيادين، مثل أصحاب وسائل النقل وعربات الكارو، هناك بيوت مفتوحة لتنظيف بعض أنواع السمك مقابل أجر يتقاضونه من قبل الصيادين (الملاحظ أن هذا النوع من العمل تقوم به النساء)، وهناك من يعملون في مجالات أخرى مرتبطة بمهنة الصيد؛ مثل المحلات التجارية التي تبتاع أدوات الصيد وبعض التجار الصغار والمتجولين الذين يبيعون الأسماك.

٣٢. تمت إقامة ٢١ وحدة سكنية لأصحاب المنازل المدمرة في رفح بإشراف جمعية الصلاح الإسلامية وتمويل من ائتلاف الخير وجمعية الهلال الأحمر الإماراتي ومشروع خلق فرص عمل jpc، وبالتعاون مع وزارة الأشغال العامة والإسكان، وبلغت كلفة الوحدة السكنية الكاملة ٢٣ ألف دولار، وقامت جمعية الصلاح الإسلامية ببناء سبع وحدات سكنية بديلة لمساكن دمرتها القوات الإسرائيلية عند حاجز أبو هولي شرق مدينة دير البلح وسط قطاع غزة، والمغراقة جنوب مدينة غزة. ويجري العمل في ترميم ٤٠ منزلاً في حي الدرج بمدينة غزة تعرضت للقصف الإسرائيلي (الصفحة الإلكترونية للجمعية).

٣٣. فيما يلي تقرير صادر عن إحدى مؤسسات الدعم الرئيسية للشعب الفلسطيني، توضح أولويات دعمها، وهو تقرير عن هيئة مساعدات الإغاثة الإسلامية العالمية بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من بداية الانتفاضة حتى ١٣ نيسان ٢٠٠٢:

١- كفالة (١٨٩٠) يتيماً ويتيمة تحت رعاية (١٤) جمعية خيرية محلية في فلسطين بمبلغ (١,٩٢٧,٢٩٢) ريالاً سعودياً.

٢- تحويل مبلغ (١,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي لجمعية القدس لرعاية الأيتام.

٣- تحويل مبلغ (١,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي للجمعية الخيرية الإسلامية لرعاية الأيتام.

٤- تحويل مبلغ (٩٢٨,٢٠٠) ريال سعودي لكفالة أيتام جدد في فلسطين.

٥- تنفيذ إغاثة عاجلة ودعم مقطوع لعلاج مصابي الانتفاضة بمبلغ (١,٢٣٨,٣٢١) ريالاً سعودياً.

٦- شحن (٣) حاويات تحتوي على ملابس جاهزة وبطانيات وأحذية وزنها (٣٧,١٥٠) كيلوغراماً، وتكلفتها (٧٩١,٦٨٥) ريالاً سعودياً.

٧- المساهمة في شراء تجهيزات طبية لمستشفى المقاصد الخيرية بالقدس بمبلغ (٨٨,٩٩٥) ريالاً سعودياً.

٨- المساهمة في توفير معدات طبية لمستشفى جنين بمبلغ (٣٧,٤٨٥) ريالاً سعودياً.

٩- المساهمة في شراء أدوية للمستشفى الأهلي بالخليل بمبلغ (٤٠,٠٨٧) ريالاً سعودياً.

١٠- المساهمة في شراء أدوية لمستشفى جنين بمبلغ (٤٠,٠٨٧) ريالاً سعودياً.

١١- المساهمة في شراء أدوية لمستوصف الجمعية الإسلامية في غزة بمبلغ (٤٠,١٠٢) ريالاً سعودياً.

١٢- المساهمة في شراء أدوية للجنة زكاة نابلس بمبلغ (٤٠,٠٨٧) ريالاً سعودياً.

١٣- المساهمة في شراء أجهزة ومعدات طبية للمستشفى الأهلي بالخليل بمبلغ (٤٧٧,٥٧٠) ريالاً سعودياً.

١٤- المساهمة في شراء تجهيزات طبية لمستشفى محمد علي المحتسب التابع لعيادة الهلال الأحمر الفلسطيني بالضفة الغربية بمبلغ (١١١,٠٠٠) ريال سعودي.

١٥- المساهمة في شراء أدوية ومستلزمات طبية لمستوصف جمعية طولكرم بمبلغ (٧٥,٠٠٠) ريال سعودي.

١٦- المساهمة بـ (٥) سيارات إسعاف جديدة للمستشفيات الفلسطينية وهي المستشفى الأهلي بالخليل التابع لجمعية أصدقاء المريض، ومستشفى الرازي في جنين، ومستشفى الزكاة في طولكرم، وسيارتين لمستشفى المقاصد الخيرية في القدس، سلمت منها أربع سيارات، وسيتم إرسال الخامسة عند السماح بفتح المعابر إلى فلسطين، حيث بلغت قيمتها وتكلفة شحنها (٣١٠,٦٩٥) ريالاً سعودياً.

١٧- تنفيذ برنامج إفطار صائم في شهر رمضان ١٤٢١هـ بمبلغ (١٦٠,٠٠٠) ريال، سعودي وفي شهر رمضان ١٤٢٢هـ بمبلغ (١٦٠,٠٠٠) ريال سعودي عن طريق (١٧) لجنة من لجان الزكاة.

١٨- مساعدات فردية بمبلغ (٧٥٨٦) ريالاً سعودياً لعدد (١٢) حالة.

١٩- كفالة طالبة بمبلغ (٩٢٨) ريالاً سعودياً، ومساعدة طالب بمبلغ (٢٠٠٠) ريال سعودي.

٢٠- إضافة إلى تحويلات نقدية للحساب الموحد للجنة السعودية لدعم الانتفاضة عبارة عن تبرعات نقدية، وإضافة إلى قيمة مبيعات تبرعات عينية أخرى شملت سيارات وقطع أراض وكميات من الذهب والمجوهرات بلغت (٨,٠٨٩,٥٨٩) ريالاً سعودياً. وبذلك يكون إجمالي المصروفات لدعم انتفاضة وصمود الشعب الفلسطيني خلال الفترة من بداية الانتفاضة في رجب ١٤٢١هـ وحتى ١٤٢٣/١/٣٠هـ مبلغ (١٦,٥٦٦,٧٠٩) ريالات سعودية. http://www.iirosa.org/index.html.

[٢٤] تشير الدراسات المتعلقة بتمويل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية قبل الانتفاضة الحالية إلى اعتمادها الكبير على التمويل الخارجي (انظر: شلبي، ٢٠٠٠)، ومن المبرر الافتراض أن درجة هذا الاعتماد ازدادت خلال الانتفاضة بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. وتتوزع الجهات التي تمول هذه المنظمات إلى الفئات التالية:

- البنك الإسلامي للتنمية، وهو عنوان طلب المساعدة من عدد كبير من المؤسسات، وبخاصة المساعدات المتعلقة بصرف التعويضات للمتضررين من القمع الاحتلالي.
- الجهات العربية، الرسمية والشعبية، مثل الإمارات العربية المتحدة التي تبرعت بخمس سيارات إسعاف للإغاثة الطبية، واللجنة الشعبية السعودية لدعم الانتفاضة التي ساهمت في تقديم الدعم للعمال العاطلين عن العمل، ونقابة المهندسين الأردنيين التي رصدت ١٠٠ ألف دينار لمساعدة المهندسين الفلسطينيين المتضررين. وهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية بالمملكة العربية السعودية، وغيرها العديد من المنظمات الشعبية العربية. وتقدم منظمات إسلامية عربية وأجنبية (عاملة في أوروبا وأمريكا) مساعداتها إلى منظمات غير كمية فلسطينية معينة.
- الجاليات الفلسطينية في الخارج، والفلسطينيون في الداخل (مناطق ١٩٤٨)، وأفراد عرب، وبخاصة الأمير طلال بن عبد العزيز.
- التمويل الأوروبي والأمريكي، من وكالات التنمية الحكومية، أو من مؤسسات غير حكومية، مثل Ford Foundation, DFID, Oxfam, MAB, ECO والقنصلية الأمريكية والمجلس الثقافي البريطاني، واليونيسيف. وبالإجمال فان مصدر التمويل الأوروبي والأمريكي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية مصدره الرئيسي أو معظمه، في المآل الأخير، حكومي من الجهات التالية: الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وكندا.
- مؤسسات دولية، مثل البنك الدولي الذي مول مشروعاً خاصاً لدعم المنظمات غير الحكومية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرهما.

ومن الواضح أن لهذه الجهات الممولة دوافع مختلفة، ولها أحيانا اشتراطاتها السياسية، التي يعبر عنها بوضوح في بعض الأحيان، مثلما فعلت الجهات الأمريكية، أو بعض برامج الاتحاد الأوروبي، مثل برنامج "شعب لشعب"، الذي يشترط الشراكة الفلسطينية الإسرائيلية في تنفيذ المشاريع التي يمولها.

[٣٥] وبصورة خاصة المنظمات غير الحكومية المنضوية في إطار شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، التي عملت على إيجاد موقف موحد، قدر الإمكان، يجمع على رفض تعامل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية مع الشروط الأمريكية الحالية.

الفصل الرابع

استراتيجيات التكيف المقاوم في المجتمعات المحلية

استراتيجيات التكيف المقاوم في المجتمعات المحلية

ترافقت الإجراءات التي اتخذتها المؤسسات الفلسطينية الحكومية وغير الحكومية للتأقلم مع التغيير الحاصل بفعل سياسات الاحتلال الإسرائيلي، التي هدفت إلى إلحاق أكبر ضرر بالمجتمع الفلسطيني مع مبادرات في المجتمعات المحلية الفلسطينية، فقد أدى الحجم الكبير للضرر الذي لحق بالمجتمع الفلسطيني ومؤسساته المختلفة إلى عجز هذه المؤسسات عن الإيفاء بمتطلبات التكيف المقاوم، وبخاصة أن وتيرة التدهور الحاصل في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية كانت عالية، ويصعب تطوير أداء هذه المؤسسات بالوتيرة نفسها للتغلب على التحديات. استدعى هذا الوضع قيام المجتمعات المحلية بالعمل على سد جزء من الثغرة عبر مبادرات محلية، وقد جاءت هذه المبادرات كتعبير عن التكيف المقاوم بأشكال مختلفة.

يتناول هذا الفصل الإجراءات الإسرائيلية بحق المجتمعات المحلية المبحوثة، والآثار التي ترتبت عليها، ثم يتناول بالتحليل المبادرات المحلية التي طورتها المجتمعات المحلية في إطار أفعال التكيف المقاوم للتغلب على التدهور الحاصل بفعل سياسات الاحتلال الإسرائيلي.

الإجراءات الإسرائيلية على المواقع المبحوثة والآثار المترتبة عليها

واجهت الأراضي الفلسطينية إجراءات إسرائيلية تعسفية هدفت إلى قمع الانتفاضة والقضاء عليها، وقد شكل الإغلاق، الذي فرضه الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية وعزلها عن الخارج وتقطيع أوصالها في الداخل، أهم الإجراءات الإسرائيلية القمعية التي طالت كل التجمعات السكانية الفلسطينية، بل وكل فرد فلسطيني، حيث عزل الإغلاق التجمعات الريفية عن مراكز المدن التي ترتبط بها في حياتها الاقتصادية والإدارية، وبالتالي كان لهذا الإغلاق آثاره الاجتماعية والاقتصادية على التجمعات السكانية المختلفة،

وعلى المواطنين كافة، بسبب الاعتمادية المتبادلة بين مختلف هذه التجمعات في الجوانب المختلفة. وقد تباينت الآثار المترتبة على الإجراءات الإسرائيلية في المواقع المختلفة في الأراضي الفلسطينية، ويتأتى هذا التباين من اختلاف حدة الإجراءات نفسها التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على هذه المواقع، إضافة إلى الإمكانات والسمات التي يتمتع بها كل من هذه المجتمعات المحلية. وسنعرض في هذا القسم للإجراءات الإسرائيلية التي لحقت بالمواقع المبحوثة، ومن ثم سنعرض للآثار التي ترتبت على هذه الإجراءات.

الإجراءات الإسرائيلية على المجتمعات المحلية المبحوثة

واجهت المجتمعات المحلية المبحوثة إجراءات إسرائيلية قمعية كجزء من المواقع الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل عام، وقد تباينت الإجراءات الإسرائيلية القمعية على هذه المواقع. فقد تعرضت بعض المواقع المبحوثة لإجراءات قمعية شديدة للغاية شملت تدمير البنية التحتية وتدمير المرافق والمباني العامة والمنشآت الاقتصادية، وتعرضت هذه المواقع لخسائر كبيرة في الأرواح، وبخاصة أثناء الاجتياحات التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي فيها، كما تعرضت هذه المواقع لمنع التجول لمرات عديدة ولفترات طويلة، ما دمر الحياة الاقتصادية فيها. وبشكل عام، وصلت الحالة في هذه المواقع حد الكارثة وعلى المستويات كافة، ومن المجتمعات المحلية التي ينطبق عليها هذا الحال مخيم جنين، والبلدة القديمة في نابلس، وحي راس فطيس في بيت لحم، وحي البرازيل في رفح.

فمثلاً، تعرض مخيم جنين لخسائر كبيرة نتيجة لاجتياحه من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي في نيسان ٢٠٠٣، فقد تعرض المخيم لتدمير عدد كبير من المنازل، ووصل عدد الوحدات السكنية المدمرة إلى ٣٧٤ وحدة سكنية، حيث دمر حي الحواشين بكامله إضافة إلى عدد كبير من المنازل في الأحياء الأخرى من المخيم. كما سقط عدد كبير من الشهداء والجرحى وشرد الكثير من سكان المخيم. بالإضافة لذلك لحق بالمخيم دمار كبير في البنية التحتية، حيث أصيبت شبكات الكهرباء والماء بأضرار كبيرة ما ألحق معاناة كبيرة بسكان المخيم.

من الأمثلة الأخرى على هذا النوع من المجتمعات المحلية المبحوثة، البلدة القديمة في مدينة نابلس، حيث تعرضت مدينة نابلس، وبخاصة البلدة القديمة لدمار كبير على إثر اجتياحها من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي في بداية نيسان ٢٠٠٣، وقد عمد جيش الاحتلال إلى تدمير الكثير من المباني التاريخية في المدينة، ما أدى إلى فقدان الكثير من التراث المعماري المميز لمدينة نابلس القديمة،

كما شمل التدمير عدداً من البيوت والمحال التجارية القديمة ومصنعين للصابون، وأدى إلى تلف نسبة كبيرة من شبكات المياه والكهرباء والهاتف والصرف الصحي. وبالإضافة لهذا الدمار المادي، استشهد وجرح واعتقل عدد كبير من المواطنين، وشرد الكثير من الأسر نتيجة الدمار الذي لحق ببيوتها. وينطبق هذا الحال، أيضاً، على المواقع الثلاثة المبحوثة في قطاع غزة، وبخاصة حي البرازيل في مدينة رفح،١ فقد تعرض هذا الحي لتدمير عدد كبير من المنازل ولتشريد الكثير من سكانه بفعل الاجتياحات المتكررة من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي.

وبشكل عام، وصلت الحال في هذا النوع من المجتمعات المحلية المبحوثة إلى حد الكارثة، لما تعرضت له من دمار وتخريب، وإلى الخسائر البشرية الكبيرة، وبخاصة أثناء الاجتياحات الإسرائيلية لها، حيث ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي مجازر بشعة فيها، وصفت من قبل الكثير من المؤسسات الدولية بجرائم حرب، وبخاصة في مخيم جنين، كما جاء في تقريري الأمم المتحدة وأمنستي. ومن الملاحظ أن هذه المواقع جميعها تقع ضمن مناطق (أ) حسب التصنيفات السياسية الأمنية لاتفاقيات أوسلو.

بالمقابل، تعرضت بعض المواقع إلى درجة أقل حدة من الإجراءات الإسرائيلية، اشتملت هذه الإجراءات على منع التجول والاعتقالات واستشهاد بعض أبنائها، إضافة إلى بعض التدمير للبنى التحتية، أو هدم المنازل وتجريف في الأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار المثمرة والحرجية، إلا أن هذه الإجراءات لم تكن بالدرجة نفسها التي تعرضت لها المواقع السابقة، ومن الأمثلة على هذا النوع من التجمعات بيرزيت، والمزرعة الشرقية، ومخيم الجلزون، وهي جميعاً تقع في المناطق (ب) حسب تصنيفات أوسلو.

وعلى سبيل المثال، تأثرت مدينة بيرزيت، أساساً، من إغلاق الطريق المؤدية إليها التي تصلها بمدينة رام الله، حيث كان لهذا الإغلاق آثار سلبية على جامعة بيرزيت وطلبتها التي تعتبر الرئة الأساسية للمدينة. فعندما يتم إغلاق ما يسمى بحاجز سردة، وبالتالي الطريق الواصلة بين مدينتي رام الله وبيرزيت تغلق عملياً الجامعة، ما يعني تفريغ المدينة من الطلبة الساكنين فيها والبالغ عددهم حوالي ٢٠٠٠ طالب/ة. عدا عن ذلك، لم تتعرض مدينة بيرزيت لأضرار مهمة خلال سنوات الانتفاضة، ويقترن ذلك مع حجم مساهمتها في أنشطة الانتفاضة والمقاومة التي كانت بشكل عام ضعيفة داخل المدينة. وفي هذا السياق يقول أحد سكان المدينة:

"على الرغم من وجود أعداد كبيرة من طلبة جامعة بيرزيت الذين يسكنون في المدينة وفي القرى المجاورة، والذين من المفترض أن يشكلوا تجمعاً طلابياً نشطاً سياسياً وفاعلاً في الأنشطة المقاومة، كما كان عليه الحال تاريخياً، فإن مستوى الأنشطة المقاومة في مدينة بيرزيت خلال انتفاضة الأقصى، تراجع بشكل كبير مقارنة مع الانتفاضة الأولى أو مع سنوات الثمانينيات والسبعينيات، ولم يبرز أي دور مقاوم لطلبة الجامعة تحديداً. ففي الوقت الذي تتعرض فيه قوات الاحتلال إلى المواجهة والصدام في أغلب المناطق الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في ظروف الانتفاضة، تمر دوريات الاحتلال في مدينة بيرزيت دون أي نوع من الاحتكاك أو المقاومة، وقد كان هذا الوضع معكوساً تماماً في السابق".

ويمكننا القول من خلال دراسة حالة مدينة بيرزيت إن هذه المدينة تعرضت لأضرار اقتصادية واجتماعية ناجمة عن الإغلاق الشامل وتقطيع الأوصال للأراضي الفلسطينية، ولم تكن نتيجة الاستهداف المباشر لها من قبل قوات الاحتلال. ولتوضيح الصورة، يمكن إيراد الأضرار التي لحقت ببيرزيت على النحو التالي:

لحقت ببيرزيت أضرار اقتصادية تمثلت في فقدان عدد من العائلات لمصدر دخلها الأساسي التي كانت تعتمد فيه على العمل في سوق العمل الإسرائيلية، أو بالتعامل مع منشآت تجارية إسرائيلية وتجار إسرائيليين، وارتفاع تكلفة التنقل بين بيرزيت ورام الله من ٢ شيكل للطلبة و٢,٥ شيكل لغير الطلبة إلى ٤ شواكل، وتراجع الدخل من زراعة الزيتون لعدم القدرة على الوصول للأراضي المزروعة به، أو بسبب انخفاض أسعار الزيت لتراجع القدرة على التسويق، وبخاصة مع تراجع الكميات المصدرة للخارج بشكل كبير. ولحقت بمدينة بيرزيت، أيضاً، أضرار اجتماعية، وبخاصة في مجالي الصحة والتعليم نتيجة للإغلاق وانقطاع المدينة عن التجمعات السكانية الأخرى، وبخاصة المدن الرئيسية. بالمقابل، فإن الأضرار الأخرى الناجمة عن إجراءات مباشرة بحق المدينة كانت محدودة بالمقارنة مع النمط الأول من المجتمعات المحلية المبحوثة، ويمكن تلخيص الأضرار التي لحقت بها نتيجة الاستهداف المباشر في تكسير عدد من السيارات والبالغ عددها حوالي ١٠ سيارات، وتفجير دوار صغير في أحد المفترقات الرئيسية، وتفجير مقرات الأجهزة الأمنية (الشرطة، والمخابرات، والأمن الوقائي) الموجودة في المدينة،

واقتحام مقر البلدية عدة مرات وتفجير الأبواب الرئيسية له، وإصابة حوالي عشرة أشخاص بجروح واعتقال العشرات. يظهر مما تقدم محدودية الأضرار المباشرة التي لحقت ببيرزيت مقارنة بالمجتمعات المحلية من النمط الأول، وهو ما ينطبق، أيضاً، على المجتمعات المحلية من النمط الثاني.

ويمكن رصد نمط ثالث من المواقع المبحوثة وفقاً لطبيعة الإجراءات الإسرائيلية التي تعرضت لها هذه المواقع، وينطبق هذا النمط بشكل رئيسي على المواقع التي تقع بمحاذاة الحدود أو بمحاذاة المستوطنات أو بمحاذاة الطرق التي يستخدمها المستوطنون. فقد واجهت بعض المواقع المبحوثة إجراءات قمعية وعقابية مشددة من قبل الاحتلال الإسرائيلي الذي يتذرع دائماً بالحجج الأمنية الواهية، وقد تمثلت هذه الإجراءات في منع التجول لفترات طويلة واقتلاع الأشجار بحجج أمنية، وتخريب الأراضي الزراعية أو مصادرتها، وهدم المباني والمساكن، أو إغلاق مداخل التجمع وعزله كلياً عن التجمعات الأخرى، كما حصل في بلدة بيت أمر في محافظة الخليل التي تعرضت إلى إغلاق مداخلها وعزلها كلياً عن التجمعات الأخرى، حيث عزلت قوات الاحتلال الإسرائيلي هذا التجمع السكاني منذ بداية الانتفاضة بسد الطريق الرئيسي له ومنع السكان من الخروج، ما حرمهم من تسويق منتجاتهم الزراعية، وضرب اقتصاد التجمع بشكل كبير، وقد كان السبب الرئيسي في هذا الإجراء الإسرائيلي وقوع التجمع على الطريق الرئيسي بين مدينتي بيت لحم والخليل وهو طريق يستخدم من قبل المستوطنين بشكل كبير.

تبرز في هذا المجال المواقع التي تضررت بفعل جدار الفصل العنصري. ومن الأمثلة على ذلك من ضمن المجتمعات المحلية المبحوثة قرية زيتا في محافظة طولكرم التي تضررت بشكل كبير بفعل بناء جدار الفصل العنصري، ويمكن إيضاح هذه الحالة على النحو التالي:

تعرضت زيتا لمصادرات كبيرة من أراضيها، وبخاصة بعد تنفيذ بناء المرحلة الأولى من بناء جدار الفصل العنصري، وقد فقدت هذه القرية أيضاً عدداً من الآبار الزراعية التي يمتلكها أهل القرية ويستخدمونها لري أراضيهم، وبهذا أدت هذه الإجراءات التعسفية إلى فقدانهم لمواردهم الطبيعة الأساسية من أرض ومياه، وبالتالي فقدانهم مصادر رزقهم. وبالمجمل، أدت أعمال البناء في جدار الفصل إلى مصادرة ما يزيد على ٤٢٠ دونماً من أراضي القرية لإقامة الجدار والشوارع المحيطة به، وعلاوة على ذلك أدت إقامة هذا الجدار إلى عزل ٤٠٠ دونم أخرى بقيت غربي السور، وتسببت

أعمال الحفر والتسوية للأرض في تدمير الحقول الزراعية واقتلاع الأشجار، لاسيما أشجار الزيتون واللوزيات، وتشير تقديرات البلدية إلى خلع ما يزيد على ٦٠٠٠ شجرة. ومن ناحية أخرى أدت أعمال التجريف واستخدام المعدات الثقيلة إلى تدمير كبير في شبكات الري. كما أدى بناء هذا الجدار إلى تعطيل مشروع الصرف الصحي. ويذكر أن زيتا قرية صغيرة تعتمد على الزراعة المحمية (بيوت بلاستيكية)، وبخاصة بعد تكرار إغلاق الأراضي الفلسطينية بعد اتفاقيات أوسلو، وتعزز هذا التوجه خلال الانتفاضة الحالية، حيث عاد عدد من سكان القرية الذين كانوا يعملون في سوق العمل الإسرائيلية، وبخاصة في الزراعة. ويبلغ عدد سكان القرية حوالي ٣ آلاف نسمة، وتبلغ المساحة الإجمالية للقرية ١٥٥٠ دونماً.

وبشكل عام، يشكل الجدار الفاصل، عدا عن كونه أحد الإجراءات القمعية الإسرائيلية والذي يمثل أحد أشكال العقاب الجماعي المحرم دوليا، استراتيجية إسرائيلية طويلة المدى تهدف إلى فرض سياسة الأمر الواقع، حيث أن حكومة الاحتلال الإسرائيلي تعمد من خلال هذا الجدار إلى اقتطاع أجزاء كبيرة من أراضي الضفة الغربية وضمها إلى أراضي العام ١٩٤٨ تطبيقا للرؤية الإسرائيلية القاضية بمنح الفلسطينيين ٤٠٪ من أراضي الضفة الغربية، وبسبب الرفض الفلسطيني الدائم لهذه المقترحات، يقوم الاحتلال الإسرائيلي بفرض هذا الحل كأمر واقع عبر إنشاء هذا الجدار بمزاعم أمنية واهية.

الآثار الاجتماعية الاقتصادية للإجراءات الإسرائيلية على المجتمعات المحلية المبحوثة

كانت للإجراءات الإسرائيلية القمعية بحق الفلسطينيين وبحق التجمعات السكانية المختلفة آثار شديدة عليهم، وتباينت شدة الآثار المترتبة على هذه الإجراءات بين المواقع المبحوثة. ارتبط هذا التباين، بشكل رئيسي، بالأنماط الثلاثة من الإجراءات الإسرائيلية التي تعرضت لها المجتمعات المحلية المبحوثة، والتي عرضنا لها أعلاه، حيث أن كل نمط من أنماط الإجراءات الإسرائيلية على المجتمعات المحلية المبحوثة كانت له انعكاساته على طبيعة الآثار المترتبة على هذه المجتمعات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن للسمات العامة للمجتمعات المحلية المبحوثة أثرها، أيضاً، على مدى حدة الآثار المترتبة على الإجراءات الإسرائيلية على المجتمعات المبحوثة. وقد شملت الآثار المترتبة على الإجراءات الإسرائيلية على المجتمعات المحلية المبحوثة جوانب اجتماعية اقتصادية، وقد كشفت الحالات الدراسية عن تدرج في هذه الآثار ما بين هذه المجتمعات.

تتمثل الآثار الاجتماعية الاقتصادية التي طالت المجتمعات المحلية المبحوثة بفعل الإجراءات الإسرائيلية عليها بضرب اقتصاد هذه المجتمعات، لكن تفاوتاً بين المجتمعات المحلية على هذا الصعيد قد برز من خلال العمل الميداني، تبعاً لحدة الإجراءات الإسرائيلية وللسمات التي يمتاز بها كل من المجتمعات المحلية المبحوثة. كما تتمثل هذه الآثار في الضرر الذي لحق بمستويات المعيشة ومعدلات الفقر والبطالة في المجتمعات المحلية المبحوثة، وقد تباينت هذه أيضاً بحكم المحددات سابقة الذكر. وقد أظهر العمل الميداني تأثيراً كبيراً للإجراءات الإسرائيلية على الهجرة القصرية الداخلية والخارجية، وعلى المجالات الاجتماعية المختلفة كالصحة والتعليم، كما كان لها أثر واضح على العلاقات الاجتماعية بين سكان المجتمعات المحلية المختلفة.

١- مستويات المعيشة والفقر والبطالة

اختلف تأثر المواقع بإجراءات القمع الإسرائيلية من حيث الأضرار الاقتصادية التي لحقت بها، ومن حيث مستويات المعيشة ومعدلات انتشار الفقر والبطالة فيها، وكان التفاوت في شدة القمع الإسرائيلي من جانب، واختلاف السمات العامة للمواقع، وبخاصة مصادر الرزق فيها من جانب آخر، العاملين الأساسيين المؤثرين في درجة الأضرار الاقتصادية ودرجة انتشار البطالة والفقر.

وصلت الحال ببعض المجتمعات المحلية المبحوثة إلى حد النكبة، من حيث الأضرار الاقتصادية التي لحقت بها عبر تدمير البنى التحتية والمنشآت الاقتصادية فيها، ومن حيث التراجع الكبير في مستويات المعيشة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة فيها بشكل غير مسبوق، ومن الأمثلة الصارخة على هذه المجتمعات مخيم جنين، والبلدة القديمة في نابلس، وحي راس فطيس في بيت لحم، وحي البرازيل في رفح وغيرها، حيث أدى الحصار الاقتصادي المفروض على هذه المناطق والاستهداف المباشر لها من قبل الاحتلال الإسرائيلي عبر الاجتياحات المتكررة والتدمير والهدم إلى شل القطاعات الاقتصادية المختلفة فيها، وبالتالي لحقت بها أضرار جسيمة انعكست على مختلف مناحي حياة السكان فيها. تتسم هذه المناطق بتعدد مصادر الرزق فيها، أي أنها تعتمد على قطاعات اقتصادية مختلفة، كما تعتمد على السوق المحلية وعلى سوق العمل الإسرائيلية، وهي سمات قد تمكنها من التأقلم مع الظروف الطارئة، لكنها لم تستطع تحقيق ذلك بسبب الاستهداف المباشر لها من قبل الاحتلال.

فعلى سبيل المثال، أدى الحصار المفروض على مدينة نابلس ومنع حركة السكان والبضائع، سواء من الدخول أو الخروج منها، في

فترات كثيرة، وبناءً على الظروف السياسية، إلى إلحاق ضرر كبير باقتصاد المدينة، حيث منع الاحتلال الإسرائيلي، في فترات عديدة، من دخول البضائع والمواد الخام اللازمة للأنشطة الصناعية والتجارية في المدينة، كما منع إخراج البضائع المنتجة في المدينة لتسويقها في المدن والتجمعات السكانية الأخرى. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن الحصار الذي فرضه الاحتلال الإسرائيلي على مدينة نابلس محكم للغاية، ويكاد يكون حاجز حوارة المنفذ الوحيد للمدينة، حيث تتحكم قوات الاحتلال بهذا الحاجز، وبالتالي تتحكم في خروج ودخول البضائع والسكان بشكل انتقائي، ويستخدم هذا الإجراء كعقاب جماعي لسكان المدينة. وكانت البلدة القديمة في المدينة من أكثر المناطق تضرراً، بفعل هذه الإجراءات، وبفعل الانكشاف الذي تتسم به هذه البلدة، حتى قبل تشديد الإجراءات الإسرائيلية على مدينة نابلس، وبالتالي عانت البلدة القديمة من معدلات بطالة عالية ومن ارتفاع مستويات الفقر وتدني مستويات المعيشة فيها بشكل كبير.

ومن الأمثلة الأخرى على هذه المناطق، من ضمن المجتمعات المحلية المبحوثة، حي راس فطيس في مدينة بيت لحم، حيث تسببت الإجراءات التي نفذتها سلطات الاحتلال في مدينة بيت لحم من حصار، وإغلاق، وعمليات اجتياح، وتخريب، بآثار سلبية على المدينة، وعلى حي راس فطيس[٢] بشكل خاص. فقد تم تدمير البنية التحتية في هذا الحي، حيث دمرت دبابات الاحتلال أجزاء من الشوارع التي أنجزت خلال مشروع بيت لحم ٢٠٠٠. بالإضافة إلى ذلك، تسبب منع التجوال الذي فرض على السكان، والذي كان مشدداً للغاية خلال حصار قوات الاحتلال كنيسة المهد الذي بدأ بتاريخ ٢٠٠٢/٤/٢، واستمر أكثر من أربعين يوماً، حرم خلالها سكان حي راس فطيس والمناطق الأخرى القريبة من الكنيسة من الخروج من منازلهم، إضافة إلى القصف المتواصل الذي تعرض له الحي، وإغلاق المدخل الشمالي لمدينة بيت لحم في شلل تام في القطاع السياحي بسبب عدم تمكن السياح من الدخول للمدينة، وبالتالي أدى إلى إغلاق الفنادق والمطاعم والمحلات التجارية العاملة في قطاع السياحة في الحي، فمن مجموع ٥٠٠ محل تجاري في الحي، لا تتعدى نسبة المحلات العاملة المتبقية أكثر من ٥٪، غالبيتها بقالات صغيرة مرتبطة ببيوت أصحابها، وقد انعكس هذا على انتشار

البطالة بشكل ملحوظ بين أبناء الحي، كما انعكس في ازدياد نسبة العائلات الفقيرة في الحي، حيث تقدر نسبة الأسر التي تحتاج لمساعدات بأكثر من ٦٥٪ من مجموع أسر الحي.

يمكننا ملاحظة نمط ثانٍ من الآثار الاجتماعية الاقتصادية المترتبة على الإجراءات الإسرائيلية، وهي المجتمعات المحلية التي تعرضت لأضرار اقتصادية كبيرة ولحق بها التدمير والخراب في البنى التحتية والمنشآت الاقتصادية أو تخريب الأراضي الزراعية أو مصادرتها. تمتاز هذه المجتمعات المحلية عن النمط السابق بكونها لا تتعدد فيها مصادر الرزق، وإنما تعتمد، أساساً، على سوق العمل الإسرائيلية أو على قطاع الزراعة المحلي. وقد وصلت الحال بهذه المجتمعات المحلية إلى انكشاف كبير وتراجع في مستويات المعيشة بارتفاع معدلات البطالة والفقر فيها، حيث خسر الكثير من سكان هذه المجتمعات فرص عملهم في سوق العمل الإسرائيلية، أو خسروا أسواق تسويق منتجاتهم الزراعية، أو خسروا أراضيهم الزراعية بحكم المصادرة الإسرائيلية، وبخاصة عبر بناء الجدار الفاصل.

فمثلا، لحقت بقرية زيتا في محافظة طولكرم أضرار اقتصادية كبيرة نتيجة مصادرة مساحات واسعة من أراضي القرية لبناء جدار الفصل العنصري، وكان لمصادرة هذه الأراضي أثر كبير على الأنشطة الاقتصادية في القرية، حيث أن النسبة الغالبة من السكان تعتمد على زراعة هذه الأراضي كمصدر للرزق والدخل، وبالتالي انعكس هذا على تردي الأوضاع الاقتصادية للسكان، وارتفعت في القرية نسب البطالة والفقر، وتراجعت مستويات المعيشة بشكل كبير.

ومن الأمثلة الأخرى على هذا النمط، منطقة التفاح في خان يونس، حيث يقدر اتحاد النقابات في خانيونس بان ما نسبته ٥٠٪ من الأيدي العاملة من سكان منطقة التفاح، كانوا يعملون في إسرائيل، وفقد هؤلاء أماكن عملهم، باستثناء نسبة صغيرة جداً تكاد لا تذكر الذين تمكنوا من الحصول على تصاريح عمل، في السنة الثالثة من الانتفاضة، للعمل في إسرائيل بشروط صعبة ومعاناة لا توصف، وقد انعكس هذا الحال على ارتفاع معدلات البطالة بشكل غير مسبوق وبالتالي تدني مستويات المعيشة بدرجة عالية.[٣] كما ينطبق هذا الحال على منطقة ٨٦ في القرارة، حيث تعرض المزارعون في هذه المنطقة إلى تخريب كبير في أراضيهم الزراعية من قبل الجرافات الإسرائيلية، وبالتالي ألحقت أضرار كبيرة بمصادر الرزق

ومصادر الدخل لسكان هذه المنطقة، وبخاصة أن نسبة كبيرة منهم تعتمد على العمل في قطاع الزراعة.[٤]

ويمكننا ملاحظة نمط ثالث من الآثار الاجتماعية الاقتصادية المترتبة على المجتمعات المحلية المبحوثة، وهي التجمعات المحلية التي تضررت بشكل كبير نتيجة الحصار والخنق الاقتصادي، وبالتالي ضرب مصادر رزقها عبر منع العاملين من الوصول إلى أماكن عملهم، وبخاصة سوق العمل الإسرائيلية، أو من خلال منع تسويق منتجات هذه المجتمعات المحلية، وبخاصة المنتجات الزراعية، أو من خلال منع وإعاقة وصول مدخلات الإنتاج لها. وتتميز هذه المجتمعات المحلية عن تلك في النمط السابق بكونها لم تتعرض لاجتياحات وتدمير مباشر للبنية التحتية والمنشآت الاقتصادية فيها، كما أنها تتميز بعدم اعتمادها على تنوع مصادر الرزق ومصادر الدخل فيها، بل إنها تعتمد، غالباً، على سوق العمل الإسرائيلية، أو العمل في قطاع الزراعة المحلي. وقد أدت الإجراءات الإسرائيلية إلى انكشاف كبير في هذه المجتمعات، حيث ارتفعت فيها نسبة البطالة ومعدلات الفقر، وتراجعت فيها مستويات المعيشة بشكل غير مسبوق. ومن الأمثلة على هذا النوع من المجتمعات المحلية بلدتا بيت أمر بمحافظة الخليل ونعلين بمحافظة رام الله.

فمثلاً، أدى إغلاق المدخل الرئيسي لبلدة بيت أمر بمحافظة الخليل، ومنع سكانها من تسويق منتجاتهم الزراعية، إضافة لإغلاق سوق العمل الإسرائيلية، وبخاصة أن البلدة تعتمد على قطاع الزراعة والعمل في سوق العمل الإسرائيلية كمصدرين رئيسيين في دخل سكانها، إلى إلحاق ضرر كبير في دخل الأسر في البلدة، وانعكس ذلك في زيادة معدلات البطالة فيها وارتفاع مستويات الفقر، وبالتالي تدني مستويات المعيشة فيها بشكل ملحوظ، وقد أدى هذا إلى ارتفاع كبير في نسبة العائلات التي تحتاج إلى مساعدات، حسب ما أفاد من قابلناهم في البلدة. ويمكن ملاحظة هذه الحالة في بلدة نعلين، أيضاً، حيث أن هذه البلدة تعتمد بشكل رئيسي على سوق العمل الإسرائيلية، وبالتالي، فإن حرمان العمال من الوصول إلى أماكن عملهم كان له انعكاساته السلبية على معدلات البطالة والفقر ومستويات المعيشة.

أما النمط الأخير الذي يمكن ملاحظته في إطار الآثار الاجتماعية الاقتصادية للإجراءات الإسرائيلية على المواقع المبحوثة، فهي المجتمعات المحلية التي لحقت بها أضرار اقتصادية محدودة قياساً بالأنماط السابقة، وهي المواقع التي لم تتعرض لتدمير واسع ومباشر لبناها التحتية والاقتصادية، كما أنها تتسم بتعدد مصادر الرزق فيها، سواء من المشاريع

الاقتصادية الموجودة فيها أم من التحويلات المالية من الخارج. وقد أظهر العمل الميداني أن هذه المجتمعات المحلية لم تتعرض لدرجة عالية من الانكشاف، حيث أنها استطاعت الحفاظ على درجة مقبولة من مستويات المعيشة، كما لم تقع فئة كبيرة من سكانها تحت طائلة الفقر والعوز والبطالة، كما أن جزءاً مهماً من سكان هذه المجتمعات حافظ على دخله، كالأسر التي تعتمد في دخلها على التحويلات من الخارج، وأسر الموظفين في المؤسسات الفلسطينية. من الأمثلة على هذا النمط بيرزيت، والمزرعة الشرقية في محافظة رام الله، حيث لم تلحق بهما أضرار اقتصادية مباشرة.

ففي المزرعة الشرقية، مثلاً، تعتمد نسبة كبيرة من السكان على التحويلات المالية من المهجر، وبهذا فإن هذه الفئة لم تتأثر مدخولاتها بفعل الإجراءات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية. أما النسبة الباقية من سكانها فيعتمدن على تنوع الأنشطة الاقتصادية في داخل المجتمع المحلي، وقد تأثرت هذه الفئة من السكان بفعل الإجراءات الإسرائيلية العامة من حصار وإغلاق، وبالتالي صعوبة التسويق للمنتجات، لكن فئة المستثمرين المحليين استطاعت ضمان تحقيق الحد الأدنى من الدخل الذي مكنهم من الحفاظ على مستويات معيشة معقولة، فقد عمل بعض السكان على تطوير أنشطة اقتصادية جديدة تعويضاً عن التراجع في الأنشطة الاقتصادية التي كانوا يعملون بها قبل اندلاع الانتفاضة، وبهذا ضمنوا استمرار الحصول على دخل يكفي لسد احتياجاتهم وأسرهم، واستطاع البعض الأخر ضمان الحد الكافي من الدخل من الأنشطة الاقتصادية التي كانت قائمة قبل اندلاع الانتفاضة. ومن المفيد التنويه إلى عدم وجود نسبة تذكر من سكان القرية ممن يعتمدون على سوق العمل الإسرائيلية. وبهذا لم يتعرض سكان المزرعة الشرقية إلى أضرار اقتصادية اجتماعية كبيرة بالمقارنة مع المجتمعات المحلية المبحوثة الأخرى.

٢- الهجرة والتهجير

يقصد بالهجرة والتهجير تغيير مكان السكن والانتقال إلى مكان سكن دائم جديد اضطرارياً، وقد يكون الانتقال من موقع داخل التجمع السكاني إلى موقع آخر، أو الانتقال لتجمع سكاني آخر داخل الأراضي الفلسطينية أو لخارجها. تعرضت المواقع المبحوثة نتيجة القمع والعدوان الإسرائيلي إلى تغيير عدد من سكانها لمكان سكنهم المعتاد، وكشف العمل الميداني عن أشكال مختلفة لدوافع تغيير السكن قصرياً.

تعرض جزء من سكان بعض المجتمعات المحلية المبحوثة إلى التهجير بفعل تدمير المنازل والاضطرار للبحث عن مأوى بديل.

فعلى سبيل المثال، هجر الاحتلال الإسرائيلي عدداً كبيراً من سكان مخيم جنين بفعل تدمير منازلهم، أثناء عدوانه على المخيم، حيث دمر الاحتلال حي الحواشين بأكمله في المخيم، إضافة لتدمير جزئي لحيين آخرين، وقد وصل عدد المنازل المدمرة إلى ١٦٩ منزلاً تضمن ٣٧٤ وحدة سكنية، ما عنى تشريد ٨٠٠ عائلة يصل مجموع أفرادها إلى ٤٠٠٠ نسمة، ولجأ هؤلاء للسكن في خيام أو لدى أقاربهم. وينطبق هذا الحال على الحي القديم في مدينة نابلس، وعلى حي البرازيل في مدينة رفح، حيث دمر الاحتلال الإسرائيلي الكثير من المنازل في هذين الحيين، وبالتالي أدى إلى تهجير عدد كبير من السكان من منازلهم.

وتعرض سكان بعض المجتمعات المحلية المبحوثة إلى التهجير القصري بسبب وقوع المنازل في مناطق غير آمنة وعرضة للقصف وإطلاق النار من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وغالباً تتوقف أنشطة الحياة في هذه المواقع ليلاً. تظهر هذه الحالة بشكل واضح في منطقة التفاح بخان يونس، ومنطقة ٨٦ في القرارة بقطاع غزة، حيث أن وقوع هاتين المنطقتين في مناطق غير آمنة وعرضة للقصف وإطلاق النار أدى إلى اضطرار عدد من سكانها إلى ترك منازلهم والانتقال للعيش في مناطق أخرى أكثر أمناً.

واضطر بعض سكان المجتمعات المحلية المبحوثة إلى الهجرة من مكان سكنهم إلى أماكن سكن أخرى للتمكن من الالتحاق بالعمل، حيث أن الحصار ونقاط التفتيش ومنع التنقل بين التجمعات السكانية المختلفة في الأراضي الفلسطينية اضطر بعض الأسر للانتقال والعيش في التجمعات التي يوجد فيها عمل رب الأسرة أو معيلها. فمثلاً، اضطر عدد غير قليل من العاملين من قرية نعلين في رام الله لاستئجار بيوت مؤقتة لهم في رام الله لضمان استمرارهم في وظائفهم، واستمرار أعمالهم، وذلك بسبب صعوبة المواصلات وخطورتها وتكلفتها المرتفعة. وكذلك الحال، تظهر مثل هذه الحالات في نابلس وجنين وزيتا وغيرها من المجتمعات المحلية المبحوثة.

كما اضطرت الإجراءات الإسرائيلية بعض السكان في المجتمعات المحلية المبحوثة إلى الهجرة لخارج الأراضي الفلسطينية، وقد برزت هذه الظاهرة في بعض التجمعات السكانية لدى بعض الأسر، إما لتمكين أبنائها من الالتحاق بالتعليم أو استكمال الدراسة الجامعية في ظل تعطل العملية التعليمية الذي ساد الأراضي الفلسطينية بحكم إجراءات القمع

والحصار الإسرائيلي، أو بسبب تعذر استمرار توفر فرص العمل داخل الأراضي الفلسطينية، والسعي للبحث عن بدائل لمصادر الرزق خارجها، وهي هجرة تقتصر على الأسر التي لها خيارات وامتدادات خارج الأراضي الفلسطينية.

فمثلاً، أشار بعض ممن تمت مقابلتهم في حي راس فطيس في مدينة بيت لحم إلى وجود اتجاه ملحوظ نحو الهجرة لأسر بكاملها للخارج، سواء لأمريكا أو لدول أوروبا الغربية أو الشرقية بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية وفقدان أعمالهم. كما برزت بعض حالات الهجرة للخارج مع بداية الانتفاضة في قرية المزرعة الشرقية في محافظة رام الله، وكانت هذه الهجرة مرتبطة بالطلبة الذين كانوا يعيشون مع أهلهم في الخارج وعادوا لتلقي تعليمهم في مدارس فلسطينية، وما زال أهلهم أو على الأقل آباؤهم يعيشون في المهجر، وغالباً ما كان هؤلاء يتعلمون في مدارس خاصة في مدينة رام الله، ومع بداية الانتفاضة وعزل الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية عن بعضها البعض، وبالتالي صعوبة وصول هؤلاء الطلبة إلى مدارسهم في المدينة، اضطر أهاليهم لإعادتهم إلى المهجر، ولكن أعداد هؤلاء محدودة ولا تشكل ظاهرة كبيرة وجدية.

٣- القطاع الصحي والخدمات الصحية

عانى قطاع الصحة الفلسطيني من ضغوط كبيرة بسبب الاستهداف المباشر من قبل الاحتلال الإسرائيلي للمؤسسات الصحية من جهة، ولارتفاع حجم الخسائر البشرية من جهة ثانية. وقد أدت هذه الضغوط إلى التأثير على مختلف التجمعات السكانية الفلسطينية، كما أظهرت الحالات الدراسية. فمن ناحيتها، عانت المواقع المدينية، ضمن عينة البحث، من استهداف مباشر من قبل الاحتلال الإسرائيلي للمؤسسات الصحية القائمة فيها، ومن ارتفاع عدد الضحايا من شهداء وجرحى بسبب ارتفاع حدة القمع المباشر فيها وتحديداً خلال فترة الاجتياحات، كما هو الحال في مخيم جنين الذي سقط فيه ما يزيد على ٦٢ شهيداً خلال ما عرف بعملية "السور الواقي" فقط التي نفذها جيش الاحتلال الإسرائيلي في شهر نيسان من العام ٢٠٠٢، وجرح في الفترة نفسها ما يزيد على ٢٣٥ مواطناً منهم ١٧ مواطناً تسببت لهم الإصابات بإعاقة دائمة. إضافة إلى ذلك، تم اعتقال حوالي ٢٥٠٠ مواطن، حيث لا يزال ٢١٧ مواطناً منهم في المعتقل حتى الآن.

أما المجتمعات المحلية الريفية المشمولة في عينة البحث، فقد كان تأثير الحصار والإغلاق وتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية عن بعضها البعض ذا أثر كبير على توفر الخدمات

الصحية، وبخاصة المرتبط منها بالمراكز الصحية الرئيسية كالمستشفيات، حيث أن المستشفيات تقع في التجمعات المدينية الرئيسية، وقد تعذر الوصول لها في أحيان كثيرة بسبب الإغلاق المفروض من قبل الاحتلال الإسرائيلي. وقد أشار الكثير من المسؤولين في المجتمعات المحلية الريفية المبحوثة إلى هذه القضية، حيث أكد هؤلاء على الصعوبات التي يواجهها المواطنين في الوصول من أماكن سكنهم إلى المستشفيات والمراكز الصحية الرئيسية في المدن بسبب الحواجز العسكرية التي يقيمها جيش الاحتلال الإسرائيلي على الطرق المؤدية إلى هذه المدن وإغلاق مداخلها. وقد أشار الكثير من المسؤولين المحليين في المجتمعات الريفية المبحوثة إلى الكثير من الحالات المرضية التي تفاقمت بفعل تأخير وصولها إلى المستشفيات، وإلى موت بعض المواطنين جراء هذا التأخير، وإلى ولادة عدد من النساء لأطفالهن على الحواجز نتيجة عدم السماح بمرور سيارات الإسعاف أو السيارات الخاصة التي كانت تقلهن إلى المستشفيات. وينطبق هذا الحال، أيضاً، على المخيمات المبحوثة التي لا تقع في مناطق (أ)، حيث عانت هذه المخيمات من صعوبات كبيرة في حصول سكانها على الخدمات الطبية، وبخاصة الخدمات الطبية الثانوية، التي تتطلب نقل المرضى إلى المستشفيات في المدن الرئيسية.

كما أشار المسؤولون في المجتمعات المحلية الريفية والمخيمات خارج مناطق (أ) إلى تأخر الحصول على المطاعيم اللازمة للأطفال، في كثير من المرات، وبخاصة في فترات الحصار المشددة، حيث يتم، في العادة، توفير هذه المطاعيم من المراكز الصحية الرئيسية في المدن الرئيسية إلى العيادات والمراكز الصحية الموجودة في المجتمعات المحلية الريفية والمخيمات. وقد عنى هذا تأخير إعطاء الأطفال الطعومات اللازمة في الأوقات المحددة لذلك. وأشار هؤلاء المسؤولين إلى حدوث اضطرابات، في مرات كثيرة نتيجة الحصار والإغلاق، في تلقي النساء الحوامل الرعاية الطبية بشكلها المطلوب في المراكز الطبية المتوفرة في المجتمعات المحلية المبحوثة، أي أن الإغلاق والحصار أثر بشكل كبير على برامج رعاية الأمومة والطفولة المتوفرة في المراكز الطبية في المجتمعات المحلية الريفية أو المخيمات خارج مناطق (أ).

٤- قطاع التعليم والخدمات التعليمية

أثر الإغلاق والحصار والقمع الإسرائيلي على انتظام العملية التعليمية في المواقع المبحوثة. وقد كان التأثير على انتظام العملية التعليمية متبايناً في المجتمعات المحلية المبحوثة، فالمناطق الساخنة والمواقع التي شهدت اجتياحات ومنع التجول، تعطلت فيها العملية التعليمية لفترات طويلة وفي مرات عديدة، فقد تعطلت العملية التعليمية في كل من نابلس وجنين والمجتمعات المحلية المبحوثة في قطاع غزة لمرات عديدة ولفترات طويلة بسبب الاجتياحات ومنع التجول الذي فرض عليها. في حين أن انتظام العملية التعليمية كان

أفضل في المناطق التي لم تشهد اجتياحات، حيث أن التأثير على انتظام هذه العملية كان جزئياً ويرتبط أساساً بعدم قدرة المدرسين والمدرسات من خارج الموقع على الوصول إلى مدارسهم، ويمكن القول إن هذه الحالة تنطبق على كافة المجتمعات المحلية الريفية المبحوثة والمخيمات الواقعة خارج مناطق (أ)، حيث أن هذه المواقع عانت بشكل رئيسي من عدم قدرة المدرسين من خارجها من الوصول إلى مدارسهم، وبالتالي أثر هذا على سير العملية التعليمية فيها.

وقد أثر الإغلاق والحصار والقمع الإسرائيلي، أيضاً، على قدرة الطلبة على التركيز، وبالتالي على الإنجاز لديهم، فقد برز الكثير من حالات التشتت لدى الطلبة حسب ما أظهر العمل الميداني في المجتمعات المحلية المبحوثة وعلى لسان بعض المعلمين والطلبة. فحسب تعبير أحد الطلاب من سكان المنطقة ٨٦ في القرارة° واصفاً المضايقات:

> **"يحدث معنا، بصورة شبه مستمرة، أننا لا نستطيع الرجوع إلى بيوتنا، بعد انتهاء اليوم الدراسي، بسبب وجود الجيش في المنطقة، ما يضطرنا إلى المبيت عند أقاربنا في خارج المنطقة أو المجازفة بالرجوع إلى البيت في ظل حالة من الخوف، وهذا بالطبع يؤثر على مستوانا الدراسي. وأضاف طالب من الموقع نفسه: "كنت أدرس في القسم العلمي ثم غيرت إلى القسم الأدبي لأنني لا أستطيع التركيز في الدراسة في مثل هذه الظروف، ونحن نتغيب عن الدراسة كثيراً، أسبوعاً متواصلاً لم نتمكن من الوصول إلى مدارسنا، وعن نفسي، فقد تغيبت العام الماضي ٤٥ يوماً خلال السنة الدراسية".**
>
> **وقال أحد مدرسي التاريخ في مدرسة في خان يونس من سكان منطقة التفاح": "أنا أدرس مبحث التاريخ، ولدي ٤٩ تلميذاً في الفصل، ٨ تلاميذ منهم من سكان التفاح يتغيبون في اليوم التالي للقصف وإطلاق النار إذا كان شديداً". ويضيف: "إن المدرسين، بشكل عام، لا يسألون عن سبب التغيب لهذا العدد من التلاميذ لأنهم يعرفون أن القصف كان شديداً في الليلة الماضية". وعن انخفاض مستوى التحصيل لدى التلاميذ من سكان الموقع يقول هذا المدرس: "المواد التي تعتمد على نسبة الذكاء والتركيز، كالرياضيات مثلاً، رسب ما مجموعه ٢٠ تلميذاً من أصل ٤٩ من تلاميذ الفصل". كذلك يضيف المدرس المذكور: "إن حال المدرسين ليس أحسن من حال تلاميذهم، فهم يتأثرون بما حدث من قصف في الليل، وهذا يؤثر على عطائهم في الحصة المدرسية وشرحهم للمادة العلمية وتحضيرها للتلاميذ".**

٥- انحسار وخلخلة العلاقات الاجتماعية

أثرت الإجراءات الإسرائيلية، وبخاصة الحصار، على العلاقات الاجتماعية بين الناس، فقد انحسرت العلاقات الاجتماعية بشكل واسع داخل حدود المجتمعات المحلية، وتقلصت تلك العلاقات بين المجتمعات المحلية التي أصبحت تفصلها حواجز عسكرية إسرائيلية. لقد أدى الحصار الإسرائيلي والدمار الذي لحق ببعض المواقع إلى انعزال هذه المواقع، ليس فقط جغرافياً، بل اجتماعياً. فالعديد من الروابط التي كانت تربط المجتمعات المحلية المختلفة قد تلاشت أو ضعفت بسبب هذه الإجراءات لصالح الروابط المحلية في داخل المواقع المختلفة. فالزواج ما بين القرى أو المخيمات أو المدن أصبح أكثر صعوبة من ذي قبل، كما أن الزيارات وعلاقات المجاملة أصبحت تتحدد تدريجياً بين هذه المناطق لتتعزز بين سكان المجتمع المحلي الواحد. وقد أدى انحسار شبكة العلاقات الاجتماعية في إطار المجتمع المحلي، إلى تعزيز الانتماءات المحلية، وبالتالي إلى تعزيز الروابط الاجتماعية المحلية كنتيجة لصعوبة التواصل مع المجتمعات المحلية الأخرى.

لقد تسببت إجراءات الاحتلال في شلل الحياة اليومية في كثير من المجتمعات المحلية، وأبقت الفلسطينيين تحت هاجس التخوف من التعرض لإطلاق الرصاص، أو هدم المنازل، أو تجريف الأراضي.

> **فمثلاً، تعاني منطقة ٨٦ في القرارة بقطاع غزة من الحصار المشدد عليها من ثلاثة اتجاهات، وتعاني من إغلاق لكافة الطرق الشمالية والغربية إضافة إلى الجهة الشرقية الحدودية، ويخضع الحي لنظام منع التجول الليلي منذ شهر آذار ٢٠٠٢ حتى تنفيذ العمل الميداني. ويفرض نظام منع التجول من الساعة ٨ مساء إلى ٦ صباحاً صيفاً، ومن الساعة ٦ مساء إلى الساعة ٦ صباحاً حسب التوقيت الشتوي، هذا بالإضافة إلى إغلاق جزئي بفعل حاجز أبو هولي (المطاحن) على المنطقة الجنوبية من قطاع غزة، والإغلاق الكلي لقطاع غزة. ونظراً لوجود الأبراج العسكرية ونقاط المراقبة العالية في محيط المنطقة تحددت حركة المواطنين في أوقات النهار، وأثرت على العلاقات الاجتماعية بين سكان المنطقة. يقول أحد سكان المنطقة: "كل خطوة وكل حركة نتحركها محسوبة علينا، يمكن أن تذهب حياتنا فيها". وحدت إجراءات الاحتلال، إلى درجة كبيرة، من زيارة من هم خارج المنطقة إليها لأي غرض، سواء أكانوا تجار خضار أم زيارات الأقارب أو الأصدقاء أو مركبات، لدرجة أن أحد سكان المنطقة قال: "عندما توفيت والدتي لم يستطع الكثير من الأقارب أو الأصدقاء**

أن يأتوا إلى بيت العزاء لمواساتي نظراً لخطورة منطقتنا". وقال أحد المدرسين في حي التفاح: "ذهبت لخطبة أكثر من فتاة من مخيم خان يونس إلا أن أهل الفتاة يترددون ومن ثم يرفضون تزويجي من بنتهم والسبب لأنني أسكن بالقرب من حاجز التفاح، وقد حدث أن رفضتني خمس أسر فقط بسبب مكان سكني على الرغم من تمتعي بظروف جيدة نسبياً".

أساليب التكيف المقاوم

ارتبط التباين في أساليب التكيف المقاوم في المجتمعات المحلية المبحوثة ومدى فاعليتها بمحددين رئيسيين هما: طبيعة التصنيف السياسي والأمني للمناطق الفلسطينية، ومدى فاعلية الأحزاب السياسية في المجتمعات المحلية المبحوثة المختلفة. فقد شكلت تصنيفات التجمعات السكانية بين مناطق (أ) و(ب) و(ج) حسب اتفاقات أوسلو، الموقعة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، أحد المحددات الأساسية لأساليب التكيف المقاوم التي اعتمدتها المجتمعات المحلية. وأظهر العمل الميداني ارتباط حدة المقاومة الفلسطينية من جهة، والقمع الموجه لها من قبل الاحتلال الإسرائيلي من جهة ثانية، مع نمط وأساليب التكيف المقاوم التي استحدثتها المجتمعات المحلية المختلفة.

وبشكل عام، شكلت مناطق (أ) التي تخضع للسيطرة الفلسطينية الكاملة، بما فيها السيطرة الأمنية، مراكز العمل السياسي والمقاوم، بكافة الأشكال، خلال انتفاضة الأقصى، في حين أن التجمعات السكانية الواقعة في مناطق (ب) و(ج)، التي تخضع للسيطرة الأمنية الإسرائيلية، لعبت دوراً محدوداً للغاية في أعمال المقاومة للاحتلال الإسرائيلي خلال هذه الانتفاضة، وهي أحد الاختلافات بين الانتفاضة الحالية وانتفاضة العام ١٩٨٧.

بحكم هذه التقسيمة، فإن حدة القمع والتدمير التي مارسها الاحتلال الإسرائيلي في مناطق (أ) كانت واسعة ومكثفة وشملت البنية التحتية والمساكن والمؤسسات المجتمعية الحكومية وغير الحكومية، كما شملت ممتلكات المواطنين ومنشآتهم الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى حجم الخسائر البشرية الكبير الذي لحق بهذه المجتمعات، كما حدث في مخيم جنين والحي القديم في مدينة نابلس. وقد جاءت الممارسات الإسرائيلية في هذه المناطق باعتبارها تشكل دولة مستقلة ذات قوة عسكرية وذات سيادة، وبالتالي تم التعامل معها بأساليب مبالغ فيها من القمع والتدمير والعقوبات الجماعية. أما المناطق المصنفة (ب) و(ج) وبحكم محدودية المقاومة فيها، فقد تعرضت لأضرار ولكنها لم تصل إلى المستوى الذي طال التجمعات المدينية الرئيسية المصنفة (أ)، حيث أن الأضرار التي لحقت

بهذه التجمعات جاءت نتيجة للعقاب الجماعي الذي مارسه الاحتلال الإسرائيلي على المجتمع الفلسطيني برمته، والمتمثل في الحصار ومنع التجول ومنع الحركة والتنقل الذي اشتمل أيضاً على مصادرة للأراضي لبناء وتوسيع المستوطنات اليهودية، أو لبناء جدار الفصل العنصري، أو لشق الطرق الالتفافية لخدمة المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لقد أدت طبيعة التصنيف السياسي والأمني للمناطق الفلسطينية وما تبعها من تباين في إجراءات القمع والعقوبات الجماعية التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي إلى نتيجتين ذات علاقة مباشرة بأساليب التكيف المقاوم، أولاهما: أن خيارات التكيف المقاوم المتاحة أمام المناطق المصنفة (أ) اختلفت عن مثيلاتها في المناطق المصنفة (ب) أو (ج) بفعل الاستهداف المباشر للمناطق (أ) من قبل الاحتلال الإسرائيلي الذي أدى إلى إلحاق خسائر كبيرة فيها أوصلتها إلى درجة النكبة، هذا بالإضافة إلى أن هذا الاستهداف مستمر، وبالتالي يزيد من الأعباء على هذه المناطق بالمقارنة مع المناطق المصنفة (ب) و(ج). وثانيتهما: أن القمع الإسرائيلي أدى إلى استنزاف وخسارة كبيرة وبوتيرة سريعة، وفي وقت مبكر، في الكوادر المجتمعية في مناطق (أ) مقارنة بالمناطق (ب) و(ج)، وتتأتى أهمية هذه الكوادر من كونها تمتاز بقبولها محلياً وبخبراتها وعلاقاتها مع المؤسسات الخارجية، وهي تشكل رأس مال اجتماعياً مهماً في هذه التجمعات، وكانت هذه الخسارة عبر الاعتقال أو القتل من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي الذي عمد من خلال ذلك إلى سلب المجتمع الفلسطيني من مقومات صموده حتى الاجتماعية منها. وبهذا، كانت الخسارة المبكرة للرأسمال الاجتماعي في المناطق (أ) من العوامل المهمة التي أدت إلى اختلاف طبيعة أساليب التكيف المقاوم فيها عن المناطق (ب) و(ج).

أما على صعيد قوة وفاعلية الأحزاب السياسية في المجتمعات المحلية المبحوثة،[٧] فإن مدى وجود الأحزاب السياسية وفاعليتها وطبيعة العلاقة فيما بينها (علاقة تكاملية، تحالفية، تنافسية) كان له تأثير كبير على إمكانيات وسبل التكيف المقاوم في المجتمعات المحلية، فقد برزت أنماط متعددة من أساليب التكيف المقاوم مرتبطة مع هذا العامل، حيث يلاحظ من المجتمعات المبحوثة أن هناك تفاوتاً في أدوار الأحزاب في دعم ورعاية المواطنين في هذه المجتمعات ما بين أدوار هامشية وأدوار أساسية.

ويلاحظ في المجتمعات المحلية التي يضعف فيها دور الأحزاب أو تمتاز العلاقة فيما بين هذه الأحزاب بالتسامح والتنسيق القوي، بأن دورها في العمل المجتمعي ينصهر غالباً في إطار البنى الاجتماعية العائلية والجهوية وغيرها. وفي هذه الحالة، تستند أفعال التكيف المقاوم إلى مؤسسات محلية تمثل المجتمع المحلي وتكويناته الاجتماعية، وبذلك يخضع

التمثيل الحزبي لاعتبارات العلاقة بين المؤسسات الاجتماعية المحلية ووجوه المجتمع المحلي، وتبرز، انسجاماً مع ذلك، أجسام مؤسساتية محلية تمثل التركيبة الاجتماعية المحلية بأبعادها المختلفة. في هذا السياق، تبرز شبكة من العلاقات والأنشطة التكافلية المتنوعة التي تستند إلى مبادرات محلية في تكيفها، وإلى تعزيز وتنويع علاقاتها مع المؤسسات الداعمة الخارجية، وغالباً ما تنشط في هذه المبادرات المؤسسات المحلية، كالبلديات والمجالس القروية والجمعيات الخيرية وغيرها، كما ينشط فيها أفراد لهم مكانتهم الاجتماعية بجانب الأحزاب المختلفة.

تندرج في إطار هذا النوع من المجتمعات المحلية كل من نعلين وبيرزيت والمزرعة الشرقية وزيتا، حيث أن هذه المجتمعات المحلية المبحوثة ظهر فيها فاعلية محدودة للغاية للأحزاب السياسية خلال الانتفاضة الحالية، باختلاف واضح عن ما كان عليه الحال في الانتفاضة الأولى، وكما أشار من تمت مقابلتهم في هذه المناطق. ويمكن إيضاح ذلك من خلال مثال نعلين على النحو التالي:

> **أشار من تمت مقابلتهم في نعلين إلى أن البلدية هي التي تقوم بالجهد الرئيسي في مواجهة الظروف الطارئة التي تواجهها البلدة، وبالتعاون مع مؤسسات أخرى فيها كالنادي والمركز الصحي، وبالتعاون أيضا مع وجهاء ومواطنين نشطين اجتماعياً، كما أن بعض الشباب النشيطين سياسياً كان لهم دورهم وحضورهم في المبادرات والمشاريع التي نفذتها البلدة في إطار أفعال التكيف المقاوم، ولكن هذه الأفعال نفذت بشكل رئيسي عن طريق المؤسسات المحلية، وبخاصة البلدية وليس عن طريق الأحزاب السياسية مباشرة.[٨]**
>
> **ينطبق هذا الحال، أيضاً، على المزرعة الشرقية بمحافظة رام الله، حيث أن الأحزاب السياسية في هذا المجتمع المحلي كانت الفاعل الأساسي، خلال الانتفاضة الأولى العام ١٩٨٧. لكن بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، تراجعت فاعلية الأحزاب السياسية فيه، وشكلت في الأثناء بلدية عن طريق الانتخاب. وخلال الانتفاضة الحالية، لعبت البلدية والمؤسسات المحلية الأخرى الموجودة في هذا المجتمع المحلي الدور الرئيسي في المبادرات المحلية الهادفة إلى مواجهة الظروف الطارئة، سواء الجمعية الخيرية أو النادي أو المجمع الصحي أو منتدى الخريجين، هذا بالإضافة إلى الوجوه المحلية التقليدية منها والأكاديمية بما فيها الوجوه السياسية،**

كأفراد وليس كأحزاب، وقد شكلت اللجان بالتنسيق ما بين هذه المؤسسات، وبالتعاون مع الوجوه المحلية، واستحدثت الكثير من المشاريع الإغاثية والتنموية، وكان دور الأحزاب السياسية غير ظاهر، واقتصر على دعم التوجهات والمبادرات المحلية ومنحها الشرعية.

أما فيما يتعلق بالمجتمعات المحلية التي تمتاز الأحزاب السياسية فيها بوجود مجتمعي فاعل ونشط وبعلاقات تنافسية حادة، فإن هذه الأحزاب تلعب فيها دوراً مركزياً في عملية التكيف مع الظروف الطارئة، بالإضافة إلى المؤسسات المحلية الأخرى التي تلعب دوراً ثانوياً مسانداً في هذه العملية. وقد ارتبطت أفعال التكيف المقاوم في هذه المجتمعات المحلية بتعزيز العلاقة مع جهات خارجية ذات امتداد سياسي حزبي، كعلاقة تنظيم فتح المحلي مع بعض أجهزة أو مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، أو كعلاقة الفصائل الإسلامية مع لجان ومؤسسات الدعم الإسلامية العربية والفلسطينية. وقد أدت قوة وفاعلية الأحزاب السياسية وتنافسها في بعض المجتمعات المحلية إلى استخدام الدعم والرعاية للمواطنين كآلية للاستقطاب السياسي وكسب الولاءات، ما استدعى سعي هذه الفصائل المستمر لتوسيع أنشطتها الإغاثية والخدمية. وقد أدى الوجود القوي والتنافسي للفصائل، إلى إضعاف دور المؤسسات المجتمعية المحلية الأخرى، والمبادرات الشعبية غير الحزبية وتهميش فاعليتها في أفعال التكيف.

من الأمثلة على هذا النمط من الفاعلية الحزبية ما ظهر في مخيم جنين، كأحد المجتمعات المحلية المبحوثة، حيث استمر النشاط الحزبي التنافسي وتعزز في هذا المخيم، ونشط الحضور الحزبي والفصائلي بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، وأصبح له دور أساسي في الحياة السياسية والاجتماعية لسكان المخيم، الذين توزعوا على ثلاثة فصائل سياسية أساسية متنافسة، وهي: فتح، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، والجهاد الإسلامي. وانعكس ذلك سلباً على نشاطات اللجان والمؤسسات المحلية وأهمها اللجنة الشعبية في المخيم التي لم تستطيع توسيع مجال عملها، بالقدر المشابه للجنة مخيم الجلزون، ولم تستطع حشد الدعم من مصادر متنوعة لمشاريع تنموية داخل المخيم، وبالتالي لم تتمكن من مراكمة الخبرة والعلاقات مع الممولين والمانحين الدوليين والمحليين كما هو الحال في مخيم الجلزون. ولم يظهر إلا عدد قليل من اللجان والمؤسسات الأهلية المحلية الفاعلة بجانب اللجنة الشعبية.

واستمر هذا الوضع إلى أن اندلعت انتفاضة الأقصى، وخضع كل سكان المخيم لإجراءات إسرائيلية عسكرية قاسية، ما أدى إلى توحيد الفصائل محلياً وتطوير آليات عمل مجتمعية مقاومة بالتنسيق والتعاون بين جميع الفصائل والبنى التقليدية العائلية والجهوية في المخيم، حيث تم تفعيل دور اللجنة الشعبية في المخيم بجانب العديد من اللجان والمؤسسات الصغيرة التي برزت حديثاً.

لقد تلمس نشطاء المخيم في العمل المجتمعي خلال انتفاضة الأقصى، أن استخدام القنوات الحزبية والسياسية لاستدراج الدعم، والاعتماد الكبير على ثلاثة مصادر للدعم أساساً، وهي مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، ووكالة الغوث لتشغيل اللاجئين، ولجنة زكاة جنين، قد حد من خبراتهم في حشد الدعم، ومن إمكانية تنويع مصادره خلال الانتفاضة، وبخاصة أن الاحتياجات قد تضاعفت لدى جميع المواطنين في كافة المناطق، ولم تعد هذه المؤسسات قادرة على توفير الدعم الكافي للجميع. ولكن بسبب الظروف الكارثية التي يعيشها المخيم منذ اجتياحه في شهر نيسان العام ٢٠٠٢، توجه عدد كبير من المؤسسات والمنظمات الوطنية والدولية الداعمة إلى المخيم لتقديم المساعدات وإعادة أعمار المخيم، وهو ما تطلب تشكيل عدد من اللجان والمؤسسات المحلية التي تمثل فئات متعددة من أهالي المخيم، التي أصبح من مهماتها الرئيسية استقبال الدعم الخارجي وتنظيم عملية توزيعه محلياً. ويمكن القول إن تشكيل هذه المؤسسات واللجان المحلية جاء في إطار إيجاد شركاء محليين لتنظيم عملية توزيع المساعدات التي تقدمها المؤسسات والمنظمات الوطنية والدولية الداعمة. وأحياناً، كان تشكيل اللجان والمؤسسات المحلية أحد اشتراطات بعض الجهات الداعمة لتقديم الدعم، مبررة ذلك بتنظيم عملية استلام الدعم وتوزيعه.

يقع بين الدرجتين السابقتين من الفعل الحزبي في المجتمعات المحلية المبحوثة مستويات أخرى، تتوازن فيها قوة الأحزاب السياسية مع قوة المؤسسات المحلية، وبذلك تتداخل عمليات تنظيم أفعال التكيف المقاوم بالمشاركة بين هذه الأحزاب والمؤسسات المحلية، بحيث تقدم المؤسسات المحلية (المجلس البلدي أو القروي أو الجمعيات الخيرية ... الخ) الشرعية المجتمعية للمشاريع والأفعال التكافلية وتزود هذه الأنشطة بالعنصر البشري والدعم اللوجستي والتفاعل العائلي الملائم، في حين تقدم الأحزاب السياسية الشرعية

السياسية لهذه الأنشطة وتؤمن لها بعض مصادر الدعم المعنوي والمادي اللازم من خارج المجتمع المحلي، وهو ما يعزز الشعور بمساهمة الأطراف كافة في هذه الأفعال التكافلية وهو ما يؤمن لها مناخاً مناسباً لنجاحها.

ومن الأمثلة العديدة على ذلك مخيم الجلزون، فقد تراجع النشاط الحزبي السياسي للأحزاب والفصائل في مخيم الجلزون بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية ووقوعه في منطقة (ج) مقارنة بما كانت عليه الحالة خلال الانتفاضة الأولى. كما تراجعت حدة التوتر والتنافس بين هذه الفصائل لصالح علاقات تسامح وتعاون في خدمة المخيم ككل. وهو ما عكس نفسه في تركيبة اللجنة الشعبية للمخيم التي تشكلت من ١٣ عضواً يمثلون العائلات والتوزيعات الجهوية والفصائل السياسية الفلسطينية.[٩] وقد تميزت هذه اللجنة بنشاطها الفائق قبل انتفاضة الأقصى، حيث عززت علاقاتها مع المؤسسات الداعمة الدولية والوطنية، ونجحت في تنفيذ عدة مشاريع مهمة بتمويل من مؤسسات دولية ومحلية. ونشطت لجانها في مختلف المجالات الإغاثية والتدريبية والتنموية. وهو ما سهل مهمتها الإغاثية خلال الانتفاضة حيث تحولت إلى محور أساسي لكل أنشطة الدعم والرعاية في المخيم مستغلة علاقات التعاون والتنسيق التي نسجتها سابقاً مع وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين والمؤسسات الدولية المانحة وبعض المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

تختلف تجربة مدينة نابلس فيما يتعلق بدور الأحزاب السياسية وفاعليتها عن الأنماط السابقة. ويمكن عرض هذه التجربة في هذا المجال على النحو التالي:

مع اندلاع الانتفاضة، ومواجهة الاحتلال الإسرائيلي لها بالقمع الشديد، بدأ التفكير لدى الكثير من المؤسسات والأفراد في محافظة نابلس وبشكل خاص في مدينة نابلس نفسها لتشكيل لجان لدعم المتضررين من الإجراءات الإسرائيلية. وبدعوة من جهات اجتماعية واقتصادية وسياسية، عقد اجتماع ضم ممثلين عن مختلف المؤسسات في المحافظة تمخض عنه تشكيل لجنة سميت باللجنة الأهلية لدعم صمود انتفاضة الأقصى. وروعي في تشكيل اللجنة أن تشمل مؤسسات وطنية وأهلية ومؤسسات من القطاع الخاص، وأن لا تشمل الوزارات تجنباً للبيروقراطية والمركزية في اتخاذ

القرارات وتنفيذ المهام، وقد كان دور الأحزاب السياسية مندرجاً في إطار المؤسسات المحلية، ولم تكن ممثلة بشكل مباشر في عضوية اللجنة، حيث عمدت فعاليات محافظة نابلس إلى الاستفادة من تجربة الانتفاضة الأولى بالابتعاد عن التمثيل الفصائلي والكوتا السياسية ضماناً لمشاركة مجتمعية أكبر.[١٠] ولم يقتصر هذا الحال على اللجنة الأم، بل طال أيضاً لجان الأحياء في المدينة، ومن ضمنها لجنتا الحي الممثلتان للبلدة القديمة، حيث شكلت هذه اللجان، غالباً، بانتخاب أعضائها من قبل من حضر تلبية للدعوة. وقد روعي في تشكيل هذه اللجان المشاركة الواسعة لمختلف الفئات الاجتماعية من محامين ومدرسين وعمال ونساء وغيرهم. وبشكل عام، يمكن القول إنه على الرغم من الوجود الفاعل للأحزاب السياسية في مدينة نابلس، فإن هذه الأحزاب توافقت مع الاتجاه العام في المحافظة لتأسيس لجنة أهلية، أي أنها قبلت بعقد اجتماعي جديد يعطي الدور الأكبر للفعاليات المجتمعية على حساب دورها المباشر في أعمال الإغاثة والدعم للمواطنين، واقتصار عملها على المقاومة للاحتلال الإسرائيلي. ويمكن القول إن هذا السلوك من الأحزاب السياسية جاء كنتيجة لإدراك هذه الأحزاب بحجم الضرر والخسائر التي لحقت بالمجتمع، وبالتالي ضرورة حشد كافة الجهود لمواجهة هذا الواقع عبر تعزيز تكاملية أفعال التكيف المقاوم. وكذلك بسبب تجربة اللجنة الوطنية في الانتفاضة الأولى، حيث طغى عليها الطابع السياسي والفصائلي، وكانت هذه أحد عوامل محدودية النجاح لها، وبالتالي أكد القائمون على تأسيس اللجنة الأهلية في الانتفاضة الثانية على ضرورة التعلم من التجربة السابقة، واعتبار الأحزاب السياسية جزءاً من النشاط المجتمعي الأكبر الممثل بالمؤسسات والفعاليات الوطنية الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص.

في إطار المحددين السابقين لأنماط وأساليب التكيف المقاوم التي استحدثتها المجتمعات المحلية المبحوثة، أي طبيعة التصنيف السياسي والأمني للمناطق الفلسطينية، ومدى فاعلية الأحزاب السياسية في المجتمعات المحلية المبحوثة المختلفة، أظهرت هذه المجتمعات ثلاثة أنماط أساسية للتكيف المقاوم، أولها: تحفيز وتفعيل الثقافة التضامنية في المجتمعات المحلية لتعزيز الفعل الجماعي الهادف إلى تحقيق درجة عالية من التكيف المقاوم في مواجهة الظروف الطارئة. وثانيها: إعادة تشكيل البنى الاقتصادية والخدمية والإدارية

بما يتلاءم مع الاحتياجات الداخلية الجديدة والظروف الطارئة المحيطة. وثالثها: حشد الدعم للمجتمعات المحلية وتنويع مصادره الذاتية والخارجية.

تفعيل الثقافة التضامنية

تعتبر مدى قوة الثقافة التضامنية في المجتمع المحلي عاملاً حاسماً في خروج الأفعال التكيفية من الحيز العائلي أو القرابي الضيق لصالح حيز أكثر شمولية، وهو غالباً يصبح قوة ذات فعالية عالية في تحقيق تكيف ملائم مع الأوضاع الطارئة. وتقوم الثقافة التضامنية على مدى الشعور بالانتماء للمجتمع المحلي والشعور بالتميز عن الآخرين كوحدة واحدة. هذا الشعور ينمي روح العمل المشترك من خلال القيام بأعمال جماعية، ويتم ذلك إما عبر تأسيس مؤسسات أو لجان محلية وتطوير برامج ومشاريع محلية تنموية أو إغاثية تغذي روح التضامن والوعي الجماعي، وتعزز الانتماء المحلي أو من خلال تعزيز العلاقات التكافلية غير المأسسة. وبشكل عام، فإن تفعيل الثقافة التضامنية في المجتمع المحلي، يأتي كواحد من أشكال التكيف المقاوم في وجه الإجراءات الإسرائيلية، من خلال رفع درجة العمل الجماعي في المجتمع المحلي لتحسين الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في هذا المجتمع أو لحل المشكلات المجتمعية التي تبرز فيه.

أظهرت المجتمعات المحلية المبحوثة تبايناً في مدى قوة الثقافة التضامنية من حيث سماتها ودرجتها، وقد برز هذا التباين على مستويين، الأول: تباين مرتبط باختلاف أنواع التجمعات السكانية (قرية، مخيم، مدينة). والثاني: تباين بين التجمعات السكانية من النوع نفسه، أي بين التجمعات الريفية نفسها أو التجمعات المدينية نفسها، أو بين المخيمات نفسها. وأظهرت الحالات الدراسية أن التباين في المجتمعات المحلية الريفية يرتبط بمجموعة من العوامل والشروط، أهمها مدى قوة الرأسمال الاجتماعي، ومدى قوة الرأسمال الاقتصادي، والنسيج الاجتماعي القابل للفعل الجماعي، أما في المخيمات، فيرتبط أساساً بالهوية السياسية المحلية، ويرتبط في المجتمعات المحلية المدينية بعدة محددات يتشابه بعضها مع بعض العوامل التي أثرت على تفعيل الثقافة التضامنية في المجتمعات المحلية الريفية، ولكن بأبعاد مختلفة، كالرأسمال الاجتماعي الذي يستند في الإحياء المدينية إلى المؤسسات المدينية والكوادر النشطة اجتماعياً وسياسياً، كذلك تمتاز الأحياء المدينية بمكانها الجغرافي المحدد الذي يمنحها ثقافة خاصة تميزها عن باقي أجزاء المدينة. وغالباً، ما كان المكان من العوامل الرئيسية التي أدت إلى تعرض هذه الأحياء إلى إجراءات إسرائيلية قاسية، وبالتالي، انخفاض حاد في مستويات المعيشة فيها، وكلا العاملين لعبا دوراً مهما في تفعيل ثقافة تضامنية داخلية في هذه الأحياء.

وبالمجمل، تتأثر قوة الثقافة التضامنية في المجتمعات المحلية كافة بحدة إجراءات الاحتلال الإسرائيلي والآثار المترتبة عليها، حيث أن شدة الإجراءات التي اتخذها الاحتلال الإسرائيلي في المجتمعات المحلية المختلفة كان لها أثرها على درجة قوة الثقافة التضامنية، من خلال تأثيرها على الرأسمال الاجتماعي والرأسمال الاقتصادي وعلى النسيج الاجتماعي القابل للفعل الجماعي، وعلى زيادة التميز في الهوية السياسية المحلية. وكنتيجة للإجراءات الإسرائيلية، يتوحد المجتمع المحلي في أفعال جماعية تضامنية محلية غير قرابية، وبخاصة أثناء الاجتياحات ومنع التجول.

١- تفعيل الثقافة التضامنية في إطار التكيف المقاوم في المجتمعات المحلية الريفية

تتداخل ثلاثة عوامل أساسية في تحديد قابلية المجتمع المحلي الريفي لتفعيل الثقافة التضامنية وتحديد طبيعتها ودرجة قوتها، وهذه العوامل تتفاعل في إطار ديناميكية جدلية محلية في المجتمع المحلي الريفي، وتتأثر بالظروف المحيطة السياسية والاقتصادية. تتمثل هذه العوامل في مدى قوة الرأسمال الاجتماعي، ومدى قوة الرأسمال الاقتصادي، والنسيج الاجتماعي القابل للفعل الجماعي.

أ- مدى قوة الرأسمال الاجتماعي:

يمثل رأس المال الاجتماعي قدرة المجتمع المحلي على تفعيل طاقاته الذاتية لخدمة كافة الفئات المنتمية له، ويمثل كذلك قدرته على رفع مستوى تنظيمه الداخلي في إطار أفعال جماعية تهدف إلى إقامة علاقات مع أفراد من خارج المجتمع المحلي لهم حضورهم في تقديم العون والمساعدات أو أصحاب صلاحيات وقرارات في هذا المجال، أو مع مؤسسات من خارج المجتمع المحلي، سواء مع مؤسسات حكومية أو غير حكومية وطنية أو من مؤسسات أجنبية ودولية، وقد يمثل مجموعة من الأفراد الفاعلين في إقامة علاقات مع مصادر الدعم الخارجية. هذا إضافة، إلى الخبرة المتراكمة في التشبيك أو إقامة علاقات مع المؤسسات الخارجية. ويساهم الرأسمال الاجتماعي في فتح آفاق لاستدراج العون والمساعدة للمجتمع المحلي، واستدراج مشاريع من شأنها خلق فرص عمل وتحسين الخدمات فيه، وهذا بالطبع له انعكاساته المهمة على خلق فرص أوسع للتكيف خلال الأزمات.

أظهرت الحالات الدراسية، التي شملتها الدراسة، تبايناً واضحاً بين المجتمعات المحلية المبحوثة في طبيعة ومستوى الرأسمال الاجتماعي، فقد امتازت بعض منها بوجود خبرة واسعة ومتراكمة في العلاقة مع المؤسسات الخارجية والاتصال والتشبيك معها، وقد استغلت هذه المجتمعات هذه العلاقات مبكراً في استدراج الدعم والتمويل لتحسين آليات التكيف مع الظروف الطارئة التي تمر بها خلال الانتفاضة الحالية، وهو ما حصل في بلدة بيرزيت والمزرعة الشرقية.

فمثلاً، استطاعت المؤسسات العاملة في بلدة بيرزيت، منذ بداية الانتفاضة، تفعيل نشاطاتها وتوسيع اتصالاتها مع المؤسسات الممولة المختلفة استناداً إلى خبراتها السابقة في هذا المجال. فقد تمتعت بيرزيت بوجود مؤسسات عديدة فاعلة وذات علاقات خارجية متنوعة ومتميزة، مثل جمعية سيدات بيرزيت المتخصصة في مجال الخدمات الصحية، ونادي بيرزيت، والبلدية، والكنائس وما يتبعها من مؤسسات ثقافية وتعليمية، بالإضافة لجامعة بيرزيت. وكان لهذا الحضور المؤسساتي دوراً مهماً في التخفيف من معاناة المواطنين في البلدة وفي جميع القرى المجاورة الذين استفادوا من خدمات هذه المؤسسات فمثلاً، استطاعت جمعية سيدات بيرزيت تطوير الخدمات الصحية الموجودة فيها، وبالتالي خففت من معاناة سكان البلدة وسكان القرى المجاورة لها في مجال تلقي الرعاية الصحية.

بالمقابل، امتازت بعض المجتمعات المحلية المبحوثة بقدرات وإمكانيات محدودة في الاتصال ونسج العلاقات مع مؤسسات من خارجها، وقد أثر ذلك على قدرتها في استدراج الدعم مبكراً وبالتالي في التكيف سريعا مع الظروف التي تمر بها. ومن الأمثلة على هذه المجتمعات بلدة نعلين التي لم تتبلور فيها مأسسة تهدف إلى استدراج الدعم من خارج الموقع، وجاءت المساعدات المقدمة من خارج الموقع من وزارات حكومية، أو الصليب الأحمر والأنروا، وبعض المنظمات غير الحكومية المحلية،[١١] ومن الأمثلة الأخرى المزرعة القبلية بمحافظة رام الله، وزيتا بمحافظة طولكرم، والقرارة بقطاع غزة.

ب- مدى قوة الرأسمال الاقتصادي:

يقصد بالرأسمال الاقتصادي مدى توفر الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية في المجتمع المحلي التي تساهم في التشغيل، ومدى انعكاس هذه الأنشطة على الغنى والوفرة في المجتمع المحلي، وبالتالي على مستويات المعيشة فيه، هذا من جانب. ومن جانب آخر اتساع حجم الفئات الغنية في المجتمع المحلي مقارنة بالفئات الفقيرة أو المتوسطة، التي قد يكون مصدر ثرواتها استثمارات في الأراضي الفلسطينية أو استثمارات في المهجر.

تميزت بعض المجتمعات المحلية بارتفاع درجة الغنى[١٢] فيها، ما ساعدها على التأقلم والتكيف بشكل سريع مع ظروف القمع الإسرائيلي، حيث حافظت هذه المجتمعات على مستويات معيشة مقبولة نسبياً، وعلى ارتفاع نسبة التشغيل، ما عنى معدلات بطالة منخفضة، وبالتالي، استطاعت تغطية احتياجات الفئات المتضررة من خلال التكافل المحلي

بفعل وجود فئات غنية قادرة على كفالة الأسر الفقيرة محدودة العدد، ليس على أسس أسرية فقط، وإنما على أساس المجتمع المحلي بشكل عام. ومن الأمثلة على هذا النمط، من ضمن المجتمعات المحلية المبحوثة، بلدة بيرزيت، والمزرعة الشرقية بمحافظة رام الله.

فمثلاً، تمتاز المزرعة الشرقية بدرجة عالية من الغنى المنبثق عن وجود نسبة كبيرة من السكان المهاجرين، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتمد النسبة الغالبة من سكانها على التحويلات المالية من الخارج. أما مصدر دخل الفئة الأخرى من السكان، فهي من الاستثمارات المحلية داخل المجتمع المحلي أو من خلال العمل فيها، حيث تمتاز المزرعة الشرقية بوجود عدد كبير من المنشآت الاقتصادية فيها ومن أصحاب الأعمال، ما جعلها من التجمعات المستقطبة للعمالة من خارجها، حيث اتسمت باستيرادها عدداً كبيراً من العمال من القرى المجاورة ومن قرى محافظة نابلس، بالإضافة إلى عدم وجود نسبة تذكر للبطالة فيها. وقد تمكنت المزرعة الشرقية بفعل هذه السمات من التكيف سريعاً مع الظروف الطارئة، حيث استطاعت حشد الجهود الذاتية لتغطية احتياجات الفئات التي تضررت فيها، سواء عن طريق التبرعات والمساعدات من أبنائها المقيمين في المهجر أو المقيمين فيها، ووصلت الحال فيها إلى استمرار أعمال تطوير البنية التحتية من طرق ومدارس وغيرها.

وتميزت بعض المجتمعات المحلية بمستويات معيشة متدنية وارتفاع نسبة الفقر وضعف الرأسمال الاقتصادي ومحدودية عدد الفئة الغنية فيها. وقد كانت درجة انكشاف هذه المجتمعات عالية جداً وقدرتها على التكيف محدودة وتعتمد أساساً على مساعدات إغاثية طارئة تصلها بوتائر متقطعة. ومع ازدياد واتساع حجم القمع الإسرائيلي فقدت هذه المجتمعات المحلية قدرتها على التكيف في بعض الأحيان، ودخلت في أزمة حقيقية أدت لبروز بعض الظواهر الاجتماعية فيها، كالهجرة لبعض سكانها أو الإعلان عنها كمناطق منكوبة، واعتمدت غالبيتها على مبادرات المؤسسات الدولية وغير الحكومية في إغاثتها. ومن الأمثلة على هذا النمط من ضمن المجتمعات المحلية المبحوثة منطقة ٨٦ في بلدة القرارة بقطاع غزة، وزيتا في محافظة طولكرم.

فعلى سبيل المثال، تسببت إجراءات الاحتلال في إفقار المنطقة ٨٦ في بلدة القرارة، وقد أعلنت بلدية القرارة عنها منطقة منكوبة. وكان محور عمل اللجان التي تشكلت في الحي استدراج الدعم من

المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الفلسطينية، ومن المؤسسات الدولية، أو توزيع مساعدات وصلت إلى الحي من جهات مختلفة، مثل المساعدات التي وصلت من اللجنة الشعبية القطرية والكويتية، فقد تشكلت لجنة لتوزيعها، وانحلت بعد إنجاز عملية التوزيع. والملاحظ أن محور عمل اللجان العاملة في الحي هو حصر الأضرار التي لحقت بالمواطنين، والعمل على تسهيل تعويضهم، وتشكلت بعض اللجان من ممثلي الأسر المتضررة، مثل الذين هدمت بيوتهم، أو الذين جرفت أراضيهم. وعلى الرغم من إعلان الحي منطقة منكوبة، لكنه لم يتلقَ دعماً مناسباً، حسب تعبير بعض النشطاء في الحي، وسخر البعض من بعض المساعدات المقدمة، لأنها غير كافية أو غير مناسبة، مثل تزويد المزارعين بأغطية بلاستيكية لبيوتهم البلاستيكية المهدومة، وحسب تعبير أحد المزارعين "هذه المساعدة مثل الذي يجهز الفرس قبل الفارس". وأفاد الذين قابلناهم في الحي أن دور البلدية كان ملموساً في توجيه الاهتمام بالحي.

وكذلك، اقتصر دور اللجان والمؤسسات في قرية زيتا على استدراج الدعم لأهل القرية والإشراف على توزيعه، وبخاصة، بعد إقامة سور الفصل، حيث أصبحت معظم أسر القرية من الأسر المحتاجة، وتواجه صعوبة حقيقية في تدبر أمرها ولا تستطيع أن تبادر لمساعدة غيرها. وتركز دور المؤسسات واللجان القائمة في البلدة في مجال التنسيق للحصول على المساعدات الإنسانية وتوزيعها على أهالي البلدة. وتشكلت لجان لعرض احتياجات القرية على المؤسسات الحكومية، ومنها مكتب الرئيس، وعلى المؤسسات الفلسطينية غير الحكومية وعلى المؤسسات الدولية، مثل الصليب الأحمر، حيث نجحت البلدية في زيادة عدد الطرود الغذائية التي يقدمها الصليب من ٩٠ طرداً إلى ١٣٢ طرداً، وقررت وزارة الشؤون الاجتماعية زيادة حصة القرية من ٣٠ طرداً إلى ٦٧ طرداً. وبالإجمال يوزع في القرية ٢٥٠ طرداً غذائياً كل شهرين تقريباً من جهات مختلفة، وبخاصة الصليب الأحمر، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ولجنة الزكاة. ويشرف على توزيع المساعدات لجنة مشكلة من رئيس البلدية وإمام المسجد وممثل لتنظيم فتح وعضوين آخرين.

ج- النسيج الاجتماعي القابل للفعل الجماعي:

تعد شبكة العلاقات العائلية والقرابية القوية هي الأساس المحدد للنسيج الاجتماعي القابل لثقافة تضامنية فاعلة. تتدرج هذه العلاقات القرابية في المجتمعات المحلية من دائرة العلاقة القرابية النووية إلى الحمولة، ويلعب الإرث التاريخي دوراً أساسياً في رسم طبيعة العلاقات بين الحمايل في المجتمعات المحلية، فقد تكون العلاقة فيما بينها منسجمة ومتضامنة، وبالتالي تؤدي إلى وجود نسيج اجتماعي قابل لتطوير درجة عالية من الثقافة التضامنية على مستوى المجتمع المحلي، وقد تكون علاقات الحمايل متضاربة ومتناقضة، وبالتالي تؤدي إلى تخفيض درجة الثقافة التضامنية وانحسارها في شبكات العلاقات القرابية. بناءً على ما تقدم، تتباين المجتمعات المحلية في درجة ثقافتها التضامنية، فمنها ما يمتاز بثقافة تضامنية قوية على مستوى المجتمع المحلي، ومنها ما يمتاز بضعف هذه الثقافة وبقائه محدداً ضمن العلاقات القرابية. ينطبق هذا الحال على المجتمعات المحلية الريفية بشكل رئيسي، في حين أنه لا ينطبق على المجتمعات المحلية المدينية والمخيمات.

أظهرت بعض المجتمعات المحلية الريفية المبحوثة درجة عالية من التضامن بين الحمايل، وبالتالي درجة عالية من التماسك والانسجام في النسيج الاجتماعي الذي أدى إلى درجة عالية من الثقافة التضامنية. فمثلاً، امتازت المزرعة الشرقية بوجود درجة عالية من الثقافة التضامنية ما بين السكان، سواء المقيمين فيها أو المقيمين في المهجر وعلى مستوى المجتمع المحلي ككل، ولم تكن العائلية ذات تأثير على طبيعة أفعال التكيف التي استحدثتها، حيث تركزت أفعال التكيف والرعاية للفئات المتضررة في المؤسسات المحلية، ولم تكن المبادرات الرئيسية فيها مبنية على أساس عائلي، بل اتسمت بمبادرات على مستوى المجتمع المحلي ككل. وهذا بالطبع لا ينفي وجود أفعال تكافل اجتماعي مستترة بين الأقارب، لكن هذه لم تكن السمة الغالبة. بالمقابل، أظهرت مجتمعات محلية مبحوثة أخرى درجة أقل من التضامن بين الحمايل، وهو ما أثر سلباً على درجة الثقافة التضامنية على مستوى المجتمع المحلي فيها، وبقيت الثقافة التضامنية في هذه المجتمعات منحصرة في إطار العلاقات القرابية داخل الحمولة الواحدة. فمثلاً، بقي الفعل التكافلي ذا طابع عائلي، بصورة عامة، في المزرعة القبلية، فالميسور يساعد أقاربه، وأبناء حمولته، وهذا لا ينفي قيام البعض بتوزيع جزء من مساعداته إلى أسر من خارج حمولته أو دائرة أقاربه. ولم تتبلور لجان على مستوى القرية لتجنيد وتنظيم المساعدة داخلها، أو للعمل بصورة مبرمجة لاستدراج الدعم من خارجها.

بشكل عام، تتحدد درجة وطبيعة الثقافة التضامنية بناءً على هذه المحددات الثلاثة السابقة، حيث تتراوح ما بين ثقافة تضامنية قوية راسخة ودائمة وممأسسة، تذوب من خلالها

الجماعات القرابية لصالح المجتمع المحلي، وتحمل معها أفعالاً تكيفية مقاومة في طياتها وأفعالاً تأخذ طابعاً تنموياً، وبين ثقافة تضامنية ضعيفة، طارئة، ومؤقتة ولا ترتقي إلى الفعل التنموي، بل تهدف إلى تقديم مساعدات وخدمات إغاثية استجابة للظروف الطارئة، وقد تكون ممأسسة أو غير ممأسسة.

بالمجمل، أظهرت المجتمعات المحلية الريفية المبحوثة وجود نمطين من الثقافة التضامنية من حيث التأثير التكافلي:

١-**ثقافة تضامنية تطويرية** تتمحور حول مجموعة من الأفعال التطويرية المحلية، التي بدأت منذ الانتفاضة الأولى واستمرت بعدها، وقد تأخذ بعداً تنموياً. وغالباً تعتمد هذه الأفعال أو البرامج التطويرية على توفر الشروط الثلاثة السابقة، وهي أولاً: توفر الإمكانيات الاقتصادية والمالية المحلية. ثانياً: مدى توفر الرأسمال الاجتماعي من مؤسسات وكفاءات فاعلة في الاتصال والتشبيك مع المؤسسات الخارجية وفي تنظيم الفعل الجماعي الداخلي في المجتمع المحلي، وهذا الرأسمال الاجتماعي تشكل، غالباً، عبر توفر ذوي الخبرة من النشطاء سياسياً أو الأكاديميين، وتوفر الخبرة التاريخية المتراكمة في هذه المجتمعات، وبخاصة خلال الانتفاضة الأولى. ثالثاً: توفر درجة عالية من التفاهم والانسجام بين الجماعات القرابية المختلفة، أي عدم بروز العائلية كأساس للمشاريع أو الأفعال التكيفية، واستبدال الفعل العائلي بالفعل المؤسساتي على مستوى المجتمع المحلي ككل، ويستند توفر هذا الشرط إلى تطورات تاريخية في النسيج الاجتماعي للمجتمع المحلي نفسه. وبالمجمل، يعتبر توفر الرأسمال الاجتماعي، وتوفر درجة من الغنى الاقتصادي لبعض الفئات الاجتماعية في المجتمع المحلي، وتوفر نسيج اجتماعي ملائم، شروطاً ضرورية لبروز نمط الثقافة التضامنية التطويرية، وقد تعزز هذا النمط خلال انتفاضة الأقصى.

٢-**ثقافة تضامنية إغاثية** تبرز في المجتمعات المحلية التي يوجد فيها رأسمال اقتصادي و/أو اجتماعي ضعيف و/أو نسيج اجتماعي غير منسجم، بحيث يشكل ضعف أحد هذه المحددات أو أكثر، عاملاً في إضعاف قدرة المجتمع المحلي على تنظيم أفعال تكيفية مقاومة جماعية راسخة مؤسساتياً أو مستدامة. وكبديل عن ذلك، تبرز تضامنيات عائلية تستند إلى ثقافة التكافل العائلية التقليدية غالباً. كذلك قد يكون مصدر مثل هذه الأفعال التكيفية في بعض المجتمعات المحلية، حدة الإجراءات الإسرائيلية التي أوصلت هذه المجتمعات إلى درجة النكبة.

لقد تجسد تفعيل الثقافة التضامنية في المجتمعات المحلية الريفية في بروز نمطين من المؤسسات تبعاً لنمط الثقافة التضامنية، حيث تشكلت في المجتمعات المحلية الريفية التي

تفعلت فيها ثقافة تضامنية تطويرية لجان مستدامة لتنفيذ مشاريع تنموية ذات طابع خدمي عام، بالإضافة لدورها في الأنشطة الإغاثية الطارئة، وقد تشكلت هذه اللجان باشتراك المؤسسات المحلية والأحزاب السياسية والكوادر الاجتماعية من خلال رفع درجة التنسيق والتعاون فيما بينهم. فقد اعتمدت هذه اللجان بشكل رئيسي على المؤسسات التي كانت قائمة أصلاً قبل اندلاع الانتفاضة، لكن دور هذه المؤسسات تعزز بشكل كبير بعد اندلاع الانتفاضة، وذلك بسبب اعتراف المؤسسات الخارجية بأهمية دورها على المستوى المحلي كوسيط، وحاجة المؤسسات الدولية والوطنية لشريك محلي لإيصال المساعدات والوصول للمجتمعات المحلية الريفية المختلفة، وتوفر مصادر الدعم المحلي والخارجي لها، وازدياد الحاجات المحلية، وبالتالي توسيع أنشطتها وفعاليتها بما يتلاءم مع هذه الحاجات. لقد وجدت هذه المؤسسات نفسها مسؤولة عن تعزيز التنمية المحلية في مجال الخدمات الصحية والتعليمية والبنية التحتية، إضافة إلى الأفعال الإغاثية والطارئة، وغالباً، لم يكن ذلك مقصوراً على المجتمع المحلي نفسه، بل على المجتمعات المحلية المحيطة بها، ما رفع من مسؤوليات هذه المؤسسات لتصبح تدريجياً أفعالاً تكيفية مقاومة مناطقية، وليست مقتصرة على المجتمع المحلي فحسب. ينطبق هذا على تجربتي بيرزيت والمزرعة الشرقية، ويمكن إيضاح هاتين التجربتين في هذا المجال على النحو التالي:

سارعت مؤسسات بيرزيت إلى تشكيل لجنة طوارئ تضم بلدية بيرزيت، والفصائل الفلسطينية، والمؤسسات الأهلية، ومديري المدارس وممثلين عن الهيئات والمؤسسات الدينية وبعض المستقلين. وقامت بتوفير الدعم للبلدة وللقرى المجاورة على مستويين. تركز المستوى الأول في حشد الدعم الإغاثي لسد حاجات السكان الغذائية والطبية عبر مساعدات مالية وعينية وخدمية سريعة. وتركز المستوى الثاني في حشد الدعم لتطوير خدمات طبية واقتصادية ذات ديمومة لتصبح بديلاً عن بعض الخدمات الأساسية التي تقدمها مدينة رام الله في المجال الصحي والتعليمي والإداري الحكومي ... الخ. لذلك، تطورت سلسلة من المراكز التي تقدم خدمات بديلة عن تلك التي وجدت تاريخياً في مدينة رام الله المجاورة، والتي لم تكن متوفرة في بيرزيت سابقاً، وتستهدف سكان البلدة والقرى المجاورة، محولة بذلك بيرزيت إلى مركز إداري وخدمي مساند للقرى المحيطة وهو دور لم تحلم بالقيام به من قبل.

أما تجربة المزرعة الشرقية، فقد عملت المؤسسات القائمة فيها، ما قبل اندلاع الانتفاضة، وهي البلدية والجمعية الخيرية والنادي

والمجمع الصحي إضافة لممثلين عن المدارس، على تعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها، إضافة إلى مؤسسات استحدثت خلال الانتفاضة كمنتدى الخريجين، حيث عملت هذه المؤسسات مجتمعة على التعاون فيما بينها في مواجهة الظروف الطارئة والحفاظ على المشاريع التطويرية. فقد عملت هذه المؤسسات على استحداث صندوق الطالب المحتاج لدعم طلبة الجامعات المحتاجين، أبناء المجتمع المحلي نفسه، وجمعت التبرعات لهذا الغرض من أبناء المجتمع المحلي سواء في الداخل أو في المهجر، وغطت نفقات ما لا يقل عن ١٢ طالباً لكل فصل دراسي، وبخاصة الأقساط الجامعية، واشتملت اللجنة على عضوية ممثل عن كل من المؤسسات المذكورة، وعملت اللجنة في إطار أنشطة الجمعية الخيرية، ويعمد القائمون على هذه اللجنة بدعم ديمومتها واستمراريتها. وعملت هذه المؤسسات بمبادرة من البلدية، قبل بداية الانتفاضة، على تشكيل لجنة لتعبيد الشارع الرئيسي، وشملت اللجنة، عدا عن ممثلي المؤسسات، أفراداً ووجهاء، وأكاديميين وسياسيين وتقليديين، وعملت اللجنة على جمع التبرعات اللازمة لتعبيد الشارع التي وصلت إلى حوالي ٨٠٠ ألف دولار أمريكي، شاركت بكدار بحوالي ٣٠٠ ألف منها، والباقي من تبرعات أبناء المجتمع المحلي في الداخل وفي المهجر. وعلى الرغم من أن هذه المبادرة بدأت قبل الانتفاضة، فإن تنفيذ المشروع نفسه بدأ بعد اندلاع الانتفاضة، واستطاعت اللجنة استكمال المشروع. وبعد اندلاع الانتفاضة، عملت البلدية على المبادرة ببناء مدرستين إحداهما للذكور والأخرى للإناث، وشكلت اللجنة بالطريقة نفسها، وجمعت التبرعات من الداخل ومن المهجر، ويتوقع أن تكون تكلفة المشروعين حوالي ١,٥ مليون دولار، وما زالت المشروعات في إطار التنفيذ. كما ساهمت المؤسسات، وبخاصة البلدية في العمل على تطوير المجمع الصحي في القرية والتابع لاتحاد لجان العمل الصحي، وقد تم ذلك بعد اندلاع الانتفاضة نتيجة لتزايد الحاجة لتطوير الخدمات الصحية المتوفرة، حيث تم توفير بعض التجهيزات اللازمة فيه، إضافة إلى تبرع أحد أبناء المجتمع المحلي بسيارة إسعاف لخدمة السكان. أما على صعيد الجوانب الإغاثية، فقد تم العمل على إعداد قائمة بأسماء المحتاجين من أبناء المجتمع المحلي بمساهمة كافة المؤسسات، ووثقت هذه القائمة في البلدية لتكون الأساس الذي يتم عليه توزيع المساعدات التي تصل من الأهالي في الداخل أو في المهجر أو من المؤسسات الوطنية والأجنبية.

وقد كان للنساء دورهن، أيضاً، حيث تأسست لجنة للسيدات في المزرعة الشرقية في العام ٢٠٠٣، وتنضوي هذه اللجنة في إطار الجمعية الخيرية في القرية. وقد تم تأسيس اللجنة عن طريق الانتخابات، حيث عملت السيدات على إجراء انتخابات أفرزت هيئة إدارية مكونة من تسع نساء. تهدف اللجنة إلى الاهتمام بالمرأة ورفع مستواها العلمي والمهني والمعيشي. وقد قامت اللجنة منذ تأسيسها بمجموعة من النشاطات الهادفة إلى رفع مكانة المرأة من جهة، وتمكين بعض النساء من تطوير قدراتهن المهنية للالتحاق بسوق العمل، حيث قامت اللجنة بشراء ماكينات خياطة، وصالون للتجميل بهدف عقد دورات في هذه المجالات، وقد تم شراء هذه الماكينات بتمويل من مركز دعم المشاريع الصغيرة (التعاون الألماني الفلسطيني). وبالفعل، استطاعت اللجنة عقد عدد من الدورات، وتخرج منها، حتى إعداد هذه الدراسة، ٢٨ فتاة في مجالات التجميل، والخياطة المتقدمة، وفن القص والتفصيل. كما نفذت اللجنة دورة في مجال الكمبيوتر والإنترنت، حيث قامت بشراء ستة أجهزة كمبيوتر بدعم من صندوق القدس في واشنطن. وعقدت اللجنة أربع دورات في مجال الإسعاف الأولي، وعدد من المحاضرات التثقيفية. وبمجملها، استهدفت هذه الدورات والنشاطات النساء في القرية.

وقد تشكلت في إطار لجنة السيدات لجان زراعية نسوية، بالتعاون مع اتحاد لجان الإغاثة الزراعية، بهدف تطوير قدرات النساء للاعتناء بالحديقة المنزلية، ورفع درجة التوعية في مجال الزراعة والاستفادة من الحديقة المنزلية في تلبية بعض احتياجات الأسرة من الطعام. وتركزت أعمال هذه اللجان، بشكل رئيسي، على النساء من الأسر الفقيرة.

بالإضافة للأنشطة السابقة التي قامت بها اللجنة النسوية، فقد عملت، أيضاً، على جمع التبرعات من سكان القرية، من خلال زيارتهم في بيوتهم، أو في المحلات التجارية. واستغلت اللجنة هذه التبرعات في تغطية نفقات مخيم صيفي للمعاقين عقد في القرية، وقد شمل هذا المخيم معاقين من مناطق مختلفة، ولم يقتصر على معاقي القرية. كما استخدمت جزءاً من هذه التبرعات في دعم بعض الطلبة المحتاجين في رياض الأطفال التي تشرف عليها الجمعية الخيرية، أو الطلبة المحتاجين في مدارس القرية.

بالمقابل، تشكلت في المجتمعات المحلية الريفية التي تفعلت فيها ثقافة تضامنية إغاثية لجان مؤقتة اهتمت بتوفير الاحتياجات الأساسية للمتضررين في المجتمع المحلي، وغالباً ما كانت تنتهي هذه اللجان بانتهاء المهمة التي تأسست من أجلها، وأحياناً، انصبت مهام هذه اللجان على تسهيل أعمال مؤسسات الدعم من خارج المجتمع المحلي مثل لجان الزكاة والأنروا والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة على الصعيد الوطني. ويتضح هذا النوع من الثقافة التضامنية من خلال تجربة المزرعة القبلية ومنطقة ٨٦ في القرارة بقطاع غزة، ويمكن إيراد هاتين التجربتين، في هذا المجال، على النحو التالي:

لم تتبلور لجان دائمة في قرية المزرعة القبلية. فباستثناء الدعم الذي يوزع من المجلس القروي، الذي كان يشرف على توزيع المساعدات التي تصله من جهات حكومية، أو من الأنروا، فإن الدعم الذي كان يحصل عليه أفراد يوزعونه هم بأنفسهم، سواء أكانت هذه المساعدات من أفراد من أبناء الموقع في المهجر، أو من مؤسسات محلية. وتوزع لجنة زكاة محافظة رام الله، التي كانت صاحبة أكثر مرات توزيع في القرية، مساعداتها من خلال مندوبيها في القرية، ووزع الاتحاد العام لنقابات العمال مساعداته من خلال مندوبي الاتحاد وموظفيه في الموقع. وحاول أبناء الموقع في المهجر تقديم المساعدة لأبناء القرية المحتاجين من خلال تشكيلهم للجنة دائمة منهم، تشرف على جمع الأموال وتحويلها للمحتاجين من أبناء قريتهم في الوطني، على أن توجه نشاطها للقرية بشكل عام، وذلك خلال اجتياح رام الله العام ٢٠٠٢، لكنها فشلت، وعاد كل يدعم من يراه مستحقاً. ويعود فشل هذه المبادرة إلى الانتقادات الشديدة لطريقة توزيع المساعدات في القرية من قبل السكان المحليين، حيث استحوذ شخص واحد على توزيع المساعدات، ما أثار حفيظة الآخرين، وبخاصة من العائلات الأخرى التي لا ينتمي لها هذا الشخص. ومن الجدير بالذكر أن معظم أبناء القرية يعتمدون على أعمالهم في الاقتصاد الإسرائيلي، وفي ورش البناء في الاقتصاد المحلي. وعلى الرغم من أن القرية لم تتعرض لقمع مباشر، لكن إجراءات الاحتلال تسببت في فقدان عدد كبير من العاملين لوظائفهم ولفترات طويلة. وقد لجأ عدد كبير منهم إلى المغامرة بالعمل في الورش الإسرائيلية بدون الحصول على تصاريح عمل، وفي ظروف صعبة، ليس أقلها المبيت في الورشة، أو في بعض القرى الحدودية.

أما في منطقة ٨٦ في القرارة، فقد تشكلت عدة لجان ارتبط عملها بإنجاز مهام محددة، تنتهي بعدها، وهذه اللجان هي: اللجنة الشعبية المؤقتة، تشكلت في بداية الانتفاضة دون تخطيط، من مجموعة من الشبان في المنطقة بهدف توزيع مساعدات عينية طارئة مصدرها اللجنتين القطرية والكويتية لمساعدة الانتفاضة، وهي عبارة عن طرود غذائية لمرة واحدة وزعت على كل رب أسرة، وقد حلت هذه اللجنة بصورة تلقائية بعد انتهاء المساعدة. ولجنة الحي التي تشكلت في بداية السنة الأولى للانتفاضة عن طريق تزكية كل عائلة من العائلات الأساسية لأحد أبنائها لكي يمثلها في اللجنة، ويتمثل دورها بتقديم كشوفات وقوائم بأسماء العائلات المتضررة بفعل الحصار والتجريف وغيره للمؤسسات بهدف تقديم المعونات العينية والمساعدات الأخرى لهم. وقد انتهى عمل هذه اللجنة قبل إجراء العمل الميداني في الموقع. ولجنة الأهالي المتضررين، وهي لجنة من أهالي المنطقة تشكلت في أوائل العام ٢٠٠١، وهي ممثلة للعائلات في الحي، وهدفها حصر الأضرار التي لحقت بالأهالي، وقد تمكنت من الحصول على دعم من منظمات غير حكومية محلية ووزارات ومؤسسات حكومية. وتشكلت في الآونة الأخيرة لجنة طوارئ في القرية، تمثلت فيها المنطقة ٨٦ بعضوين، ومسؤوليتها التبليغ عن أي طارئ يحصل في القرية عموماً، وفي المنطقة ٨٦ تحديداً، والإطلاع ميدانياً على الأضرار ومعاينتها بهدف تزكيتها للحصول على المساعدات.

وقد ترجم تفعيل الثقافة التضامنية أيضاً كفعل تكيف مقاوم في تعزيز التكافل غير الرسمي (غير المأسس) عبر تفعيل دور العائلة وشبكات القرابة، حيث أصبح من مسؤوليات الحمولة توفير الدعم الخدمي أو المالي أو العيني لأفرادها، وتوفير الأمن لأفرادها أيضاً، وسعت العديد من الحمايل لتنشيط حملات الدعم المالي من الأقارب في المهجر أو من خلال تمثيل نفسها في اللجان والمؤسسات على مستوى المجتمع المحلي وتفعيل دورها في هذه اللجان. لكن يلاحظ أن التكافل غير المأسس في المجتمعات الريفية ذات الثقافة التضامنية العالية التي أخذت بعداً تنموياً كان أقل وضوحاً، حيث أن المؤسسات واللجان الرسمية كانت هي المحور الأساسي للأنشطة التكافلية والمبادرات الشعبية، بينما كان الفعل التكافلي غير المأسس في المجتمعات المحلية ذات الثقافة التضامنية الإغاثية أكثر وضوحاً، حيث برزت العائلة والعلاقات القرابية كعنوان أساسي لتوفير الدعم للأسر والأفراد في إطار أفعال التكيف المقاوم، وسنتطرق لهذه القضية لاحقاً وبالتفصيل.

٢- تفعيل الثقافة التضامنية في إطار التكيف المقاوم في المخيمات

يرتبط تفعيل الثقافة التضامنية المحلية في المخيمات بشكل رئيسي بوجود هوية سياسية محلية فيها، ويقصد بالهوية السياسية المحلية، في بحثنا هذا، ذلك الشعور المتكون لدى فئة سكانية بتميزها عن الفئات السكانية الأخرى، ويتكون هذا الشعور بإحساس هذه الفئة بتميز مكانتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية عن الفئات الأخرى في المجتمع، وينعكس هذا الإحساس بالتميز في سلوكيات سياسية واقتصادية واجتماعية، وتتعزز هذه المكانة بارتباطها بمكان محدد وهو المخيم. وقد برزت هذه الهوية حصراً في المخيمات لأسباب عديدة أهمها:

أولاً: العامل التاريخي السياسي وهو الحفاظ على المخيمات في إطار شعار رفض التوطين ورفض العمل على إدماج المخيمات في المدن.

ثانياً: تميز المخيمات من الناحية الإدارية عن السلطات المحلية وارتباطها بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وليس تحت إدارة السلطات المحلية، وقد حافظت السلطة الوطنية الفلسطينية على هذه الإدارة المتميزة، وهو ما أعطى للمكان (المخيم) وضعاً اقتصادياً اجتماعياً وسياسياً خاصاً متميزاً عن المجتمعات الريفية والمدينية.

ثالثاً: التمييز ضد اللاجئين تاريخياً باعتبارهم فئة سكانية دخيلة، وانعكس ذلك التمييز بالعلاقات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية.

رابعاً: تدني المكانة الاقتصادية للمخيم وتدني مستويات المعيشة ونوعية الحياة، وبخاصة بعد إغلاق سوق العمل الإسرائيلية.

خامساً: تهميش اللاجئين والمخيمات في التسويات السياسية المطروحة.

وقد أظهرت حالات المخيمات المبحوثة بروز ثقافة تضامنية تستند أساساً إلى الهوية السياسية الخاصة، وتتأطر في المكان الذي يحمل دلالات سياسية تاريخياً. لقد شكلت الهوية السياسية المحلية الموجودة تاريخياً العامل الرئيسي في تفعيل ثقافة تضامنية خاصة بالمخيم أثناء الانتفاضة في إطار تطوير أفعال التكيف المقاوم، بغض النظر عن مدى الانسجام في النسيج الاجتماعي ومدى توفر الرأسمال الاقتصادي أو الاجتماعي اللذين يعتبران من المحددات الحاسمة في المجتمعات المحلية الريفية، وهذا لا ينفي أهمية تلك العوامل، حيث أن النسيج الاجتماعي في المخيمات يتمحور أساساً حول الانتماءات الجهوية. وبشكل عام، تتشابه المخيمات من حيث توفر الرأسمال الاقتصادي، إلا أنها تتمايز نسبياً برأسمالها الاجتماعي، حيث تتميز بعض المخيمات بوجود بعض المؤسسات

الخدمية التي لها علاقات واسعة مع جهات مختلفة محلية ودولية، لكن تبقى الخدمات المقدمة من قبل الوكالة هي الأساس في مجمل المخيمات.

أظهرت الحالات المبحوثة من المخيمات وجود مستويين لاستخدام الهوية السياسية المحلية في تفعيل الثقافة التضامنية والفعل الجماعي. المستوى الأول هو ثقافة تضامنية تستند إلى مجمل الأنشطة السياسية المقاومة للاحتلال، فمن خلال هذه الأنشطة، غالباً ما تم تفعيل الأحزاب السياسية وتوحيدها في مواجهة الاحتلال، حيث تعززت مظاهر التنسيق والتحالف فيما بينها على الصعيد المحلي بغض النظر عن طبيعة العلاقات بين هذه الأحزاب على المستوى الوطني، وقد برز هذا بشكل واضح في مخيم جنين، ويمكن إيضاح ذلك كما يلي:

> **عملت الأحزاب السياسية في مخيم جنين على تنسيق جهودها في مواجهة الاحتلال من جهة، وفي رفع درجة فعاليتها في المخيم في إطار تنظيم أفعال التكافل وتنظيم العلاقات الداخلية. فقد أخذ هذا التنسيق والتعاون أشكالاً من الممارسات الاقتصادية التكافلية، وأشكالاً مجتمعية، كحل الخلافات وتنظيم العلاقات والسلوكيات الاجتماعية، وأشكالاً سياسية وعسكرية مقاومة دمجت بها فئات اجتماعية واسعة كالأطفال والنساء. وبالمقابل، كان للأفعال الحزبية المقاومة دور مهم في تطوير ثقافة تضامنية سياسية داخلية على مستوى المخيم، وكثفت الشعور لدى جميع المواطنين بأن "الكل مستهدف ولا بد من المواجهة والصمود" وهو ما ترجم أيضاً في جملة من الأنشطة التكيفية المقاومة. فمن جهة، عززت الثقافة والشعور العام بضرورة التعاضد، على مستوى المخيم ككل، الفعل والممارسة الجماعية المقاومة السياسية المباشرة أو الاقتصادية التكافلية. ومن جهة ثانية، عززت الممارسة والمقاومة الجماعية والتهديد الخارجي، بدورها، الثقافة الجماعية في وحدة جدلية تعزز بعضها البعض.**

أما المستوى الثاني، فهو تطوير ثقافة تضامنية محلية بناءً على الهوية السياسية القائمة في مواجهة الآخر الوطني كالسلطة السياسية، والسلطات المحلية، أو المجتمعات المحلية الأخرى الريفية والمدينية. وبالإضافة للعوامل السابقة، كان لحدة القمع التي لحقت بالمخيمات، وتهميشها من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، والشعور السائد الذي تشكل للأحزاب الرئيسية والمؤسسات الفاعلة في المخيمات بالمسؤولية اتجاه إعالة المجتمع المحلي وتوفير الاحتياجات الأساسية للسكان؛ أثرها على تفعيل ثقافة تضامنية محلية ذات طابع

إغاثي. وقد تمثل ذلك بتعبيرات ثقافية ومقولات انتشرت بين سكان المخيمات، وبخاصة مخيم جنين، مثل، "نحن أبناء المخيم"، و"نحن من حمى كرامة الشعب الفلسطيني في نيسان"، وغيرها من النكات التي تسخر من بعض الرموز في السلطة الوطنية الفلسطينية أو من سكان بعض المناطق التي تميزت مقاومتهم بالضعف مثل سكان مدينة رام الله.

ومن أهم أساليب التكيف المقاوم المرتبطة بالثقافة التضامنية في المخيمات، هو تطوير مستوى التنظيم الداخلي في المخيم للتأقلم مع ظروف الصراع المباشر مع الاحتلال الإسرائيلي، حيث يلاحظ أنه جرى تفعيل اللجان الشعبية في مجمل المخيمات المبحوثة، وبخاصة على صعيد دورها في تنظيم أمور المخيم الداخلية والتنسيق مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية والجهات الداعمة الأخرى. كما جرى تشكيل لجان أحياء لإدارة أمور الحي، وكحلقة وصل مع اللجنة الشعبية في المخيم، وجرى، أيضاً، تشكيل لجان متخصصة في هذه المخيمات، مثل لجان إعادة بناء البيوت المهدمة وإيواء سكانها، ولجان الحراسة، ولجان لتنظيم واستدراج الدعم الاجتماعي. وقد عملت هذه اللجان على المحافظة على الأملاك العامة، وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل، وتأمين المواد التموينية والمساعدات النقدية للمحتاجين والمتضررين، والتنسيق مع المؤسسات الوطنية كنقابات العمال، ومع مؤسسات السلطة، ومؤسسات الحكم المحلي، والتنسيق مع المؤسسات الدولية كالأنروا وغيرها، وعملت، كذلك، على إعادة تأهيل المساكن المتضررة والبحث عن مساكن بديلة لساكنيها، وتأسيس مشاريع تشغيلية مع الجهات الممولة والمانحة المحلية والدولية. وقد عملت هذه اللجان المتخصصة بالمجمل في إطار التنسيق مع اللجان الشعبية في المخيمات.

فعلى سبيل المثال، قام سكان حي التفاح في مخيم خان يونس بإفراز عدة لجان لمواجهة الظروف الاستثنائية التي فرضها القمع الاحتلالي في الحي، وكالية لزيادة درجة تنظيمهم المحلي في إطار الصراع مع المحتلين. وكان من أبرز المهام التي عملت اللجان المختلفة عليها التنسيق والمتابعة مع المؤسسات المختلفة داخل المخيم وخارجه بهدف تجنيد الدعم للمتضررين من سكانه، وبخاصة أن هذا الحي تعرض لقمع مباشر مكثف، أدى إلى حرمان عشرات الأسر من مساكنها ومصدر رزقها، وتسبب في إفقاره، فقد أشارت تقديرات الجهات المختلفة التي تقدم المساعدات في المخيم إلى أن ٨٠٪ من سكانه يعانون من الفقر، وتشكل المساعدة المصدر الرئيسي لتغطية احتياجاتهم الأساسية. وقد تشكلت عدة لجان في الحي، وعملت هذه اللجان في إطار التنسيق مع مؤسسات المخيم، ومع

المؤسسات الفاعلة في مدينة خان يونس، وبخاصة الهيئات الممثلة للأنروا في المخيم، ومع المجلس البلدي، ولجنة القوى الوطنية والإسلامية. وقد نجحت اللجان المختلفة التي عملت في الحي في استدراج دعم متنوع المصادر، ونجحت، كذلك، في الحصول على مساعدات مختلفة.[١٣]

وفي إطار تفعيل الثقافة التضامنية في المجتمعات المحلية للمخيمات برزت أنشطة سياسية تستهدف تجنيد واستدراج الدعم الخارجي ولفت انتباه واهتمام العالم الخارجي لاحتياجات هذه المخيمات والظروف المعيشية فيها. تتراوح هذه الأنشطة السياسية ما بين المظاهر العلنية والمظاهر المستترة التحتية. فمن جملة الأنشطة السياسية العلنية التي يمكن الإشارة لها، تظاهر بعض المخيمات احتجاجاً على مواقف سياسية أو سياساتية للسلطة أو لبعض مؤسساتها أو للمطالبة بحقوق لسكان المخيم، ورفض استقبال أو التعاطي مع رموز في السلطة الوطنية الفلسطينية أو في المؤسسات الدولية وبعض رموز المجتمع المدني والسلطات المحلية، ومواجهة بعض المخيمات للأجهزة الأمنية بالتنسيق ما بين القوى الحزبية في المخيم، وبخاصة لحماية الكوادر الحزبية ومنع اعتقالها، وإرسال وفود احتجاجية أو وفود مطالبة بحقوق من السلطة المركزية أو مؤسساتها، ووصلت مظاهر الاحتجاج العلني في بعض الأحيان إلى خطف بعض المسؤولين.

وبشكل عام، تعتبر الثقافة التضامنية في المخيمات ثقافة إغاثية لم ترتقِ إلى المستوى التنموي، ويعود هذا إلى عدة أسباب، أهمها عدم قناعة سكان المخيمات بإجراء أنشطة تنموية تؤدي إلى التوطين، وإنما عمل جملة من الإجراءات التي تهدف إلى تحسين مستويات المعيشة والخدمات الأساسية، وعدم توفر أو ضعف الموارد المالية والاقتصادية المتاحة للمخيمات، ولكون معظم المؤسسات التي تشكلت في إطار اللجان الشعبية هي مؤسسات طارئة تستهدف الحد من الآثار السلبية للإجراءات الإسرائيلية وسد الاحتياجات الأساسية للسكان. وغالباً ما تشكلت الأنشطة التكيفية في المخيمات كردة فعل على الشعور بالإحباط والإهمال من قبل الآخرين في المجتمع الفلسطيني. وبالمجمل، فإن الإجراءات والأنشطة التكيفية المقاومة التي برزت في إطار الثقافة التضامنية المحلية في المخيمات المبنية على الهوية السياسة المحلية، قد تنجح في استدراج بعض المساعدات الإغاثية الطارئة أو المزيد من الاهتمام من قبل المؤسسات الوطنية والأجنبية والدولية، ولكنها لا ترتقي لمستوى العمل المنظم والمستدام الشبيه بالحركات الاجتماعية.

٣- تفعيل الثقافة التضامنية في إطار التكيف المقاوم في المجتمعات المحلية المدينية

ساهمت عدة عوامل في تفعيل الثقافة التضامنية في الأحياء المدينية، يتشابه بعض هذه العوامل مع تلك العوامل المحددة لتفعيل الثقافة التضامنية في المجتمعات الريفية والمخيمات، لكن هذه العوامل برزت بدرجات أعلى في الأحياء المدينية وأخذت أبعاداً مختلفة أحياناً. أهم هذه العوامل الرأسمال الاجتماعي الذي يستند، غالبا، في الأحياء المدينية إلى المؤسسات في المدينة بمجملها، والتي تشكلت منذ سنوات طويلة. وفي هذا الإطار، تتبع الإحياء المدينية إدارياً إلى السلطات المحلية (المجالس البلدية) التي تمتلك إمكانيات أكبر مما هو موجود في المخيم أو القرية، وهي مؤسسات ذات تأثير وفاعلية أكبر، بل إن بعض هذه المؤسسات يشمل في عضويته بعض سكان القرى أو المخيمات كما الحال في الغرف التجارية والصناعية. كذلك تمتاز المدن بتواجد مراكز المنظمات غير الحكومية ومراكز المؤسسات الأجنبية والدولية. كما يرتبط الرأسمال الاجتماعي في الحي المديني بطبيعة العلاقات الاجتماعية التضامنية ككل التي من شأنها، إذا كانت قوية، أن تعزز بدرجات عالية العلاقات التضامنية بين أحياء المدينة أو في داخل كل حي على حدة، أما إذا كانت ضعيفة، فإن تأثيرها سيكون محدود ما يفقد الحي المديني عمقه الاجتماعي التضامني في فضاء المدينة ككل.

وكما هو الحال في المجتمعات المحلية القروية أو المخيمات، تلعب الكوادر السياسية والاجتماعية النشطة دوراً أساسياً في تفعيل ثقافة تضامنية محلية تنظم الفعل الاجتماعي والسياسي لسكان الحي المديني وتمنحه فعلاً اجتماعياً ذو طبيعة خاصة. وبالتالي، فإن لهذه الكوادر دوراً في قيادة وتنظيم ردات الفعل المحلية على الإجراءات الإسرائيلية وما ينتج عنها من أضرار تصيب الأوضاع الاقتصادية ومستويات المعيشة لساكني الحي.

يختلف النسيج الاجتماعي في المجتمعات المحلية المدينية (الأحياء) عن المجتمعات المحلية الريفية. يتأتى هذا الاختلاف من عاملين أساسيين، أولهما: الحضور الفاعل للمؤسسات في المدن مقارنة بالقرى ما أثر تاريخياً على دور العلاقات العائلية في التضامن، حيث توفر هذه المؤسسات فرصة أمام الأسر المدينية للاستفادة من مساعداتها وخدماتها. وثانيهما: وجود امتدادات قرابية لسكان هذه الأحياء في الأحياء المدينية الأخرى، وهو ما حد من بروز تأثر التضامن القرابي في الأحياء المبحوثة، وهذا لا ينفي وجود تضامن قرابي على مستوى المدينة بمجملها.

أما فيما يتعلق بالرأسمال الاقتصادي، فهو يعتمد في الأحياء المدينية على الرأسمال الاقتصادي في المدينة ككل، ويتأثر تفعيله بمدى قوة العلاقات التضامنية السائدة في

المدينة، فإذا كانت هذه العلاقات قوية تنعكس إيجاباً على تفعيل الرأسمال الاقتصادي والمساهمة في إغاثة أحياء المدينة المختلفة، كما حصل في البلدة القديمة في نابلس مقارنة بالأحياء المدينية المبحوثة الأخرى.

لقد كان للإجراءات الإسرائيلية دور أكبر في تعزيز تهميش بعض الأحياء في المدن، ومنها الأحياء المدينية المبحوثة مقارنة مع المجتمعات المحلية الأخرى، حيث أدت الإجراءات الإسرائيلية من حصار وشدة القمع المرتبطة بوتيرة المقاومة في الحي، كما حصل في البلدة القديمة في نابلس، وإغلاق بعض مداخل المدن، كما حصل لمخيم راس فطيس في بيت لحم، واستهداف المواقع الحدودية في أماكن التماس مع المستوطنات والحدود الدولية، مثل حي البرازيل في رفح، إلى تخفيض حاد في مستويات المعيشة وفرز هذه الأحياء طبقياً واقتصادياً كأحياء منكوبة. وقد ارتبطت حدة الإجراءات القمعية الإسرائيلية بالتصنيف الجغرافي السياسي لهذه الأحياء والمدن الواقعة فيها كمناطق (أ) حسب اتفاقات أوسلو، وهي بمجملها تعرضت للاجتياحات من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وإلى وتيرة عالية من الاستهداف والضرر.

ترجمت الثقافة التضامنية في الأحياء المدينية في مجموعة من الأساليب التكيفية المقاومة، وقد كان من أهم ترجمات تفعيل هذه الثقافة تشكيل لجان أحياء مرتبطة بلجنة مركزية أو إدارة مركزية للمدينة ككل (البلديات)، يستثنى من ذلك مدينة نابلس، حيث كانت لجنة البلدة القديمة مرتبطة بلجنة عليا على مستوى محافظة نابلس، وهي اللجنة الأهلية لدعم صمود انتفاضة الأقصى في محافظة نابلس، التي تطرقنا لها سابقا. وبصورة عامة، تتشكل هذه اللجان من نشطاء سياسيين أو من شخصيات اعتبارية في هذه الأحياء، وتشكلت في أحياء مدينة نابلس عبر انتخابات سريعة من قبل سكان الحي للجنة التي تمثلهم، وتقوم هذه اللجان بمهام تمثيل الحي واستدراج الدعم من الخارج أو توزيع الدعم الخارجي على المتضررين والمحتاجين، وهي تقوم بتحديد المحتاجين في هذه الأحياء بالاعتماد على معرفتها الشخصية، أو بالاعتماد على شخصيات أو مؤسسات فاعلة في الحي. وقد تفرز هذه اللجان لجاناً فرعية متخصصة مؤقتة أو طارئة لتلبية احتياجات معينة في الحي، مثل لجان أصحاب البيوت المهدمة أو تقدير الخسائر وتحديد المتضررين ولجان حراسة ولجان الإسعاف الأولي، وقد تكون هذه اللجان تابعة للجنة أو الإدارة المركزية مباشرة وليس للجنة الحي. ويسهل وجود المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والأجنبية في المدن اتصال ممثلي الحي بشكل مباشر أو عبر اللجنة أو الإدارة العليا بهذه المؤسسات لزيادة خدماتها ومساعداتها في الحي بشكل خاص، وفي المدينة بشكل عام. ففي راس فطيس في بيت لحم، مثلاً، تشكلت لجنة حي كما هو الحال في باقي أحياء

المدينة والمنطقة. فقد تشكلت لجان أحياء للمساعدة في إيصال الخدمات لمستحقيها بالتعاون مع المؤسسات الخيرية والإغاثة. وكانت مهام أعضاء لجان الأحياء إيصال المساعدة بشكل مباشر للأسر من خلال متطوعين، مع مراعاة الحفاظ على كرامة أفرادها. وتشكلت هذه بالتعاون مع المؤسسات التي تقدم الخدمة للمواطنين وبتوجيه من القوى الوطنية، حيث شارك الجميع في تلك اللجان وبمختلف أطيافهم السياسية، وهي مرتبطة بالبلدية.

على الرغم من ارتباط الشكل السائد لأدوات تفعيل الثقافة التضامنية في المجتمعات المحلية المدينية بالمؤسسات، فإنه برزت بعض المبادرات المحلية في المدن التي أخذت طابعاً شعبياً، وقد لعبت النساء دوراً أساسياً في تشكيل مثل هذه اللجان.

> **فعلى سبيل المثال، تشكل في نابلس عدد كبير من اللجان النسوية خلال انتفاضة الأقصى، وتشكل معظم هذه اللجان بهدف جمع التبرعات ودعم الأسر التي تضررت بفعل الإجراءات الإسرائيلية القمعية على المدينة والأسر الفقيرة والمحتاجة. وقد اتخذت مجمل هذه اللجان الطابع المؤقت، حيث أنها تتشكل بشكل سريع، وبمبادرة من مجموعة من النساء، لتقوم بمهمة معينة، وتنتهي أعمال اللجنة بانتهاء هذه المهمة. وقد كانت آلية عمل هذه اللجان بأن تقوم بجمع التبرعات من المجتمع المحلي، التي تشتمل على المساعدات النقدية أو العينية، من ألبسة، وأثاث، وأغذية، ولوازم مدرسية، وغيرها، ثم تقوم اللجنة بتوزيع المساعدات على الأسر المحتاجة في المجتمع المحلي، كالأسر التي هدمت بيوتها، أو الأسر الفقيرة التي انقطع عنها الدخل بفعل سياسة الإغلاق التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية.**
>
> **وفي الغالب، تشكلت اللجان النسوية المؤقتة في مدينة نابلس في مناسبات معينة، حيث يتكثف تشكيل مثل هذه اللجان في المناسبات الدينية، كالأعياد وشهر رمضان وبداية العام الدراسي. كما يزيد تشكل مثل هذه اللجان في حالات هدم المنازل التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي في المدينة، حيث تتشكل لجان بمبادرات ذاتية من مجموعة من النساء بهدف التخفيف من معاناة الأسر التي يتم هدم بيوتها، من خلال جمع الأثاث المنزلي، والمساعدات العينية الأخرى، إضافة لجمع بعض المساعدات المالية للأسر التي هدمت بيوتها.**

وغالباً ما تتشكل هذه اللجان على مستوى الحي في المدينة، أي على مستوى المجتمع المحلي، ولا يكون نطاق عملها على مستوى المدينة بشكل عام. وتبين، من خلال العمل الميداني، أن البلدة القديمة في نابلس حظيت بتشكيل الكثير من مثل هذه اللجان لكونه الحي الأكثر تضرراً في مدينة نابلس، كما أن بعض النساء من المجتمعات المحلية الأخرى، أي الأحياء الأخرى في مدينة نابلس، عملت في نطاق الأحياء التي تعيش فيها لمساعدة المتضررين والفقراء في الحي نفسه، ولكن هذه اللجان ركزت أيضاً على جمع التبرعات والمساعدات لتقديمها لساكني البلدة القديمة في المدينة.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن دور النساء في اللجنة الأهلية لدعم انتفاضة الأقصى في محافظة نابلس ظاهر وكبير، حيث تشارك مجمل المؤسسات النسوية في مدينة نابلس في أعمال هذه اللجنة، كما أن النساء يشاركن في لجان الأحياء التي تشكلت كأذرع للجنة الأهلية لخدمة الأحياء المختلفة، ولتحديد الأسر المستحقة للمساعدة، وغيرها من المهام.

كذلك، برزت في أحياء مدينة نابلس لجان محلية اهتمت بالتعليم الشعبي، لاسيما في فترات منع التجول الطويلة، حيث عملت هذه اللجان بجمع طلاب وطالبات الحي، وبخاصة طلبة الصفوف الأولى، وتدريسهم المواد الدراسية الأساسية. وقد استخدمت هذه اللجان بعض الغرف في أحد منازل الحي، أو بعض مباني المحلات التجارية الفارغة في هذه الأحياء لهذا الغرض.

على صعيد آخر، برزت في بعض الأحياء المدينية المبحوثة بعض الأعمال الاحتجاجية بسبب تدني مستويات المعيشة الحاد، وحجم الخسائر والأضرار التي لحقت بهذه الأحياء، ولم تترافق هذه باستجابة سريعة من قبل السلطات والجهات المختصة، ما ولد شعوراً بالإهمال لهذه الأحياء، ودفعهم باتجاه تحركات احتجاجية مثل المظاهرات، أو إرسال وفود احتجاجية للقيادات، ولكن هذه التحركات الاحتجاجية لم تتمأسس في إطار حركة ضاغطة.

فمثلاً، قامت لجنة حي البرازيل في رفح بالتركيز على توفير خدمات طبية ملائمة في الحي، وبخاصة أنه مستهدف من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي. فهذا الحي يفتقد إلى أي نوع من الخدمات الصحية، ولا توجد مراكز رعاية أولية حكومية أو تابعة للوكالة

فيه. وبسبب هذا الوضع الطارئ، طالب السكان، وعبر لجنة الحي، بالاهتمام بالجانب الصحي. وتم الاتصال بوزارة الصحة، وأعضاء المجلس التشريعي، وبخاصة نواب رفح، وبالمحافظة، وطالبوا بضرورة استحداث مستوصف أو عيادة صحية لخدمة سكان الحي على مدار ٢٤ ساعة استجابة للظروف الصعبة التي يعاني منها السكان، لكن بدون جدوى. وقد تمكنت لجنة الحي من توفير سيارة إسعاف مع طاقمها تابعة للهلال الأحمر الفلسطيني موجودة باستمرار. ويتلقى السكان الخدمات الصحية من خلال التوجه إلى عيادة الوكالة في مخيم يبنا التي تبعد مسافة ١,٥ كيلومتر، أو إلى مستشفى أبو يوسف النجار البعيد ٢ كيلومتر تقريباً. وذكر أحد النشطاء في الموقع أن وزارة الصحة تزيد عدد سيارات الإسعاف العاملة في حال القصف والتوغلات والطوارئ. وذكر أحد أعضاء لجنة الطوارئ أنهم اضطروا للدخول في شجار، حسب تعبيره، مع المحافظ للحصول على مساعدة لمن هدمت بيوتهم في إحدى موجات الهدم. وقد حصلوا عليها، كما يقول عضو اللجنة، بعد شجار مع المحافظ في مقر المحافظة وإغلاق باب المحافظة عليه إلى أن تم اتصال هاتفي من قبل الرئيس باللجنة وحلت المشكلة.

اتسمت الثقافة التضامنية في الأحياء المدينية بانحصارها في إطار أفعال إغاثية بصرف النظر عن مدى فاعلية العلاقات التضامنية ومدى توفر الرأسمال الاجتماعي أو الاقتصادي في المدينة ككل، وبصرف النظر، أيضاً، عن درجة استناد الحي على عمقه المديني الغني بمؤسساته وإمكانياته الاقتصادية والخدمية والإعلامية، وكذلك، بصرف النظر عن طبيعة العلاقة الاجتماعية والإدارية بين الحي والمدينة. يعود ذلك أساساً إلى حجم الخسائر والأضرار الكبيرة التي تعرضت لها هذه الأحياء، بحيث أصبحت مناطق منكوبة بحاجة إلى مساعدات وإمكانيات تفوق ما تستطيع تقديمه المدينة بمؤسساتها الحكومية وغير الحكومية، فهذه المدن، بشكل عام، متضررة ومستهدفة أصلاً من قبل قوات الاحتلال.

٤- الصعلكة المحلية والتكيف المقاوم

أدى تفعيل الثقافة التضامنية المحلية إلى خلق فضاءات مجتمعية محلية تتوسط العلاقة بين الأفراد والأسر من جهة والسلطة المركزية والمجتمع الأكبر من جهة أخرى. وشكلت هذه الفضاءات بيئة اجتماعية ثقافية ملائمة للانعتاق من آليات الضبط الاجتماعي الداخلية، كالقيم والمعايير، أو وسائل الضبط القهرية التي تفرض غالباً بواسطة القانون من قبل أجهزة الدولة. فقد أصبحت تخضع تلك المجتمعات، وإن كانت بدرجات متفاوتة، لآليات

ضبط خاصة بها، تحدد دور الأفراد أو الأسر وواجباتهم وحقوقهم عبر جملة من القيم والأعراف المحلية التي قد لا تتوافق، بالضرورة، مع تلك السائدة في المجتمع الأكبر. وغالباً ما تتسامح هذه القيم مع الأعمال والممارسات غير المقبولة على المستوى المجتمعي الأكبر، منتجة بذلك نسقاً قيمياً أكثر مرونة وأكثر تسامحاً مقارنة مع تلك السائدة في المجتمع الأكبر. ويمكننا فهم دوافع إنتاج مثل هذه القيم بالعودة إلى مجموعتين متكاملتين من الأسباب، وهما بمثابة وجهين لعملة واحدة. يبرز الوجه الأول في الدوافع الاقتصادية المتمثلة في إطار الحاجة المادية المتزايدة وضرورات تدبير أحوال السكان. ويبرز الوجه الثاني بالأسباب السياسية المتمثلة في إطار الأنشطة السياسية المستترة التي تمارسها الجماعات المحلية في مواجهة الآخر.

برز في هذه المجتمعات جملة من الممارسات الاقتصادية غير الشرعية التي لجأ لها المواطنون تحت طائلة الحاجة المادية من ناحية، وكأفعال مقاومة أو احتجاجية مستترة من ناحية أخرى. وتمت شرعنة هذه الأفعال بإشاعة قيم وثقافة محلية تبريرية، فقد أضفيت صفة الشرعية على ممارسة سرقة السيارات الإسرائيلية، باعتبارها فعلاً مقاوماً للاحتلال، وتم تبرير ممارسات الامتناع عن دفع الضرائب أو ترخيص المركبات أو تراخيص البناء وغيرها من الالتزامات المالية اتجاه السلطة المركزية أو المحلية بعدم أحقية هذه الجهات في الاستحواذ على هذه الضرائب كونها لا تقدم بالمقابل شيئاً لمواطنيها، وتعتبر بمجملها مؤسسات غارقة في الفساد.

بالمقابل، يمكننا فهم هذه الممارسات كأنشطة سياسية مستترة أو تحتية، حيث تبرز كأفعال احتجاجية مقاومة لا تأخذ طابعاً سياسياً مباشراً وعلنياً، وتهدف إلى مقاومة الاحتلال الإسرائيلي من جهة، والاحتجاج على الآخر الوطني من جهة ثانية. فسرقة السيارات الإسرائيلية، واستخدام السيارات غير المرخصة (المشطوبة) لنقل الركاب، والاعتداء على الأملاك العامة، وفرض الخاوات على بعض التجار والشركات المحلية، والامتناع عن دفع الضرائب أو تراخيص المركبات أو الأبنية أو فواتير الكهرباء والهاتف والماء، وانتشار المساكن العشوائية في أحياء المدن والقرى وبمحاذاة المخيمات، هي أنشطة احتجاجية سياسية غير مباشرة تتمظهر بممارسات اقتصادية غير شرعية، يتم تنفيذها وتبريرها في إطار قناعة شعبية سائدة بين المواطنين بعدم إمكانية القيام بهذه الالتزامات المالية، والاضطرار لخفض تكاليف المعيشة وتدبير الحال. وغالباً، ما تحتاج هذه الممارسات إلى نسق قيمي محلي يواجه القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع الأكبر التي تنبذ هذه الممارسات. فهناك حاجة لاستبدال هذه القيم المجتمعية العامة بقيم مجتمعية محلية خاصة، تشرعن الممارسات غير الشرعية، وتبررها للمجتمع الأكبر، تهرباً من رفض هذا المجتمع لها ونبذها، وهو عقاب اجتماعي قاس.

وفي السياق ذاته، تمارس أفعال احتجاجية سياسية، كمقاطعة بعض الأنشطة السياسية المنظمة من قبل مؤسسات السلطة الوطنية المحلية ورموزها، أو من قبل المؤسسات الدولية والوطنية، وإقامة أنشطة موازية لها وبديلة عنها دون الإعلان عن ذلك بوضوح. كذلك، عدم التزام القيادات السياسية المحلية، أحياناً، بالقرارات المركزية لأحزابها التي كان من شأنها بروز أفعال ميدانية، مثل تنفيذ عمليات عسكرية في أوقات إعلان الهدنة، تتناقض مع المواقف الرسمية للأحزاب. وفي الإطار ذاته، يمكننا فهم الروايات الشعبية التي تمجد الشهداء وتستذكر بطولاتهم ومواقفهم الوطنية المبدئية في لحظات المواجهة الأخيرة، وتعظم سير حياتهم بشكل مبالغ به، مقابل الصور السلبية التي تلصق برموز السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تنتشر الشائعات حول فساد رموزها، وتخاذلهم في لحظات المواجهة حفاظاً على أرواحهم ومصالحهم وعدم اكتراثهم بمعاناة أسر الشهداء والمتضررين، وغيرها من الصور السلبية المبالغ بها أيضاً. يمكننا اعتبار مجمل هذه الممارسات التي تقوم بها الجماعات المحلية، ممارسات احتجاجية؛ سواء أخذت طابعاً اقتصادياً أم سياسياً مستتراً غير مباشر، تستهدف فرض ضغوطات على السلطة المركزية أو على المؤسسات الوطنية، بشكل عام، في محاولة منها للحصول على مزيد من الاهتمام والحقوق.

وتأخذ هذه الممارسات طابعاً سياسياً مستتراً، ليس خوفاً من بطش السلطة المركزية أو من عقاب القوانين، فتلك أصبحت عاجزة عن ممارسة أدوارها السلطوية المنظمة للحياة العامة، بل من منطلق الحيطة والحذر والخوف من تغير الحال في المستقبل، وبخاصة في ظل عدم وضوح واستقرار الوضع السياسي الذي قد يعيد السلطة ورموزها إلى مواقع القوة، وبالتالي، يمكنها من الانتقام من المجتمعات المحلية التي أظهرت معارضتها لها بشكل سافر. فاحتمال الدخول في تسوية سياسية تعيد القوة للسلطة المركزية هو احتمال غير مستبعد، وهو ما يمكن أن يعني في أحسن الأحوال المزيد من تهميش المجتمعات المحلية "المتمردة"، بالامتناع عن تقديم المساعدات المختلفة لها مستقبلاً. وبالتالي، يصبح من الأفضل للجماعات المحلية ممارسة الفعل الاحتجاجي السياسي الموجه ضد السلطة، باستخدام وسائل مقنعة أو غير سياسية، دون استعدائها أو استفزازها إلى حد القطيعة، أملاً في استدراج الدعم والاهتمام منها إن لم يكن اليوم فغداً.

يتبين مما سبق أن هناك عوامل عديدة متداخلة تحدد إمكانية تفعيل الثقافة التضامنية المحلية، وبالتالي أساليب التكيف المستخدمة، وهي عوامل بمجملها مرتبطة أساساً بالمكان (القرى، والمخيمات، والمدن) الذي يعكس نفسه في مجمل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية للسكان، والإرث التاريخي الذي يفرض حضوره في هذه العلاقات، وحدة الإجراءات

الإسرائيلية. ولا شك، بأن هذه الثقافة التضامنية تولد مناخاً مواتياً لسلسلة طويلة من أساليب التكيف المقاوم المعنوي والمادي، وبوتائر مختلفة، وحسب توفر الإمكانيات الاقتصادية في الموقع. ومن الأشكال المهمة التي غالباً ما يتم إهمالها في أساليب التكيف هو تفعيل أساليب التكيف غير المأسس في إطار شبكات العلاقات القرابية والجيرة والمجتمع المحلي بشكل عام.

إعادة تشكيل البنى الاقتصادية والخدمية والإدارية في المجتمعات المحلية

أدى الحصار الإسرائيلي إلى تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية وفصل المجتمعات المحلية، وبخاصة الريفية منها والمخيمات، عن المراكز المدينية الرئيسية، ومنع القوة العاملة من الوصول إلى أماكن عملهم، وبخاصة العاملين في سوق العمل الإسرائيلية، ما أدى إلى بروز سلسلة من التحولات التي أعادت تشكيل البنية الاقتصادية الخدمية الإدارية لهذه المجتمعات المحلية. تباينت هذه التحولات في المجتمعات المحلية المبحوثة استناداً لثلاثة عوامل رئيسية، أولها: مدى توفر الرأسمال الاقتصادي، وثانيها: الموقع الجغرفي، وثالثها: التصنيف السياسي الأمني حسب اتفاقات أوسلو.

أظهر العمل الميداني أن المجتمعات المحلية التي كانت تتوفر فيها استثمارات وتنوع في الأنشطة الاقتصادية قبل اندلاع الانتفاضة، أي التي تتمتع برأسمال اقتصادي جيد، كانت أكثر قدرة على الحفاظ على استمرار هذه الأنشطة أو توسيعها أو تأسيس أنشطة اقتصادية جديدة، وهو ما أدى إلى تشكل بعض المراكز الاقتصادية المساندة للمراكز الاقتصادية الرئيسية في المدن. وقد ارتبط تشكل هذه المراكز الاقتصادية المساندة بطبيعة الموقع الجغرافي للمجتمع المحلي، من حيث توسطه لعدد من المجتمعات المحلية الأخرى، وسهولة الوصول له من سكان هذه المجتمعات. ويلاحظ أن هذه المراكز الاقتصادية المساندة برزت في مناطق المصنفة (ب) بحكم شدة الحصار المفروض على المناطق المصنفة (أ) الذي أعاق من استمرار النشاط الاقتصادي فيها.

هدفت التحولات الاقتصادية التي برزت في المجتمعات المحلية إلى تطوير مجموعة من الأنشطة والإجراءات التكيفية المقاومة التي كان من شأنها تعزيز قدرات هذه المجتمعات على الاستجابة للظروف الطارئة المفروضة على المجتمع الفلسطيني جراء الإجراءات الإسرائيلية والآثار المترتبة عليها. وقد تمثلت هذه التحولات في بروز أنشطة اقتصادية جديدة والتوسع في الأنشطة القائمة، والتحول في مصادر الرزق، وتمثلت كذلك في بروز مراكز خدمية وإدارية جديدة مساندة أو فرعية.

١- بروز أنشطة اقتصادية جديدة وتوسع أنشطة قائمة في المجتمعات المحلية

أعاق الحصار الإسرائيلي المفروض على الأراضي الفلسطينية وصول الخدمات والسلع المهمة للمجتمعات المحلية، وأدى هذا الحصار إلى إعاقة التواصل ما بين المجتمعات المحلية الطرفية مع مراكزها المدينية، وترتب على ذلك عجز هذه المجتمعات في توفير احتياجاتها من المراكز المدينية. شكل هذا الحال حافزاً للمجتمعات المحلية للعمل على تفعيل الأنشطة الاقتصادية الداخلية كأسلوب للتكيف المقاوم، وتم ذلك من خلال مبادرين اقتصاديين ومستثمرين من داخل المجتمعات المحلية أو من خارجها، ما أدى إلى بروز مراكز اقتصادية جديدة مساندة للمراكز الاقتصادية التقليدية في المدن الرئيسية.

أخذت عملية تفعيل الأنشطة الاقتصادية الداخلية في هذه المجتمعات أشكالاً مختلفة، فقد تم إنشاء مشاريع اقتصادية جديدة في بعض المجتمعات المحلية المبحوثة، لم تكن قائمة فيها أصلاً، تجاوباً مع الحاجة المحلية لمثل هذه الأنشطة، وكتعويض عن خسارتها بفعل الانقطاع عن المدن الرئيسية. وعمل بعض المستثمرين على نقل استثماراتهم من المدن الرئيسية إلى بعض المجتمعات المحلية الطرفية أو فتح فروع لها للتأقلم مع ظروف الحصار والإغلاق، وقام بعض المستثمرين بتوسيع أنشطتهم الاقتصادية القائمة بسبب زيادة الطلب المحلي على منتجاتها وخدماتها لصعوبة الحصول عليها من المدن الرئيسية، وتمت تصفية أنشطة اقتصادية قائمة لم تعد ذات فائدة وجدوى اقتصادية لمالكيها، إما بسبب كونها أنشطة كمالية، وإما بسبب انقطاعها عن زبائنها من خارج المجتمع المحلي القائمة فيه، وتم استبدال هذه الأنشطة بأنشطة اقتصادية أخرى تجاوباً مع الحاجات الملحة والطارئة. هذا بالمجمل أدى إلى إضعاف المركزية التسويقية التجارية للمدن الرئيسية. ومن الأمثلة على المراكز الاقتصادية المساندة التي برزت بلدتا بيرزيت ونعلين بمحافظة رام الله، ويمكن إيراد هاتين التجربتين في هذا المجال على النحو التالي:

> **استفادت بلدة بيرزيت من موقعها الجغرافي، واستمرار تواصلها مع عدد كبير من قرى شمال رام الله ما أدى إلى تنشيط القطاعات الاقتصادية فيها، حيث أصبحت مركزاً لتقديم الخدمات الاقتصادية والتعليمية والطبية، لعدد يتجاوز العشرين قرية، ما ساعد في انتعاش اقتصاد المدينة، في ظل الحصار، وأمن فرص عمل لعدد كبير من أبنائها الذين تضرروا من سياسة الحصار، بعد أن فقدوا عملهم، سواء في سوق العمل الإسرائيلية، أم لأسباب أخرى. وقد عبر أحد سكان البلدة عن هذا "الانتعاش" الاقتصادي بقوله: "في بيرزيت يكفي أن تمتلك رأسمال صغيراً، تستطيع أكثر العائلات تحصيله (حوالي ٢٠٠٠ دينار)، لتحصل على مشروعك الخاص، الذي يمكن أن يدر ربحاً شهرياً لك يتجاوز الألف شيكل".[١٤]**

أما بلدة نعلين، فقد تحولت إلى مركز للقرى المجاورة، فهي منذ نهاية القرن التاسع عشر، تحتل مكانة مهمة في تاريخ المنطقة "قرى غرب رام الله" اجتماعياً واقتصادياً، وتتميز العائلة والحمولة في نعلين بالنفوذ والثقل العشائري، وكانت نعلين، وباستمرار، مركز توجه أبناء المنطقة وموقع فض الخلافات بين الفرقاء. وعلى الصعيد الاقتصادي، تمتاز نعلين بوجود أصحاب رؤوس أموال بين أبنائها الذين يركزون في أعمالهم على التجارة والاستثمار، وكذلك الإقطاعيون الذين يبسطون سيطرتهم على الأراضي الواسعة، وما يعنيه ذلك من تشغيل للطاقات البشرية. لقد أعطى هذا الواقع لنعلين مرتبة متقدمة ومركزاً مهماً في المنطقة. كما يوجد في نعلين مجموعة لا بأس بها من المنشآت والأعمال الكبيرة نسبياً التي تستوعب عدداً من العاملين، حيث بادر أصحابها والقائمون عليها بتوسيع أعمال فروعهم في القرية، وأحياناً نقل مراكز عملهم إلى التجمع واستيعاب المزيد من العاملين من سكانه. وتجدر الإشارة إلى أن جزءاً من العمالة الإضافية قد تم استيعابها ليس للحاجة الماسة للإنتاج بقدر ما هو رغبة في التشغيل وتوفير مصادر دخل لأسر العاملين الجدد، وهذا الأمر وجد قدراً من الانعكاسات الإيجابية اجتماعياً واقتصادياً.

وقد لعبت النساء في نعلين دوراً في تشجيع الاستثمارات الصغيرة من خلال تشكيل لجنة نسوية تعمل على تشجيع إنشاء أعمال صغيرة للأسرة. وهي أقرب إلى جمعية تسليف تعاونية، أنشأتها مجموعة من النساء في الموقع، بدعم من إحدى المنظمات غير الحكومية. وتمثل هذه التجربة توجهاً مهماً لدى الأسر والنساء في الموقع في مواجهة تدني دخلها أو انقطاعه. وعلى الرغم من أن المبالغ المرصودة لهذه التجربة محدودة، وفقاً لما صرحت به إحدى العضوات، لكنها مهمة في توفير فرص جدية لتمويل مشاريع صغيرة للأسرة توفر لها دخلاً. وتقوم طريقة عمل اللجنة على إعطاء قروض محدودة وبشكل دوري، فتم رصد مبلغ معين تم إقراضه لمجموعة من الإناث في التجمع على أن يتم استرداده في فترة زمنية معينة، ومن المبالغ المستردة يتم إقراض مبالغ مشابهة لأخريات. وتقوم المقترضات بتوفير مشترك لتسديد أقساط القرض، ويقمن بضمان جماعي للقرض الذي تتلقاه كل منهن. وساهمت هذه التجربة على تشجيع إنشاء أعمال صغيرة تفتح الآفاق لمصدر

دخل من خلال التطوير والاهتمام، ويتوقع أن تزيد هذه التجربة من قوة التعاون بين أفراد الأسرة الواحدة من جهة، وما بين الأسر المشاركة في الجمعية من جهة أخرى. ويأمل القائمون على التجربة أن تساهم في تعزيز مكانة المرأة في الأسرة وفي المجتمع المحلي. ومن الأمثلة على المشاريع التي أسستها النساء في إطار هذه التجربة بقالة صغيرة أو مشتل صغير أو مشغل صغير. وفي العادة تقوم النساء المشاركات بنقاش المشاريع المقترحة، بهدف الوصول إلى مشاريع ناجحة. وهي تجربة حديثة بدأت في العام ٢٠٠٣ فقط.

وفي سياق المبادرات الاقتصادية المحلية وإنشاء مشاريع اقتصادية جديدة، انتشرت ظاهرة الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة بشكل واسع في المجتمعات المحلية، وشكلت هذه الأنشطة بدائل آنية لتوليد الدخل لأعداد كبيرة من الأسر في هذه المجتمعات. واشتملت الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة على مشاريع اقتصادية صغيرة تجارية وخدمية (دكاكين، بسطات، التجارة الجوالة) وأنشطة النقل غير المنظم، وأنشطة حرفية متنوعة. وقد برزت هذه الأنشطة في عدد من الأنماط، فمنها ما هدف لتوليد دخل أساسي للأسرة والمساهمة في تلبية الاحتياجات الأساسية لها، ومنها ما هدف لتوفير فرص عمل بديلة عن تلك المفقودة في سوق العمل الإسرائيلية، ومنها ما هدف لتوليد وزيادة الدخل في ظل ظروف مواتية للاستثمار البسيط في المجتمعات المحلية الطرفية بسبب صعوبة التواصل مع المراكز المدينية الرئيسية.

تشير التحولات الاقتصادية التي رصدها العمل الميداني في المواقع المبحوثة إلى توجه واسع نسبياً من قبل الفلسطينيين للعمل في أنشطة القطاع غير المنظم. ويمكن تلمس هذه الظاهرة في كل من حي البرازيل في رفح وبلدة نعلين بمحافظة رام الله.

فمثلا في حي البرازيل في رفح، أفاد نشطاء في الحي، والأسر المبحوثة، أنه وبعد أن طالت فترة الإغلاق، لجأ الكثيرون للبحث عن مجالات عمل توفر لهم مصدر رزق، مهما كان محدوداً عائده، فقد انتشرت ظاهرة البقالات الصغيرة في البيت أو جانبه "الكشك"، والبسطات الصغيرة للبيع أمام المدارس وفي الأسواق والطرقات، واللافت للنظر أن هؤلاء الباعة شبان أصحاب مهارات. وانتشر، أيضاً، العمل بتجارة الطيور وتربية الأغنام والمواشي والمتاجرة بها. كما اعتمد البعض تجارة الشنطة "الدخان، والأجبان، والمعلبات، ومواد التنظيف). ويجري الاعتماد على النساء كثيراً

في تجارة الشنطة، لسهولة حركة النساء على المعابر، وإمكانية استبدال المرأة بأخرى، وتعمل بعض النساء على نقل شنطة البضاعة مقابل مبلغ معين. كما لوحظ عملها في تجارة الملابس وبيع الخضار على البسطات وفي البقالات، وعمل البعض في مجال النقل على عربات الكارو. وهذه التحولات شبيهة بالتحولات الاقتصادية التي أظهرها العمل الميداني في منطقة التفاح بخان يونس.

وتشير التحولات الاقتصادية في نعلين إلى سلوك مماثل، فقد جرى التركيز على الاستفادة من الأرض وزراعتها والاهتمام بها، من خلال تكثيف الجهد المبذول وتنويع المزروعات، حتى لو كان للاكتفاء الذاتي. كما جرى إنشاء وتأسيس عدد من الأكشاك الصغيرة لتعود على أصحابها بالدخل كبدائل توفر دخلاً للأسرة مهما كان محدوداً.

وأظهرت العائلات المبحوثة توجهاً مماثلاً من قبل الذين فقدوا أعمالهم في السوق الإسرائيلية أو السوق المحلية، وأظهرت أشكالاً مختلفة من الأنشطة غير المنظمة التي لجأت لها الأسر. وتشمل هذه الأنشطة طيفاً واسعاً من الأنشطة التي تمتد من جمع منتجات الطبيعة وبيعها في السوق، إلى إنشاء مشاريع اقتصادية غير منظمة ذات طابع استثماري، مثل شراء سيارة، أو فتح كراج لتصليح السيارات، أو محلات بيع قطع سيارات مستعملة.

وفي هذا السياق أيضاً، برزت بعض مظاهر الاقتصاد غير الشرعي، كسرقات السيارات والأجهزة الكهربائية والإلكترونية والملابس من إسرائيل بالاشتراك مع مجموعات وعصابات إسرائيلية. وغالباً يتسامح المجتمع المحلي مع هذه المظاهر في ظل ثقافة محلية تبرر وتشرعن هذه الأفعال وتغلفها بروح وطنية.

٢- تحولات في مصادر الرزق في المجتمعات المحلية

ترتبط أنماط التكيف المقاوم في المجتمعات المحلية المختلفة بمصادر الرزق الرئيسية التي تعتمد عليها غالبية السكان في هذه المجتمعات. وقد برز من خلال الحالات الدراسية تمايز في مصادر الرزق بين المجتمعات المحلية المبحوثة. فمنها ما تعتمد الغالبية من سكانها على الأنشطة الزراعية، كما الحال في بيت أمر بمحافظة الخليل، وزيتا في محافظة طولكرم، ومنطقة ٨٦ في القرارة بقطاع غزة. ومنها ما تعتمد الغالبية من سكانها على سوق العمل الإسرائيلية، كما الحال في نعلين بمحافظة رام الله، ومخيم الجلزون، ومخيم جنين. ومنها ما يعتمد سكانها على مصادر رزق متعددة ولا تتركز في مجال معين

أو مصدر معين، كما الحال في المجتمعات المحلية المدينية المبحوثة، وكما الحال، أيضاً، في كل من بيرزيت والمزرعة الشرقية، حيث يعتمد سكان هذه المجتمعات المحلية على تعدد الأنشطة الاقتصادية الداخلية فيها، ويعتمد جزء منهم على العمل في سوق العمل الإسرائيلية، ويعتمد جزء آخر على التحويلات من الخارج وغيرها من المصادر.

بالإجمال، تعرضت المجتمعات المحلية التي اعتمدت في مصادر رزقها على الأنشطة الزراعية التجارية أو على العمل في سوق العمل الإسرائيلية لانكشاف أكبر من غيرها من المجتمعات المحلية، كما حصل في بيت أمر ونعلين، حيث أن الإجراءات الإسرائيلية القمعية عطلت بشكل كامل إمكانية العمل في سوق العمل الإسرائيلية، كما أنها منعت المزارعين من تسويق منتجاتهم بسبب الحصار والإغلاق وتقطيع أوصال الضفة الغربية وقطاع غزة. أما فيما يتعلق بالنمط الأخير وهو المجتمعات المحلية التي تعتمد على أنماط متعددة من مصادر الرزق، فقد أبدت قدرة أعلى على التكيف وبشكل مبكر، حيث أن التحويلات الخارجية استمرت ولم تتأثر بالإجراءات الإسرائيلية وتصاعدت وتيرتها للتعويض عن اضمحلال مصادر الرزق المحلية. كما أن تنوع الأنشطة الاقتصادية للسكان في المجتمع المحلي ساهم في قدرة العائلات على استبدال أنشطة بأنشطة أخرى كمصدر لرزقها، حيث أن هذه امتازت بضمانها لاستمرارية بعض مصادر الرزق الأساسية فيها، ما قلل من حجم الضرر الواقع عليها، وبالتالي سهولة التغلب عليه.

وفي هذا السياق، أظهرت بعض التجمعات المحلية قدرة متميزة على استثمار الموارد المحلية المتاحة بصورة أكثر نجاعة، وعلى استثمار موارد محلية لم تكن مستغلة ما قبل اندلاع الانتفاضة. فقد عملت بعض الأسر في بعض المجتمعات المحلية على استغلال بعض الأراضي الزراعية التي لم تكن مستغلة أو كانت مستغلة بشكل محدود، حيث عملت هذه الأسر على تطوير الأنشطة الزراعية الخاصة بها من خلال استغلال مياه الينابيع، وبناء بيوت بلاستيكية، وتطوير عمليات جمع مياه الأمطار، وعملت بعض الأسر على تطوير زراعة الحدائق المنزلية أيضاً. كانت هذه الأنشطة هامشية في اقتصاديات الأسر الريفية ما قبل اندلاع الانتفاضة، وهو ما يفسر إهمالها من قبل هذه الأسر، لكن وفي إطار الفعل التكافلي المقاوم، وفي ظل الظروف الاقتصادية الجديدة، أعيد لهذه الأنشطة الاعتبار، على الرغم من أنها لا توفر إلا جزءاً من احتياجاتها الأساسية. وقد أظهرت الأسر في المجتمعات المحلية المبحوثة دوراً رئيسياً للنساء في هذه الأنشطة. وللإيضاح نعرض لتجربة قرية بتير بمحافظة بيت لحم في هذا المجال:

كانت العائلات في قرية بتير تقوم بالعمل الزراعي في السابق، لكن بعد تهميش الزراعة وانتقال الرجال للعمل في سوق العمل الإسرائيلية، أصبح العمل الزراعي يعتمد على النساء وكبار السن. وقد انتشرت في الثمانينيات ظاهرة زراعة النساء لمحاصيل معينة يجري تسويقها للإسرائيليين في القدس بواسطة النساء، وقد اتسعت هذه الظاهرة قبيل الانتفاضة الفلسطينية الثانية. ويؤكد أهالي القرية أن نحو ١٠٪ من العاطلين عن العمل عادوا للعمل الزراعي خلال انتفاضة الأقصى، وقللت هذه العودة من أهمية دور النساء في العمل الزراعي، لأن الذكور يشغلون دور المسؤول عن مزرعة العائلة بعد عودتهم للعمل فيها، بغض النظر عن درجة مشاركتهم في الإنتاج الزراعي. فقد أصر أحد المبحوثين على أن النساء لا يشاركن في العمل الزراعي، مؤكداً أنه يقوم بالمهام كلها بعد انتهاء دوامه في المؤسسة المحلية التي يعمل فيها، وعبر عن أدوار النساء بأنهن "يساعدن في التعشيب، وفي القطف، ويقمن بتجفيف المحصول وتعبئته في أكياس تمهيداً لبيعه".

٣- بروز مراكز خدمية وإدارية جديدة في بعض التجمعات المحلية

ترافق مع بروز المراكز الاقتصادية المساندة، بروز مراكز خدمية وإدارية مساندة أيضاً، كتعويض عن مراكز الخدمات الرئيسية في المدن. فقد عملت السلطة الوطنية الفلسطينية على فتح مراكز خدمية وإدارية في بلدات يسهل وصول سكان التجمعات السكانية المجاورة لها، بهدف توفير بدائل للخدمات التي كانت تتوفر في المدينة، وأصبح من الصعب الاستفادة منها بسبب الإغلاق والحصار. فمثلاً، أنشأت السلطة مكاتب لوزارة الداخلية ومكاتب لوزارة المواصلات، وعملت على تدعيم المراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة. وفي هذا السياق، عملت العديد من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والأجنبية على تأسيس مراكز وأفرع لها في هذه البلدات لتسهيل عملية التواصل مع المستفيدين والمستهدفين من برامجها وخدماتها. ويمكن القول إن هذه التجربة تشير إلى بدايات تنمية اضطرارية محلية لامركزية، وتأتي في إطار الفعل التكيفي المقاوم، ومن الممكن أن يكون لهذه التجربة مدلولات مهمة تؤخذ بعين الاعتبار عند رسم استراتيجية تنموية وطنية، وما زال من المبكر الحكم على مدى نجاح هذه التجارب بإيجابياتها وسلبياتها وقدرتها على الاستمرارية.

فمثلاً، أصبحت بلدة بيرزيت توفر خدمات حكومية إدارية، مثل ترخيص السيارات وبعض خدمات وزارة الداخلية التي انتقلت

إلى البلدة لتخدم القرى المجاورة. كما وسعت جمعية سيدات بيرزيت من خدماتها الطبية، وأصبحت تقوم بدور مركزي في تقديم الخدمات لأهالي بلدة بيرزيت ولأهالي أكثر من ٣٥ قرية مجاورة، فقد عانت هذه الجمعية قبل الانتفاضة من أوضاع اقتصادية صعبة، نتيجة لسهولة الوصول إلى رام الله التي تضم مجموعة من العيادات والمستشفيات المتخصصة، ولتقلص الدعم الخارجي، وبذلك اقتصر دور الجمعية على تقديم خدمات أساسية تتعلق بخدمات الطب العام، ومختبر، وعيادة لطب الأسنان، وتطعيم الأطفال، ومراقبة تطور الطفل. لكن مع بداية الانتفاضة، ونتيجة لإغلاق الطرق، ولتوفر كادر طبي مهني متخصص (قلب، وأطفال، ونساء وتوليد)، ولازدياد أهمية وجود مركز طبي لخدمة سكان التجمع والتجمعات المحيطة الذين يقدر عددهم بحوالي ٤٠ ألف نسمة، بدئ التفكير والتخطيط لتطوير عمل الجمعية. كانت البدايات متواضعة، في ظل وجود نقص في الأجهزة والمتطلبات الضرورية. فعلى سبيل المثال، اضطرت الجمعية لفتح قسم خاص بالولادة على الرغم من عدم توفر الإمكانيات، فقد كان البديل بين أن تلد النساء على الحواجز أو تحت إشراف متخصصين، وقد تمت حوالي ٨٠ حالة ولادة و٨ عمليات تنظيف في الجمعية، في الفترة التي أعقبت اجتياح رام الله بأيام قليلة، وذلك في حدود إمكانيات ضئيلة وغير ملائمة. وبعد ذلك توالى الدعم على الجمعية من حوالي عشرة مؤسسات مانحة أجنبية ومحلية ساهمت في توفير خدمات طبية تخصصية، بعد أن أثبتت أهمية الدور الذي تقوم به، ونتيجة لتوفر الخبرات اللازمة.[١٥] وبسبب توسع نشاطات الجمعية، تشكلت مجموعة من اللجان في الجمعية كلجنة البناء، ولجنة المختبر، ولجنة الإسعاف، ولجنة دار التوليد، وذلك لتسهيل عملية المتابعة والتنفيذ على مستوى واسع. ويتوقع لعمل هذه الجمعية أن يستمر بعد انتهاء الانتفاضة بسبب ثقة الجمهور بها، وبسبب الإمكانيات والخبرات المتوفرة لديها.

تنويع مصادر الدعم الخارجي

اتجهت معظم المجتمعات المحلية لاستدراج الدعم الخارجي وتنويع مصادره كأسلوب لتوفير الحماية والاحتياجات الأساسية للسكان في ظل التهديدات والإجراءات الإسرائيلية التي اتسعت دائرتها بشكل كبير وازدادت حدتها بشكل غير مسبوق. إن قسوة الإجراءات الإسرائيلية في بعض المواقع وآثارها السلبية الشاملة فاقت الإمكانيات والمقومات المحلية لمواجهتها. لقد أدى طول مدة الحصار وتشديد الخناق الاقتصادي على السكان إلى زيادة الاحتياجات وتنوعها، بحيث لم تعد المصادر المحلية والاستثمارات الوطنية والثقافة التضامنية التكافلية كافية لسد احتياجات مجتمع منكوب تتعمق نكبته يوماً بعد يوم.

في هذا السياق، لجأت معظم المجتمعات المحلية المبحوثة لاستدراج الدعم الخارجي وتنويع مصادره، ولكن تفاوتت إمكانيات استدراج هذا الدعم بين هذه التجمعات تبعاً لمحددات عديدة داخل المجتمع المحلي ذاته. لعب الرأسمال الاجتماعي المتوفر في المجتمعات المحلية دوراً بارزاً في تحديد قدرة المجتمع المحلي على استدراج الدعم الخارجي وتنويع مصادره، حيث استطاعت المجتمعات المحلية التي يتوفر فيها مؤسسات وكوادر نشطة اجتماعية وسياسية نسج علاقات مع المؤسسات المختلفة خارج الموقع، سواء أكانت حكومية أم غير حكومية، وطنية أم أجنبية، فتوفر هذه المؤسسات والكوادر النشطة واستغلال طاقاتها من قبل المجتمع المحلي في التشبيك مع المؤسسات خارج المجتمع المحلي أو مع أفراد لهم وزنهم في اتخاذ القرار بالدعم، قد مكن هذه المجتمعات من استدراج الدعم اللازم لسد الاحتياجات الطارئة في إطار التكيف المقاوم، ونجحت هذه المجتمعات أحياناً في استدراج الدعم لمشاريع تطويرية وتنموية. كما أن توفر الخبرات المحلية في التعاطي مع المؤسسات المانحة الوطنية والأجنبية ساهم بشكل كبير في استدراج الدعم الخارجي وتنويعه، حيث استندت بعض المجتمعات المبحوثة إلى خبراتها المتراكمة تاريخياً، لاسيما منذ الانتفاضة الأولى.

وقد ساهمت الأحزاب السياسية في فرز كوادر نشطة وذات خبرة في الاتصال مع المؤسسات خارج المجتمع المحلي، وشكلت حلقة وصل مع المؤسسات الحكومية وبعض المؤسسات غير الحكومية، حيث اعتمدت بعض المجتمعات المحلية على هذه الأحزاب في استدراج الدعم وتنويع مصادره. كما أن هذه الأحزاب لعبت دوراً إغاثياً، حيث أصبحت تتحمل مسؤوليات جديدة داخل المجتمعات المحلية كانت معفاة منها بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، فمع ضعف السلطة وإمكانياتها، ازدادت أعباء ومسؤوليات الأحزاب وأصبحت مضطرة للقيام بدور جديد، وهو سد الاحتياجات الأساسية للسكان والمساعدة، بالتالي، في تحديد هذه الاحتياجات واستدراج الدعم لتغطيتها في إطار التكيف المقاوم.

ولا شك بأن الرأسمال الاجتماعي والنشاط الحزبي والمؤسساتي في المجتمعات المحلية يتأثر بمدى قوة الثقافة التضامنية في هذا المجتمع، حيث تعد هذه الثقافة الإطار العام الذي تتفاعل بداخله المحددات الأخرى. إن وجود ثقافة تضامنية قوية يعني القدرة على استغلال أكبر للخبرات المحلية لدى المؤسسات أو الأفراد وتطوير أجندة متفق عليها محلياً للاحتياجات والأولويات، وبالتالي، تحديد سبل التحرك الجماعي الممثل بالمؤسسات والأحزاب المحلية وتعاون الأطراف المختلفة لاستدراج المساعدات وعرض المشاكل المحلية على الجهات المسؤولة وطرحها عليهم بشكل مقنع.

ويلاحظ أنه في المجتمعات المحلية الغنية برأسمالها الاجتماعي والنشطة سياسياً، استطاعت هذه المجتمعات استغلال الإعلام بشكل جيد، كوسيلة لإبراز مشاكلها الداخلية واحتياجاتها، وبالتالي استعمل الإعلام كوسيلة لاستدراج الدعم. كما أن بعض المجتمعات المحلية تعرضت لإجراءات شديدة جداً، كما حصل في مخيم جنين والبلدة القديمة في نابلس، حيث أن ضخامة الإجراءات التي تعرضت لها، قد دفعت بالمؤسسات الدولية والعربية لتقديم العون من تلقاء نفسها، ولكن كان للمجتمع المحلي دور في تنظيم عملية استقبال هذا الدعم من خلال تشكيل لجان محلية ولجان متابعة لتحقيق استفادة قصوى من هذا الدعم.

بشكل عام، استخدمت المجتمعات المحلية أساليب عدة لاستدراج الدعم، فقد عملت هذه المجتمعات على تشكيل لجان طوارئ تمثل الفئات الاجتماعية المختلفة والأحزاب السياسية وبعض الشخصيات الاعتبارية والأكاديمية وذوي النفوذ الاقتصادي، وغالباً ما كانت تتشكل هذه اللجان تحت مظلة المجالس المحلية. يتفرع غالباً عن لجنة الطوارئ المركزية مجموعة من اللجان المتخصصة في المجال الاجتماعي والتربوي والصحي والتمويني ... الخ.

وبموازاة ذلك، ساهمت العديد من المؤسسات المحلية في تأمين بعض احتياجات المجتمع المحلي. فقد نشطت الجمعيات الخيرية المحلية والأندية واللجان النسوية والكنائس والمؤسسات الدينية المحلية في توفير بعض الخدمات والدعم المادي والعيني بمبادرات خاصة، أو بالتنسيق مع بعض أفرع لجان الطوارئ المركزية.

وبجانب المؤسسات المتوفرة أصلاً والتي فعلت نشاطاتها لاستدراج الدعم، تشكلت في بعض المجتمعات بعض اللجان والمؤسسات الجديدة والمؤقتة التي ارتبط تشكيلها بأهداف محددة وطارئة لتمثل فئة سكانية معينة من المجتمع المحلي، مثل لجان أهالي المنازل المهدمة، ولجان أصحاب المتاجر المتضررة، ولجان أهالي الأسرى، حيث اقتصرت مهماتها

على توفير الدعم لهذه الفئات، والاتصال مع المؤسسات الدولية والحكومية لاستدراج الدعم أو الضغط على ممثلي بعض المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والإعلامية لاستدراج المزيد من الاهتمام بقضاياهم الخاصة.

في هذا السياق، تطورت لدى بعض المجتمعات المحلية بنية مؤسسية للتعامل مع العالم الخارجي لاستدراج الدعم أو لاستقباله، دون وسيط (سلطة مركزية أو منظمات محلية من خارج الموقع). وبرزت هذه الظاهرة، بصورة خاصة، في المواقع المنكوبة. فقد بلورت هذه المواقع مؤسسات ممثلة للموقع للتعامل مع الجهات الداعمة. فمن الصعب على المنظمات الداعمة تحديد المستفيدين، وإيصال الخدمة لهم بدون معاونة مؤسسية من داخل الموقع. وكان الطابع العام لهذه المؤسسات تمثيلياً للمتضررين وللموقع، يضغط للحصول على ما يعتبر حقاً للموقع، وتؤدي وظيفة استقبال الدعم وتوزيعه.

وبشكل عام، تعززت مكانة المؤسسات الداعمة الحكومية وغير الحكومية في حياة سكان المجتمعات المحلية،[١٦] وفتحت قنوات عديدة ومباشرة بين المجتمعات المحلية والمؤسسات الداعمة الدولية دون وسطاء من مؤسسات حكومية أو غير حكومية. أصبحت مصادر الدعم الخارجية وطبيعة المعلومات المتوفرة عنها وشروط الحصول عليها والأشخاص العاملين في المؤسسات الداعمة، ووسائل الاتصال بها، معلومات ذات أهمية خاصة ومتداولة بين المواطنين ونشطاء المجتمع المحلي، ولم تعد حكراً على النخب المحلية أو الخارجية، وهو ما يشير إلى انتشار وعي شعبي عام بأهمية الدعم الخارجي والحق في الحصول عليه مباشرة دون اللجوء إلى وسطاء من المؤسسات الموجودة في المدينة، الحكومية منها وغير الحكومية. هذا الوعي يؤهل هذه المجتمعات للارتكاز أكثر فأكثر على الدعم الخارجي في مواجهة الصعوبات والأخطار الخارجية التي تفرضها الظروف السياسية يومياً على السكان، وقد وجد له صدى وتشجيع من قبل المؤسسات الداعمة الأجنبية في ظل غياب حلقات مؤسساتية مركزية وسيطة فاعلة لتوصيل الدعم لبعض المواقع وللسكان المحتاجين فعلاً في المجتمعات المحلية المنكوبة.

كما أظهرت بعض المجتمعات المحلية نشاطاً مهماً لاستدراج الدعم من المهجر عبر قنوات ممأسسة أو غير ممأسسة. فقد أوفدت بعض القرى ممثلين عنها لجمع التبرعات من أهالي المنطقة المقيمين في المهجر وحثهم على تقديم الدعم المادي للأسر المحتاجة والطلبة والعاطلين عن العمل بتوفير منح ومساعدات مستمرة. وكذلك حثهم على المساهمة مالياً في إقامة بعض المشاريع الأساسية كإنشاء مستوصف صحي أو توسيع المدارس وإنشاء بعض المشاريع التشغيلية أو دعم أنشطة بعض المؤسسات المحلية الخيرية. فمثلاً،

انتدبت المزرعة الشرقية مندوباً عنها للسفر إلى الولايات المتحدة لجمع التبرعات لاستكمال مشروع تعبيد الشارع الرئيسي، ثم عادت وانتدبت مندوباً آخر لجمع تبرعات لبناء مدرستين في القرية.

لقد حصلت كل المجتمعات المحلية المبحوثة على دعم خارجي من مصادر عديدة حكومية وغير حكومية ودولية ومن أهالي في المهجر. لكن حجم ووتيرة هذا الدعم ارتبط أساساً بالمحددات التي ذكرت أعلاه وتفاوتت بين دعم محدود وطارئ ومرتبط بأحداث معينة، وهو بذلك لم يكن كافياً، وبين دعم كبير، وأحياناً زائد عن حاجة المجتمع المحلي الذي يحول بذلك إلى السكان غير المحتاجين، أو إلى المجتمعات المحلية المجاورة. كما حصلت بعض المجتمعات على دعم ممأسس تنموي له آثار دائمة على المجتمع المحلي كونه استهدف إنشاء مؤسسات خدمية صحية وتعليمية وثقافية في هذه المجتمعات.

ويلاحظ أن من الوسائل المهمة للحصول على الدعم الخارجي للأفراد أو للأسر أو للمجتمع المحلي ككل هي العلاقات الزبائنية. فضعف مؤسسات وبرامج الرعاية الاجتماعية وعدم كفاية ما تقدمه من مساعدات، وبخاصة للمجتمعات المحلية الأكثر تضرراً من الإجراءات الإسرائيلية التي تعتبر في معظمها منكوبة، قد ساهم في تعزيز العلاقات الزبائنية التي يلاحظ انتشارها في جميع المجتمعات المحلية المبحوثة. وتعتبر هذه العلاقات إحدى الوسائل المهمة لاستدراج الدعم الخارجي، وتحديداً من مكتب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ومن بعض المؤسسات الحكومية الأخرى للمجتمع المحلي وللأسر المحتاجة.

تتدرج العلاقات الزبائنية في سلسلة من المستويات ضمن شكل هرمي تبدأ قاعدته بالمواطنين وبالأسر المحتاجة لتصل إلى الهيئات العليا مروراً بمجموعة من الحلقات الوسيطة المتتالية هرمياً محلياً ومناطقياً ووطنياً. ويمكننا للتبسيط اختزال هذه العلاقات في ثلاث حلقات متتالية أساسية. يتقدم الأفراد والأسر المحتاجة بداية لما يمكن اعتباره الحلقة الأولى المتمثلة بنشطاء محليين وقيادات حزبية محلية وذوي العلاقات والنفوذ مع مسؤولين سياسيين خارج المجتمع المحلي. وليس بالضرورة أن تربط هؤلاء علاقات قرابة، حيث أن أدوار وجهاء المجتمع المحلي ومسؤولي الأحزاب لم تعد تقتصر على مساعدة الأقرباء، بل أصبح لهم دور محلي عام.

ويقدم الوسطاء المحليين طلب المساعدات لما يمكن اعتباره الحلقة الثانية، وهم قيادات مناطقية ذات علاقة مباشرة غالباً مع مكتب الرئيس أو مسؤولين كبار في الوزارات والمؤسسات الحكومية. وتعتبر الحلقة الوسيطة الثانية هذه، حلقة الوصل الأساسية بين

القيادة العليا والجمهور العام. ويستغل ممثلو هذه الحلقة مواقعهم القيادية الحزبية أو الحكومية وعلاقاتهم المباشرة مع المسؤولين الكبار، وهم بذلك يقدمون خدمات للجمهور مقابل ولاءات وتأييد شعبي في المناطق التي يساعدونها. وتنتمي هذه القيادات إلى أربعة أنواع من المؤسسات، وهي: المجلس التشريعي وغالبية أعضائه المتنفذين، وقيادات الأجهزة الأمنية، والهيئات القيادية في الأحزاب الموالية لمنظمة التحرير ومنها على وجه الخصوص الهيئات القيادية لحركة "فتح".

أما الحلقة الثالثة، فهي الحلقة التي تقدم الدعم، وهي غالباً، تتعاطى إيجاباً مع الطلبات المقدمة لها وتوفر الدعم المطلوب في إطار جملة من المعاملات المالية التي تتخذ شكل منح مالية مباشرة أو التزامات مالية توجه للوزارات المعنية في إطار عملية أصبحت تعرف شعبياً باسم "يصرف له". ومن خلال هذا التسلسل الذي أصبح شائعاً في مجمل المجتمعات المحلية، أصبح بمقدور المواطنين العاديين وليس فقط من لهم نشاط حزبي أو متنفذين الحصول على مساعدات مالية وخدمية. وغالباً تستخدم هذه القنوات للحصول على تعيينات وظيفية أو مساعدات لحالات مرضية وتحويلات لمستشفيات خارج البلاد، وكذلك مساعدات ومعونات مالية للمتضررين من الانتفاضة والمحتاجين من الأسر في المناطق المختلفة.

التكافل الاجتماعي غير الرسمي

يشكل التكافل غير الرسمي في المجتمعات المحلية آلية فاعلة لتنويع مصادر دخل الأسرة، وهو تجسيد لتفعيل الثقافة التضامنية على مستوى المجتمع المحلي، وعلى مستوى العلاقات القرابية. وعلى الرغم من أن وحدة التحليل في هذه الدراسة هي المجتمع المحلي، لكننا نجد ضرورة لملامسة كيفية تجسد التكيف المقاوم على مستوى العائلة، فالتكافل غير الرسمي يلعب دوراً مهماً في تعزيز قدرة العائلة على الصمود، وبالتالي يعزز قدرة المجتمع المحلي على التكيف المقاوم. وتظهر آليات التكيف المقاوم في المجتمعات المحلية في أفعال ملموسة على مستوى العائلة. لذلك عاملنا التكافل غير الرسمي كنمط خاص من أنماط التكيف المقاوم.

وبشكل عام، كان الفعل التكافلي غير الرسمي أحد مظاهر تفعيل الثقافة التضامنية، التي جرى التعبير عنها في سلسلة من الأنشطة التكيفية المقاومة تتراوح ما بين أنشطة ممأسسة قوية وذات ديمومة وأنشطة ممأسسة ضعيفة وطارئة ومجموعة كبيرة من الأنشطة التكيفية المستترة غير المأسسة التي تعتمد على شبكات العائلة والحمولة والجيرة والعلاقات

القرابية بشكل عام، وتتمثل في تبادل الفعل التكافلي بوتائر مختلفة وبأشكال عديدة. وقد برزت أفعال التكافل الاجتماعي غير المأسس في المجتمعات المحلية المبحوثة المختلفة، سواء أكانت ريفية أم حضرية أم مخيمات، ولكنها تتدرج وفقاً للمحددات التي تم التطرق لها في كل من هذه المجتمعات.

وهو يشكل آلية مهمة تعتمدها الأسرة لتعزيز دخلها، أو للحصول على دخل في حالة الأسر المعدومة الدخل، وفي الوقت نفسه تشكل هذه الأفعال أحد أشكال تنويع مصادر دخلها. ويظهر ذلك في مختلف أشكال الفعل التكافلي، بدءاً من تبادل الأدوات، ومساعدات العمل والسعي لدى الأقارب أو المعارف الذين لديهم علاقات جيدة أو معرفة بالجهات الداعمة، بهدف توسطها للحصول على مساعدة للأسرة أو لأحد أفرادها، وانتهاء بتلقي المساعدات النقدية والعينية المباشرة من الأقارب أو من المجتمع المحلي.

١- التكافل غير الرسمي المحلي

لجأت جميع المجتمعات المحلية المبحوثة إلى تفعيل مستويات وأشكال مختلفة من الفعل التكافلي المحلي، مجندة فيه الإمكانيات المحلية، ومستندة إلى مبادرات شعبية. وهي آلية مهمة اعتمدتها هذه المجتمعات للتغلب على الآثار التي تركتها الإجراءات الإسرائيلية. ويستند الفعل التكافلي داخل المجتمعات المحلية إلى درجة فاعلية وطبيعة الثقافة التضامنية في هذه المجتمعات. وتأثرت كثافة وطبيعة الأفعال التكافلية المحلية بدرجة القمع الإسرائيلي وآثاره على المجتمع المحلي. وكان للتفاوت الطبقي داخل المجتمعات المبحوثة (نسبة الأغنياء إلى المحتاجين، ودرجة الغنى في المجتمع المحلي) أثره الواضح في تفعيل الفعل التكافلي، أو بعض أشكاله.

وقد أظهر العمل الميداني تبايناً بين المجتمعات المحلية المبحوثة في هذا المجال، فالمجتمعات التي لديها درجة متدنية من ثقافة التضامن الاجتماعي غير القرابي، كانت العائلة والقرابة هي محور الفعل التكافلي، مثل المزرعة القبلية، فيما تميزت المواقع الأخرى بدرجة تضامن، وفعل تكافلي محلي غير قرابي كبيرة مثل قرية المزرعة الشرقية. ودفع حجم الخسائر الكبير باتجاه التكافل على مستوى المجتمع الجيرة أو المجتمع المحلي، فالعائلة النووية والممتدة أصبحت عاجزة في كثير من المواقع عن القيام بدورها دون إسناد الوحدة المحلية غير القرابية.

وقد برز توجه واضح نحو إضفاء الطابع المحلي غير العائلي على الأنشطة التكافلية في العديد من المجتمعات المحلية المبحوثة. وساهم العدوان الإسرائيلي، وحجم الأضرار

الكبير الذي تعرضت له هذه المجتمعات في تعزيز التوجه المحلي على حساب التوجه العائلي. فالفقر الشديد والواسع الذي تعانيه المجتمعات المحلية المبحوثة (أو معظمها) عائد أساساً إلى القمع الإسرائيلي. وفي العادة يؤدي الاستهداف الخارجي إلى توحيد الموقع في مواجهة التحدي الخارجي، من جهة. ومن جهة أخرى، ولدت آثار القمع الاحتلالي حاجة وظيفية للتضامن على مستوى المجتمع المحلي لضمان القدرة على استمراره في حياته اليومية. فخلال الاجتياح ومنع التجول تزداد أواصر التعاون والمساندة المادية وغير المادية بين أبناء الموقع (قرية، حي، عمارة سكنية)، ويجري إغفال أو التغاضي عن أشكال التنافس والخلاف في حال وجودها، وتعبر عن نفسها أحياناً في تقاسم بقايا الغذاء المتوفرة لدى هذه الأسر.

وأظهرت الحالات المدروسة الطابع الطبقي للفعل التكافلي، فالتفاوت الطبقي شرط مهم لتفعيل هذا الفعل في ظروف معينة (الظروف الأقل تأثراً بحدة الإجراءات الإسرائيلية)، وتزداد فاعلية الفعل التكافلي في المجتمع المحلي كلما كانت نسبة المحتاجين إلى الميسورين قليلة نسبياً، فهذا يتيح تركيز المساعدة من الذين معهم للذين يحتاجون المساعدة.

وتختلف محددات الفعل التكافلي المحلي في ظروف منع التجول، أو ظروف النكبة، حيث ظهرت أشكال من الفعل التكافلي الذي يشمل الجميع بغض النظر عن التفاوت الطبقي. وقد لمس ذلك أثناء الاجتياحات التي نفذها الاحتلال للمدن الرئيسية، وفي فترات منع التجول، وفي أعقاب التدمير الهائل الذي ألحقه الاحتلال ببعض المواقع المبحوثة. وقامت الأسر في العمارة الواحدة أو الحارة الواحدة بتقاسم ما يتوفر لديها من غذاء واحتياجات ضرورية أخرى، وأبدوا تضامناً معنوياً مع بعضهم البعض، ساهم في تعزيز قدرة هذه المجتمعات على تجاوز الظرف الصعب. وحسب إحدى العائلات المبحوثة في أحد الأحياء المدينية:

> **"هنالك بعض الأسر التي ترى بأن أوضاعها المعيشية مقبولة كانت تستغني عن طرود المساعدات التي تصلهم لتقديمها لأسرة أكثر منهم فقراً، وهذا ما فعلناه أكثر من مرة".**

وتدرج كذلك الفعل التكافلي المحلي في المجتمعات المبحوثة ما بين أفعال غير ممأسسة، مثل تبادل السلع والخدمات بين الأسر المتجاورة، وأفعال تكافلية محلية ممأسسة، عبرت عن نفسها في لجان مؤقتة، أو طارئة، وأحيانا مستدامة لفترة من الزمن، استهدفت توظيف إمكانيات المجتمع المحلي في التغلب على الوضع الطارئ. وشملت الأفعال التكافلية المحلية مجموعة واسعة من الأفعال التكافلية مثل قيام بعض الميسورين بتقديم

مساعدات غذائية أو نقدية للمحتاجين في المجتمع المحلي، أو لمن يرى أنهم أكثر حاجة للمساعدة، وبخاصة في فترات تشديد الحصار أو فترات الاجتياح ومنع التجول، فعلى سبيل المثال، لجأ بعض الميسورين في إحدى القرى المبحوثة، أثناء اجتياح المدينة المجاورة، وفرض حصار مشدد على المنطقة، إلى الطلب من أصحاب الدكاكين تزويد أسر محتاجة في الموقع بطرود غذائية بقيمة معينة، دون إبلاغ هذه الأسر عن مصدر المساعدة. وفي العادة يعطي "المحسن" أسماء محددة لها الأولوية، وهم في العادة من أقاربه، ويتيح لصاحب الدكان استكمال القائمة حسب معرفته بالأسر الأكثر حاجة في المجتمع المحلي.

وكذلك برزت شبكة غير رسمية من المتطوعين من أبناء الحي الذين يساهمون في إيصال المساعدات للمحتاجين، وهذه ظاهرة تشمل معظم المواقع المبحوثة. ومن مظاهر التضامن المحلي، أيضاً، تضامن سكان المجتمع المحلي مع العائلات المنكوبة، وزيارتهم والتخفيف عنهم، وتقديم المساعدة المادية، ويقوم بعض النشطاء برفع أسماء بعض الأسر المحتاجة والمتضررة إلى جهات مختلفة بهدف الحصول على مساعدة لهم، ويتابعون ذلك بدون علم العائلة في أحيان كثيرة، وحسب تعبير أحد أرباب الأسر في حي منكوب يتميز الحي الذي يعيش فيه بدرجة تكافل كبيرة بين سكانه:

> **"يقوم دائماً ميسورو الحال في الحي بتفقد الحالات الاجتماعية والفقيرة والمتضررين وأسر الشهداء والجرحى وشكل مساعدتهم إما مالياً (وبخاصة تغطية رسوم الجامعة التعليمية) أو مساعدات عينية. ويقوم بعض الشبان في الموقع بتسجيل أسماء بعض الأسر الفقيرة والمتضررة ويعملون على تحصيل مساعدات لهم من جهات مختلفة".**

وتنخرط بعض المجتمعات المحلية، في أنشطة من العلاقات التكافلية غير المرئية، التي تلعب دوراً مهماً في إعادة إنتاج الأسرة، وبخاصة في الأوساط الشعبية، مثل تبادل أدوات العمل، أو تبادل أدوات المطبخ، وبعض الأدوات الأخرى، أو رعاية الأطفال في غياب أبويهم أثناء العمل أو لقضاء احتياجات مهمة، وغيرها. وبرز في المجتمعات الريفية التي تعتمد على الزراعة كمصدر رزق رئيسي، تبادل السلع الزراعية فيما بينها، ما يعني أن كل أسر الموقع تتزود بالخضار والفواكه المنتجة في المجتمع المحلي، أياً كان نوع المحصول الذي تزرعه الأسرة، ويشمل ذلك الأسر التي ليس لديها أرض، كما هو الحال في قرية زيتا.

وأبرزت بعض المجتمعات المحلية أشكالاً مختلفة من مأسسة الفعل التكافلي على مستوى المجتمع المحلي ككل. ومن الأمثلة على المبادرات الشعبية في هذا المجال، التي أبرزها العمل الميداني في المجتمعات المبحوثة:

– مبادرة مجموعة من الأشخاص لجمع تبرعات من المجتمع المحلي في أوقات معينة من السنة، مثل فترة الأعياد، أو بعد الاجتياحات الإسرائيلية، أو لصالح أسر منكوبة.

– مبادرة بعض الأشخاص لتشكيل لجنة تقوم بجمع التبرعات من سكان الموقع بصورة دورية، وقد تميزت في هذا المجال لجنة الشيكل في نعلين.[١٧]

٢- التكافل غير الرسمي القرابي

وأظهرت المواقع المبحوثة أشكالاً مختلفة من التكافل القرابي، سواء الممأسس أو غير الممأسس. وكان لغنى الجماعة القرابية، ووجود امتدادات لها في الغربة أثره الواضح في فاعلية أشكال التكافل القرابي. فالجماعة القرابية التي يوجد بين أعضائها تفاوت من حيث درجة الغنى، كانت أقدر من غيرها على توفير أشكال من أفعال التكافل القرابي، والتي كان لها أثرها الواضح في تعزيز صمود هذه الأسر وفي تغلبها على ظروفها الصعبة. وشملت شبكة العلاقات التكافلية القرابية مجموعة واسعة من الأفعال التكافلية، التي تمتد من التضامن المعنوي والتخفيف عن المتضررين، ومساعدتهم النفسية، إلى أفعال تكافلية فعالة متمثلة في أشكال من الدعم النقدي الدوري المباشر. ويأخذ الدعم غير الممأسس أشكالاً مختلفة تشمل تقديم مساعدات فردية مباشرة، أو قروض بدون فائدة، أو مساعدة في تأسيس نشاط اقتصادي، أو تشغيل، أو تفضيل الشراء من مشروع الشخص المحتاج أو المتضرر. وتأخذ، أيضاً، شكلاً ممأسساً عبر صناديق العائلة أو الحمولة.[١٨]

وهنالك شكل من التكافل جسده الموظفون ممن بقوا في وظائفهم حيث يقتسمون رواتبهم مع أسر أشقائهم وأقربائهم ممن أصبحوا معدمي الدخل بسبب الظروف الحالية. وقال رب أسرة في موقع مديني وهو شاب:

> **"يعني أنا قبل الانتفاضة لما كنت اقبض الراتب ما كان يكفيني ١٥ يوم، وكنت مفكر اترك التعليم واشتغل في سنتواري أو أي شيء، بس اليوم راتبي الصغير بصرف على أسرتي وأسرة اخوي بعد ما وقف شغله في السياحة." وقالت إحدى ربات الأسر: "يعني والله في أيام منع التجول لولا أن الناس كانت تساعد بعضها لمتنا من الجوع، صدقني أنا الخبز اللي كان عندنا نزلته لجيرانا وخليت في بيتي رغيف واحد علشان جيرانا عندهم أطفال، بس سبحان الله ثاني يوم رفعوا منع التجول ساعة رحت جبت خبز".**

ومن أبرز أشكال الفعل التكافلي القرابي المأسس في المواقع المبحوثة، صندوق الحمولة، وتبين من الأسر المبحوثة تباين واضح في وظائف هذه الصناديق، وفاعليتها، حسب غنى الحمولة، وتوفر مصادر التمويل لها. وشملت مهام بعض هذه الصناديق تقديم دعم إغاثي للأسر والأفراد المحتاجين والمتضررين، ومساعدة أبناء العائلة على متابعة تعليمهم، وبخاصة بعد الثانوي، ومعالجة بعض الحالات المرضية. قال أحد أرباب الأسر المتضررة في موقع منكوب:

> **"لدى العائلة صندوق لمساعدة أبنائها المتضررين خلال الانتفاضة السابقة، ولكن تم تفعيله في الانتفاضة الحالية، وهناك التزام من أبناء العائلة الميسورين في الخارج بالدفع للصندوق، وهناك أبناء من العائلة في الخارج يرسلون مساعدات نقدية على هيئة كوبونات، ويقول انه استفاد من صندوق العائلة خاصة في شهر رمضان والأعياد وعند افتتاح المدارس".**

وحسب أحد المبحوثين في أحد المواقع المنكوبة:

> **"حمولتي شكلت صندوق للعائلة خلال الانتفاضة الحالية بهدف مساعدة متضرري العائلة قدر الإمكان، سواء كان هذا الضرر مادياً أو معنوياً (فقدان شهيد، مساعدة أسر مستورة داخل العائلة.) وقد تبرع عدد من أفراد العائلة ميسوري الحال ومن يقيمون في الخارج لصالح الصندوق بصورة دورية ودائمة. وحصل المبحوث على مساعدات من الصندوق، منها على سبيل المثال لا الحصر، توفير مأوى له مؤقت لحين هدوء الأوضاع وتمكنه من العودة إلى زراعة أراضيه (المجاورة جداً لموقع عسكري) وبناء بيته من جديد بعد هدمه، عدا عن صندوق العائلة شكلت العائلة مجلساً لها يهدف إلى متابعة الأضرار التي تحل بأبنائها وكيفية مساعدتهم وأيضاً لحل المشاكل العائلية التي تقع بين أفراد الحمولة أو بين عائلات أخرى (لا قدر الله حسب قوله).**

وفي العادة تنجح العائلات الميسورة في مأسسة الفعل التكافلي القرابي، وتنشط إلى أشكال التكافل غير المأسسة، وتوظف ذلك في توطيد مكانة العائلة، أو الأدق زعماء العائلة، ما يعزز الأدوار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعائلة الممتدة، وأحياناً، للعشيرة. وهو ما يعزز من دورها في حياة الفرد.[١٩]

في المقابل علل أحد المبحوثين غياب صندوق حمولة لدى حمولته أو عائلته، بالوضع الاقتصادي لأقاربه، وحسب تعبيره:

"لا يوجد أغنياء في العائلة، ولا يوجد عندنا مغتربون في الخليج أو أميركا، فمن يستطيع عمل صندوق حمولة".

وتقتصر مهام صناديق أخرى على الصرف المشترك في المناسبات العامة، مثلاً يقوم صندوق إحدى العائلات بتوفير مستلزمات العزاء، مثل استئجار كراسي، وشراء القهوة. وتمثل هذه الصناديق مظهراً لوحدة الحمولة أو العائلة، أو إعلان رسمي بالانتماء لها. وعلى الرغم من أنها تسهل حياة أفراد الحمولة في مناسبات معينة، لكن فاعليتها محدودة جداً في حياتهم اليومية.

بشكل عام، شكل التكافل الاجتماعي غير الرسمي (غير المأسس) أحد أهم أشكال أساليب التكيف المقاوم في مواجهة الظروف التي مرت بها المجتمعات المحلية المبحوثة، والمجتمع الفلسطيني بشكل عام. وقد تمثلت أفعال التكافل الاجتماعي غير الرسمي في أفعال قرابية، وأخرى في إطار المجتمع المحلي بشكل عام، أي أنها لم تكن مقتصرة على العلاقات القرابية، بل اتسعت لتصبح على مستوى المجتمع المحلي بشكل عام، ولعبت المؤسسات المحلية دوراً مهماً في هذا المجال، وبخاصة في المجتمعات المحلية التي تعززت فيها ثقافة تضامنية تنموية.

بالمجمل، طالت الإجراءات الإسرائيلية مختلف المجتمعات المحلية المبحوثة، إلا أن حدة هذه الإجراءات تباينت بين هذه المجتمعات تبعاً للمعايير والمحددات السابقة. وكان لهذه الإجراءات آثارها المدمرة على بعض المجتمعات المحلية لتصل فيها الحالة إلى حد الكارثة، وتأثرت مجتمعات محلية أخرى بدرجة أقل نتيجة عدم استهدافها مباشرة من قبل الاحتلال الإسرائيلي. وقد انعكست الإجراءات الإسرائيلية على مختلف المجتمعات المحلية في آثار اجتماعية اقتصادية لاسيما في تراجع كبير في مستويات المعيشة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، كما كان لها تأثيرها على سير العملية التعليمية والقطاع التعليمي بشكل عام، وعلى الخدمات الصحية وقدرة الناس على الوصول لها، وانعكست كذلك في خلخلة العلاقات الاجتماعية والتواصل بين الناس في المجتمعات المحلية المختلفة، ما عزز المحلية، وحرم المجتمع الفلسطيني من السير قدماً نحو تعزيز الانتماءات الوطنية، وبالتالي تعزيز مفهوم وروح المواطنة باتجاه بناء دولة عصرية.

لقد حققت المجتمعات المحلية نجاحات مهمة في مواجهة الظروف الطارئة، حيث برزت في هذه المجتمعات مبادرات محلية للتأقلم مع التدهور الحاصل، وبخاصة في ظل عدم كفاية

المبادرات المؤسسية من قبل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لسد الفجوة بين الاحتياجات والخدمات المقدمة. فقد استحدثت المجتمعات المحلية المبحوثة استراتيجيات تكيف مقاوم متعددة، حيث تعززت الثقافة التضامنية في هذه المجتمعات في إطار الأفعال التكيفية المقاومة لسياسات الاحتلال الإسرائيلي، كما برزت في هذه المجتمعات أشكال من إعادة تشكيل البنى الاقتصادية والخدمية والإدارية للتغلب على سياسة العزل والحصار المفروضة عليها، وعملت كذلك على تنويع مصادر الدعم المقدمة لها لضمان عدم الارتهان لمصدر محدد، وبالتالي التعرض للانكشاف في حال نضوب هذا المصدر هذا من جهة، ولحشد دعم أكبر في ظل الاحتياجات المتزايدة باستمرار من جهة ثانية. وبالترافق مع كل هذه الاستراتيجيات، نشط في المجتمعات المحلية المبحوثة التكافل الاجتماعي غير الرسمي (غير المأسس) كواحد من استراتيجيات التكيف المقاوم المهمة لمواجهة الظروف الطارئة.

ملاحظات ختامية حول تجارب المبادرات الشعبية

برزت العديد من المبادرات الشعبية وتعززت في إطار المجتمعات المحلية كنتيجة للعديد من العوامل، فهي برزت كردة فعل مجتمعية طبيعية على الإجراءات الإسرائيلية التي من خلالها تأطرت وتعززت العلاقات التكافلية على المستوى المحلي، وهو ما نشهده في العديد من المجتمعات في الحالات الطارئة والتهديدات الخارجية. وبرزت المبادرات الشعبية، أيضاً، لعدم كفاية الرعاية الاجتماعية والدعم والخدمات المقدمة من قبل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، حيث سعت المجتمعات المحلية لتغطية جزء من الاحتياجات المجتمعية من خلال تطوير مبادرات شعبية محلية. وكذلك، أدى انعزال المجتمعات المحلية عن مراكز الدعم والخدمات الرئيسية، بسبب الحصار والإغلاق، إلى تعزيز هذه المبادرات واقتصارها على المستوى المحلي للمجتمعات المحلية. وبشكل عام، أتت المبادرات الشعبية المحلية في إطار محاولة هذه المجتمعات للتكيف ومقاومة الهجمة الإسرائيلية والصمود في وجه الضغوطات والتهديد وفي ظل ظروف اقتصادية وسياسية صعبة، حيث أن الإجراءات الإسرائيلية أصابت، بشكل أو بآخر، مجمل المجتمعات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

لا شك بأن تجارب المبادرات الشعبية التي برزت في المجتمعات المحلية المبحوثة قد شملت جوانب إيجابية مهمة، ولكنها، أيضاً، حملت معها بعض الجوانب السلبية ذات المدلولات، وقد تكون لهذه السلبيات أبعاد وتأثيرات خطيرة مستقبلية. ولا بد من الإشارة هنا إلى وجود اختلافات مهمة بين تجارب المبادرات الشعبية في المجتمعات المحلية المبحوثة، ولكن تبقى السمات العامة لهذه المبادرات متشابهة، ولهذا فإن تقييم هذه التجارب سيتم في إطارها العام وليس في إطار خصوصية كل تجربة منها.

ومن الممكن إجمال ملاحظاتنا حول تجربة المجتمعات المحلية المبحوثة في إطار أفعال التكيف المقاوم في النقاط التالية:

أولاً: إن قساوة الإجراءات الإسرائيلية والأساليب التي استخدمها الاحتلال الإسرائيلي في حربه على الشعب الفلسطيني على المستويات كافة لا سيما الاقتصادي منها، استهدفت إلحاق أكبر أذى ممكن على قدرة المجتمع الفلسطيني في الصمود اقتصادياً، وبالتالي سياسياً. وفي هذا السياق، كان من المتوقع أن يكون لهذه السياسات الإسرائيلية أثر كارثي على قدرة المجتمع على البقاء والصمود والاستمرار، وبخاصة على الفئات الشعبية التي تشكل غالبية المجتمع الفلسطيني. ولكن مساهمات المبادرات الشعبية المحلية، بالإضافة إلى لمبادرات المؤسساتية الحكومية وغير الحكومية والدولية، حدت من آثار هذه السياسات والإجراءات، حيث منعت هذه المبادرات تفشي حالة الفقر المدقع أو المجاعة في المجتمعات المحلية، وأسهمت في تعزيز صمود هذه المجتمعات في وجه السياسات الإسرائيلية. وقد تحقق هذا بفعل تضافر الجهود بين الفاعلين في المجتمعات المحلية من مؤسسات وأفراد، وقدرة هؤلاء الفاعلين على الوصول للمتضررين من المجتمعات المحلية بشكل مباشر وسريع بحكم وجودهم في هذه المجتمعات ومعرفتهم بأهلها وسكانها عن طريق القرابة أو الجيرة أو الصداقة أو عن طريق تسجيل هؤلاء المتضررين لدى المؤسسات واللجان المحلية بشكل سهل، وليس كما هو الحال في التسجيل لدى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة على المستوى الوطني أو على مستوى المحافظات، الذي يخضع لإجراءات طويلة وبيروقراطية.

ثانياً: عززت المبادرات الشعبية المحلية نزعة الاعتماد على الذات، حيث استطاعت هذه المبادرات تجنيد كافة الطاقات المحلية البشرية منها والمالية للاستفادة من كافة الخيارات المتاحة لديها. فقد استطاعت هذه المبادرات النهوض بالمجتمعات المحلية التي تولدت فيها من حيث حشد الدعم الذاتي، والاستفادة من الأنشطة الاقتصادية المنظمة وغير المنظمة القائمة في المجتمع المحلي، وتعزيز الاستثمارات المحلية، والاستفادة من الطاقة المؤسساتية القائمة أو تطوير مؤسسات ولجان جديدة، واستطاعت أيضاً استغلال كافة فرص العمل والدخل المتاحة.

ثالثاً: أبرزت المبادرات الشعبية المحلية أهمية المأسسة على المستوى المحلي، حيث تطور لدى السكان المحليين شعور بأهمية العمل في إطار مؤسسات وإعادة الثقة لديهم بأهمية هذه المؤسسات. لهذا، اعتمدت معظم المبادرات الشعبية في المجتمعات المحلية المبحوثة، إما على مؤسسات قائمة أو على مؤسسات تم تطويرها خلال الانتفاضة كأحد أهم أساليب التكيف. وفي هذا الإطار كانت معظم المبادرات الشعبية تندرج تحت مظلة

مؤسسات الحكم المحلي في المجتمعات المبحوثة أو غيرها من المؤسسات، كما تولدت الكثير من المؤسسات الجديدة، مثل اللجان الشعبية في المخيمات، ولجنان الطوارئ في كل من نابلس، وبيرزيت، والكثير من اللجان المؤقتة المرتبطة بأحداث معينة، والتي برزت في معظم المجتمعات المحلية المبحوثة. وفي هذا السياق، وتعزيزاً لأهمية المؤسسات ودورها على المستوى المحلي، أسهمت المبادرات الشعبية في رفع درجة التنسيق ما بين المؤسسات المحلية، ما ساهم في تطوير قدراتها وإمكانياتها، وبالتالي تعزيز ثقة السكان بها.

رابعاً: ساهمت المبادرات الشعبية في المجتمعات المحلية في تنمية الخبرات والقدرات لدى الأفراد والمؤسسات في الاتصال والتشبيك وحشد الدعم الذاتي والخارجي. فقد فرضت الإجراءات الإسرائيلية القاسية أولويات ومسؤوليات جديدة على المؤسسات المحلية تفوق إمكانياتها، ما شكل تحدياً أمام هذه المؤسسات لتطوير أساليب عملها ورفع درجة كفاءتها في مجالات التشبيك والدعم الخارجي والاتصال مع مصادر الدعم المتعددة الحكومية وغير الحكومية والدولية. سيسهم هذا التطور في تعزيز الرأسمال الاجتماعي في المجتمعات المحلية، وبالتالي ستكون له آثار إيجابية على هذه المجتمعات مستقبلاً.

خامساً: تولدت في إطار أفعال التكيف المقاوم على المستوى المحلي بعض الأنشطة التنموية الخدمية والاقتصادية، إما بفعل التطوير الذاتي للمؤسسات أو بفعل الاستثمارات المحلية من جهة، أو بفعل نقل بعض المراكز الخدمية والإدارية من المراكز المدينية الرئيسية إلى المجتمعات المحلية من جهة ثانية، ما أدى إلى تعزيز مكانة بعض المجتمعات المحلية المبحوثة وتحولها إلى مراكز اقتصادية خدمية إدارية مساندة في مناطقها. ومن المبكر الحكم على هذه التجارب من حيث قدرتها على الاستمرار والتطور، حيث يرتبط ذلك مع التحولات السياسية من جهة، والسياسات التي ستتبناها السلطة الوطنية مستقبلاً من جانب آخر. إلا أننا نرى في هذه التحولات ذات الطابع التنموي ما يستحق الاهتمام والتشجيع، وبالتالي ضرورة أخذها بعين الاعتبار في أية استراتيجية تنموية وطنية مستقبلية.

سادساً: استكمالاً للنقطة السابقة، فإن التطورات التي تحققت لدى المؤسسات المحلية، من حيث الخبرات والإمكانات، تشكل مظهراً جديداً للتنسيق والبناء المؤسساتي على المستوى الوطني، حيث أصبحت المؤسسات المحلية قادرة على أن تشكل امتداداً للمؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية، وهي تمتاز عنها في قدرتها على التواصل مع الشرائح الاجتماعية والمستهدفين في المجتمعات المحلية. لكن لا يجب أن تتحول هذه المؤسسات إلى أدوات تنفيذ، بل يجب أن تكون مشاركاً في التخطيط التنموي كونها الأكثر قدرة على تحديد الاحتياجات المحلية ومعرفة مدى ملاءمة السياسات الوطنية على المستوى المحلي.

بمعنى آخر، يجب أن تكون المؤسسات المحلية شريكاً حقيقياً في رسم السياسات وصنع القرارات وتنفيذ الخطط والبرامج التنموية، وأن لا يقتصر دورها على تنفيذ السياسات التي ترسمها الدولة.

سابعاً: كان من شأن العلاقات التضامنية، التي تم تعزيزها على المستوى المحلي في مواجهة الاحتلال، المساهمة في ضبط العلاقات الاجتماعية بين العائلات والفئات السكانية الجهوية، وحشدها في إطار أنشطة تكافلية ممأسسة أو غير ممأسسة. وكان للعلاقات التضامنية دور مهم في توفير مناخ نفسي واجتماعي لرفع درجة التحمل لدى الأفراد والعائلات واستمرار صمودها ومقاومتها، كما كان لها دور مهم في تقليص النزاعات الداخلية المحلية لصالح الصراع الرئيسي مع الاحتلال الإسرائيلي، فالتطورات على دور المؤسسات المحلية ساهمت في حل النزاعات مبكراً ومنعت تفاقمها، ما أدى إلى تعزيز الأمن الداخلي في المجتمعات المحلية ولدى سكانها.

على الرغم من الإيجابيات العديدة للمبادرات الشعبية وأهميتها في استمرار صمود المجتمع الفلسطيني في مواجهة العدوان الإسرائيلي، فإن هذه المبادرات على تباين أنماطها لم تكن دائماً موفقة لتأمين تكيف مقاوم ناجح وقادر على سد الاحتياجات المتزايدة. فهناك بعض المجتمعات المحلية التي استطاعت أن تتكيف تبعاً لمحدداتها وسماتها الخاصة، وهناك مجتمعات محلية كانت أقل قدرة على التكيف، وبالتالي هي بحاجة إلى مساعدات خارجية أكثر واهتمام من السلطة الوطنية ومؤسساتها ومن المؤسسات الداعمة الوطنية والدولية.

ويمكن القول إن المبادرات المحلية التي استحدثتها المجتمعات المحلية المبحوثة في إطار مواجهة الظروف الطارئة التي تمر بها كان لها دور مهم في تعزيز صمود الناس، وقد شكلت هذه المبادرات أفعالاً مهمة للتكيف المقاوم لسياسات الاحتلال الإسرائيلي الهادفة إلى تركيع الشعب الفلسطيني. ولكن تبقى هذه المبادرات غير كافية للإيفاء بالاحتياجات المتزايدة، وبخاصة أن الإجراءات الإسرائيلية مستمرة وتزداد حدتها باستمرار.

هوامش الفصل الرابع

١ حي البرازيل في رفح، هو حي حديث نسبياً، أنشئ في بداية سبعينيات القرن الماضي، بهدف تخفيف الكثافة السكانية في مخيمات قطاع غزة إبان الثورة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي حينها، وبهدف إسكانهم في مناطق تمتاز بوجود شوارع واسعة تسهل حركة الجيش الإسرائيلي. وتبلغ مساحة الحي ١,٥ كيلومتر مربع، ويقع في الطرف الجنوبي الغربي لمدينة رفح، ملاصقاً للحدود المصرية على طول ٨٠٠ متر. وتتموضع العديد من الأبراج العسكرية المرتفعة والثكنات العسكرية وبرج بوابة صلاح الدين، وكلها نقاط مراقبة وكاميرات، يمكن لها مراقبة حركة الناس بشكل كبير، وبخاصة في حي البرازيل، بمعنى أن الحي بشوارعه المختلفة مكشوف لهذه النقاط، وتتمكن من إلحاق الأذى بالسكان ومنازلهم. ويبلغ عدد سكان الحي حوالي ٨٠٠٠ نسمة، معظمهم من الفقراء ومن ذوي الدخل المحدود. وقد لحقت بالحي أضرار مباشرة تمثلت فيما يلي:

- تدمير مبانٍ: مجموع البيوت المدمرة كلياً بلغ ١١٦ بيتاً، ٣٠٪ منها باطون مكونة إما من طابق أو طابقين، و٧٠٪ منها اسبست، البيوت المدمرة جزئياً ٦٠ بيتاً ولحقت أضرار من مثل تحطيم نوافذ، وسخانات، وجدران، وما شابه. وقد بلغ عدد هذه البيوت ٤٠٠ بيت تقريباً، وهناك ٤٠ بيتاً لا يتمكن أصحابها من الوصول إليها لخطورتها. أي أن نحو بيوت ربع سكان الحي لم تعد صالحة للاستخدام أو لحق بها الضرر. ويأتي هدم بيوت الحي في إطار عمل مبرمج يهدف إلى إبعاد بيوت الفلسطينيين عن الحدود المصرية، وقد نجح الاحتلال في تجريف مساحة على طول الحي بعرض يتراوح بين ٧٠-٣٠٠ متر، وذلك حسب كثافة المساكن.
- الورش المدمرة: تدمير المخرطة الوحيدة في الحي، وورشتين للحدادة، وثلاث ورش ميكانيكية، ومنجرة، وورشة للألمنيوم.
- الشهداء والجرحى: بلغ عدد الشهداء في حي البرازيل ٢٥ شهيداً. وبلغ عدد مصابي الحي حوالي ٧٠٠ مصاب، منهم ٥ يعانون من إعاقة دائمة حتى الربع الثالث من العام ٢٠٠٣.
- نسبة من العمال في الحي كانوا يعملون في الزراعة في منطقة المواصي برفح، وحاليا فقدوا عملهم بسبب إغلاق هذه المنطقة ووجود حاجز عسكري يمنعهم من الدخول إليها نهائياً.

٢ يقع حي رأس فطيس في المنطقة الشمالية الشرقية لمدينة بيت لحم، فيه الكثير من الأبنية القديمة التي تم ترميمها ضمن مشاريع بيت لحم ٢٠٠٠، مثل دار منصور التي تحولت إلى متحف لحفظ التراث يتبع لوزارة السياحة. ويعتبر الحي المدخل الرئيسي لشمال المدينة قبل إغلاق الطريق إلى القدس في بداية الانتفاضة الحالية. وهنالك تقليد ديني لدى الطوائف الدينية المسيحية في المدينة، بأن يبدأ دخول البطاركة والزوار الرسميين في الاحتفالات الدينية ولساحة المهد من خلال هذا الحي؛ وما زال هذا التقليد متبعاً، حيث يبدأ الشارع الذي يمر في الحي من دوار العمل الكاثوليك حتى يصل إلى ساحة المهد بما يعادل ١,٥كم. وجرى ترميم الشوارع والبنية التحتية وواجهات المحلات من خلال مشروع بيت لحم ٢٠٠٠.

وعملت البلدية ومشروع بيت لحم ألفين على إنشاء سوق الميلاد في هذا الحي، كأحد مشاريع بيت لحم ألفين الهادفة إلى تطوير السياحة في المدينة. ويذكر أن مدينة بيت لحم تعتمد على السياحة بالدرجة الرئيسية، ويشكل حي راس فطيس عمود السياحة فيها.

٣. إضافة إلى انقطاع نسبة كبيرة عن العمل في سوق العمل الإسرائيلية من منطقة حي التفاح، فإن العاملين في السوق المحلية تأثروا أيضاً بإجراءات الحصار التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي، حيث يعمل ما نسبته ٢٥٪ في السوق المحلية (قطاع غزة)، وأوضاع هذه الفئة غير مستقرة في العمل وتتأثر على الدوام بالأوضاع الاقتصادية السائدة، وقد تضرر هؤلاء كثيراً خلال الانتفاضة، فالبعض منهم فقد فرصة عمله، كالعاملين في قطاع الصيد البحري، فيما لا يقل عن ١٠٠ صياد أو عامل في هذا المجال منع من دخول البحر لأنهم لا يحملون هوية سكان المواصي، وبالتالي لا يمكنهم الدخول عبر الحاجز العسكري. والبعض الآخر يعمل في قطاع البناء، وعملهم توقف بسبب تراجع حركة البناء والعمران في قطاع غزة، وآخرون يعملون في ورش صناعية صغيرة وأعمال حرفية مختلفة، وهؤلاء تأثروا سلبياً ومنهم من فقد فرصة عمله.

– في "حي التفاح" سوق للخضار والأسماك ومواد البناء وكل ما يلزم سكان الموقع والمخيم والأماكن القريبة كالمواصي مثلاً. فالبضاعة من الخضراوات والفواكه والأسماك تأتي السوق من المواصي والبحر عبر الحاجز، وبالتالي أعاق الأخير عملية تبادل الخضراوات والشراء، وأحياناً يمنع دخولها أياماً وأسابيع. كذلك سكان المواصي يحتاجون للتسوق من السوق المذكور ما يلزمهم من مواد بناء وأسمدة ومبيدات حشرية للزراعة ومستلزمات معيشية أخرى، وهنا نجد أن الحاجز والحصار والإغلاق حدت بشكل كبير من عملية التبادل والتسويق. وتسببت مشاكل التسويق هذه في رخص الخضراوات والفواكه المحلية وقلة الطلب عليها. وتسبب الحاجز ومنع الحركة باتجاه البحر في حرمان عدد كبير من سائقي السيارات من فرص عملهم.

٤. عبر أحد المزارعين في منطقة ٨٦ عن المأزق الذي وجد نفسه فيه نتيجة للظروف التي خلقتها إجراءات الاحتلال. "فالمنتوجات الزراعية كانت تسوق قبل الانتفاضة في غزة والضفة الغربية وإسرائيل واليوم تسوق محلياً، أي داخل قطاع غزة، وربما في جزء من القطاع". وأضاف "لا توجد قوة شرائية في السوق على الرغم من رخص ثمنها، إن الحمام الزراعي، قبل الانتفاضة، كان يعود بربح على صاحبه من ١٥٠٠–٢٠٠٠ دينار في الزرعة الواحدة دون مبالغة. أما اليوم، فلا يمكن أن يغطي تكاليف زراعته من ثمن أشتال، ومياه، وسماد، وأدوية زراعية. ومن يمتلك ثمن زراعة أرضه أو تجهيز حمامه الزراعي يتخوف من زراعته في ظل عدم الاستقرار، وخوفاً من أعمال التجريف المستمرة في المنطقة، وهاجس عدم قدرته على جني المحصول لاحقا. وبالتالي لا يستطيع المجازفة بزراعة أرضه وحمامه الزراعي (الدفيئة)". ولخص أحد مزارعي فلاميا، وهي قرية تعتمد على الزراعة المحمية في دخلها، مشاكل التسويق كما يلي: إغلاق مدن طولكرم، وقلقيلية، ونابلس، بسبب فترات منع التجول الطويلة أدت إلى انخفاض الأسعار. وتضطر لبيعها بأسعار متدنية. حيث لأول مرة يباع صندوق الباذنجان الأحمر بـ ٢,٥ شيكل، كذلك بيع صندوق البندورة بـ٦ شواكل. ومرة وحيدة فتحت فيها الطريق إلى رام الله ارتفع سعر صندوق البدورة إلى ١٦ شيكلاً. كذلك أدى عدم قدرة تجار الخليل على الوصول إلى فلاميا إلى إتلاف وكب جميع الإنتاج من الحمضيات في البيارات، لأن الوحيدين الذين يشترون هذه الكميات هم تجار الخليل وحصل ذلك في العام الماضي".

٥. تشكل منطقة ٨٦ الجزء الشمالي الشرقي لبلدة القرارة، يحدها من الشرق الخط الأخضر، وغربها يقع طريق صلاح الدين الرئيسي الذي بدوره يربط مدينة غزة وشمالها بمدينتي خان يونس ورفح والجزء المجازي للمنطقة من شارع صلاح الدين بطول ١ كيلومتر تقريباً، ووضع حاجز عسكري بجانبه ليفصل منطقة القرارة وخان يونس عن مدينتي دير البلح وغزة (حاجز أبو هولي أو المطاحن) من خلاله يتحكم بحركة المركبات وتنقل السكان من الجنوب إلى الشمال والعكس. الجهة الشمالية لمنطقة ٨٦، هي طريق استيطاني "كسوفيم"، حيث تربط مستوطنات "غوش قطيف" في الجزء الجنوبي من ساحل قطاع غزة بإسرائيل، وهذه الطريق بطول ٢,٥ كيلومتر، وبعرض ١٠٠ متر، وشقت العام ١٩٩٠، حيث التهمت في حينها ما يقدر بـ ١٠٠٠ دونم، وقد قسمت المنطقة طولياً إلى قسمين الجزء الجنوبي منها منطقة ٨٦ تتبع بلدة القرارة، في حين الجزء الشمالي يتبع دير البلح أو أبو العجين، ومنذ أن شقت هذه الطريق بدأت تعرف المنطقة بمنطقة "كسوفيم". مساحة منطقة ٨٦ تقريبا ٢,٧ كيلومتر مربع، يتراوح طولها ٢,٥ كيلومتر وعرضها ٨٠٠ متر. وعدد سكانها تقريباً ٢٤٠٠ نسمة. وتشتهر منطقة ٨٦، بزراعة الخضراوات الموسمية والبعلية، مثل البازيلاء، والخيار، والقرع، والعدس، والبندورة، بالإضافة إلى زراعة اللوز والزيتون والحمضيات والنخيل.

٦. منطقة التفاح، من أكثر مناطق مخيم خان يونس ازدحاماً بالسكان، وهي الجزء الغربي منه، وهي قريبة من شاطئ البحر، وتبعد عنه ١,٥ كيلومتر. ويبلغ عدد سكان المنطقة ١٠ آلاف نسمة تقريباً. ويحد المنطقة من الغرب حاجز عسكري إسرائيلي مجهز ببرج مراقبة عالٍ نسبياً، ويعمل بشكل آلي، وهذا الحاجز موجود قبل اندلاع الانتفاضة، إلا أن وجوده في الانتفاضة عمل على محاصرة وإغلاق المنطقة من الجهة الغربية بشكل كامل. وقد بدأ الناس يعرفون الحاجز باسم حاجز التفاح فقط في الانتفاضة. وقد أدى وجود الحاجز إلى فصل المنطقة كاملة (المدينة والمخيم والقرى الشرقية) جميعاً عن منطقة المواصي القريبة من شاطئ البحر، وبالتالي فصلها عن البحر. بحيث يسمح فقط للسكان الذين يكون عنوان سكنهم في الهوية الشخصية المواصي، وفي ساعات محددة في الصباح وبعد الظهر، بالعبور من خلال الحاجز، ويغلق تماماً بعد العصر. ويحد التفاح من الناحية الشمالية الغربية منطقة عسكرية إسرائيلية تشمل مستوطنة "جني طال"، وموقع عسكري إسرائيلي "النورية"، وهو موضع للدبابات والآليات العسكرية الإسرائيلية ومهبط للطائرات، والموقع العسكري المذكور محاذٍ للمنطقة السكنية. وتوجد عدة نقاط مراقبة تحيط بالمنطقة، كما يحد المنطقة من الجهة الجنوبية الغربية أكبر مستوطنة في تجمع غوش قطيف؛ وهي مستوطنة "نفيه ديكاليم"، ومستوطنة "جديد" وغيرها من المستوطنات، ومجهزة بنقاط المراقبة والثكنات المحيطة بالمنطقة بأبراج مرتفعة تطل على المخيم والمدينة وتهددها باستمرار.

٧. يقصد بقوة وفاعلية الأحزاب السياسية، مدى قدرتها على التأثير في الحياة العامة للمجتمع المحلي، وهو ما يترجم بأنشطة تنموية أو إغاثية، وتمثيل في اللجان المحلية، والدور في اتخاذ القرارات المتعلقة بمناحي مختلفة من حياة المجتمع المحلي.

٨. قادت بلدية نعلين الجهود العامة لمواجهة الظروف الطارئة التي تمر بها البلدة، وتعاونت في ذلك مع المؤسسات المحلية وأشخاص ووجهاء محليين، حيث عملت بالتعاون مع الوجهاء والمواطنين النشيطين اجتماعياً والنخبة المميزة في التجمع ونادي نعلين ولجنة التخطيط الإقليمية. وعملت البلدية على تسريع تشغيل المركز الصحي ليشمل أقصى خدمات طبية ممكنة لتعويض المواطن عن عدم قدرته على الوصول إلى رام الله ومستشفياتها وعياداتها من حيث تغطية التكاليف وإغلاق الطرق، حيث تمت زيادة عدد ساعات الدوام في المركز لتنتهي في العاشرة ليلاً بدلاً من الثانية ظهراً. وأعيد افتتاح مركز رعاية الأم

الحامل واستقطاب أطباء مهتمين، وذلك بعد إغلاق المراكز المشابهة من قبل أصحابها لأنهم يقيمون خارج التجمع. وقامت البلدية، وبالتعاون مع سائقي الحافلات العمومية، بتمويل والإشراف على شق طريق جديد ليتمكن المواطنون من الوصول إلى رام الله بدلاً من الطرق التي تم إغلاقها. وقامت بالتعاون مع وزارة الزراعة بشق طرق زراعية بمئات الكيلومترات في الجبال والأراضي الزراعية النائية تشجيعاً للمزارعين. وقامت البلدية، وبتمويل وتعاون مع وزارة الزراعة، بحفر عشر آبار مياه زراعية لخدمة العمل الزراعي وتطويره. وقامت البلدية وبالتعاون مع الوجهاء والشخصيات الاعتبارية في التجمع بتحديد الأسر والفئات المحتاجة تجهيزاً لإدراجها على قوائم المساعدات أو الخدمات، وكذلك الإشراف والمتابعة على المساعدات القادمة للسكان. اشتركت البلدية مع الوجهاء والشباب النشطين في إطلاق مجموعة من المبادرات الشعبية، وأهمها لجنة الشيكل، وأشار من تمت مقابلتهم في التجمع إلى أن معظم الشباب الذين اشتركوا في إطلاق هذه المبادرات بالتعاون مع البلدية أو في تنفيذها كانوا من ضمن عناصر الأحزاب السياسية في الانتفاضة الأولى، لكن مع تراجع فاعلية الأحزاب السياسية، انخرط هؤلاء في إطار المبادرات المحلية التي تنفذها المؤسسات المحلية.

٩ تم تشكيل اللجنة الشعبية في المخيم مع بداية نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية كمبادرة من وزارة الحكم المحلي ليتم من خلالها إدارة شؤون المخيمات، وبعد جدال طويل وشديد بين اللجان الشعبية ووزارة الحكم المحلي من جهة، ودائرة شؤون اللاجئين من جهة أخرى، تم نقل اللجان الشعبية لتكون تابعة لدائرة شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية "لاعتبارات سياسية في الأساس". وقد كان تشكيل اللجان الشعبية من كافة مخيمات الضفة الغربية الثمانية عشر إلى جانب مخيمات الوسط وغيرها من المخيمات غير المعترف بها. وقد اجتمعت هذه المخيمات في مؤتمر أريحا وتقرر أن يتم تشكيل اللجان بتبعية لدائرة شؤون اللاجئين لتعمل على متابعة احتياجات المخيمات بالتنسيق مع الوزارات ذات العلاقة والأنروا، وعليه، أصبحت اللجان الشعبية الواجهة التي تمثل المخيمات في تعاملات السلطة الوطنية الفلسطينية، كما صدر قانون خاص يوضح طبيعة عمل هذه اللجان وتشكيلها وأهدافها وعدد أعضائها ... الخ.

وقد شعرت اللجنة الشعبية في مخيم الجلزون بأن العبء أصبح مضاعفاً عليها إثناء الانتفاضة، وأنها أمام تحدٍ من نوع جديد. فأبناء المخيم لم يكونوا يعانون من البطالة في السابق "قبل الانتفاضة"، وعليه لم تكن من متطلبات عملها البحث عن لقمة العيش الكريم لأبناء المخيم كما هو الحال أثناء الانتفاضة، حيث أصبحت قضية التشغيل والتموين من أولويات عملها. وقد استجابت اللجنة الشعبية في المخيم لتطورات الأوضاع مع اندلاع انتفاضة الأقصى، وعملت على توفير فرص عمل لأبناء المخيم العاطلين عن العمل، كما عمدت إلى تأمين بعض المساعدات المالية والتموينية لبعض العمال من متضرري انتفاضة الأقصى بالتنسيق مع عدة مؤسسات خارجية، كنقابة العمال، ومؤسسة بيسان، وبديل. ولجأت اللجنة الشعبية إلى المؤسسات الدولية الداعمة ونجحت في حشد الدعم المالي لتنفيذ ما يزيد على ٧ مشاريع بناء وترميم وتعبيد طرق وغيرها، بهدف خلق فرص عمل وتشغيل العاطلين عن العمل من الذين كانوا يعملون في سوق العمل الإسرائيلية أو في المستوطنات الإسرائيلية. كما سعت اللجنة الشعبية من خلال الاتصال مع كل من بلدية رام الله والبيرة لتشغيل أيد عاملة من أبناء المخيم.

بالإضافة إلى ذلك، حصلت اللجنة على مواد تموينية منذ بداية الانتفاضة من عدة مصادر، مثل لجنة الإصلاح التابعة للإمارات، ومتبرعين عرب من خارج فلسطين، ومن أهالي فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨، ومن محافظة رام الله ووزارة التموين، ولجنة الزكاة والصدقات في مدينة رام الله والبيرة واللواء. كذلك

تم الحصول على مواد غذائية وملابس وأغطية من خلال مؤسسة بيسان. وتم الحصول على أقلام رصاص ودفاتر وحقائب مدرسية وأجهزة تدفئة من جهات عدة.

وقد تم الاتفاق بين أبناء مخيم الجلزون على أن يتم تشكيل اللجنة الشعبية بكل الطيف الفلسطيني العامل في المخيم، إلى جانب المستقلين ومؤسسات المخيم، وعليه جاءت اللجنة الشعبية في مخيم الجلزون مشكلة من ١٣ عضواً على أن تكون الرئاسة دورية بين أعضاء اللجنة وكذلك رئاسة اللجان.

١٠. شكلت اللجنة الأهلية لدعم صمود انتفاضة الأقصى في محافظة نابلس من كل من شركة فلسطين للتنمية والأعمار (باديكو)، ومحافظة نابلس، وبلدية نابلس، وغرفة تجارة وصناعة نابلس، ولجنة زكاة نابلس، وجامعة النجاح الوطنية، والبنك العربي، وبنك القاهرة عمان، واتحاد الجمعيات الخيرية، وبيت المال، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، والاتحاد العام للمرأة، والاتحاد العام لنقابات العمال، وسلطة النقد الفلسطينية، ومجمع النقابات المهنية، وممثل المجالس القروية.

وتعتقد الجهات القائمة على تأسيس اللجنة الأهلية لدعم صمود انتفاضة الأقصى في محافظة نابلس أن الدوافع وراء تأسيس هذه اللجنة، عدا عن المستجدات والصعوبات التي أصبح يواجهها السكان نتيجة للإجراءات الإسرائيلية القمعية، هي عدم كفاءة وفاعلية آليات الدعم القائمة بسبب نقص التمويل، وغياب التحديد الموضوعي لاحتياجات المواطنين والأسر المحتاجة، هذا عدا عن وجود الكثير من الجهات التي تتولى مهمة الدعم والمساعدة، ما يخلق حالة من الإرباك والازدواجية في العمل، وفي الوقت نفسه أدى وجود الكثير من الجهات إلى ضعف تعاون الجهات الممولة الخارجية التي تذمرت من كثرة عدد الجهات الداعمة المحلية. وبهذا، فإن توحيد الجهود في إطار واحد ولدى جهة واحدة كان أمراً ضرورياً لزيادة نجاعة وفاعلية العمل من جهة، وتحاشي الازدواجية في العمل ورفع درجة تعاون الجهات الممولة الخارجية من جهة ثانية.

وقد حددت اللجنة الأهلية لدعم صمود انتفاضة الأقصى في محافظة نابلس أهدافها على النحو التالي:

١- دعم وتعويض المتضررين بشكل مباشر من العنف والقمع الذي يمارسه العدو الإسرائيلي ضد أبناء شعبنا.

٢- السعي من أجل تعويض النقص في الوضع الصحي وتوفير الاحتياجات الصحية اللازمة للمستشفيات.

٣- العمل على إقامة المشاريع التي تدعم صمود شعبنا وتستوعب عمالنا عبر مشاريع تأهيلية فاعلة والتخفيف من حدة البطالة الناجمة عن الإغلاق القسري للمناطق ومنع العمال من العمل داخل الخط الأخضر وتوحيد الجهود في الداخل والخارج واعتبار هذه الهيئة هي القناة الوحيدة والمدخل لأي دعم ومؤازرة.

٤- التنسيق مع باقي محافظات الوطن لضمان التكامل ووضع الأولويات في الدعم.

وحددت اللجنة الأهلية لنفسها آليات عمل محددة منذ اجتماعها الأول، واعتمدت في ذلك على مبدأ توظيف وتفعيل ومشاركة كافة الجهود والإمكانيات المتوفرة للعمل ضمن هذا الإطار العام والوحيد لضمان تحقيق أهدافها وإنجاز مهامها، واعتبرت اللجنة أن تشكيل لجان فرعية متخصصة هي الوسيلة الأسلم لضمان المشاركة الواسعة من جهة، ولتحقيق أهدافها وإنجاز المهام المناطة بها من جهة ثانية، وقد تم تشكيل تسع لجان فرعية متخصصة هي: لجنة الطوارئ للإغاثة والتموين، ولجنة الطوارئ الصحية، ولجنة الأبنية وتقييم الأضرار، ولجنة الطوارئ لتشغيل العمل ودعمهم، واللجنة الزراعية، ولجنة الطرق والشوارع،

ولجنة المشاريع وتنمية الموارد، واللجنة المالية، واللجنة الإعلامية. وقد روعي في تشكيل هذه اللجان انخراط الجهات المختصة فيها، فمثلاً في لجنة الطوارئ للإغاثة والتموين، كل من مديرية الشؤون الاجتماعية في نابلس، ولجنة زكاة نابلس، ومديرية التموين في نابلس، وممثل عن محافظة نابلس، وممثل عن بلدية نابلس، وممثل عن اتحاد نقابات العمال، وممثل عن الغرفة التجارية الصناعية، وممثلة عن الاتحاد العام للمرأة. وكذلك انطبق الحال على اللجان الأخرى، حيث شكلت كل منها من المؤسسات المختصة في مجال عمل اللجنة.

وفي الوقت الذي تشكلت فيه اللجنة الأهلية لدعم صمود انتفاضة الأقصى، تشكل في إطارها مركز التفعيل المجتمعي، وشمل المركز لجاناً مختصة بقطاعات مجتمعية، حيث شكلت لجنة الطفل، ولجنة المرأة، ولجنة مقاطعة البضائع الإسرائيلية، واللجنة الإعلامية، واللجان الشعبية أو لجان الأحياء التي يبلغ عددها ١٧ لجنة، وقد هدفت كل من هذه اللجان إلى تنسيق أعمال المؤسسات العاملة في مجالها لمنع التكرار والتضارب في الأنشطة والفعاليات، ولخفض التكاليف وزيادة الفعالية وضمان تغطية أكبر للخدمات لنسبة أعلى من السكان.

[١١] يمكن حصر المساعدات التي قدمت لنعلين من الجهات المختلفة حسب دوريتها ونوعها وعدد الأسر المستفيدة منها على النحو التالي:

نوع المساعدة	عدد الأسر المستفيدة	عدد المرات	نوع المساعدة	الدورية	الجهة
مواد غذائية	٥٠	٣	عينية	حسب التوفر	منظمة الصليب الأحمر
مواد غذائية	١٢٠	٦	عينية	كل ٣ اشهر	UNRWA
عمل ٢٥ شخصاً لمدة ٢٠ يوماً	٢٥	١	عمل	حسب التوفر	اتحاد نقابات العمال
مبلغ ٥٠٠ شيكل لـ ٧٠ شخصاً	٧٠	١	نقدية	حسب التوفر	وزارة العمل
عمل ٩٥ شخصاً لمدة ١٠ ايام	٩٥	١	عمل	حسب التوفر	وزارة الزراعة
مبلغ ٨٠٠٠ شيكل لـ ٨ مزارعين لحفر آبار زراعية.	٨	١	نقدية	حسب التوفر	لجان الإغاثة الزراعية
مواد غذائية	١٢٠	٣	عينية	حسب التوفر	وزارة الشؤون
مواد غذائية	١٢٠	٣	عينية	حسب التوفر	وزارة التموين
توزيع بذور على ٢٠ مزارعاً	٢٠	١	عينية	حسب التوفر	لجان الإغاثة الزراعية
توزيع أشتال زيتون ولوزيات	٢٠	١	عينية	حسب التوفر	لجان العمل الزراعي
توزيع لحوم في الأعياد	٢٠٠	٢	عينية	حسب التوفر	لجان الزكاة
إعفاء من رسوم مدارس الحكومة للطلبة الذين معيلوهم متعطلون	٣٠٠	١	نقدية	حسب التوفر	وزارة التربية والتعليم

[١٢] نعرف المجتمعات المحلية الغنية بتلك المجتمعات التي تمتلك مشاريع استثمارية، وبالتالي قدرات ذاتية على التشغيل وخلق فرص عمل، وبنية تحتية جيدة وخدمات عامة من شبكات كهرباء وماء ومراكز صحية ومدارس ومؤسسات خدمية متعددة. وغالباً ما تمتاز هذه المجتمعات بتطور في قطاع الإنشاءات الذي يعتبر العنصر الأساسي في التشغيل، وتمتاز أيضاً باستقطابها لأيدي العاملة من خارجها.

[١٣] يمكن حصر اللجان التي تشكلت في حي التفاح في مخيم خان يونس بالتالية:

١- لجنة الحي، وتشكلت في بداية الانتفاضة، حيث تشكلت ٤ لجان أحياء في مخيم خانيونس تغطي البلوكات التي يتشكل منها. وتشكلت هذه اللجان على إثر الإغلاق وتعطل العمال عن أعمالهم، وتتكون كل لجنة حي من ٧ أفراد من النشطاء نقابياً أو سياسياً، وتشكلت هذه الجان بشكل عفوي وكان دورها محدوداً، وتلقت مساعدات تموينية لمرة واحدة وزعتها على الأسر المحتاجة. وانتهى دورها عندما بدأت عمليات هدم البيوت.

٢- لجنة متضرري الهدم الأول: تشكلت على إثر الهدم الأول للبيوت الذي طال ٧ بيوت. وتشكلت اللجنة من أصحاب البيوت المدمرة. وقامت هذه اللجنة بتسجيل الأضرار التي لحقت بأصحاب البيوت المدمرة، وبدأت تنسق مع المؤسسات المختلفة، وبخاصة الأنروا والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية من خارج الموقع، بهدف تعويض أصحاب البيوت المدمرة. استمر عمل هذه اللجنة ما يقارب ٥ شهور وتمكنوا من الحصول على عدة مساعدات أهمها: مساعدة نقدية لكل من هدم بيته بمبلغ ٢٠٠٠$ من جمعية الصلاح الإسلامية، وتمكنوا من الحصول على مساعدات تموينية من وكالة الغوث والشؤون الاجتماعية وغيرها، إلا أن هذه اللجنة انتهى دورها عندما بدأ الهدم الثاني.

٣- لجنة المتضررين من هدمت بيوتهم في المرة الثانية تسمى (لجنة الحي)، تشكلت عندما تم هدم ٣٢ منزل دفعة واحدة في أوائل العام الأول للانتفاضة، وسميت بلجنة الحي وكان عدد أفرادها ٧ أشخاص، وهؤلاء يمثلون أصحاب البيوت المدمرة، وجاء فرزهم من العائلات حسب مستوى تعليمهم وكفاءتهم ونشاط بعضهم السياسي أو الاجتماعي، وقام وهؤلاء بالاتصال مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بهدف تعويض المتضررين، وكان دورهم يقوم على رفع كشوفات بالأضرار التي لحقت بالسكان. إلا أن هذه اللجنة لم تستمر طويلاً لفقدان الناس الثقة في آلية توزيع المساعدات التي حصلت عليها اللجنة، وتركيزها على الذين هدمت بيوتهم، ما أدى إلى اعتراضات من الفئات المتضررة الأخرى.

٤- لجنة الحي الحالية، وتشكلت هذه عندما حدث الهدم الثالث في شهر نوفمبر العام ٢٠٠١ وهدمت عندها قوات الاحتلال ما مجموعة ٣٨ منزلاً، فتشكلت لجنة مكونة من ٤ أفراد من سكان الموقع يتمتعون بسمعة طيبة، اثنان منهم كما علمنا اعتمدوا من المحافظ والبلدية والمجلس التشريعي والمالية، بمعنى أن لديهم كتاباً موقعاً من جهات مسؤولة تعبر عن ثقتها فيها وفي تقديراتها للخسائر. وهي لجنة متطوعة، ترفع كشوفات بالأضرار والمتضررين في الموقع، ويعمل معهم عدد من الشبان كمساعدين، ويقومون بالتنسيق مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بشأن المساعدات. وتمكنوا من الحصول على مساعدات عديدة. وهي ترفع تقارير وكشوفات بأسماء المتضررين لجهات داعمة مختلفة، وفي حال توفرت المساعدة يبلغ أصحابها لاستلامها.

٥- بالإضافة لذلك، تشكلت في الحي لجان حراسة، وهذه اللجان تتبع التنظيمات السياسية المختلفة في الموقع، وهي كثيرة العدد، ومستوى تنظيمها متدنٍ، وهي متنوعة الانتماء وتنشط وقت الاجتياح أو

المداهمات الليلية، ولديها عناصر للمساعدة في الإسعافات ونقل المصابين عند حدوث قصف أو إطلاق نار، ووقوع جرحى ومصابين.

٦- وتشكلت منذ بداية الانتفاضة لجنة القوى الوطنية والإسلامية في خان يونس، والتي تتمثل فيها القوى الوطنية والإسلامية، وتعقد هذه اللجنة اجتماعات أسبوعية وأخرى استثنائية وقت الضرورة، ويتركز دورها في تنظيم التظاهرات والمسيرات والإشراف على الفعاليات السياسية، والعمل على مساندة سكان الموقع وقت وقوع الضرر، حسب تعبير أحد أعضائها.

وقد نجحت اللجان المختلفة التي عملت في الحي في استدراج دعم متنوع المصادر، ومن الأمثلة على المؤسسات التي اتصلت بها لجان الحي أو نسقت معها لاستدراج الدعم الأنروا، وجمعية الهلال الأحمر (حيدر عبد الشافي)، وجمعية بادر للتنمية والإعمار، والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين/محافظة خان يونس، واتحاد لجان العمل الصحي، ولجنة شؤون اللاجئين، والجمعية الإسلامية -خان يونس، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان/خان يونس، ووزارة الإسكان، وبلدية خان يونس، وزارة الشؤون الاجتماعية، وجمعية الصلاح الإسلامية، ولجنة زكاة مخيم خان يونس، والصليب الأحمر، ومؤسسة كندريال الأسبانية، UNDP، واتحاد الكنائس. ونجحت هذه اللجان في الحصول على مساعدات مختلفة شملت: إسكاناً مؤقتاً للأسر التي هدمت بيوتها، والحصول على مساعدات لهم على شكل بدل إيجار، أو مساعدات عينية وغذائية ونقدية، وتشغيلاً طارئاً .. وغيرها

[١٤] ويبين الجدول التالي عدد المشاريع الجديدة التي أنشئت بعد اندلاع الانتفاضة في بلدة بيرزيت، مع الأخذ بعين الاعتبار أنها تقتصر فقط على المشاريع المعلنة التي رصدها الباحثون وتستثني المشاريع المنزلية:

نوع المشروع	العدد
تكسيات أجرة على خط بيرزيت- الجامعة	٢٥
محلات مواد غذائية	٧
مقاهي انترنت	٥
محل ملابس	٣
مطعم	٦
حلويات	٢
محلات لبيع الدجاج-اللحوم المجمدة-اللحوم الطازجة	٣
مقاه	٣
محلات أدوات منزلية	٣
محلات خضار	٣
سيارات أجرة خط قلنديا- بيرزيت	١٠
سيارات أجرة خط بيرزيت-القرى	١٠
محلات لبيع لوازم كمبيوتر- تصوير- قرطاسية	٣
محلات مواد بناء- أدوات صحية	٦
محلات حلاقة	٣

بالإضافة إلى ذلك، فقد تم في بلدة بيرزيت فتح فرع للبنك العربي، ومحل لتصليح الأجهزة والأدوات الكهربائية، ومحلات لبيع ألعاب للأطفال، والمكسرات، والأثاث المستعمل، والأحذية، وأدوات التجميل، وغيرها من المحلات التجارية والورش الحرفية الخاصة بقطاع البناء أو السيارات، التي كانت غير متوفرة في البلدة، حيث كان السكان يعتمدون في الحصول عليها على مدينة رام الله.

١٥. المؤسسات التي قدمت دعماً للجمعية:

- الأنروا التي تبرعت بأدوية مرات عدة، ومؤسسات غير حكومية إيطالية قدمت أجهزة تخطيط قلب وأدوية ومعدات أخرى، وجمعية نساء بلا حدود، وغلوبال فاوند، وجمعية بيرزيت في أمريكا، والجمعية العربية، واللجنة القطرية للإغاثة التي قدمت تجهيزات وأدوية، ومؤسسة أنيرا التي ساهمت في بناء الطابق السفلي لاستخدامه للولادة، ومؤسسة مرام بروجيكت التي ساهمت في تجهيز دار الولادة، والهلال الأحمر الذي دعم نقطة طوارئ.

١٦. فعلى سبيل المثال، قدم عدد كبير من المؤسسات دعماً لحي البرازيل خلال الانتفاضة، ونورد قائمة بالوزارات والمؤسسات التي قدمت دعما في البرازيل في رفح:

المؤسسات الحكومية:

على الرغم من أن دور المؤسسات الحكومية محدود ولا يرتقي إلى مستوى ما لحق بالسكان من أضرار، فإنها قدمت مساعدات مختلفة من خلال وزاراتها وهيئاتها، وتمثلت في:

وزارة الشؤون الاجتماعية:

قدمت مساعدات إغاثية (طرود غذائية ووزعتها بشكل منتظم ٣ مرات للأهالي أصحاب البيوت المهدمة، وللأسر كثيرة العدد وأربابها عاطلون عن العمل، وهناك مساعدات بصورة دورية للحالات الاجتماعية في الموقع والمسجلة في الوزارة.

مؤسسة رعاية شهداء وجرحى الانتفاضة:

وهي تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، وقدمت مساعدات نقدية وعينية عبرها من قبل اللجنة السعودية لدعم الانتفاضة، وبعض المساعدات القطرية، ومساعدات من اللجنة المصرية الشعبية لدعم الشعب الفلسطيني، وبعض المتبرعين من دول عربية، لأسر الشهداء والجرحى، إضافة إلى المساعدة الدورية لكل أسرة شهيد وجريح، سواء أكان في الانتفاضة الحالية أو قبلها.

وزارة التموين:

وزعت وزارة التموين عدة كابونات غذائية وهذه مساعدة من اللجنة الشعبية المصرية لدعم الانتفاضة (بقوليات، زيت للقلي، معلبات، أرز، شوال دقيق.

وزارة الأشغال العامة:

مساعدتها محدودة جداً لأصحاب البيوت التي لحقت بها بعض الأضرار مثل زجاج نوافذ، خزانات المياه، حمامات شمسية. يقول أحد نشطاء اللجان: "توجهنا إلى وزارة الأشغال عدة مرات من أجل مساعدة المتضررين باستيعاب عدد من العاطلين عن العمل في مشاريعها (رصف الشوارع، صيانة الطرق العامة)، لكنهم رفضوا هذا الأمر بحجة عدم وجود إمكانيات مالية".

بكـدار:

قام برصف ٣ شوارع فرعية في حي البرازيل انترلوك.

المحـافظة:

قامت بتوزيع كابونات تموينية للأسر المتضررة في منطقة البرازيل ٥ مرات، وصرف مساعدات مالية لعدد من الأسر المتضررة "مكرمة الرئيس" بمبلغ ٦٠٠٠ شيكل بدلاً من ٢٠٠٠$، وبخاصة التي هدمت بيوتهم.

البـلدية:

دورها توفير الخدمات العامة، والإشراف على بعض المشاريع التطويرية في الحي، إضافة إلى تشغيل عدد من الشبان في أعمال النظافة والحراسة، يقدر عددهم بستة أشخاص، وعملوا براتب مقطوع مدة تتراوح بين ٣-٦ أشهر. وقامت البلدية بتوزيع كابونات تموينية لأربع مرات على السكان المتضررين (من ذوي أسر الشهداء والجرحى والمصابين ومن هدمت بيوتهم، ومن العمال الذين فقدوا أعمالهم في إسرائيل)، وكان مصدر هذه المساعدة اللجنة السعودية واللجنة المصرية لدعم الانتفاضة، ومن دول خليجية، وسلة غذائية من قبل جامعة الدول العربية.

مشروع العمل مقابل الغذاء، وهو مشروع بالتنسيق ما بين عدة مؤسسات: بالتنسيق ما بين المحافظة ولجنة الحي والمركز الجماعي في حي البرازيل وبدعم منCHF . وتم توفير فرص العمل للعديد من العمال والمهنيين، منهم أعمال تناسب مهارات العامل في مشاريع تطويرية بمدينة رفح، وأخرى في حي البرازيل، وقد استفاد من هذا المشروع ٢٠٠ رب أسرة من حي البرازيل، ومدة العمل من شهر إلى ثلاثة اشهر بأجر يومي يصل إلى ١٢ دولاراً يومياً.

مساعدات من أحزاب سياسية:

قدمت بعض المساعدات من الحركات والأحزاب السياسية، وبخاصة لمؤيديها، أو جرى توزيع مساعدات من مؤسسات خارجية بواسطة نشطاء في هذه الأحزاب، وقام بعض هذه القوى ببناء بيوت مهدومة، أو استئجار بيوت لبعض الأسر، وبخاصة في بدايات الانتفاضة، وقبل أن تستفحل عمليات الهدم المنظم للبيوت في الموقع. وقدمت جبهة التحرير العربية مساعدات مالية لذوي الشهداء بلغت عشرة آلاف دولار أمريكي لأسرة الشهيد وكان مصدرها من العراق.

المساعدات من منظمات غير حكومية:

لجـنة الزكاة:

قامت بتوزيع عدة كابونات تموينية أكثر من ١٠ مرات في حي البرازيل والمساعدات للأسر الفقيرة والمتضررة.

جمعية الصلاح الإسلامية:

كان لهذه الجمعية مساعدات ملموسة لأسر الشهداء والجرحى وأصحاب البيوت المهدمة، ومن مساعداتها ١٠٠٠ دينار لمن هدمت بيوتهم في الهدم الأول، و٥٠٠٠ دولار أمريكي لأسرة الشهيد، و١٢٠ دولاراً أمريكياً للجريح، بالإضافة إلى مساعدة مالية لاحقة لأسر الشهداء وللجرحى، بالإضافة إلى مساعدات تموينية.

الجمعية الخيرية الإسلامية:

وهذه الجمعية قدمت مساعدة قدرها ٨٠٠ شيكل لكل صاحب بيت هدم وكانت لمرة واحدة.

نقابة العمال:

استفاد العمال في حي البرازيل كغيرهم من زملائهم في التجمعات الأخرى من مساعدات قدمتها النقابة، وهي:

مساعدة ٦٠٠ شيكل لكل عامل في السنة الأولى للانتفاضة.

مساعدة ٥٠٠ شيكل لكل عامل في السنة الثانية للانتفاضة.

مساعدة خدمية على شكل تأمين صحي مجاني، وكان ذلك بالتنسيق مع وزارة الصحة الفلسطينية.

مساعدات المؤسسات الدولية:

المؤسسة الدولية هي الأخرى قدمت مساعدات مختلفة، ولتبيان هذه المساعدات نورد التالي:

وكالة الغوث: مساعداتها عبارة عن مبلغ مالي ٥٠٠$ لكل بيت هدم، إضافة إلى كوبونات تموينية للأسر المحتاجة كل ٣ شهور، وبعض الأثاث الضروري للمطبخ لمن هدمت بيوتهم.

الصليب الأحمر: مساعدات تمثلت بخيام وأثاث منزلي ضروري.

C.H.F: قدمت مساعدة للموقع عبارة عن مشروع صرف صحي بتكلفة ١,٥ مليون دولار، ورصف شوارع فرعية في الحي، إضافة إلى دعم مشاريع تخص الأطفال والشباب بالتنسيق مع المركز الجماعي في حي البرازيل.

UNDP: قامت هذه المؤسسة الدولية برصف بعض الشوارع في حي البرازيل خلال الانتفاضة.

YMCA: قدمت جمعية الشبان المسيحية –القدس مساعدة لتشطيب صالة وملعب خماسي لجمعية الخدمة العامة في حي البرازيل بتمويل من USAID والمشروع في طور التنفيذ وقيمة المنحة ٥٥ ألف دولار.

كان في حي البرازيل نشاط ملحوظ من قبل اللجنة الشعبية الدولية لحماية الشعب الفلسطيني (السلسلة البشرية) بهدف التصدي لجرافات الاحتلال من الحيلولة لهدمها لبيوت السكان، والجدير ذكره أن إحدى المتطوعات الأجانب قتلت من قبل الاحتلال واسمها ريتشل آلين أمريكية الجنسية.

[١٧] تشكلت هذه اللجنة بمبادرة من مجموعة من الشباب النشيطين بالتعاون مع بلدية نعلين وبمباركة من وجهاء التجمع تحت الشعار الذي اشتق منه اسمها "تبرع ولو بشيكل". وعملت هذه اللجنة على جمع التبرعات من مواطني الموقع بالحد الأدنى وهو شيكل واحد، وبالطبع لا يعني رفض ما يزيد على ذلك، وكانت حملات هذه اللجنة محددة في أيام الجمع ارتباطاً بصلاة الجمعة التي تجمع أكبر عدد من المواطنين وحتى غير المصلين يرسلون مساهماتهم إلى صندوق هذه اللجنة، وشارك في تمويل موارد هذه اللجنة، إضافة إلى المواطن العادي، المقتدرون من السكان وأصحاب الأعمال والتجار وما إلى ذلك. وتمثلت أهداف هذه اللجنة في: المساهمة في إعالة الأسر المحتاجة، ودعم أسر الطلبة الجامعيين، ودعم أسر طلبة المدارس وشراء القرطاسية واللوازم المدرسية. وانطلق عمل هذه اللجنة على خلفية الاجتياح الإسرائيلي للأراضي التي تشرف عليها السلطة الوطنية الفلسطينية، والذي افقد ما تبقى من العاملين في إسرائيل والمستوطنات فرص عملهم، وزيادة التعقيدات في الظروف الحياتية التي يعيشها المواطن الفلسطيني، وبقيت هذه اللجنة حيوية وفاعلة لمدة ستة أشهر تقريباً. وجمعت اللجنة خلال فترة عملها حوالي

١٥٠,٠٠٠ شيكل أي ما يتراوح بين ٢٥,٠٠٠ شيكل و٣٠,٠٠٠ شيكل شهريا وبمعدل أسبوعي حوالي ٦,٠٠٠ شيكل. وكان يتم توزيع هذه المبالغ على شكل مساعدات عينية ونقدية حسب الحالة، فالمساعدات العينية تركزت في الملابس والمواد الغذائية بما يشمل الضروريات "طحين، سكر، أرز، حليب،..." وذلك إلى جانب المساعدات النقدية لتغطية الالتزامات الأسرية وخاصة نفقات التعليم الجامعي. وكان توزيع المساعدات يتم مباشرة إلى الأسرة في مسكنها عبر زيارتها وتزويدها بحصتها، ويقدر عدد الأسر التي استفادت من جهود هذه اللجنة حوالي ١٥٠-٢٠٠ أسرة مع التفاوت في حجم المعونات وتكرارات التوزيع لهذه الأسر. وكان يتم تحديد الأسر الأكثر احتياجاً من خلال التقصي حول أوضاع الأسر وأهم العناصر التي تمت محاولة أخذها بالاعتبار وعلى الأقل من الزاوية النظرية وبالاجتهادات المختلفة: مصادر الدخل، حيث اعتبر الدخل حجر الزاوية في التعامل مع الأسرة، وتشمل توفر مصادر الدخل، وحجمه، ونوعه. وحجم الأسرة، وظروف السكن. وهناك استثناءات شملت أوضاع بعض الأسر خارج المعايير المحددة، ولكنها تبقى في إطار الأسر المحتاجة مثل أسر الأرامل أو كبار السن دون وجود معيلين بدائل وغير ذلك. وبناء على المعايير أعلاه، تقدر الأسر المحتاجة في هذا الموقع بحوالي ٤٠٠ أسرة والتي تضم ما يربو على ٢,٥٠٠ فرد، وهذا يمثل ما يزيد على ٥٠٪ من سكان التجمع.

[١٨] ويوضح المثال التالي لإحدى الأسر في مجتمع محلي ريفي طبيعة الفعل التكافلي القرابي النشط، فقد أشارت هذه الأسرة إلى عدة أشكال من التكافل في إطار الوضع الصعب الذي تعيشه الأسرة والمجتمع ومنها المباشر أو غير المباشر، حيث تلخص أبرزها في:

- قام رب الأسرة وبجزء من مدخراته وبتعاون مع أحد تجار الجملة من الأقارب بإنشاء بقالة صغيرة "كشك" في زاوية من زوايا بيته.
- بلغ مجموع ما استدانه من أقاربه ٢٠٠٠ دينار، وهم لا يطالبونه بتسديده.
- تركيز الأسر ذات درجة القرابة الأولى والمحيطين إلى التزود باحتياجاتهم بما يتوفر من بقالة الأسرة.
- تشغيل رب الأسرة وإعطاؤه الأولوية في العمل في المواسم الزراعية كالحصاد، وقطف الزيتون لدى أقرباء هذه الأسرة والمحيطين حتى لو كانت الحاجة للتشغيل غير طارئة.
- منذ عدة شهور، توفير فرصة ثلاثة أيام أسبوعياً لدى أخ رب الأسرة الذي لديه عمل خاص، وإن لم يكن يحتاج قوة تشغيلية، ومن باب التكافل أكثر من الحاجة لقوة عمل جديدة.
- شراء المحيطين من الأقرباء لإنتاج الأسرة الزراعي "زيت، زيتون،.." وإن كان قليلاً.
- مساعدات محدودة من المقتدرين في العائلة ولمرتين وبمبالغ بسيطة.

[١٩] فعلى سبيل المثال، بين أحد رؤساء العائلات أنه: "كان لدى العائلة صندوق قبل الانتفاضة لكن تم تفعيله خلالها نتيجة للأضرار التي لحقت بأبناء العائلة، وهنا ملزم كل فرد من أفراد العائلة قادر على الدفع للصندوق أن يدفع، وهذا ملزم أيضاً لأبنائها خارج فلسطين. وقام أحد الميسورين من العائلة بدفع ١٠٠٠ دينار أردني لتوزع على هيئة كابونات على كل الأسر المحتاجة في العائلة، وتم شراء مواد تموينية بهذا المبلغ ووزعت. شخص آخر من العائلة تكفل بعلاج فتاة مصابة أجريت لها عملية جراحية في مصر تكلفة العملية ٥٠٠٠ جنيه مصري عدا مصاريف الإقامة والمواصلات والسفر، اهتمت العائلة بمساعدة عدد من طلبة الجامعات من العائلة غير القادرين على دفع رسومهم الجامعية، هذا بالإضافة إلى أن العائلة مهتمة بالتزاور بين أفرادها في المناسبات وتغطية بعض النفقات لدى الأسر الفقيرة منها".

الفصل الخامس

تجربة التكيف المقاوم ... نجاحات مبتورة

تجربة التكيف المقاوم ... نجاحات مبتورة

لقد ولدت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية خلال انتفاضة الأقصى حقائق واحتياجات مجتمعية جديدة، فرضت نفسها على طبيعة عمل وأداء المؤسسات الفلسطينية الحكومية وغير الحكومية، كما أنتجت سلسلة من الأنشطة والتدابير التكيفية المقاومة والمبادرات الشعبية في المجتمعات المحلية بهدف التخفيف من حالة الانكشاف العامة التي أصابت الأسر الفلسطينية. وبشكل عام، اضطرت هذه القطاعات المجتمعية من إعادة صياغة أولوياتها وطرق عملها وحشد المزيد من طاقاتها البشرية والمادية لمواجهة الظروف الجديدة. فما مدى كفاية هذه التدابير التكيفية مقارنة مع الاحتياجات السكانية المتزايدة؟ وما هي المعوقات التي حدت من فاعلية هذه التدابير؟

يرصد هذا الفصل مدى كفاية التدابير التكيفية التي تبنتها المؤسسات والمجتمعات المحلية المبحوثة من خلال نظرة عامة ملامحية للظروف الاجتماعية-الاقتصادية ومستويات معيشة السكان في الأراضي الفلسطينية، ومن خلال تقييم المستفيدين لهذه المساعدات.

مدى كفاية التدابير التكيفية المقاومة

بشكل عام، إن مجمل المساعدات التي قدمتها المؤسسات الفلسطينية الحكومية وغير الحكومية، ومجمل التدابير التكيفية المقاومة التي تبنتها الجماعات المحلية لم تكن كافية لمواجهة حجم الكارثة التي ولدتها السياسات الإسرائيلية القمعية. وقد ساهم استمرار القمع الإسرائيلي بأشكاله وأساليبه المختلفة في استمرار تدهور الأوضاع الحياتية للسكان، وهو ما يسمح لنا بالقول إن المساعدات والتدابير التكيفية التي تبنتها المؤسسات، وتلك أيضاً التي تبنتها الجماعات المحلية، لم تكن كافية لدرء خطر الفقر واستمرار انخفاض مستويات معيشة غالبية السكان، وهو ما يؤكده العديد من البيانات والمؤشرات الإحصائية.

فمثلاً، يؤكد تقرير الوحدة الاقتصادية التابعة لمكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة أن معدلات الفقر قد وصلت إلى ٦٠٪ من إجمالي السكان في الأراضي الفلسطينية العام ٢٠٠٢، بحدود ٥٥٪ في الضفة الغربية و٧٠٪ في قطاع غزة. كما يؤكد هذا التقرير أن مستويات الدخل والإنفاق والاستهلاك قد انخفضت بشكل كبير خلال انتفاضة الأقصى بسبب ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى ٥٠٪ من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية العام ٢٠٠٢، وهذه النسبة تزيد في أيام منع التجول بشكل كبير، وبخاصة في التجمعات الحضرية الرئيسية، وهذا أدى إلى ارتفاع مستويات الفقر بشكل غير مسبوق في الأراضي الفلسطينية المحتلة (UNSCO, 2002).

وتؤكد هذه التقديرات مجمل المسوح التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية بعد اندلاع انتفاضة الأقصى. وكانت نتائج هذه المسوح تشير إلى أن أكثر من عشر الأسر الفلسطينية في الضفة والقطاع فقدت مصادر دخلها خلال انتفاضة الأقصى، وإلى أن حوالي نصف الأسر فقدت أكثر من نصف دخلها الاعتيادي. كما أظهرت هذه المسوح أن أكثر من ٦٠٪ من الأسر الفلسطينية في الضفة والقطاع تقع تحت خط الفقر، وتزيد هذه النسبة في المخيمات إلى ٧٥٪ من إجمالي سكانها في الضفة والقطاع، في حين تتراوح النسبة حول ٦٠٪ في التجمعات الريفية والحضرية.

وبشكل عام، يؤكد البنك الدولي أن من المؤشرات المهمة على تدهور مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية، زيادة معدلات سوء التغذية، حيث أشار تقرير البنك الدولي إلى أن هذه المستويات شبيهة لمستوى سوء التغذية في زيمبابوي والكونغو. وتظهر البيانات أيضاً، تراجع معدل استهلاك الفرد الفقير اليومي من ١,٤٧ دولار أمريكي العام ١٩٩٨ إلى ١,٣٢ دولار أمريكي يومياً نهاية العام ٢٠٠٢. وحسب تقديرات البنك الدولي، فإن الدخل القومي للفرد في المناطق الفلسطينية انخفض بنسبة ٥٠٪ منذ بداية الانتفاضة وحتى نهاية العام ٢٠٠٢ (البنك الدولي، ٢٠٠٣). كما تشير البيانات إلى انخفاض الدخل الشهري الوسيط للأسر من ٢,٥٠٠ شيكل قبيل الانتفاضة إلى ١,٤٠٠ شيكل خلال شهر آذار ٢٠٠٣ في الأراضي الفلسطينية، وانخفض في الضفة الغربية من ٣,٠٠٠ شيكل إلى ١,٥٠٠ شيكل، وفي قطاع غزة من ٢,٠٠٠ شيكل إلى ١,٢٠٠ شيكل خلال الفترة نفسها. وبالمقارنة مع بيانات شباط ٢٠٠٢، فإن الدخل الشهري الوسيط للأسر قد ارتفع حوالي ٢٠٠ شيكل في الأراضي الفلسطينية، مع بقائه ثابتاً في الضفة الغربية وارتفاعه في قطاع غزة بمقدار ٣١٧ شيكلاً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٣).

وفي هذا السياق، تشير بعض البيانات إلى أن نسبة عالية من الأسر تجد صعوبة في الحصول على احتياجاتها الأساسية خلال الانتفاضة. فقد واجهت ٦٣,٨٪ من الأسر الفلسطينية صعوبة في الحصول على المواد الغذائية اللازمة خلال الانتفاضة، حيث أفادت ٨٥,٢٪ من الأسر التي واجهت صعوبة في الحصول على المواد الغذائية أن سبب ذلك يعود للحصار، وأن ٣١,١٪ بسبب منع التجول، و٥٦,٠٪ بسبب فقدان مصدر الدخل الأساسي، وفقاً لبيانات مسح التغذية العام ٢٠٠٢. واضطرت ٦١,٩٪ من الأسر إلى الاستدانة من أجل الحصول على المواد الغذائية، فيما لجأت ٤٣,٢٪ منها إلى بيع مدخراتها من أجل الحصول على المواد الغذائية، بينما ٣٢,١٪ منها اعتمدت بشكل كلي على المساعدات الغذائية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٢ ب).

وواجهت ٣٦,٤٪ من الأسر (حوالي ١,٢١٨,٨٠٠ فرد) صعوبات في الحصول على خدمات صحية لأطفالها خلال الانتفاضة. وكان عدم المقدرة على دفع التكاليف السبب الرئيس وراء ذلك (٧٦,٥٪)، في حين أن ٧١,٩٪ من هؤلاء لم يتمكنوا من الحصول على خدمات صحية لأطفالهم بسبب الإغلاق الإسرائيلي، ولم تتمكن ٣٧,٢٪ من هذه الأسر من الوصول إلى الخدمات الصحية بسبب منع التجول (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٢ أ).

وفي هذا الإطار، تظهر بيانات السجلات الإدارية الصادرة عن وزارة الصحة ارتفاعاً كبيراً في وفيات الرضع المبلغ عنها في الأراضي الفلسطينية العام ٢٠٠٢ مقارنة بالعام ٢٠٠١. فقد بلغ هذا المعدل ٢٠,٥ لكل ألف مولود حي العام ٢٠٠٢، مقابل ١٤,٥ لكل ألف مولود حي العام ٢٠٠١. وتظهر بيانات وزارة الصحة أن ارتفاع معدلات وفيات الرضع عائدة أساساً للارتفاع في معدلات الوفيات في الضفة الغربية، حيث ارتفع المعدل من ٨,٧ العام ٢٠٠١ ليصل إلى ١٨,٤ لكل ألف مولود حي العام ٢٠٠٢، أي بمعدل زيادة قدره ٥٢,٧٪. أما في قطاع غزة، فتظهر البيانات أن زيادة بسيطة طرأت على معدل وفيات الرضع في العام ٢٠٠٢ عما كانت عليه في العام ٢٠٠١ (٢٣,٣ مقابل ٢٢,٩) لكل ألف مولود حي على التوالي. ومن الملاحظ أن الفجوة بين معدلات وفيات الرضع في الضفة الغربية وقطاع غزة تقلصت، ولكن هذا التقلص لم يكن بفعل تطورات إيجابية في قطاع غزة، وإنما بفعل تطورات سلبية في الضفة الغربية، وغالباً ما يكون مرد ذلك إلى سياسات القمع الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، ما أدى إلى تردي الأوضاع الصحية، وبخاصة في الضفة الغربية التي عانت من اجتياحات ومنع التجول لفترات طويلة وعديدة، وتكثيف الحواجز على الطرقات التي تربط التجمعات السكانية ببعضها البعض، ومنع السكان من التنقل، ما حد من إمكانية حصول المواطنين على الخدمات الصحية، وبخاصة النساء الحوامل (ماس، المراقب الاجتماعي- العدد السابع، ٢٠٠٤).

وعلى صعيد آخر، أفادت ٧٨,٩٪ من الأسر الفلسطينية أنها بحاجة للمساعدة خلال شهر آذار ٢٠٠٣، أي أن ٣٧,٤٪ من الأسر الفلسطينية ترى أنها تستحق المساعدة ولم تتلقاها. وقد أفاد نحو ١٤٪ من الأسر أن وضعها الاقتصادي خطير ولا تعرف كيف ستوفر حاجاتها الأساسية، وكانت نسبة هذه الأسر ٢٠٪ في قطاع غزة و١٠٪ في الضفة الغربية.

وتشير البيانات إلى أن قيمة المساعدات كانت غالباً قليلة، فقد أفاد ٥٥,١٪ من الأسر التي تلقت مساعدات، أنها تلقت مساعدة تقل قيمتها عن ١٠٠ شيكل إسرائيلي، وكانت قيمة المساعدة التي تلقتها ٨٥,٧٪ من الأسر التي تلقت مساعدة خلال شهر آذار تقل عن ٣٠٠ شيكل. وكانت معظم المساعدات التي تلقتها الأسر الفلسطينية خلال شهر آذار ٢٠٠٣ غذائية، وبلغت نسبتها ٥٨,٩٪ من إجمالي المساعدات المقدمة للأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٣، مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية).

تبين المعطيات السابقة اعتماد ما يزيد على نصف عدد الأسر الفلسطينية، جزئياً، على المساعدات أو التحويلات في توفير احتياجاتها الرئيسية، واعتماد نسبة كبيرة منها على المساعدات والتحويلات كمصدر رئيسي لدخلها. وهذا يعني أن نسبة كبيرة من الأسر الفلسطينية عاجزة، كلياً أو جزئياً، عن توفير احتياجاتها الرئيسية بالاعتماد على نفسها. وبالتالي، تشير مجمل المعطيات السابقة على أن هناك تزايداً في انكشاف المجتمع الفلسطيني، وعدم كفاية كافة تدابير التكيف والرعاية المأسسة وغير المأسسة التي نفذتها الجهات المجتمعية المختلفة.

وبشكل عام، فاق حجم الخسائر الاقتصادية والبشرية الذي تسبب به العدوان الإسرائيلي المكثف في فترة زمنية قصيرة نسبياً، الإمكانات المحدودة للمجتمع الفلسطيني بمؤسساته الحكومية وغير الحكومية والمجتمعات المحلية. وقد كان للانقلاب السياسي المفاجئ دور في إرباك الأداء الفلسطيني المؤسساتي والمجتمعي بشكل عام، ما يفسر جزئياً القصور العام الذي ميز مرحلة الانتفاضة. ولا شك بأن هناك العديد من العوامل التي كان لها أثر مهم في الحد من ارتقاء دور غالبية المؤسسات الحكومية وغير الحكومية إلى مستوى حجم ووتيرة العدوان الإسرائيلي المتصاعد، والتي كان لها في الوقت نفسه آثارها على الحد من قدرة المجتمعات المحلية على التغلب على الظروف الصعبة التي تمر بها، وهي بمجملها تنقسم إلى عوامل موضوعية وأخرى ذاتية.

تقييم العائلات المستفيدة في المجتمعات المحلية

شكل الدعم الذي قدمته المؤسسات المختلفة، الحكومية منها وغير الحكومية، دعامة مهمة ساهمت في توفير مقومات تكيف المواقع المبحوثة. وأظهرت المقابلات التي أجريت مع أسر من هذه المواقع إقرارها بأهمية المساعدات التي تلقتها، ودورها الإيجابي في مساعدتها على توفير جزء مهم من احتياجاتها الضرورية. وفي الوقت نفسه أبرزت الأسر المبحوثة جملة من الانتقادات المهمة لطبيعة الدعم المقدم، وآلية تقديمه، وكفايته.

فعلى سبيل المثال، أفادت الأسر المبحوثة في أحد التجمعات الريفية التي تعرضت لأضرار كبيرة، أن المساعدات المقدمة من كافة المؤسسات سواء أكانت أهلية أم حكومية مساعدات غير كافية وغير دورية ومحدودة، وتركز على جانب واحد فقط هو الناحية التموينية، وإن كان الأهالي يحتاجونها، إلا أنهم يحتاجون إلى مساعدة في أمور أخرى، مثل مساعدتهم في كيفية العودة إلى زراعة أراضيهم من جديد، وتزويدهم بمستلزمات الزراعة، وإعادة بناء بيوت الناس التي هدمت في هذا التجمع، والمساعدة في توفير فرص العمل لمن تعرض للضرر لمساعدته على توفير متطلبات الحياة، وتوفير مساعدات لطلبة الجامعات لمن تعرض أهاليهم للأضرار، وتوفير مبلغ شهري للمصاريف النقدية الضرورية، وحسب تعبير أحد أرباب الأسر في هذا الموقع، وهو رب أسرة مكونة من ٦ أطفال:

> **"إنني أقف عاجزاً عن توفير مصروف ابني الدراسي، فكل صباح يطلب مني مصروفه المدرسي وهو ٠,٥ شيكل، إلا أنه لا يوجد معي هذا المبلغ البسيط جدا".**

وتنوعت مصادر عدم الرضا عن المساعدات الرسمية المقدمة في المواقع المدروسة، فالبعض يرى أنه لا يوجد توازن بين حجم الضرر الذي لحق به وحجم التعويضات، وأسر أخرى ترى أن تركيز الدعم على الأسر التي تضررت بشكل كبير، مثل هدم بيتها، حجب عنها الدعم على الرغم من حاجتها له، أو قلل من حجم الدعم المقدم لها، وهي ترى في ذلك مؤشراً على غياب العدالة في التوزيع. وأسر ثالثة انتقدت محاباة لجان التوزيع للأقارب، أو المعارف. وفي المآل الأخير، فإن هذه الانتقادات تكشف حجم الضرر الكبير الذي لحق بالمجتمع الفلسطيني، ولحق بهذه الأسر، والذي جعل الدعم المقدم لا يجاري الاحتياجات المتزايدة.

> **وللتوضيح نورد مثال أحد أصحاب البيوت التي هدمت في الفترة الأولى من اندلاع الانتفاضة. يقول صاحب المنزل: بلغت مساحة المنزل المهدوم ٣٠٠ متر مربع، وهو مسقوف بالأسبست، وكان يأوي**

المنزل أسر الأخوة الأربعة المتزوجين، بالإضافة إلى والدتهم، وبلغ عدد أفراد المنزل ٣٠ شخصاً. وقد خسر المبحوث عمله في إسرائيل مع بداية الانتفاضة، وكان دخله الشهري لا يقل عن ٥٠٠٠ شيكل، وازداد وضعه سوءاً بعد أن قامت قوات الاحتلال بتدمير منزله بشكل كلي، الأمر الذي جعله يستأجر هو وأحد إخوانه المتزوجين شقة سكنية مكونة من غرفتين وصالون صغير لكل منهما، وهي شقة ضيقة نسبياً، أجرتها الشهرية ١٠٠ دولار أمريكي. وقد تلقى المبحوث تعويضاً عن بيته ومساعدات كما يلي:

- ٧٠٠٠ شيكل من السلطة، وهذا المبلغ لجميع الأخوة.

- قدمت له الشؤون الاجتماعية مساعدة لمرة واحدة.

- قدمت وكالة الغوث الدولية "الأنروا" خيمة، وقدمت له ١٢٠٠ دولار أمريكي بدل إيجار عن السنة الأولى.

- قدم له الصليب الأحمر خيمة وغازاً وأثاث مطبخ.

- تلقى ٦٠٠ شيكل مساعدات من نقابة العمال خلال الانتفاضة.

- قدم له الهلال الأحمر مساعدة شهرية بقيمة ١٠٠ دينار استمرت عام وتوقفت.

- قدمت له عدة قسائم (كوبونات) تموينية من جمعيات مختلفة، ويتلقى من وكالة الغوث "الأنروا" مساعدة تموينية تصرف له مرة كل شهرين.

ورأي المبحوث في المساعدة المقدمة له: "المساعدة جيدة ولولاها لكان الحال الله أعلم فيه لكنها غير كافية، فالإنسان له احتياجات أخرى ضرورية، منها مثلاً ندفع ١٠٠$ أجرة سكن، ويدفعها عني الآن أخي الذي يعمل شرطياً براتب ١٥٠٠ شيكل".

ويرى رب أسرة أخرى أن المساعدات التي قدمت له لا تتلاءم والخسائر التي مني بها، وهذا المبحوث يمتلك أراضي زراعية مشجرة بالزيتون واللوز والحمضيات وأراضي أخرى مزروعة خضروات، ويعتمد أساساً في دخله على الزراعة ومنتجاتها. ولحقت بها أضرار كبيرة، تمثلت بتجريف ٢٠ دونماً من الأراضي المشجرة، واقتلاع ١٠٠ شجرة نخيل، وهدم مزرعة للنحل، وهدم منزله المكون من طابقين، وتدمير حظائر دواجن ومواش وأغنام قريبة من بيته. وقد اختار المبحوث العيش في شقة وفرها له أقاربه. وعن المساعدات التي تلقاها قال:

"المساعدات التي تلقيتها لا تذكر وحجم الضرر، ولا تتعدى الطرود الغذائية وخياماً وبطاطين ومبلغاً بسيطاً من المال، وكنت أشعر بالحزن الشديد عند استلامي المساعدات، كنت أشعر بالإهانة كلما استلمت المساعدة، وهي لا تغطي شيئاً إطلاقاً من خسارتي، وقد رفضت الشقة السكنية التي عرضت علي من وزارة الإسكان، فبعد أن كانت لدي عمارة من طابقين مساحتها ٢٥٠ متراً مربعاً، عرضوا علينا (يقصد وزارة الإسكان) شقة غير مكتملة صغيرة وغير آمنة في إسكان النمساوي ومؤقتة، في حين أن هناك أشخاصاً كان تضررهم اقل بكثير من الأضرار التي لحقت بي، إلا أنهم حصلوا على مساعدات مالية ومساعدات عينية لا تنقطع عنهم، وهي أكثر بكثير من التعويضات أو المساعدات التي تلقيتها لأن في الموضوع خيار وفقوس (أي واسطة)".

وقال متضرر آخر عاطل عن العمل ولديه طفل مصاب لديه إعاقة وطفل آخر معاق منذ الولادة:

"ذهبت لمراجعة لجنة الزكاة ليساعدوني وقلت لهم لدي اثنان معاقان، المسؤول في اللجنة تلفظ بألفاظ لا تليق قائلا له بس أنت أب لمعاقين اخرج".

فالأولوية في توزيع الدعم تكون أحياناً، حسب اللجان التي توزع الدعم، للمتضررين من قمع الاحتلال المباشر، مثل ذوي الشهداء والجرحى والأسرى، ومن هدمت بيوتهم.

وبصورة عامة، أبرزت الأسر المبحوثة حاجتها إلى تغطية جوانب أخرى بوتيرة ملائمة، وتمثلت هذه الجوانب في:

١- تنويع السلة الغذائية، فالمساعدات التي تقدم في معظمها مساعدات عينية تموينية لكن الأسر بحاجة إلى سلة غذائية يومية من خضار وفواكه وما شابه.

٢- الأسر بحاجة إلى ملابس لأطفالها وإلى مصروف يومي لهم.

٣- توجد مصاريف ثابتة لا يمكن الاستغناء عنها كفواتير الكهرباء والماء وتعبئة أنابيب الغاز البيتي ... الخ.

٤- بعض الأسر بحاجة إلى تسديد الرسوم الجامعية والمدرسية لأبنائها.

٥- من هدمت بيوتهم هم بحاجة اليوم إلى تسديد بدل إيجار فالوكالة ساعدتهم عند الهدم بمبلغ ١٢٠٠ دولار أمريكي بدل إيجار لمدة سنة، وانتهت السنة وبقي معظم هذه الأسر بدون بيت، وهي مضطرة للسكن بالأجرة أو لدى أقاربها.

وأبرزت الأسر المبحوثة عيباً آخر يعاني منه الدعم المأسس، فهذا الدعم يقدم من جهات متعددة، وبشكل مباشر في معظم الأحيان، وتفتقر المؤسسات الداعمة إلى تنسيق على مستوى ملائم يسمح بتوزيع الدعم بصورة أكثر عدلاً، فتفتت الدعم يسمح بتركيز المساعدة على أسر معينة وقد يحرم أخرى منه.

وتعتمد معظم الجهات الداعمة في توزيع مساعداتها على تقييم لجان محلية في المواقع، أو على شخوص ومندوبين لها فيه، وقد يسمح ذلك بتركيز الدعم على من يرى فيه هؤلاء الأكثر حاجة لدعم من جهات مختلفة. وقد برزت في المواقع التي تعرضت لحجم دمار كبير (المواقع المنكوبة) لجان تمثل الفئات المنكوبة، مثل أصحاب البيوت التي هدمت، وسعي ممثلي هؤلاء للحصول على دعم للفئة التي يمثلونها، ما يولد شعوراً لدى المتضررين الآخرين، مثل العاطلين عن العمل، بأنهم مستثنون. وحسب تعبير أحد أرباب الأسر كبيرة العدد في نقده للجنة محلية:

> **"ركزت هذه اللجنة في توزيع مساعداتها على أصحاب البيوت المدمرة وأكثر من جهة تقدم لهم مساعدات، في حين إنني متضرر على الرغم من عدم هدم بيتي لكوني عاطلاً عن العمل، وأعيل أسرة كثيرة العدد ولها احتياجات عديدة".**

وقدم أحد المسؤولين عن الدعم في أحد المجتمعات المحلية المبحوثة تفسيره لظاهرة تركز الدعم على بعض الأسر، وضعفه لدى أسر أخرى بقوله:

> **"معظم الموقع يحتاج إلى مساعدة، وتقديرات اللجنة (لجنة الموقع) أن ٧٠-٨٠٪ من الأسر تحتاج إلى مساعدة، والدعم المتوفر لا يكفي الجميع، وعلينا أن نقرر من هم الأكثر فقراً، والأكثر حاجة للدعم، وحينها تبرز أخطاء، فنحن نختار الأكثر حاجة وليس المحتاج".**

ولجأت لجان توزيع المساعدات في بعض المواقع إلى تجزئة حصة المساعدة، لتفادي خيار تحديد الفئة الأكثر حاجة، وتتفادى نقد المجتمع المحلي واتهاماته، وتصبح قيمة المساعدة قليلة، وغير فعالة.

وانتقد أرباب الأسر الطابع الإعلامي للدعم، الذي يمس بكرامة متلقي المساعدة، وحسب تعبير أحد أرباب الأسر:

> **"جاء مندوب اللجنة إلى بيتي ودق الباب واخبرني أن لنا مساعدة في مقر اللجنة في المخيم وعندما ذهبت لاستلام المساعدة وجدتها**

قطعة قماش صغيرة فستان طفلة لا يتجاوز ثمنه ٧ شواكل، وفوجئت أن أحدهم يحمل كاميرا فيديو ويلتقط صورة لي".

ويبرر أحد أعضاء اللجان المقدمة للدعم بعض هذه الأخطاء بقوله:

"من يحتاج للمساعدة نعمل على مساعدته، ولكن ظروف العمل يتخللها بعض الأخطاء، وأحياناً من يقدم لنا المعونة يطلب منا إثباتاً أنها تقدم لمستحقيها، وبالتالي نلتقط صوراً للمحتاجين".

وبشكل عام، تعكس إفادات المبحوثين هذه عدم كفاية الدعم والمساعدات المقدمة من مختلف الأطراف والقطاعات المجتمعية، فتحت ضغط إمبراطورية الحاجة المتزايدة وانسداد الآفاق السياسية، تقلصت الخيارات وتراجعت الإمكانيات، ولم يعد بالمستطاع الوصول للفئات المحتاجة، أملاً في مساعدة الفئات الأكثر احتياجاً، وهؤلاء في حالة تزايد مستمر.

لقد حاول المجتمع الفلسطيني بمؤسساته ومجتمعاته المحلية المختلفة تطوير أفعال التكيف المقاوم وتعزيز إمكانياته لمواجهة إجراءات الاحتلال الإسرائيلي والظروف الطارئة التي يمر بها خلال انتفاضة الأقصى، وهي بلا شك ظروف قاسية لم ترَ الضفة الغربية وقطاع غزة مثلها منذ العام ١٩٦٧، حيث أن المواجهة الأساسية أصبحت تتمحور حول أسس وجود المجتمع الفلسطيني الاقتصادية، وتستهدف جميع مناحي حياته الاجتماعية والثقافية، وهو ما يفسر جزئياً كثافة الاحتياجات التي برزت لدى السكان وتزايدت تدريجياً وما زالت مع تصاعد الأحداث، ما أدى إلى توسع الفجوة بين هذه الاحتياجات المتزايدة والمساعدات والإمكانيات الذاتية المتوفرة الآخذة في التناقص لدى المؤسسات الفلسطينية الحكومية وغير الحكومية، كذلك محدودية الخيارات أمام المجتمعات المحلية لإعادة تنظيم نفسها، وتوفير مصادر دعم كافية لسد هذه الاحتياجات.

العوامل المعوقة لاستجابة أكثر فاعلية

تنقسم العوامل التي أعاقت الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمجتمعات المحلية من رفع درجة جاهزيتها وأدائها لمواجهة العدوان الإسرائيلي المنهج على المجتمع الفلسطيني إلى عوامل موضوعية، وعوامل ذاتية. تخص العوامل الموضوعية تلك المعوقات المتعلقة بالبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. أما العوامل الذاتية، فهي العوامل ذات العلاقة بالجوانب الإدارية والتخطيطية والبرنامجية للوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمبادرات الشعبية المحلية، والإجراءات التنفيذية التي اتبعتها الجهات المختلفة لرفع درجة جاهزيتها لمواجهة الهجمة الإسرائيلية، ومدى التعاون والتنسيق فيما بينها من جهة، ومع الجهات الأخرى من جهة ثانية.

العوامل الموضوعية

يمكن حصر العوامل الموضوعية التي أعاقت استجابة أكثر فاعلية في القضايا التالية:

١- النقص في الإمكانات المالية:

تتطلب مواجهة الظروف الطارئة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني توفر التمويل اللازم لتغطية البرامج والمشاريع التي وضعتها بعض المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمبادرات الشعبية المحلية. إلا أن الشواهد تشير إلى محدودية إمكانيات المؤسسات الوطنية والمحلية المالية مقارنة مع الأضرار والخسائر التي لحقت بالمجتمع، ومقارنة بالأعباء والمسؤوليات الكبيرة التي فرضت عليها منذ بداية الانتفاضة.

فقد كانت الإيرادات المحلية للسلطة الوطنية الفلسطينية ضعيفة، حيث كانت بالكاد تغطي الموازنة الجارية ما قبل اندلاع انتفاضة الأقصى،[١] وقد تراجعت هذه المداخيل بشكل حاد خلال انتفاضة الأقصى، ما كان له أثر كبير على الحد من إمكانية الاستجابة للاحتياجات الطارئة، بل إنه أدى إلى عجز السلطة عن توفير رواتب موظفي القطاع العام، ما جعلها تحتاج إلى دعم مالي سريع لتغطية موازنتها الجارية بما يزيد على ٤٥ مليون دولار شهرياً. وقد تراجعت الإيرادات المحلية خلال فترة الانتفاضة بفعل التراجع الكبير في الإنتاج المحلي والركود الاقتصادي الذي أصاب جميع القطاعات الاقتصادية، وتراجع الدخل، وبخاصة للعاملين في إسرائيل الذين تراجع دخلهم بحوالي ٤٠٧ ملايين دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من الانتفاضة، وتراجع دخل العاملين في الاقتصاد المحلي بحوالي ٢٧٣ مليون دولار خلال المدة نفسها. وبشكل عام، فقد تراجع الناتج المحلي الفلسطيني الإجمالي بحوالي ٦٢٥ مليون دولار خلال المدة نفسها (عبد الرازق وآخرون، ٢٠٠١).

بلغ حجم المبالغ التي كانت تحولها الحكومة الإسرائيلية للسلطة الوطنية الفلسطينية بدل المقاصة حوالي ٥٥ مليون دولار شهرياً قبل اندلاع الانتفاضة، وتشير التقديرات إلى تراجع هذه القيمة خلال الانتفاضة بسبب تراجع الواردات الفلسطينية الناجم عن تراجع حجم الاستهلاك. وقد حجزت الحكومة الإسرائيلية ٢٥٥ مليون دولار خلال السنة الأولى من الانتفاضة (اشتية وآخرون، ٢٠٠١)، ما أدى إلى تراجع مداخيل السلطة الوطنية الفلسطينية، وأعاق من إمكانية الاستجابة للتحديات المفروضة عليها في ظل الظروف الطارئة.

أما فيما يتعلق بالمؤسسات الحكومية، فقد نجح بعضها في حشد المزيد من الدعم لتمويل بعض برامجه، إلا أنه يلاحظ أن مجمل البرامج الممولة حديثاً تركزت في أنشطة إغاثية، ولم تكن كافية لتغطية تكاليف الخسائر والاحتياجات المتصاعدة للسكان. ومن

المعروف أن معظم المؤسسات غير الحكومية تعتمد أساساً على مصادر تمويل خارجية وليس محلية.

مجمل هذا الوضع، عكس نفسه على حجم وطبيعة التمويل الذي توفر للمجتمعات المحلية ولمؤسساته التي تشكلت في إطار بعض المبادرات الشعبية. فباستثناء المجتمعات المحلية المنكوبة، كمخيم جنين والبلدة القديمة في نابلس، التي استقطبت اهتماماً كبيراً من معظم الجهات المانحة والداعمة المحلية والعربية والدولية، لم تستطع العديد من المجتمعات المحلية المتضررة من تغطية الخسائر التي لحقت بها وتوفير الدعم الكافي لدعم الفئات السكانية المحتاجة التي تعزز انكشافها، بسبب انقطاع أو تعطل معظم سكانها عن العمل لفترات طويلة، وبسبب تضررها مباشرة من الإجراءات الإسرائيلية العدوانية العسكرية. فالأفعال التكافلية القرابية والمحلية لم تعد كافية لمواجهة احتياجات المتضررين الذين تزايد عددهم بشكل سريع منذ بداية السنة الثانية للانتفاضة بسبب اتساع دائرة الحصار ومنع التجول، وسياسات القمع والتجويع التي فرضتها سلطات الاحتلال على المناطق الفلسطينية كافة.

٢- التمويل الخارجي:

تؤكد الجهات المانحة على اهتمامها بنجاح عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط، وبخاصة تسوية القضية الفلسطينية. ولا يخفون أن دعمهم المالي يأتي في هذا الاتجاه. وتبين البيانات المتوفرة من وزارة التخطيط والتعاون الدولي هذا الحكم، فيتضح من الشكل التالي تزايد حجم المساعدات بتوافق، بشكل عام، مع عدد أيام الحصار التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة، باعتبار أيام الحصار مؤشراً على تأزم العملية السياسية. ويوضح الشكل البياني أن المساعدات الدولية الربعية[٢] ارتفعت عند ارتفاع عدد أيام الحصار في ذلك الربع من السنة، وانخفضت عند انخفاضه. وكان هناك استثناءان لهذا التوجه، يؤكدان، بشذوذهما، القاعدة السابقة، أي الوظيفة السياسية للدعم الدولي: كان الأول في الربع الرابع من العام ١٩٩٩ الذي لم يشهد أيام حصار، بينما ارتفعت فيه المساعدات الدولية المصروفة، وكان السبب في ذلك هو بدء المفاوضات بين حكومة باراك الجديدة والسلطة الوطنية الفلسطينية، وشهدت هذه الفترة تركيزاً واضحاً من قبل الحكومة الأمريكية على ما عرف بالمسار الفلسطيني-الإسرائيلي. وجاء الاستثناء الآخر خلال الربع الأول من العام ٢٠٠٠، حيث كان هناك ارتفاع في عدد أيام الحصار، إلا أن المساعدات الدولية المصروفة انخفضت في ذلك الربع، وهي الفترة التي شهدت تعثر المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، ما قد يسمح بالاستنتاج أن تقليص الدعم جاء في إطار ابتزاز مواقف سياسية تسهل التوصل إلى

اتفاق. وقد جاءت هذه التطورات تعبيراً عن رغبة الدول المانحة في المحافظة على استمرار عملية التسوية، إما من خلال إغراء الفلسطينيين بالمساعدات أو تعويضهم عن أضرار لحقت بهم بسبب الحصار، أي مساعدات ذات طابع إغاثي بصورة أساسية. وبدون شك، يضعف التوظيف السياسي لهذه المساعدات من احتمالات توظيفه، فلسطينياً، لصالح تعزيز استقلالية الاقتصاد الفلسطيني، من خلال تطوير أداء قطاعاته الاقتصادية، وزيادة قدرته التوظيفية، وتقليص ارتباطه التبعي بالاقتصاد الإسرائيلي. وكذلك تضعف من فرص تطوير البناء الداخلي بما يحسن من قدرة المجتمع الفلسطيني على الصمود في وجه الحرب الإسرائيلية.

المساعدات الدولية وأيام الإغلاق ربعياً في الأراضي الفلسطينية

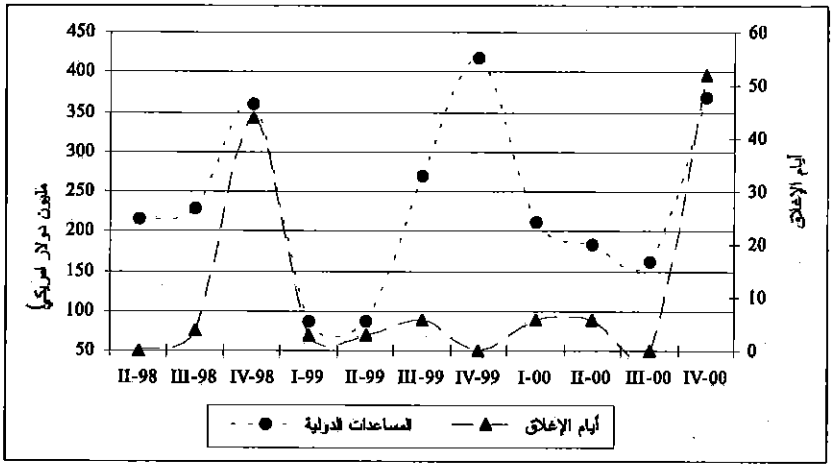

المصدر: ماس، **المراقب الاقتصادي**، العدد الثامن، ٢٠٠٢.

وفي السياق نفسه، يصرف الدعم الدولي لمشاريع محددة، يخضع اختيارها لتأثير كبير من قبل الممولين. وتتركز هذه المشاريع في مجالات البنية التحتية، والخدمات الاجتماعية، ويأتي جزء مهم منها في إطار المشاريع الإغاثية الهادفة إلى تعويض الفلسطينيين عن إجراءات الاحتلال القمعية. بالتالي، سادت السمة الإغاثية على التمويل الأجنبي والعربي الذي تركز في غالبه في شكل حملات مساعدات غذائية وصحية، وأحياناً مالية، وتم إهمال المشاريع الإنتاجية، مثل التعاونيات والاقتصاد المنزلي والمشاريع الصغيرة، كالتي برزت في الانتفاضة الأولى العام ١٩٨٧. فخلال الانتفاضة الأولى، برز نقاش واسع حول آليات الصمود والمقاومة في المجتمع الفلسطيني، وتمخضت عن هذا النقاش شعارات لتطوير الاقتصاد المنزلي، وتطوير التعاونيات، وبخاصة النسوية، والمشاريع الصغيرة

بشكل عام، والانسحاب إلى الداخل، والتنمية بالحماية الشعبية، في إطار تعزيز صمود المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، والسعي للاستقلال الاقتصادي التدريجي عنه. لم تنجح هذه الشعارات سوى في السنتين الأوليين من الانتفاضة الأولى، وتم تغييبها بشكل كبير في الانتفاضة الثانية.

وخلال الانتفاضة الثانية، انتفاضة الأقصى، توقف كثير من المشاريع الممولة من الخارج، وبخاصة خلال الفترات التي شهدت تصعيداً عسكرياً للمواجهات، بسبب مغادرة الذين يتابعون هذه المشاريع من قبل الممول، لعدم توفر الأمان في المنطقة. وقد فرضت بعض الجهات المانحة، وبخاصة المؤسسات الأمريكية، شروطاً جديدة قلصت من فرص التمويل، وحدت من مصادره، الأمر الذي أصبح يهدد مصير العديد من المؤسسات غير الحكومية والأنشطة الإغاثية المهمة.[٢]

٣- هشاشة البنية الاقتصادية الفلسطينية وتبعيتها:

نجحت السياسات الإسرائيلية خلال سنوات الاحتلال الطويلة بهدم البنى الإنتاجية الفلسطينية وإلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي. وتمثل ذلك بإلحاق أسواق العمل والتجارة، وتحكم الجانب الإسرائيلي بجزء مهم من إيرادات الموازنة العامة الحكومية من خلال إيرادات المقاصة. وهو ما عكس نفسه على حجم الإمكانيات المالية المتوفرة لدى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الفلسطينية.

٤- تزايد حجم الخسائر بوتيرة سريعة وفي فترة قصيرة وبشكل مفاجئ:

تشير التقارير المنشورة حول خسائر الاقتصاد الفلسطيني خلال السنة الأولى من الانتفاضة إلى أنها تزيد على الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني. وقد تزايد حجم خسائر الاقتصاد الفلسطيني بوتيرة سريعة وبشكل مفاجئ خلال سنوات الانتفاضة. وأصبحت هذه الخسائر شاملة لكافة المناطق الجغرافية والقطاعات الاقتصادية، ما أحدث إرباكاً لكافة الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تعتبر بمجملها مؤسسات حديثة العهد وضعيفة الموارد المالية. وليس من المتوقع أن تستطيع هذه المؤسسات في ظل إمكانياتها المالية المحدودة الاستجابة بفعالية لهذه الكارثة الشاملة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني.

هذا عكس نفسه على قدرات المجتمعات المحلية التكيفية، فقد ضاقت الخيارات والإمكانيات أمام الخسائر البشرية والمادية التي أصابت عدداً كبيراً من المجتمعات المحلية. فهدم منزل واحد في أحد المجتمعات المحلية يعني إلقاء أعباء كبيرة على الجماعة المحلية للمساهمة في تعويض الأسرة المتضررة، وبخاصة في ظل تراجع مداخيل الأسر. ناهيك عن الخسائر البشرية والنفسية التي لا يمكن تعويضها.

٥- عنف وشمولية القمع الإسرائيلي:

تميزت الإجراءات الإسرائيلية القمعية بالعنف الشديد وبوتيرة متصاعدة، حيث شنت إسرائيل هجوماً شاملاً على المؤسسات الإنتاجية والخدمية ومؤسسات البنى التحتية في محاولة لإجهاض الانتفاضة. هذه الوتيرة المتصاعدة من التدمير فاقت الإمكانات المحدودة للوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وكذلك إمكانيات المجتمعات المحلية، وبخاصة في ظل تراجع إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية، وضعف التنسيق بين القطاعات المؤسساتية المختلفة، وضعف تواصل هذه المؤسسات مع المجتمعات المحلية التي انعزلت بفعل سياسات الحصار الإسرائيلية. وشكل الخلل في ميزان القوى بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي عائقاً أمام إمكانيات الفلسطينيين للحد من تأثيرات العدوان الإسرائيلي الشامل والعنيف على البنى الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية.

٦- طبيعة الاتفاقات الموقعة مع الطرف الإسرائيلي:

شكلت الاتفاقيات مع الطرف الإسرائيلي بشقيها السياسي والاقتصادي عوائق موضوعية غير مباشرة لتفعيل دور المؤسسات الفلسطينية بشكل عام، والحكومية منها بشكل خاص، في مواجهة الظروف الكارثية. فالاتفاقيات السياسية التي كان من نتائجها شرذمة مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة وتقسيمها إلى ما يعرف بمناطق أ، وب، وج، وتفاوت درجة السيادة الفلسطينية عليها ودرجة صلاحيات السلطة الوطنية الفلسطينية فيها، سهلت على الطرف الإسرائيلي عزل هذه المناطق عن بعضها البعض وفرض الحصار الداخلي عليها، ما حد من إمكانات المواجهة والتكيف. أما الاتفاقات الاقتصادية، فلم تنجح في الحد من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وكان دورها محدوداً في تسهيل بناء الاقتصاد الفلسطيني المستقل، ما أثر على إحداث خسائر كبيرة للاقتصاد الفلسطيني، ومكن الإسرائيليين من إلحاق أضرار كبيرة بهذا الاقتصاد كإجراءات عقابية. وبشكل عام، ساهمت الاتفاقات السياسية والاقتصادية في إضعاف إمكانيات السلطة الوطنية الفلسطينية في حماية المجتمع الفلسطيني من الانكشاف الاقتصادي والسياسي.

العوامل الذاتية

بينما كانت تأثيرات القمع الإسرائيلي كارثية على المجتمع الفلسطيني، افتقدت المؤسسات الفلسطينية والقيادات المجتمعية لوجود تصور واضح حول الانتفاضة ومدى استمراريتها، ولم تأخذ بشعارات هذه الانتفاضة على محمل الجد، مع أنها كانت تفترض طول مدى الانتفاضة الزمني وعمقها في التأثير على مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية، هذا من جهة. ومن جهة ثانية، لم تتعامل بعض المؤسسات الفلسطينية الوطنية والمحلية، مع نتائج القمع الاحتلالي كوضع كارثي يتطلب إجراءات وآليات عمل استثنائية لمجابهته. من هنا، اقتصرت برامجها وخططها الطارئة على معالجة الآثار اليومية المباشرة للحصار والقمع الإسرائيلي، وعلى معالجة النتائج السطحية لهذا القمع بما يضمن استمرار عملها اليومي دون أن يرتقي إلى برامج عمل شاملة وفاعلة بحجم الكارثة.

ويمكن تحديد عدد من الأسباب الذاتية التي حدت من إمكانيات المؤسسات الفلسطينية الحكومية وغير الحكومية والمجتمعات المحلية على مواجهة الظروف الطارئة والحالة الكارثية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني نتيجة للقمع والدمار الإسرائيلي المنهج، وهي التالية:

١- التشخيص الخاطئ للمرحلة السياسية

أتت الانتفاضة في أعقاب عملية تسوية سياسية سادتها أجواء من البناء الاقتصادي والاسترخاء السياسي. وانعكس هذا الاسترخاء على طبيعة المؤسسات الفلسطينية بشكل عام، ومن ضمنها الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية الوطنية والمحلية، التي وضعت نصب عينيها عملية ترميم وبناء الاقتصاد الفلسطيني في إطار دولاني مستقل، ولم تأخذ هذه العملية بالاعتبار، استمرار الاحتلال وغياب السيادة الفعلية على الأرض، الأمر الذي أدى إلى صدمة هذه المؤسسات بالانعطافة السياسية بعد اندلاع الانتفاضة. وفي هذا السياق، شكلت هذه الصدمة عائقاً أمام استجابة هذه المؤسسات للاحتياجات المجتمعية بشكل فاعل.

٢- غياب المأسسة

تميزت تجربة البناء المؤسساتي الفلسطيني خلال سنوات ما قبل الانتفاضة بالضعف الشديد، الذي انعكس بسياسات التوظيف والتعيينات وعدم وضوح الأدوار فيما بين الوزارات ذاتها، وفيما بين والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية بشكل عام، ما أدى إلى تداخل في الصلاحيات، وعدم وضوح المسؤوليات، وبروز أنشطة وبرامج متكررة، وتنافس مؤسساتي غير مبرر.

وتميزت العديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية بضعف التخطيط الداخلي، وضعف روحية عمل الفريق لديها، وضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، ما أدى إلى تشتت الخطط والبرامج لديها، وإلى ضعف فعالية الاستجابة للظروف الطارئة.

وقد ساهم التعيين السياسي في الوظائف العليا في الوزارات والمؤسسات الحكومية في

تضخم كادرها الوظيفي، ما أدى إلى عدم التوازن في الهرم الوظيفي في قمته وقاعدته من حيث العدد والمهارات. وأضعف هذا التعيين البناء المؤسسي لصالح إيجاد مهام لذوي المناصب العليا الذين جرى تعيينهم دون ربطها بمهمات محددة من ضمن أعمال الوزارة، هذا أدى إلى زيادة أهمية الفرد على حساب روحية عمل الفريق، وإرساء تقاليد عمل ممأسسة (ملحيس، ١٩٩٨).

تحت وطأة البناء البيروقراطي المشوه لهذه الوزارات، تقلصت إمكانيات تكيفها للاستجابة مع الظروف الطارئة والمفاجئة، وإمكانيات تكيفها مع حجم الكارثة التي تتطلب بناء مؤسساتي عقلاني وملائم ومرن. فالعديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية لم تساهم سوى في المشاركة في بعض فعاليات الانتفاضة من خلال بعض موظفيها أو المندوبين عنها، بينما مسؤولياتها المفترضة اتجاه الجمهور كانت تتطلب منها إعادة تكييف برامجها باتجاه التجاوب مع الظروف الطارئة. ويظهر العمل الميداني أن دوائر بعض الوزارات قامت بإعداد خطط طوارئ دون التنسيق مع الدوائر الأخرى في الوزارة نفسها، وفي وزارات أخرى تم تجميد غالبية أنشطتها في بداية الانتفاضة دون أن تجد بدائل فاعلة لدعم أنشطة الانتفاضة أو لمساعدة الجمهور والتكيف مع الظروف الطارئة.

أما المؤسسات غير الحكومية، فقد عانت من الحصار والتجزئة التي فرضت على المناطق الفلسطينية المختلفة، ولذلك تركزت نشاطات العديد منها في بداية الانتفاضة في مناطق معينة، وبخاصة منطقة وسط الضفة الغربية، وأهملت المناطق الأخرى التي تضررت بشكل كبير من الإجراءات الإسرائيلية. ولم تستطع غالبيتها توسيع مجالات ودائرة عملها إلا بعد فترة طويلة من اندلاع الانتفاضة.

أما المجتمعات المحلية فقد عانت غالبيتها من ضعف المؤسسات الفاعلة والقادرة على أخذ زمام المبادرة في التنسيق، والتخطيط، وحشد المساعدات، وتطوير المبادرات لمواجهة التهديدات الخارجية. ولم يكن سهلاً على معظم المؤسسات المحلية القيام بدور رعاية المجتمع المحلي، بسبب حداثة تجربتها وطبيعة تشكيلها وضعف خبراتها في حشد المساعدات وإجراء الاتصالات مع المؤسسات الداعمة.

٣- حداثة تجربة المؤسسات الفلسطينية وضعف إمكاناتها

أدت حداثة تجربة المؤسسات الحكومية والعديد من المؤسسات غير الحكومية والمحلية ونقص إمكانياتها إلى الحد من فاعليتها في مواجهة الظروف الطارئة، فمعظم المؤسسات الحكومية والعديد من المؤسسات غير الحكومية الوطنية والمحلية، لم يتجاوز عمرها السبع سنوات عند اندلاع انتفاضة الأقصى. تمثل ذلك في عدم اكتمال بنائها المؤسسي،

وضعف خبراتها في التخطيط والتكيف وتجنيد الأموال وإدارتها في ظل الظروف الاستثنائية، وتمثل أيضاً في ضعف شبكة علاقاتها المحلية والخارجية. وجاء ذلك في ظل عدم اكتمال التشريعات والأنظمة واللوائح التنفيذية التي تنظم عملها وتحدد مهماتها. فمثلاً عملت العديد من الوزارات على التخلص من إرث الاحتلال الإسرائيلي في مجالات أنظمة عملها، والتخطيط والبرمجة، وخلق رؤيا وطنية تطويرية، لكن الإجراءات الإسرائيلية بعد اندلاع انتفاضة الأقصى داهمتها وحجزت توجهاتها هذه.

انعكست حداثة عمر الوزارات والمؤسسات الفلسطينية الوطنية والمحلية بشكل عام، على ضعف إمكاناتها المالية والبشرية والإدارية. لقد خلفت سياسات الاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي التي استهدفت البنى الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة دماراً شاملاً وأعباء هائلة، شكلت تحدياً كبيراً أمام المؤسسات الوطنية والمحلية، وبالتالي وجدت هذه المؤسسات نفسها أمام مهمات كبيرة تمثلت في إعادة الإعمار والبناء من نقطة الصفر، ما يتطلب توفر إمكانيات مالية وبشرية وإدارية كبيرة. لكن ما حصلت عليه هذه المؤسسات لم يكن بحجم الوعود الدولية، وبالتالي لم يرتقِ إلى مستوى هذه المهمات.

كما أن هناك العديد من المؤسسات التي تفتقد للخبرات والكفاءات. فمديرية الدفاع المدني مثلاً تفتقد للخبرة والتجربة والتدريب الكافي لمواجهة الأعمال العدوانية الحربية التي تقوم بها قوات الاحتلال منذ اندلاع الانتفاضة. كذلك الحال بالنسبة لأطقم الإسعاف المدني، وأجهزة الشرطة، والجهات العسكرية المختلفة. وتتعزز الجوانب السلبية لغياب الكفاءات في هذه المؤسسات وتبرز بشكل أكثر وضوحاً، في ظل غياب التنسيق الفاعل وضعف الإمكانيات المالية والتقنية، وهو ما ساهم في تهميش دورها وتقليص فاعليتها خلال الانتفاضة.

٤- ضعف التنسيق

إن عمق المأساة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني بسبب الانتهاكات العدوانية الإسرائيلية التي شهدتها المناطق الفلسطينية، والتي لا تزال مستمرة حتى الآن، تتطلب تكاثف جهود مختلف القطاعات المؤسساتية الفلسطينية لرفع مستوى الأداء والمواجهة، لكون تكاثف الجهود يؤدي إلى تجنب التكرار في الأنشطة الداعمة للانتفاضة وحشد الطاقات والكفاءات في مواجهة آثار العدوان الإسرائيلي. وقد أظهر العمل الميداني غياب جسم تنسيقي مركزي يقوم بمهمة التنسيق فيما بين الوزارات والمؤسسات الحكومية من جهة، وبينها وبين المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من جهة ثانية، وضعف التنسيق بين المؤسسات غير الحكومية ذاتها، وكذلك ضعف التنسيق بين المؤسسات الفاعلة على

المستوى الوطني، وتلك الفاعلة على المستوى المحلي. وهو ما أدى إلى قصور وشرذمة الجهود والخطط والبرامج وضعفها، ما جعلها لا ترتقي لمستوى الحدث. فالكثير من نتائج العدوان تتطلب مواجهة مجتمعية عامة تتكاثف فيها جهود القطاع العام والقطاع الأهلي والقطاع الخاص بمبادراته الشعبية. فمثلاً تتطلب مشكلات البطالة والفقر وتدني مستويات المعيشة حلولاً عامة تفوق إمكانات أي من هذه القطاعات، حيث أنها تتطلب تنسيقاً عالياً بين القطاعات المختلفة، وحشد جهد وطني عام للعمل على التخفيف من وطأتها، والحد من آثارها المجتمعية.

لم يقتصر غياب التنسيق على المستوى العام، بل أنه شمل، أيضاً، غياباً للتنسيق على المشاريع المشتركة التي تتقاطع في تنفيذها عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، التي تتطلب تعاوناً وتنسيقاً في عمليات التخطيط والتنفيذ. فمثلاً، يجري تنفيذ برامج الدعم الاجتماعي والنفسي من قبل عدد كبير من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية دون وجود تنسيق بينها على المستوى الوطني، مع وجود تنسيق بين بعض هذه المؤسسات، وهو ما يعني التكرار وزيادة التكلفة وقلة النجاعة للمشروع بشكل عام.

كذلك، يلاحظ أن هناك غياباً لخطاب إعلامي موحد بسبب القصور في التنسيق بين الجهات المختلفة، حيث قامت معظم الوزارات والمؤسسات الحكومية وبعض المؤسسات غير الحكومية بأدوار إعلامية، ما همش دور المركز الإعلامي الفلسطيني الذي نشأ خلال الانتفاضة ليقوم بمهمة توجيه خطاب إعلامي فلسطيني موحد. كما أن معظم الوزارات والمؤسسات انشغلت في حصر وتقدير الخسائر في القطاعات المختلفة بآليات ومنهجيات وطرق متباينة، ما أدى إلى نتائج متفاوتة بشكل كبير. ويلاحظ غياب التنسيق بشكل واضح في الأنشطة المتعلقة بالدفاع المدني التي تتطلب، عادة، تنسيقا فاعلاً مع أجهزة السلطة والأجهزة العسكرية لمواجهة عمليات القصف والإنقاذ المتكررة خلال فترة الانتفاضة. ويلاحظ، أيضاً، أن العديد من الوزارات والمؤسسات الفلسطينية قد تلقت المساعدات العينية وتوزيعها دون التنسيق الجدي فيما بينها، مثل وزارة الأوقاف ووزارة التموين، ووزارة الشؤون الاجتماعية، وبعض البلديات، عدا عن بعض المنظمات غير الحكومية. والجدير بالذكر أن العديد من اللجان التنسيقية على مستوى الوزارات والمحافظات قد تشكلت، ولكنها اقتصرت في غالب الأحيان على تقييم الأوضاع والتشاور دون اتخاذ قرارات أو الارتقاء إلى مستوى التنفيذ الفاعل لمواجهة الكارثة.

ويلاحظ من البيانات الميدانية تأثر التنسيق بتوفر التمويل، كشرط أولي لعملية تنسيق فاعلة، وفي غالب الأحيان يفرض هذا التنسيق من الممول أو تحت ضغط متطلبات التنفيذ، وأحياناً يرتبط التنسيق بالعلاقات الشخصية بين القائمين على بعض المؤسسات، حيث

يميل التنسيق إلى التداخل بالعلاقات الشخصية وليس على أسس مهنية ومأسسة. وهذا الوضع، بشكل عام، ناتج أساساً عن غياب تنسيق على المستوى الوطني، يحدد أجندة للحاجات والأولويات الفلسطينية في ظل الانتفاضة تشكل برنامج عمل واضحاً مع المولين.

على الرغم مما سبق، فإن هناك بعض التجارب التي استطاعت أن تقيم علاقات تنسيق فاعلة، فمثلاً عملت وزارة الصحة، ومنذ بداية الانتفاضة، على رفع درجة التنسيق بينها وبين المؤسسات الصحية غير الحكومية والخاصة، وكان لهذا التنسيق أثر كبير في رفع جاهزية القطاع الصحي بشكل عام لمواجهة الظروف الطارئة، ذلك على الرغم من أن القطاع الصحي كان من أكثر القطاعات التي تعرضت لضغط كبير جراء القمع الإسرائيلي الوحشي وارتفاع عدد الشهداء والجرحى والمصابين. هذا بالإضافة إلى أن الوزارة عملت على رفع التنسيق بين دوائرها المختلفة من خلال لجنة الطوارئ العليا التي تشكلت من كبار موظفي الوزارة، والتي كانت تتلقى تقارير يومية من مختلف المناطق وتعمل على إيجاد الحلول الممكنة لها بشكل سريع من خلال الدوائر المختصة.

لم يقتصر رفع الجاهزية لمواجهة الظروف الطارئة على القطاع الصحي، بل إن وزارة التربية والتعليم، كذلك، استطاعت تحقيق نجاحات مهمة على هذا الصعيد من خلال التنسيق الداخلي والتنسيق مع الجهات العاملة في قطاع التعليم.

يتضح من خلال بحثنا الميداني هذا وجود نقص وقصور كبيرين في مواجهة الاحتياجات المجتمعية في القطاعات المختلفة، وهو قصور قائم أصلاً قبل وقوع حالة الطوارئ وتعزز بفعل هذه الحالة، حيث أن الاحتياجات قد تضاعفت، بينما تضاءلت الموارد، ووضعت العديد من العراقيل أمام إمكانيات تفعيل الأداء الاقتصادي والمجتمعي الفلسطيني. وقد انعكس هذا القصور في محدودية حجم الخدمات ونوعها، وفي فاعلية البرامج والخطط التي بقيت حبراً على ورق بسبب ضعف الإمكانات وعمق الكارثة التي يتعرض لها المجتمع الفلسطيني. ويمكن ملاحظة الفجوة بين الاحتياجات المجتمعية والخدمات المقدمة، سواء من المؤسسات الحكومية أم غير الحكومية ومن المبادرات المحلية، في تقييم المستفيدين في المجتمعات المحلية المبحوثة الذين أكدوا أهمية هذا الدعم، ولكن في الوقت نفسه عدم كفايته.

هوامش الفصل الخامس

[١] تشمل موارد السلطة الوطنية الفلسطينية ثلاثة مكونات، أولها: الإيرادات المحلية من عوائد الجمارك والضرائب والرسوم بأنواعها المختلفة وعوائد استثمارات السلطة من مشاريعها الاقتصادية المختلفة. وثانيها: إيرادات المقاصة وهي الجمارك التي تحصلها مصلحة الجمارك الإسرائيلية لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية عن البضائع التي يتم استيرادها من إسرائيل، أو عبرها، ومقصدها النهائي الضفة الغربية أو قطاع غزة. وثالثها: المساعدات الخارجية.

[٢] توفرت البيانات حول المساعدات الدولية بشكل ربعي ابتداء من الربع الثاني من العام ١٩٩٨.

[٣] ومن الجدير بالذكر، في هذا المجال، أن الميزانية التطويرية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وكذلك مجمل برامج وأنشطة المؤسسات غير الحكومية الناشطة على المستوى الوطني أو المحلي تمول بالكامل من الدعم الخارجي.

الفصل السادس

حول ثمن التجربة وتبعاتها

حول ثمن التجربة وتبعاتها

اعتمدت هذه الدراسة إطاراً مجتمعياً واسعاً لرصد وتحليل مجمل التدابير التكيفية المقاومة التي استخدمتها المؤسسات الفلسطينية والمجتمعات المحلية المبحوثة، في مواجهة الظروف المعيشية الصعبة التي تولدت خلال انتفاضة الأقصى. وقد خضعت هذه التدابير، بأشكالها المختلفة، لمجموعة من المحددات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وهي محددات غير مستقرة بعناصرها أو بوظائفها أو بأبعادها المختلفة، لكنها تعكس من جهة، بنية المجتمع بأكمله، بما في ذلك نمط إنتاجه وعلاقات القوة السائدة فيه والعناصر المحركة في ثقافته. وتعيد من جهة أخرى إنتاج هذه البنية والأسس التي أفرزتها، بما يتوافق مع التغيرات في البيئة السياسية المحيطة، والمتطلبات الاقتصادية الناجمة عنها.

في هذا السياق يتمحور الاستنتاج الأبرز لهذه الدراسة في أن تدابير التكيف المقاوم التي اتبعتها المكونات والقطاعات الاجتماعية المبحوثة، قد خففت من الضغوطات الاقتصادية والسياسية المفروضة على المجتمع الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى. فقد امتصت هذه التدابير جزءاً من الضربات التي تعرض لها المجتمع، بمؤسساته ومجتمعاته المحلية وبأسره وأفراده وشرائحه المجتمعية المختلفة. لكن يلاحظ أن هذه التدابير لم تأتِ في إطار استراتيجيات منظمة ومخطط لها على المستوى الوطني، وإن وجدت هذه الاستراتيجيات فلم تطبق لأسباب عديدة. لذلك، كانت في معظم الأحيان، قصيرة المدى ومؤقتة وغير كافية أو شاملة.

ولا شك بأن النجاحات المبتورة التي حققتها تجربة التكيف المقاوم، قد خضعت لمحددات وعوائق موضوعية وذاتية عديدة، أهمها حجم وطبيعة الإجراءات العدوانية الإسرائيلية التي لم تشهد الضفة الغربية وقطاع غزة مثيلاً لها من حيث القسوة والشمول. فقد أدت

الأعباء المتزايدة الكبيرة الملقاة على عاتق المجتمع بأكمله وعلى مؤسساته الحكومية وغير الحكومية إلى عدم إمكانية قيام كافة قطاعاته المجتمعية بمسؤولياته الكاملة اتجاه المواطنين. لكن هذا لا يعفي المؤسسات والشرائح المجتمعية القيادية والسياسية من تحمل جزء مهم من أسباب القصور.

وبعيداً عن جرد الحسابات وتقييم الذات، وهو ما لم تستهدفه هذه الدراسة إلا بالحدود الضيقة، لا بد من التركيز على أهمية إعادة تقييم تجارب التكيف المقاوم التي اعتمدها المجتمع، المنظمة منها أو العفوية، والتي سمحت وما زالت بالمحافظة على بقاء المجتمع وصموده على الرغم من الصعاب. وتكمن الأجزاء الأهم من هذا التقييم في القدرة على استشراف التبعات والأبعاد المترتبة على الوضع المجتمعي الحالي وتدابيره التكيفية التي من شأنها التأثير على مجمل مناحي حياة المجتمع الفلسطيني مستقبلاً. وإن كانت الفضيلة في زمن الاشتباك هو الحفاظ على الحياة، ففضيلة هذه التدابير الأساسية تكمن في حفاظها على بقاء المجتمع، لكن هذا لم يكن بدون ثمن، وتبعات هذا الثمن المستقبلية قد تكون بنيوية وشاملة، وتتجاوز حدود الأطر والأدوات التكيفية المستخدمة.

التنمية السياسية والاقتصادية ... معوقات إضافية

لقد دخلت المؤسسات الفلسطينية والقطاعات المجتمعية المختلفة تدريجياً، بعد عشرات السنوات من الاحتلال المدمر، معركة البناء المؤسساتي، والحوار البناء، والتخطيط، وحشد الإمكانيات، الهادفة إلى تحقيق تنمية وطنية. لكنها اضطرت خلال الانتفاضة العودة إلى تغليب الأنشطة الإغاثية بتحويل كافة طاقاتها وبرامجها إلى أنشطة تستهدف المحافظة على البقاء وإعالة الشرائح الفقيرة والمنكشفة والأكثر تضرراً من الإجراءات الإسرائيلية. وبتصاعد حدة هذه الإجراءات العدوانية، تراجعت التجربة الفتية للبناء والتنمية لصالح تدابير طارئة أو دائمة لا تطمح سوى إلى التخفيف من حدة هذه الإجراءات. وبذلك، عادت شعارات المواجهة مع الاحتلال لتهمش الأبعاد الأخرى لعملية التنمية وبناء الدولة.

تستدعي الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع الفلسطيني، حالياً، وجود آليات فاعلة للمزج بين التخطيط المأسس الدولاني وضرورات تفعيل المبادرات الشعبية غير المركزية بهدف تحقيق التكامل لتعزيز الصمود والمواجهة في إطار استراتيجية وطنية واضحة. فضخامة الآثار المترتبة على العدوان الإسرائيلي تؤكد عجز أي من القطاعات الحكومية وغير الحكومية والشعبية غير المركزية منفردة عن مواجهة الكارثة، فلا بد، إذاً، من تضافر الجهود على المستوى الحكومي والأهلي والشعبي لتحقيق ذلك.

ولا بد للوزارات والمؤسسات الفلسطينية المختلفة من إعادة تقييم رؤيتها السياسية لدور وآفاق الانتفاضة في إطارين متكاملين، فمن ناحية ينبغي الانطلاق من رؤيا سياسية مفادها أن الانتفاضة أدخلتنا في مرحلة جديدة هي مرحلة اللاعودة إلى عملية التسوية التي سبقتها، ويترتب على هذه الرؤيا ضرورة البدء بإعادة تنظيم وتكييف البنية الاقتصادية والسياسية الفلسطينية بما ينسجم مع ضروراتها، برفع درجة الاعتماد على الذات، وتقليص التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وإعادة البناء المؤسساتي الفلسطيني على أسس ديمقراطية وعقلانية تسمح باستغلال الموارد والطاقات في أحسن صورة وبشكل ناجع وفاعل. ومن ناحية ثانية، العمل على مواجهة نتائج العدوان الإسرائيلي على المديين القصير والطويل، فهناك حاجة ماسة لمواجهة الفقر والبطالة وتدني مستويات المعيشة والاحتياجات الصحية والتعليمية الآنية، وفي الوقت نفسه، فإن هناك حاجة إلى إعادة تكيف القطاعات الاقتصادية والمجتمعية ووضع سياسات لمواجهة الآثار طويلة المدى للإجراءات العدوانية. ولا شك بأن ذلك يتطلب عملاً دؤوباً وجاداً لتفعيل البناء المؤسسي، وتطوير آليات عمل المؤسسات، وإكمال التشريعات اللازمة لذلك، بهدف تحديد صلاحيات ومهمات كل منها، وتجنب التداخل فيما بينها.

بالمقابل، وفي الوقت الذي تتطلب فيه مواجهة الاحتلال والصراع معه درجة عالية من التنظيم، يلاحظ تراجع الفعل الوطني المنظم تدريجياً لحساب الفعل العفوي المحلي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. فقد عملت الإجراءات الإسرائيلية على تقطيع أوصال الضفة الغربية وقطاع غزة، بفرض حصار مشدد على المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، ما أدى إلى هدم التواصل الجغرافي والمجتمعي، وشرذمة المجتمع الفلسطيني إلى مناطق جغرافية واجتماعية واقتصادية متناثرة معزولة عن بعضها البعض، الأمر الذي أدى إلى تعزيز المحلية، بكل ما تمثله من ثقافة تضامنية عصبوية، ومؤسسات إرثية تقليدية وعلاقات جهوية. وهو ما ستترتب عليه آثار كبيرة تحد من إمكانية التخطيط التنموي الفلسطيني. فالانتماءات المحلية تنقل التنظيم إلى المستوى المحلي في مواجهة المستوى الوطني، بسبب غياب استراتيجية عمل وطنية، وبالتالي تبرز في إطاره مبادرات محلية اقتصادية وسياسية وغيرها ليست لها علاقة مع المستوى الوطني والمركزي، ما يعني إضعاف قدرة المركز، الدولة أو السلطة، على التخطيط الوطني وعلى التنفيذ حتى لو وجدت مستقبلاً. وهذا سيعرقل أية استراتيجية وطنية عامة، ويخضع المجتمع ككل إلى استراتيجيات محلية غير منسجمة مع بعضها البعض، وبالتالي سينعكس سلباً على إمكانية إحداث تنمية وطنية شاملة في المجتمع الفلسطيني. كما سينعكس في إمكانية الوصول لاستراتيجية سياسية وطنية شاملة لا تتماثل مع مصالح بعض المجتمعات المحلية، أو مع بعض مكوناته التقليدية،

حيث ستواجه تلك الاستراتيجية بمقاومة محلية صارمة، أو ستطوع وتخضع تدريجياً لصالح المنطق التقليدي المحلي.

إن استمرار الوضع القائم حالياً سيؤدي إلى المزيد من تفتت المجتمع، وبخاصة في ظل تراجع وضعف آليات "الضبط الاجتماعي". ومن المعروف أن هذه الآليات تتباين في المجتمع، حيث تسود أحياناً آليات الضبط والردع الداخلية المتمثلة بنسق القيم والمعايير، التي من المفترض أن تعمق الانتماء والولاء والاحترام للمجتمع الأكبر، وتعطيه أولوية على التكوينات الاجتماعية الأصغر، بحيث يراعي الأفراد والجماعات في إدارة حياتهم وصراعاتهم أن لا يتجاوزوا الحد الذي يهدد الكيان الاجتماعي الأكبر، أو يحرمهم من عضويته. وتسود أحياناً أخرى الكوابح والروادع الخارجية الممثلة في السلطة السياسية والقوانين التي تمارس قهراً منظماً على الأفراد والجماعات، كخط دفاع أخير لحفظ كيان المجتمع، إذا فشلت أو تعثرت آليات الضبط الأخرى. ويتوقف مدى امتثال هؤلاء إلى هذه الآليات الرادعة على مدى وعيهم وإحساسهم بأن عضويتهم في الكيان المجتمعي القائم هي أفضل الخيارات الممكنة المتاحة لهم لإشباع حاجاتهم المادية والروحية والرمزية.

في هذا الإطار، يلاحظ أن الظروف المعيشية والأوضاع الحياتية والسياسية السائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، عززت الوعي والشعور لدى المواطنين الفلسطينيين، بأهمية المحلية والعائلية كملاذ أخير يوفر الأمن والحماية والاحتياجات الأساسية للأفراد والأسر، وهو ما أدى إلى ترسيخ الشرذمة الاجتماعية بجانب الشرذمة الجغرافية التي فرضها الاحتلال عنوة. فقد أصبح المجتمع المحلي هو الأساس في ديناميكية التكيف المقاوم وتدبير الحال، وهو الفضاء الذي تدور في فلكه الأسر والمؤسسات والأفراد، والوسيط بينها وبين العالم الخارجي. وبالتالي تحول المجتمع المحلي، وإن كان بدرجات متفاوتة، إلى المرجعية الأساسية من حيث الانتماء، مقارنة بالانتماء القومي والوطني. وهو ما عزز الشعور بالإحباط العام تجاه المؤسسات الوطنية، وبعدم جدوى وجود سلطة مركزية أساساً، طالما أنها عاجزة عن تقديم الحماية والعون لهم خلال الظروف الصعبة. ولا شك بأن هذا الشعور السلبي سيعزز انسحاب المواطنين إلى مجتمعاتهم المحلية، وهو ما سيؤدي إلى بروز المزيد من الممارسات السلبية واللامبالية اتجاه القضايا المجتمعية المهمة، مثل البناء المؤسساتي على المستوى الوطني، ومكافحة الفساد، والمشاركة في العملية الديمقراطية وغيرها من القضايا التي لم تعد تعني الكثير للجمهور المتمترس خلف مؤسساته التقليدية المحلية.

وقد أدى ذلك إلى بروز العديد من الظواهر السلبية وتراجع هيبة الدولة، بحيث أصبح التعامل مع مؤسساتها ورموزها بأساليب المناكفة والندية والتمرد ظاهرة واضحة. وكذلك

أدى إلى بروز بؤر محلية بعيدة عن آليات ضبط الدولة، تخضع أعضاءها لآليات ضبط خاصة بها، ولديناميكيات تعايش وتدبير داخلية مختلفة عما هو سائد في المستوى المجتمعي الأكبر، وهو ما سيعيق إمكانية التخطيط والتنمية بشكل مركزي، أو الوصول إلى استراتيجية عمل وطنية خاصة، إذا لم تنجح السلطة في مشاركة هذا الهجين الواسع من المجتمعات والمؤسسات والقوى المحلية.

في هذا السياق، يمكننا القول، أيضاً، إن تعزيز الانتماءات المحلية لدى الأفراد، قد أضعفت روح المواطنة، وبخاصة المواطنة الديمقراطية، وأدت إلى إضعاف علاقة المواطن مع مجتمعه الأكبر لحساب علاقة الفرد مع مجتمعه المحلي. ففي ظل ضعف الجهاز البيروقراطي السلطوي القادر على تقديم الرعاية الاجتماعية للمواطنين وسد حاجاتهم الأساسية، وغياب المؤسسات القادرة على ملء هذا الفراغ، أصبحت الانتماءات العضوية أو الجمعية أو الجهوية هي المنظم الأساسي للعلاقة بين الأفراد، وبين الأفراد والسلطة، كإطار يوفر شبكة من الحماية والأمان للمواطن التي كان من المفترض توفيرها من خلال حقوق المواطنة الاجتماعية والسياسية.

وارتباطاً بذلك، فإن تعزيز هذه الانتماءات وغياب المواطنة سيكون لها أثر سلبي على إمكانية بناء مجتمع مدني فاعل، وستضعف دوره في إشاعة الروح الديمقراطية. فقد استبدل المجتمع المدني تدريجياً بهذه الانتماءات، وبخاصة بعد أن أصبحت تقوم بالوظائف التي كان من المفترض أن يقوم بها المجتمع المدني، كوسيط بين الأفراد والسلطة، ومدافع عن حقوقهم كقوة اجتماعية ضاغطة ممثلة للجماعة المحلية أو لفئات منها. وبغض النظر عن مدى أهمية المؤسسات واللجان المحلية التي نشطت في مختلف المجتمعات المحلية، فإنه يصعب اعتبار غالبيتها جزءاً من مؤسسات المجتمع المدني، طالما بقي هذا المجتمع ضعيفاً وعاجزاً عن دمجها فيه، حيث تغرق غالبيتها في علاقات تقليدية محلية، وتقوم في تشكيلها على أسس عائلية وجهوية بشكل ما، كما تؤدي وظائفها عن طريق ولاء الفرد العصبوي لها، وطمس شخصيته وحقوقه الفردية، بحيث يصبح الفرد مشتقاً من الانتماء إليها بدل من أن تكون هي المشتقة من حقه كمواطن بالانتماء إليها. فلا يمكن لهده اللجان والمؤسسات الخاضعة لديناميكيات العلاقات التقليدية في الفضاء المحلي أن تشكل امتداداً أو تقوية للمجتمع المدني، فهذا المجتمع يفترض القطيعة الحاسمة مع النزعات التقليدية، وتجاوزاً واضحاً للعلاقات العصبوية الجهوية، إلا إذا تعززت قوة هذا المجتمع لدرجة يصبح بإمكانه دمج كافة التشكيلات المؤسساتية المحلية فيه، معمماً بذلك منطقه الخاص على المجتمع كافة، وهو طموح ما زال بعيد التحقيق.

انحسار التحضر والثقافة المدينية

تسببت الإجراءات الإسرائيلية خلال انتفاضة الأقصى في عرقلة التطور المديني في الأراضي الفلسطينية، وتحديداً فيما يتعلق بإضعاف الدور الوظيفي للمدينة، وإضعاف التوجه نحو نمط العلاقات والثقافة المدينية. وكان هذا التأثير السلبي ناتجاً عن إجراءات مباشرة استهدفت المراكز المدينية الرئيسية في الأراضي الفلسطينية، أو/وعن إجراءات قمعية غير مباشرة، أو هي نتائج غير مقصودة لطرق التكيف المقاوم التي اتخذها المجتمع الفلسطيني، سواء على مستوى الأسر أم على مستوى المجتمع المحلي أم على مستوى المجتمع الفلسطيني بشكل عام.

ونركز على التأثيرات السلبية على الروح المدينية، أو الحضرية، التي تتميز "بالانفتاح والحيوية والاهتمامات العقلية، والشبكات الاجتماعية التي تنعدم فيها العلاقات الشخصية" (خلف، ١٩٨٦: ١٤٨)، وعلى التأثير السلبي على وظائف المدينة بوصفها "مركزاً للنشاطات الاقتصادية والسياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية والدينية والترفيهية". وتستدعي هذه الوظائف "انفتاح المدينة على الخارج وازدهار الأسواق وقيام الإدارات البيروقراطية، ونشوء التنظيمات الرسمية وغير الرسمية، ويفترض، نظرياً على الأقل، حصول توجه نحو إقامة مؤسسات ومنظمات ذات علاقات شبه رسمية وتعاقدية" (بركات، ٢٠٠٠: ٢٣٦). وتبرز دراسات التحضر المديني بوصفها "انعكاساً للتغيير الاجتماعي، لأنها تشكل الميدان الملموس الذي تتجلى فيه إعادة بناء المجتمع"، والمدينة بوصفها "تقوم بتوجيه التغير الاجتماعي" (أبو لغد، ١٩٨٦: ١٥٦).

وتكتسب المدينة أهمية خاصة من حيث أنها المكان الذي تصنع فيه التغيرات الاجتماعية والثقافية القائمة على علاقة المواطنة، وتأثيرها المباشر على نمو دور وفاعلية المجتمع المدني، وتفعيل الديمقراطية.

وقد بقيت التجمعات المدينية في الضفة الغربية صغيرة الحجم، ذات قطاع صناعي ضعيف، على الرغم من تحول تجمعات ريفية بكاملها، بالإضافة إلى مخيمات اللاجئين، إلى تجمعات تعتمد على العمالة المأجورة في إسرائيل كمصدر رئيسي لدخلها (تماري، ١٩٩٤: ٢٠). وهذا يحد من انتشار أحياء المهمشين في المدن، باستثناء غزة، التي بين المسح الاجتماعي الذي قامت به "فافو" في الضفة الغربية وقطاع غزة العام ١٩٩٢، وجود تهميش ناتج عن الضغط السكاني فيها (تماري، ١٩٩٤: ٢١). وبينت دراسة حديثة عن الهجرة الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، أن الهجرة الداخلية تتسم بالتبادلية، فلا توجد مراكز طرد، ومراكز جذب للهجرة، كما أن التركيبة الاقتصادية والاجتماعية الضعيفة

للمدن منعتها من التحول إلى مراكز استقطاب للفلاحين، بالإضافة إلى قرب الريف من المدينة، والارتفاع الكبير في ثمن الأراضي والعقارات (المالكي وشلبي، ٢٠٠٠: ٦٩). وهذه نتيجة منطقية لسنوات من سياسات الاحتلال في احتجاز تطور المدينة الفلسطينية خلال فترة ١٩٦٧-١٩٩٤، وقد مثل تحكم الإدارة المدنية الإسرائيلية في الخرائط الهيكلية إحدى أدواتها المباشرة.

وننطلق في تقييمنا للأثر السلبي على التطور المديني في الأراضي الفلسطينية من رؤيتنا للتحضر كعملية لها عدة مكونات وأبعاد، متفاوتة من حيث درجة تطورها ونضجها، متشابكة التغيرات التي ولدها قيام تشكيل دولاني في الأراضي الفلسطينية بعد العام ١٩٩٤، والذي ترافق مع توجهات نحو تعزيز بناء مراكز إدارية واقتصادية وثقافية، وولد حركة باتجاه نمو مديني وإن كان بطيئاً.

وتتمثل إعاقة التطور المديني في الجوانب التالية:

أولاً: تسببت إجراءات الاحتلال في إضعاف الدور الاقتصادي للمدينة وذلك من خلال الاستهداف المباشر للقطاعات الاقتصادية فيها، مثلما حصل في مدينة نابلس التي دمروا عشرات الورش والمعامل فيها، أو نتيجة لحصار المراكز المدينية وعزلها عن محيطها الريفي، وقد تسبب ذلك في شلل في النشاط الاقتصادي في بعض المدن مثل بيت لحم التي تعتمد على النشاط السياحي، أو إضعافه في المدن الأخرى. ويظهر ذلك في خراب اقتصادي لعدد كبير من الفئات الوسطى، وبخاصة الحرفيين، والتجار الصغار، وبعض ذوي المهن.

فما هي الدلالة الاجتماعية- الثقافية لتراجع الدور الاقتصادي للمدينة الفلسطينية خلال الانتفاضة؟

يؤدي هذا التراجع إلى انشداد الفئات المتضررة إلى إيجاد حلول آنية لقضاياها اليومية، ما يقلل من الوقت والجهد الذي يمكنها منحه لأدوارها الاجتماعية والثقافية، وتطويرها لنط حياة يومي يعكس نمو فردانيتها المفترضة التي يمكن تحقيق درجات منها في ظروف استقرارها وازدهارها. ويؤدي إضعاف الدور الاقتصادي للمدينة إلى إضعاف دورها في التأثير في الحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمع بشكل عام. ويظهر ذلك في إضعاف فرص التفاعل اليومي في أرجاء المدينة بين سكان المدينة ومحيطها، وإضعاف فرص تعزيز الطابع الرسمي وغير التقليدي للعلاقات بين أطراف الإنتاج المختلفة.

ويظهر من مثال حي راس فطيس في بيت لحم تأثير ذلك. فقد تسبب شلل النشاط السياحي في المدينة في خراب أعمال العشرات من سكان الحي، وتسبب في تقوقع نسبة كبيرة منهم على نفسها، والانشغال في تدبير مصادر رزق تغطي الاحتياجات الرئيسية لهم، وتسبب في عجز عدد كبير عن التكيف مع الظروف القاهرة، فاختاروا الهجرة إلى الخارج، وهؤلاء، في العادة، من الفئات النشطة اجتماعياً وسياسياً. ويعني ذلك تراجع تأثير المدينة في محيطها الريفي، أي تراجع دورها في تقديم مثال اجتماعي مغاير يشكل حافزاً للتغيير.

ثانياً: أدى إفقار المدن، وتقويض دور أجهزة إنفاذ القانون، إلى تعزيز الانتماءات العائلية والمحلية، والتي هي على نقيض مع روح التحضر. فهي تعيد الفرد إلى دائرة الانتماء التقليدي الذي يقلص من هامش فرديته، ويجعله أسير ولاءات تقليدية، تعزز ثقافة هيمنة الجماعة التقليدية على الفرد. وبالضرورة يؤدي ذلك إلى إضعاف نسبي للمنظمات الطوعية، أو إلى قولبتها في إطار أولويات الولاء التقليدي: العائلي أو المحلي أو كليهما. فقد أعيد الاعتبار لدور العائلة الممتدة، بصورة خاصة، والروابط التقليدية بصورة عامة، في توفير الحماية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفرد حتى في أقسام مهمة من المدن الرئيسية. وتقدم الأحياء المدينية المبحوثة أمثلة على ذلك. ويظهر ذلك في تشكيل بعض لجان الأحياء التي تراعي التمثيل العائلي، أو في انتعاش دور العائلة والحمولة في التكافل غير الرسمي، وتشكيل أو تفعيل صناديق الحمولة في بعض أحياء المدن المبحوثة، أو في تعزيز دور المؤسسات الدينية التي تقدم المساعدات لرعاياها، أو في الاحتكام للقضاء العشائري لحل المشاكل والحصول على الحقوق. ويأتي ذلك في إطار تراجع دور المؤسسات الرسمية والتنظيمات غير التقليدية وغير الإرثية. ويظهر أيضاً، في الانتماء للحي، الذي أخذ بعداً تنظيمياً، واتسم، أحياناً، بالعدائية اتجاه الأحياء الأخرى، أو بمحاولة تمييزه عنها.

ثالثاً: لم يقتصر أثر عزل المدن وحصارها على انتقال جزء مهم من أنشطتها الاقتصادية، وبخاصة التجارية إلى الأرياف، أو في إضعاف الأسس الطوعية وغير التقليدية في التنظيم الاجتماعي للمدية، بل يظهر، أيضاً، في تقليص الحيز المتاح للأنشطة الثقافية والاجتماعية التي تشكل معملاً لبلورة قيم مجتمعية غير تقليدية، والذي يسمح للمدينة بلعب دور الموجه لعملية التغيير الاجتماعي. فقد تسبب الاحتلال في تركيز اهتمام المجتمع ومؤسساته وتنظيماته المختلفة على ابتكار طرق وآليات للتكيف مع آثار الحرب الشاملة التي تشنها إسرائيل على الفلسطينيين في الضفة والقطاع، وبالضرورة تراجع الاهتمام النخبوي والشعبي بقضايا محورية في التغيير الاجتماعي، والقائمة، بصورة

عامة، على تعزيز الطابع المدني للمجتمع الفلسطيني، وتعزيز مكانة المواطنة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، وقضايا الإصلاح. وقد يجري أحياناً أخذ موقف عدائي اتجاه هذه المفاهيم لأنها من "صنع الأعداء"، وتقدم كوصفات جاهزة تقدم للفلسطينيين، في إطار حربهم المعلنة ضدهم. فعلى سبيل المثال، بين البحث الميداني لجوء إحدى المنظمات المبحوثة إلى استقدام خبراء لمعالجة ما سماه المسؤولون فيها "الهزة القيمية" والمتمثلة في فقدان الثقة في مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان لارتباطها بالغرب الذي يرعى أو يصمت على الجرائم الاحتلالية ضد الإنسان الفلسطيني. فإذا كانت هذه ردة فعل النشطاء المدينيين، فهل يمكن توقع تحقيق نجاحات في أن تشكل المدينة مركزاً للتغيير باتجاه يعزز علاقات المواطنة؟

وبصورة عامة، نشهد خلال الانتفاضة الحالية إضعافاً للتغيرات الاجتماعية المبنية على تعزيز علاقات المواطنة، وتعزيز النزعة الفردية في المدينة، والعلاقات الرسمية والتنظيمات الطوعية، أي إضعاف ما يمكن تسميته روح التحضر، إضافة إلى إضعاف المدينة اقتصادياً، وإضعاف الثقافة المدينية، أي إضعاف دور المدينة كمصدر للتغيير الاجتماعي.

تعزز الاتكالية والارتزاق

وعلى صعيد أخر، فإن محدودية إمكانيات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، ومحدودية توفر الأموال اللازمة لتدعيم المبادرات المحلية، قد أدت إلى تعزيز الاتكالية والارتزاق والاعتمادية للمجتمع الفلسطيني على الخارج. وما من شك، بأن هذه القضية لها تبعات خطيرة على المستقبل الفلسطيني برمته. فالأموال التي توفرها الجهات الخارجية أموال مسيسة، حسب اعتراف الجهات كافة، أي أنها تحمل في طياتها أجندة سياسية اتجاه الحالة الفلسطينية والصراع الفلسطيني مع الاحتلال الإسرائيلي، وبشكل أعم، اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي. تنبثق خطورة تعزيز الاتكالية والارتزاق، وارتهان المشاريع والأنشطة التي تدعمها الجهات الخارجية بمصادر الدعم من هذه الجهات، بكونها تتوفر في الظروف الراهنة، ومن المحتمل أن يستمر توفرها باستمرار حالة الصراع في المنطقة. لكن في حال التوصل إلى تسوية سياسية مع الطرف الإسرائيلي، وبتوقعات الكثير من السياسيين والمراقبين، فإن احتمالية نضوب هذه الأموال واردة، وبخاصة أن هناك الكثير من البؤر في العالم تعاني من الفقر والحرمان وضعف وهشاشة اقتصادياتها. في هذه الحالة، ستكون الانعكاسات على المجتمع والاقتصاد الفلسطينيين كارثية.

إن الدعم المقدم من الجهات الخارجية المختلفة له أهميته في ظل الظروف التي يعيشها المجتمع الفلسطيني ومؤسساته بما فيها السلطة الوطنية الفلسطينية، وتكمن الخطورة في

زيادة الاتكالية على هذا الدعم من غياب التخطيط والرؤية الواضحة لاستثمار هذا الدعم بما يكفل إحداث تطورات أساسية يمكن البناء عليها مستقبلاً لإحداث تنمية في فلسطين. تتحمل الجهات المختلفة المسؤولية عن هذا الأمر، فالجهات المانحة لديها أجندتها الخاصة، وبالتالي فإنها تقدم الدعم وفقاً لهذه الأجندة. لكن تبقى المسؤولية الأساسية ذاتية، فالمؤسسات الحكومية وغير الحكومية الفلسطينية هي التي تتحمل مسؤولية غياب تصور وخطة وطنية فلسطينية عامة، تتحدد من خلالها رؤية واضحة للمشاريع التي يتم تنفيذها بدعم خارجي، والسياق الذي تتم فيه في إطار توجهات تنموية محددة، وتتحدد من خلالها الأولويات في المجتمع الفلسطيني. وبهذا، فإن الارتهان للدعم الخارجي مسألة يمكن التغلب عليها في حال كانت مضبوطة وتتوافق مع التوجهات المحلية، إلا أن خطورتها تتولد بغياب السيطرة عليها، وبالتالي غياب التوجيه الصحيح لمجالات صرفها.

تكمن الخطورة الأخرى في الدعم الخارجي في كون العلاقة بين المانحين والشركاء المحليين علاقة مباشرة، أي أن الجهات الفلسطينية المختلفة تنسق بشكل منفرد مع الجهات المانحة، وقد تعزز هذا النمط من العلاقات بعد اندلاع انتفاضة الأقصى. ومع ضعف التنسيق الحاصل بين الجهات الفلسطينية المختلفة، أي ضعف التنسيق بين الطرفين الحكومي وغير الحكومي، وضعف التنسيق بين مؤسسات الطرف الواحد منها، فإن خطورة العلاقة المباشرة مع المانحين تزداد، حيث أن هذا الحال يؤدي إلى تعدد الرؤى والاستراتيجيات، واختلاف في تحديد الأولويات الفلسطينية، وغيرها. فتحديد الرؤى والاستراتيجيات والأولويات في حال العلاقة المباشرة ما بين المانحين والشركاء المحليين يتحدد بأجندة المانح من جهة، والشريك المحلي من جهة ثانية، وبهذا لن تكون الأجندات الناجمة عن هذا النمط من العلاقة موحدة، ولن تكون مبنية على تحديد الأولويات المحلية الفلسطينية، ولا تأتي في إطار تصور تنموي فلسطيني واضح.

ويمكننا تلمس خطورة ارتهان المؤسسات الفلسطينية للتمويل الخارجي، وبخاصة إذا لم يكن هذا التمويل في إطار تنموي، من خلال الخلاف الأخير بين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية ووكالة التنمية الأمريكية وبعض المؤسسات الأمريكية الأخرى، حيث أن الكثير من المنظمات ستعاني من الانكشاف إذا ما أصر كل من الطرفين على موقفه مما يسمى "بوثيقة الإرهاب".

إن استمرار الاتكال على مصادر الدعم الخارجي بالطريقة المعمول بها في الوقت الحالي سيعزز التبعية للخارج، وسيحمل معه تبعات واستحقاقات سياسية واقتصادية واجتماعية، وتبعات على التخطيط للمستقبل. فلكون أموال الدعم الخارجي أموال مسيسة، فإنه من

السهل استخدامها كأداة ابتزاز سياسي، وسيكون التلويح بانقطاع المساعدات، وبالتالي الوقوع في عجز كبير في الموازنة العامة وفي موازنة المؤسسات والمشاريع المختلفة، أداة فعالة للضغط على الطرف الفلسطيني وابتزازه سياسياً للقبول بمشاريع ومقترحات سياسية رفضها سابقاً.

أما على الصعيد الاقتصادي، فإن ارتباط أموال المساعدات الخارجية بالإغاثة، في غالبية الحالات، وعدم التركيز على الجوانب التنموية، سيبقي المجتمع الفلسطيني مرتهناً لهذه المساعدات، وسيعيق من تحوله إلى الاعتماد على الذات. وسيكون لهذا انعكاسات مهمة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث أن عدم صرف أموال المساعدات في أنشطة تضع الأسس اللازمة للبدء في عملية تنموية شاملة سيسهم في تعطيل بناء وتدعيم القطاعات الاقتصادية المختلفة. وبالمجمل، فإن الارتهان لأموال الدعم في تمويل المشاريع والأنشطة الفلسطينية يحمل في طياته اعتماد الطرف الفلسطيني على هذه الأموال في التخطيط، وبالتالي سيكون لهذه الأموال في حال استخدمت كورقة ضغط سياسي، أو باستمرار استخدامها في الإغاثة وليس في التنمية، تأثيراتها على التخطيط للمستقبل في فلسطين.

في الوقت الذي تتعزز فيه اعتمادية المجتمع الفلسطيني برمته على الخارج، تتعزز الاتكالية والارتزاق على المستوى الداخلي في المجتمع الفلسطيني. إنه لمن الطبيعي أن تدعم الدولة أو السلطة الأفراد الذين تتولى الحكم عليهم، لكن هذا الدعم يجب أن يتم وفقاً لنظام رعاية اجتماعية واضح المعالم، وهو ما يتحقق جزئياً في المجتمع الفلسطيني، في حين أن تلقي المساعدات عبر الزبائنية والجهوية سيحمل في طياته تبعية من قبل المتلقين للمساعدة لمانحيهم. وفي الوقت نفسه، فإن تعزز التكافل الاجتماعي غير الرسمي (غير المأسس) سيحمل في طياته أيضاً تبعية المتلقي للمساعدة لمقدمها. وبالتالي، فإن استمرار تقديم المساعدات على هذا النحو سيكون له انعكاساته المستقبلية على العلاقات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، وسيكون له تبعات سياسية أيضاً.

ختاماً، فإن إجراءات القمع الإسرائيلي ما زالت مستمرة وتزداد معها الأزمة الاقتصادية الفلسطينية يومياً، وتزداد معها مأساة المواطنين الذين أرهقت واستنزفت مدخراتهم في ظل غياب خطة وطنية شاملة تستحدث بدائل جديدة للدخل، وتعينهم على تحمل معاناتهم اليومية، وهو ما يقلص خياراتهم ويحد من تدابيرهم اليومية تدريجياً. كما أنه ليس من المتوقع أن تستمر أموال المانحين، أكانوا عرباً أم غيرهم، في تغطية تكاليف الخسائر التي يكبدها الاحتلال الإسرائيلي للمجتمع الفلسطيني إلى ما لا نهاية، ما يتطلب العمل على

عدة مستويات لتمكين الشعب الفلسطيني من الصمود وحماية مشروعه الوطني. ويبقى هناك العديد من التساؤلات والمجالات البحثية المتعلقة باستمرار تكيف ومقاومة مجتمع أدبرت عنه الدنيا، وتقلصت فرصه في الحرية والسيادة وتقرير المصير إلى حدودها الدنيا. فلا بد من دراسات متعمقة حول الأسر الفلسطينية بشكل عام، وحول دور النساء والشرائح الاجتماعية المختلفة، وحول دور مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الدولية، كون بحث هذه الجوانب المجتمعية يكمل الصورة العامة لعوامل المواجهة والصمود، وسبل التكيف مع الظروف الطارئة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني وتبعاتها.

المراجع

قائمة المراجع العربية:

أبو لغد، جانيت. "التحضر والتغيير الاجتماعي في العالم العربي"، **الفكر العربي**، العدد ٤٣، ١٩٨٦.

إشتية، محمد، وآخرون. **تقدير الخسائر الناتجة عن الحصار والإغلاق الإسرائيلي المفروض على الشعب الفلسطيني في الفترة من أيلول ٢٠٠٠ حتى أيلول ٢٠٠١**. القدس: المجلس الفلسطيني للتنمية والإعمار- بكدار، ٢٠٠١.

البان، شهيدة. **المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الواحد والعشرين: محددات الواقع وآفاق المستقبل**. القاهرة: لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، ١٩٩٧.

البرغوثي، مصطفى، ولينوك، جين. **الصحة في فلسطين: الإمكانيات والتحديات**. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ١٩٩٧.

بركات، حليم. **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، "FOCUS. 2003"، عدد خاص عن مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في محافظة نابلس. القدس.

برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت. "تقرير التنمية البشرية - فلسطين ٢٠٠٢". رام الله: برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت، ٢٠٠٣.

البنك الدولي. "الضفة الغربية وقطاع غزة: تعزيز إدارة القطاع العام". القدس، ١٩٩٩.

ـــــــــــ. "سبعة وعشرون شهرا من الانتفاضة والأزمة الاقتصادية الفلسطينية- ملخص تنفيذي". واشنطن، ٢٠٠٣.

تشامبرز، روبرت. **التنمية الريفية: وضع الأواخر أوائل!**. نيقوسيا: دلمون للنشر وميدتو للتنمية والرعاية الصحية، ١٩٩٠.

تماري، سليم. "تحول المجتمع الفلسطيني: التشرذم والاحتلال"، في "**المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية: بحث في الأوضاع الحياتية**". مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت، ١٩٩٤.

جاد، إصلاح. "الأسر التي ترأسها نساء"، في **ندوة المرأة: الفقر والعمل**. رام الله: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة، ٢٠٠٢.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "مسح القوى العاملة: دورة ٥- دورة ٢٧". رام الله- فلسطين، (٢٠٠٠-٢٠٠٢).

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "قاعدة بيانات إحصاءات الصحة"، ١٩٩٧-٢٠٠١. رام الله- فلسطين، ١٩٩٧- ٢٠٠٣ .

_____. "الفقر في الأراضي الفلسطينية". رام الله- فلسطين، ٢٠٠٠.

_____. "المسح الصحي- النتائج الأساسية ٢٠٠٠أ". رام الله- فلسطين، ٢٠٠٠.

_____. "مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على سوق العمل٢٠٠١ أ". رام الله- فلسطين، ٢٠٠١.

_____. "مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على واقع الطفل والمرأة والأسرة الفلسطينية ٢٠٠١ ب". رام الله- فلسطين، ٢٠٠١.

_____. "مسح التغذية،٢٠٠٢ أ". رام الله- فلسطين، ٢٠٠٢.

_____. "مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية عشية الاجتياح، الدورة ٤، ٢٠٠٢ ب". رام الله- فلسطين، ٢٠٠٢.

_____. "مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية، الدورة ٥". رام الله- فلسطين، ٢٠٠٣.

_____. "قاعدة بيانات يوميات الانتفاضة ٢٠٠٣ أ". رام الله- فلسطين، ٢٠٠٣.

جونسون، بني. **الدعم الاجتماعي، النوع الاجتماعي، والسياسة الاجتماعية في فلسطين**. برنامج دراسات المرأة: جامعة بيرزيت، ١٩٩٧.

جونسون، بني. "السياسة الاجتماعية في فلسطين"، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل نحو نظام رعاية اجتماعية وطني فلسطيني أفضل"، ٣١-٥-١/٦ -/١٩٩٧. رام الله- فلسطين، ١٩٩٧.

جونسون، بني وجميل هلال. "النوع الاجتماعي والفقر"، في **ندوة المرأة: الفقر والعمل**. رام الله: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة، ٢٠٠٢.

خلف، سمير. "بعض المظاهر البارزة في التحضر في العالم العربي"، **الفكر العربي**، العدد ٤٣ , ١٩٨٦.

سكوت، جيمس. **المقاومة بالحيلة: كيف يهمس المحكوم من وراء ظهر الحاكم**. بيروت: دار الساقي، ١٩٩٥.

شركة الاتصالات الفلسطينية. "التقرير السنوي ٢٠٠٢". رام الله- فلسطين، ٢٠٠٣.

شلبي، فاهوم. **بيوت المسنين في الضفة الغربية وقطاع غزة: واقع وآفاق مستقبلية**. رام الله: منتدى الأبحاث الاجتماعية والاقتصادية، ١٩٩٩.

شلبي، ياسر. **تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة**. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠٠١.

شلبي، ياسر. **التأثيرات الدولية والمحلية على رؤى المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وأدوارها**، رسالة ماجستير غير منشورة. بيرزيت- جامعة بيرزيت، ٢٠٠١.

صندوق التنمية الاجتماعية في مصر. "الصناديق الاجتماعية وبرامج العمل الاجتماعي والتخفيف من الفقر"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الإقليمي عن الصناديق الاجتماعية وبرامج العمل الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. القاهرة، ١٩٩٨.

عبد الرازق، عمر وآخرون. **تاثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة ٢٠٠٠/٩/٢٨-٢٠٠١/٦/٣٠**. رام الله، ماس، ٢٠٠١.

عبد الرازق، عمر ونائل موسى. **تقييم خطط التنمية الفلسطينية وبرامج الوزارات المختلفة من زاوية مكافحة الفقر**. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠٠١.

عبد الرازق، عمر. **هيكل الموازنة العامة الفلسطينية**. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠٠٢.

عبد الهادي، محمود. "الضمان الاجتماعي"، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل **نحو نظام رعاية اجتماعية وطني فلسطيني أفضل، ٥/٣١-٦/١، ١٩٩٧**. رام الله- فلسطين، ١٩٩٧.

العريضي، نجاة. "دور وزارة الشؤون الاجتماعية في مكافحة فقر النساء وتشغيلهن"، في **ندوة المرأة: الفقر والعمل**. رام الله: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة، ٢٠٠٢.

القزاز، هديل ونادر سعيد عزت. **الفقر في فلسطين: دراسة حالات**. رام الله: برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت، ١٩٩٩.

قنديل، أماني. **المجتمع المدني في العالم العربي: دراسة للجمعيات الأهلية العربية**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٤.

لدادوة، حسن وآخرون. **علاقات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية ومجتمع الممولين**. رام الله- ماس، ٢٠٠١.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا). "الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة، مع تركيز خاص على البطالة". نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٠.

اللجنة الإقليمية للتأهيل في منطقة الجنوب. "دراسة ١٩ مجتمعاً سكانياً فلسطينياً في منطقة جنوب الضفة الغربية مع اهتمام خاص على الأشخاص المعوقين"، ١٩٩٧.

اللجنة الإقليمية للتأهيل في منطقة الشمال. "دراسة ٢٢ قرية في منطقة جنين مع تركيز خاص على الأشخاص المعوقين"، ١٩٩٤.

اللجنة الإقليمية للتأهيل في منطقة الوسط. "دراسة ٢٣ قرية في وسط الضفة الغربية مع تركيز خاص على الأشخاص المعوقين". رام الله، ١٩٩٥.

المالكي، مجدي، وياسر شلبي. **الهجرة الداخلية والعائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة**. رام الله- ماس، ٢٠٠٠.

مركز الميزان لحقوق الإنسان. "ثلاثة أعوام على الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة/قطاع غزة- ٢٨/٩/٢٠٠٣ - ٢٨/٩/٢٠٠٠". غزة، ٢٠٠٣.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، "المراقب الاجتماعي"، الأعداد ١-٧. رام الله- فلسطين، (١٩٩٨-٢٠٠٤).

_____. "المراقب الاقتصادي"، الأعداد ١-١٠. رام الله - فلسطين، (١٩٩٧- ٢٠٠٣).

مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة. "آثار المواجهات والقيود المفروضة على الحركة، وإجراءات إغلاق الحدود على الاقتصاد الفلسطيني (١ تشرين الأول ٢٠٠٠- ٣١ كانون الثاني ٢٠٠١)". غزة، ٢٠٠١.

مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة. "آثار المواجهات والقيود المفروضة على الحركة، وإجراءات إغلاق الحدود على الاقتصاد الفلسطيني (١ كانون الثاني ٢٠٠٢- ٣٠ حزيران ٢٠٠٢)". غزة، ٢٠٠٢.

ملحيس، غانية. "القطاع الحكومي الفلسطيني: واقعه، مشكلاته، آفاق نموه ومتطلبات إصلاحه". في **المؤتمر الدولي للتشغيل- أوراق العمل الكاملة**، الجزء الأول. رام الله: وزارة العمل الفلسطينية، ١٩٩٨.

النقيب، فضل. **الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة: مشكلات المرحلة الانتقالية وسياسات المستقبل**، الطبعة الثانية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت، ١٩٩٩.

هلال، جميل ومجدي المالكي. **نظام التكافل غير الرسمي (غير المأسس) في الضفة الغربية وقطاع غزة.** معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، ١٩٩٧.

هلال، جميل ومجدي المالكي. **مؤسسات الدعم الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة.** معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس): رام الله، ١٩٩٧.

هلال، جميل وآخرون. **نحو نظام ضمان اجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة.** رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ١٩٩٨.

هلال، جميل. "ملاحظات حول التقارير المقدمة إلى ندوة المرأة: الفقر والعمل"، في **ندوة المرأة: الفقر والعمل.** رام الله: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة، ٢٠٠٢.

الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن. "الجاهزية الطبية الفلسطينية في لحالات الطوارئ"، سلسلة تقارير خاصة- تقرير رقم ٤. رام الله- فلسطين، ٢٠٠٠.

_____. "جاهزية الدفاع المدني لمواجهة حالات الطوارئ"، سلسلة تقارير خاصة- تقرير رقم ٧. رام الله- فلسطين، ٢٠٠١.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الإدارة العامة لبناء المؤسسات والتنمية البشرية. "فلسطين: تقرير الفقر ١٩٩٨". رام الله- فلسطين، ١٩٩٨.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكالة التنمية الدولية البريطاني. "الفقراء يتكلمون: التقرير الوطني لتقدير الفقر بالمشاركة". رام الله- فلسطين، ٢٠٠٢.

_____، الإدارة العامة لبناء المؤسسات التنمية البشرية ومكافحة الفقر. "مشروع تقدير الفقر بالمشاركة- تقارير المحافظات"، ١-١٦. رام الله- فلسطين، ٢٠٠٢.

_____، الإدارة العامة لبناء المؤسسات التنمية البشرية ومكافحة الفقر. "مواد مؤتمر الفقراء يتكلمون- أوراق السياسات، ٢١/١١/٢٠٠٢". رام الله- فلسطين، ٢٠٠٢.

وزارة الحكم المحلي الفلسطينية. "الحكم المحلي الفلسطيني في ثماني سنوات: ١٩٩٤-٢٠٠٣". رام الله- فلسطين، ٢٠٠٣.

وزارة الشؤون الاجتماعية ودائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. "دراسة تطوير الخدمات التأهيلية على المستوى التخصصي المتوسط في محافظات الضفة الغربية وغزة"، التقارير ١-٣. رام الله- فلسطين، ١٩٩٧.

وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية. "دراسة حول دور الأيتام التي تقدم خدمات إيوائية طويلة الأمد في فلسطين". رام الله- فلسطين، ٢٠٠٠.

وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية. "اللائحة التنظيمية المقترحة للمساعدات الاجتماعية". رام الله- فلسطين، ٢٠٠٣.

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأنروا). "دور وكالة الغوث في إغاثة النساء وتشغيلهن"، في "ندوة المرأة: الفقر والعمل". رام الله: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة، ٢٠٠٢.

تقارير ومجلات:

اتحاد لجان الإغاثة الزراعية. "**التقرير السنوي ٢٠٠٢**". رام الله- فلسطين، ٢٠٠٣.

اتحاد لجان المرأة العاملة الفلسطينية. "التقرير السنوي ٢٠٠٢". رام الله- فلسطين، ٢٠٠٣.

وزارة التربية والتعليم الفلسطينية. "تقرير عن أثر الإجراءات القمعية الإسرائيلية على العملية التعليمية". رام الله- فلسطين، ٢٠٠١.

ـــــــــــــ. "أثر الاحتلال الإسرائيلي على التعليم الفلسطيني، تقرير عن أثر الجدار على العملية التعليمية". رام الله- فلسطين، ٢٠٠٣.

وزارة الحكم المحلي الفلسطينية. "أثر الاعتداءات الإسرائيلية على الهيئات المحلية". رام الله- فلسطين، ٢٠٠٣.

وزارة الزراعة الفلسطينية. "التقرير المرحلي للخسائر والأضرار الخاصة بالقطاع الزراعي نتيجة الممارسات الإسرائيلية، ٢٠٠١/١٢/٣١". رام الله- فلسطين، ٢٠٠٢.

ـــــــــــــ. "الخسائر الاقتصادية: خسائر القطاع الزراعي الفلسطيني نتيجة ممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلي حتى نهاية شباط ٢٠٠٣". رام الله، ٢٠٠٣.

وزارة الصحة الفلسطينية: "**التقارير السنوية، ١٩٩٧-٢٠٠٢**". رام الله- فلسطين، ٢٠٠٢.

قائمة المراجع الأجنبية:

Agarwal, B. (1991). "Social Security and the Family: Coping with Seasonality and Calamity in Rural India" In E. Ahmed, J. Dreze, J. Hills, and A. Sen, *Social Security in Developing Countries.* Oxford: Clarendon Press.

Ahmed, R. and Donovan, (1992). *Issues of Infrastructural Development: A Synthesis of the Literature.* Washington.D.C.: International Food Policy Research Institute.

Baran, P , (1969). *The Political Economy Of Growth* . New York: Monthly Review Press.

Boeke, H. (1977) "The Dual Economy". *Economic Development and Cultural Change.* No, 8.

Chambers, R. (1993). *Challenging the Professions: Frontiers for Rural Development.* London: Intermediate Technology Publication Ltd.

Edwards, Michael and David Hulme eds. (1995). *Non-Governmental Organizations: Performance and Accountability.* London: Earthscan Publications Limited.

Frank A.G. (1979). *Dependent Accumulation and Under Development.* New York: Monthly Review Press.

Hoogvelt, A. (1997). *Globalization and the Postcolonial World: The New Political Economy of Development.* Baltimore: The Johns Hopkins University Press.

Mathias and Wolfe. (1994). *A Voice of the Excluded: Popular Participation in Development: Utopia or Necessity?* London & New Jersey: Zed Book ltd.

Mc Clelland, and D. Winter (1969). *Motivating Economic Achievement.* New York: The Free Press.

Moser, C. (1993). "Urban Social Policy and Poverty Reduction." *TWURD Working Paper* No. 10. Washington D.C. :The World Bank.

Moser, C. (1997), *Household Responses to Poverty and Vulnerability: Confronting Crisis in CisneDos, Guayaquil, Ecuador.* V. 1. Washington D.C. :The World Bank.

OXFAM International, (2002). *Forgotten Villages: Struggling to Survive Under Closure in the West Bank.* 26 July 2002.

Putnam, R. D. (1993) "The Prosperous Community: Social Capital and Public Life." *American Prospect.* Spring: 35.

Schumpeter, J. (1947). *The Theory of Economic Develoment.* Cambridge, Mass.

Sen, A. (1981). Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation. Oxford: Clarendon Press.

Singerman. D. (1995). *Avenues of Participation: Family, Politics and Networks in Urban Quarters Of Cairo.* Princeton: Princeton University Press.

Subbarao, K et al. (1997). *Safety Net Programs and Poverty Reduction: Lessons from Cross-Country Experience.* Washington,D.C.: The World Bank.

The Economist, January 29th (2000). "NGOs: Sins of the Secular Missionaries". London: The Economist Newspaper Limited.

USAID, (1999). *USAID Strategic Plan.* Washington D.C.: USAID.

Weiss, Thomas and Leon Gordenker (eds.), (1996). *NGOs, the UN and Global Governance.* Colorado: Lynne Rienner Publisher Inc.

World Bank, 2000. *World Development Report 2000-2001: Attacking Poverty.* Washington D.C.: World Bank.

World Bank, 2002. *Fifteen Months-Intifada, Closures and Palestinian Economic Crises.* World Bank: Washington DC.

World Bank, Social and Economic Development Group, Middle East and North Africa Region, (2001). *Poverty in the West Bank and Gaza.* World Bank: Washington DC.

منشورات مواطن

سلسلة مبادئ الديمقراطية

ما هي المواطنة؟
فصل السلطات
سيادة القانون
مبدأ الانتخابات وتطبيقاته
حرية التعبير
عملية التشريع
المحاسبة والمساءلة
الحريات المدنية
التعددية والتسامح
الثقافة السياسية
العمل النقابي
الاعلام والديمقراطية

سلسلة ركائز الديمقراطية

التربية والديمقراطية
رجا بهلول

حالات الطوارئ وضمانات حقوق الانسان
رزق شقير

الدولة والديمقراطية
جميل هلال

الديمقراطية وحقوق المرأة بين النظرية والتطبيق
منار شوربجي

سيادة القانون
اسامة حلبي

حقوق الانسان السياسية والممارسة الديمقراطية
فاتح عزام

الديمقراطية والعدالة الاجتماعية
حليم بركات

سلسلة مداخلات واوراق نقدية

واقع التعليم الجامعي الفلسطيني: رؤية نقدية
ناجح شاهين

الدستور الذي نريد لفلسطين
وليم نصار

طروحات عن النهضة المعاقة
عزمي بشارة

ديك المنارة
زكريا محمد
لئلا يفقد المعنى (مقالات من سنة الانتفاضة الاولى)
عزمي بشارة
في قضايا الثقافة الفلسطينية
زكريا محمد
ما بعد الاجتياح :في قضايا الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية
عزمي بشارة
المسالة الوطنية الديمقراطية في فلسطين
وليد سالم
الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة تجارب وآراء
تحرير مجدي المالكي
الحركة النسائية الفلسطينية اشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية
وقائع مؤتمر مواطن ٩٩
اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية في فلسطين
علي جرادات
الخطاب السياسي المتبلور ودراسات اخرى
عزمي بشارة
أزمة الحزب السياسي الفلسطيني
وقائع مؤتمر مواطن ٩٥
المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين
زياد ابو عمرو واخرون
الديمقراطية الفلسطينية
موسى بديري واخرون
المؤسسات الوطنية، الانتخابات والسلطة
اسامة حلبي واخرون
الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل
ربى الحصري واخرون

سلسلة اوراق بحثية

دراسات إعلامية
تحرير: سميح شبيب
الثقافة السياسية الفلسطينية
باسم الزبيدي
العيش بكرامة في ظل الاقتصاد العالمي
ملتون فيسك
الصحافة الفلسطينية المقرؤة في الشتات ١٩٦٥-١٩٩٤
سميح شبيب

التحول المدني وبذور الانتماء للدولة في المجتمع العربي والاسلامي
خليل عثامنة
المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين
خول الشخشير
التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الاسيرة
خالد الهندي
التحولات الديمقراطية في الاردن
طالب عوض
النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين
محمد خالد الازعر
البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين
علي الجرباوي

سلسلة دراسات وأبحاث

المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الأقصى
مجدي المالكي، ياسر شلبي، حسن لدادوة
التربية الديمقراطية: تعلم وتعليم الديمقراطية من خلال الحالات
ماهـر الحشـوة
حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية ١٩٦٧-٢٠٠٠
عمر عساف
اسطورة التنمية في فلسطين الدعم السياسي والمراوغة المستديمة
خليل نخلة
جذور الرفض الفلسطيني ١٩١٨-١٩٤٨
فيصل حوراني
القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني
نضال صبري
هنا وهناك نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز
ساري حنفي
تكوين النخبة الفلسطينية
جميل هلال
الحركة الطلابية الفلسطينية الممارسة والفاعلية
عماد غياظة
دولة الدين، دولة الدنيا: حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية
رجا بهلول
النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية
نادر عزت سعيد
التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث
وقائع مؤتمر مواطن ٩٧

المرأة وأسس الديمقراطية
رجا بهلول
النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية
جميل هلال
ما بعد اوسلو: حقائق جديدة
تحرير: جورج جقمان
ما بعد الازمة: التغييرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل
وقائع مؤتمر مواطن ٩٨
اشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي
وقائع مؤتمر مواطن ٩٦
العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي
محمد حافظ يعقوب
رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات والكيان الفلسطيني
ساري حنفي
مساهمة في نقد المجتمع المدني
عزمي بشارة
حول الخيار الديمقراطي
دراسات نقدية

سلسلة التجربة الفلسطينية

أحلام بالحرية
عائشة عودة
الجري الى الهزيمة
فيصل حوراني
أوراق شاهد على حرب
زهير الجزائري
البحث عن الدولة
ممدوح نوفل

سلسلة تقارير دورية

دراسة تحليلية حول أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس التشريعي القادم
أحمد مجدلاني، طالب عوض
نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية
جميل هلال،عزمي الشعيبي وآخرون
الاعمال التشريعية الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
سناء عبيدات

سلسلة دراسات وأبحاث

هذا الكتاب

يسعى هذا الكتاب لتوثيق تجربة مجتمع ما زال يعيش تحت قمع الاحتلال، وفي ظروف تشتد قساوة كلما أعلن هذا المجتمع عن تمسكه بحقه في الحياة والاستقلال، وهو مسعى ذو أهمية بالغة أكاديمياً وسياسياً. فالمواجهة ما زالت مستمرة، والمعاناة ما زالت تتفاقم، والتحولات السياسية السريعة ما زالت تفرض نفسها على البيئة الاجتماعية والاقتصادية المحددة لحياة هذا المجتمع، فلا بد من دراسة هذه التجربة وتوثيقها، وطرح الأسئلة الصحيحة حول مظاهرها المختلفة، لاستخلاص العبر والاستفادة من كل ما هو ممكن لتعزيز الصمود في إطار استراتيجية وطنية سياسية وتنموية شاملة. بذلك، يتجاوز طموح هذا الكتاب حدود العمل الأكاديمي الصرف، حيث يتلازم البعد الأكاديمي فيه مع البعد السياساتي، انطلاقاً من أن الهدف الأكاديمي والعلمي له، لا يمكن أن يؤدي غرضه إلا إذا سخر للمساهمة في ترشيد القرار السياسي والسياساتي الفلسطيني.

المؤلفون

مجدي المالكي: حصل على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع العام ١٩٩٤ من جامعة باريس العاشرة بفرنسا، ويشغل حالياً منصب مدير معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية – جامعة بيرزيت، وأستاذ علم الاجتماع في الجامعة ذاتها، وله العديد من الدراسات في مجال السياسات الاجتماعية والتنمية.

ياسر شلبي: حصل على درجة الماجستير في الدراسات الدولية العام ٢٠٠١ من جامعة بيرزيت، ويعمل حالياً باحثاً اجتماعياً-اقتصادياً في مشروع الإدارة المتكاملة لمصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، وله العديد من الدراسات في مجال السياسات الاجتماعية والتنمية.

حسن لدادوة: حصل على درجة الماجستير في علم الاجتماع العام ٢٠٠٣ من جامعة بيرزيت، ويعمل حالياً مدرساً في دائرة علم الاجتماع في الجامعة ذاتها، وله العديد من الدراسات في مجال السياسات الاجتماعية والتنمية.

ويعمل الباحثون الثلاثة كفريق بحثي منذ سبع سنوات، ولهم عدد من الدراسات المشتركة المنشورة في مجال السياسات الاجتماعية والمجتمع المدني والتنمية.

مواطن
المؤسسة الفلسطينية
لدراسة الديمقراطية

ISBN 9950-312-15-9